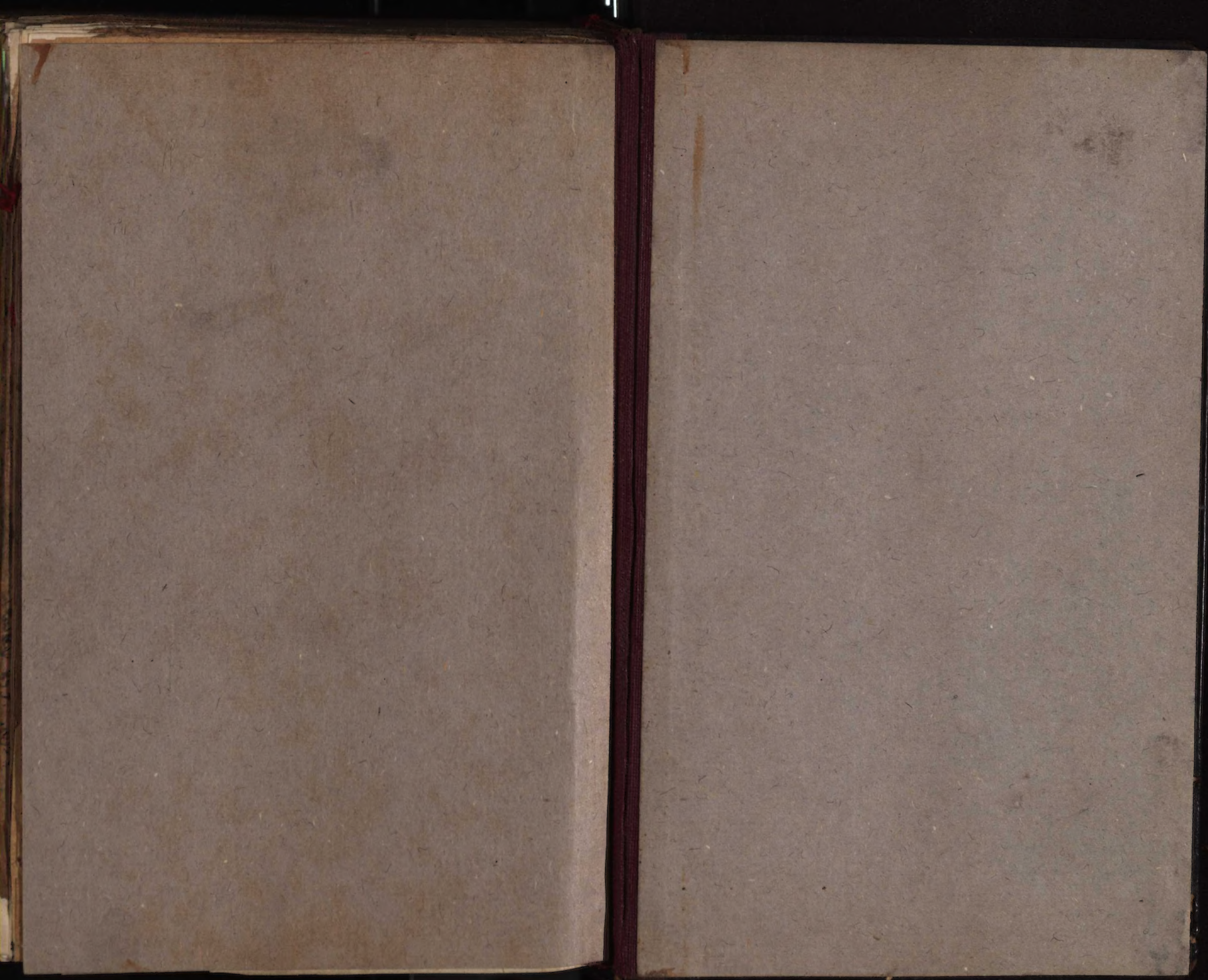


روایات جامع الصغیر





مجموع الفقهاء الشريفة
لروايات جامع الصغير
وجامع الكبير والزيادات
لمحمد بن الحسن الشيباني
رحمه الله



١٤٤٠

مجموع روایات جامع الصغير
وجامع الكبير والزيادات لمحمد بن الحسن

مجموع
٢٢٢٨
٤٧

كل سبب من سبب السجدة المأثورة...
السجدة في الصلاة إذا قضاها أو قام فيها بقدا وقدم السجدة في الصلاة على السجدة أو في
غيرها وليس في الصلاة أو آخر الصلاة على الأولين أو ترك القنوت أو قراءة السجدة أو تكبيرات
الأمين أو زاد سجدة أو ركوعا أو نحوه أو سجد سجدتين قبل التمام يلزمه سجدة السجدة وأن
يكون على السجدة أو تكبيرات الركوع والسجود وتسميتها لا يسجد إلا سجدة واحدة
لأنه إذا سجد في ركعة أو سنة يضاف إلى جميع الصلاة يجب وإن كان يضاف إلى جميع الصلاة
للقوله صلى الله عليه وسلم من سجد ركعتين على كل صلاة أو نقصان في الصلاة أو انما يكون الزيادة والنقصان
في الصلاة إذا وقع في ركعة أو سنة يضاف إلى جميع الصلاة وأما في سنة يضاف إلى الصلاة وحده
فذلك لأنه إذا وقع أو نقصان في ركعة الصلاة فلا يجب إذا عفاها في الركعة أو في سنة وحده
الستة في ركعة الصلاة أو سنة يضاف إلى الكل وفي الركعة الثانية وحده الستة في سنة وحده
يضاف إلى الصلاة بل لا يركب منه بقا التكبير للركوع ونحوه ولو سجد ليجب أن يسجد تسعة
جائزة نظر المعذور المتغير ترك الفاتحة في الأولين أن شاء في الأخيرين أن قرأ لم يكن
قطعا لا محال إذا عفا فلا يكون محل قضاءها وأن ترك السجدة في الأولين نقضها في الأخيرين ونحوه
أن كان في الأخيرين لم لا في الأخيرين ليس محال إذا عفا فيكون محل قضاءها هكذا في ركعة على الله سبحانه
حاشا له أن يمام بها جهرا أو يجهريها فافق وجبت عليه السجدة لا ترك سنة قبل غيرها حاشية
قد رتبة قصيرة وعندها لا يجب إلا قبل ثلاث آيات قصار أو آية طويلة بما على الحامل الذي تركه وأن
كان وحده الخبير الجهر والخبير ليس من سنة صلاة المنفرد بل هو غير سجد خلف الإمام
سجد عليه ونحوه وهو ما لم يمام له تابع وصلاة متعلقة بصلاة الإمام فلا يجب عليه منفردا
أو مع الإمام في سجدته في سجدة مستقلة ولا يملك تكبيرة لا يلزمه سجود السجدة أو الركعة
أو السجدة أو غيرها من السجدة المستقلة وأن طالع حتى يشغله عن فعلها أو كان له غيره وغير
بلا يمام له آخر الركعة الصلاة من جملة المستنون بعض في الثالثة ساهيا أن يستقيم
قائما يعود وإن استناب يعود لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قام ولا يستقيم فاستقم القوم به
فعاد وروى أن قام وفي آخر فاستقم أو لم يمام وكان قد استناب ركعة إذا استناب بركعة
العود إلى السنة لا يفرض قيامه فرض وليس من الركعة لا من ترك الفرض أو جعل السنة
مخافة ما إذا استناب أو إذا نذر سورة فخطأ أو غيرها لا يلزمه السجدة أو الثانية
وإذا نذر الصلاة في سجدة يستوي ولا يسجد لهذا السجدة ولا لهذا السجدة أو الثانية
يكون ثانيا فيؤدى إلى الصلاة له بسبعة الحمد أو بسجدة أو بسجدة أو بسجدة أو بسجدة

صلى

وكان لما يستعمل فيه اعتبار السجدة واحدة **احد الامام** وقدمها في غير خليفته
 كفاه سجدتان لان الصلوة واحدة وقال صلى الله عليه وسلم ان سجدة واحدة خير من ركعة واحدة وقوله
 الصلاة وان لم يكن الا سجدتين سجدتان لان السجدة واحدة اصلها ركعة واحدة لان السجدة واحدة اصلها ركعة واحدة
 صلاة العاقل في سجدة واحدة سجدة واحدة لان قوله عليه السلام ان السجدة واحدة خير من ركعة واحدة
 بليغ لانه منفرد ولو سجد امانه يسجد معه ولا يستكمل مع امامه حال السجود او لم يكن له
 ما لا يكسر فعله وما قالوا فاقضوا وقدر ادركه فان لم يسجد حتى يقض ما فاتته يسجد في السجدة
 وجه القياس ان يظن المتابعة وجه الاستحسان الخبر ولا صلاة انقصت من نقصان الصلاة
 الامام فليزله التدارك ولو سجد ايضا في غير كفاه سجدتان ادركه الامام بالسجدة الثانية
 من السجود ينقص الاولى لان قضاءه في الحال خلف امامه في ترك المتابعة في الشك واليقين
 سجدة في آخر صلاة فقد تفرقت بين السجدين ولا نظيره ولا المتابعة قد انقطعت وذلك
 لو دخل بعد السجدة لم يقض الا بغير المتابعة في الحال وعلم المتابعة حال الامام السجود
 سجدة الامام ثم سجد ينقص بليغ ثانيا لا انفرد المغير فلهذا المسافر حكم المسبوق في سجدة
 السجود المسبوق لا يتابع امامه في تكبير الشترق والتلبية لا يتبعه في ادخال الصلوة ولو لم يكن يسجد
 صلاة الا بغيره اياها بره على الركعة من الكلام وان لم يقبل الصلاة لا يفسد صلاته لان جسدته تكبر
 مستور في الصلوة فلا ياتي السجدة نفس السجدة ثم ذكرها يسجد للعلامة وتجب سجدة السجدة
 لا تخرجهما من الصلاة ذكر سجدة من ركعتين بعد الاولى ولا ركعة من ركعتين بعد الثانية
 لان التقاض على الاول فيعتبر كما كان في ذكره قبل الخروج من المسجد سجدة واحدة عاد الى
 صلاته استحسانا وان خرج استقبال الارض لا يفسد الصلوة وكثيره يفسد ففقدنا
 بالمسجد ان له حكمه كان واحدا وان كان في صحرا فوقيه ان تجاوز احبانه لان حكم المسجد
 حقيق مطلقا انظر اذا صلى حسنا ولم يقدر في الركعة ثم تكلل في السجدة في غير الركعة يسجد
 ويستقبل الظهر لان ظهره فسد لانه انما الظهور قبل امام الارض وذلك كما لا يمكن دفعه لان
 الركعة فضاء عاقل يمكن دفعه فيظهر ظهره لان الخسرية لا يبطل في غلب طوعا وانطوى ما بين
 اقل من ركعتين في غير الركعة يستقبل الظهر ولو كان بعد الركعة في الركعة يسجد للمسبوق في آخر
 صلاته والاربع فرض والركعتان تطوع لانه انما تطوع بعد تمام الغرض فلا يفسد فرضه وان
 لم يتم الركعة في ظهره لانه في مستقلا لا موحبا فلهذا ركعتان تطوعا في الركعة في الركعة
 يسجد في ركعة واحدة لان القيام بالركعة غير معتبر ولو ركع ولم يسجد ثم سجد
 في ركعة واحدة كان كركعة واحدة لان القيام والقراءة بعد الركعة في موضع
 يقع

اي بحتو

فيلغوا ويبنى قراءة وركوع وسجود ولو ركع الركعة لم يسجد وحمل ركعة ثانية ولم يسجد
 في الثانية ولم يركع بطل الركوع الاول وصار مصلتا ركعة وقيل يبطل الركوع الثاني بان
 القراءة بعد الركوع والركوع بعد الركوع في غير محله فيلغوا ولا يفسد صلاة لان زيادة مادون
 الركعة لا يفسد الصلوة بعديل المسبوق وبديل خبر القيام من الثانية الامام اذا سجد في الركعة
 ففقد مسبوقا فيها الى السلام فانه يفتقر رجلا ادرك او الصلوة فيسجد ويسجد للسجود
 يسجد معه المسبوق وان لم يكن فيهم من ادرك او الصلوة قام كل واحد الى قضا ما سبق به ويسجد
 كل واحد يسجد في آخر صلاته لان اخراج المتن عن صلاة معتدلة هذا الطريق المسبوق
 يقرأها ينقص مثل ما قرأ الامام الفاتحة والسورة وان قرأ خلف امامه فيما ادركه لا ينفعه لانه
 فاته اول صلوة الامام ولا ينفعه قراءة الامام لانه وان ادرك الركعتين فقرأه امامه فيه
 نقل وقضاهن الاولين والواحد عليه فرض اذا لم يات بقوم مقامه وانتم اذا انتبه قضا
 ما كان يفعل الامام لانه مع الامام واللاحق يسجد للسجود مع الامام لا بعده ويسجد في
 آخر صلاته لانه فاته آخر صلاة الامام بما لم يقضه لا يمكنه ان يسجد اما المسبوق فقد فاته
 اول صلوة الامام وقد ادرك آخره فيسجد قضا المسبوق ما فاته قبل ان يقضي الامام
 قرر التشهد لم يخرج من صلاته انما يكون معتبرا اذا انى الامام جميع اركان الصلاة فاجد
 قبله لا يكون معتبرا وفي النوازل ان قرأ بعد ما قعد فقرأ التشهد ما يجوز فيه الصلاة لا يفسد
 صلاته لان ما وجد قبله لم يكن معتبرا بخلاف ما بعده لو ركع المسبوق ثم تذكر الامام سجدة
 السجود فجا بعلية ان يوجد ان لم يقعد الركعة بالسجدة لانه ما هو متباعدة الامام وما دون
 الركعة يمكن فقه فيعود وان لم يجد لا يفسد صلاته حتى لو كانت ركعة لا يجوز وان عاد
 فسد صلاته وان ذكر الامام سجدة ثلثة او ثلثة اربع او ثلثة اربع او ثلثة اربع او ثلثة اربع
 الثلثة واجبة ويعود الامام بتفع التشهد لان سجدة الثلثة في الصلاة لا يورثي بعد تمام
 الصلاة واذا ارتفع يعود ولو قيد بالسجدة لا يعود وجازت صلاته لانه ابتلى اياها بترك
 الركعة او بترك السجدة وهذه اول لان سجدة للثلاثة وجبت بعرض وليس بركن بخلاف
 الركعة المؤداة ولو تذكر الامام صليبة ولم يقعد يعود وان لم يقعد يفسد ولو قيد بفسد
 صلاته لان ان عاد ركعة واحدة لا يمكن قضا وان لم يجد ترك ركعتا يفسد ولو قعد
 في صلاته من التوبة لم يخرج فيل ادرك ما يوافق في فقهه معنى القرآن واذا قرأ القرآن
 يجوز عند الخسرة خلافا لما اذا لم يتركه لا يجوز لانه لم يقرأ اقتضى المسبوقين بالآخر
 لا يجوز صلاة التوبة وكذلك المقيان صليا خلف المشافير وقاما الى الفضل ان الواجب عليها

ففقدت

بالسيعة يرد في آخر الصلاة فهو حلال له مسافر في مسافر من وقتين فصلى بهم ركعة و
 سجد بها جديدهم رجلا ساجدا فاعتد ما شغل ان تقدمه لانه لا يمكن ان يسجد وقتها فان قبحه
 سجدا الثانية ولقد لا بد منه الاول فان سجد من الثانية وصلى ركعة وسجد بها ركعة وجعل
 جاسيا غيبه فمعد ورجع الامام الاول والى الثاني فانه سجد السجدة الاولى والى الاول تتابعه فيها
 لانه رجع لهذه السجدة ولا يسجد الثاني بالثاني ركعة لم يسجد السجدة وتباعد بالثاني دون الاول
 فان لا بد من ركعة له بخلاف الثاني والاول يصلى الركعة الثانية بلا قرأه لانه لاحق فان قصر الاول
 للركعة الثانية وادرك الامام الثالث في سجدة تسجد معه لانه ركعة للملك السجدة وتبشبه
 الامام الثالث بمتاخر وتقدم رجلا ساجدا لا عاجل عن السلام وسجد الرابع سجدة في السهو وسجد
 معه القوم في ركعة الصلاة لم يخل عن رايه ونقصان وصلى الامام الثاني الركعة الاولى في ركعة لانه
 مسبوق ولو كان الامام مقبلا وتركوا الركعة وسجدت ورجع لانه لا بد منه فكل واحد اتبعه
 في السجدة من ركعة فاتبعه بعد ذلك لان يتركه فان بقي عليه وركعتي التوابع انهم سجدوا
 معه الاول وعدم الخاف من سجدتهم وسجد للسهو وتباعد القوم كلهم عن الامام الاول
 لانه لاحق ولو ادركوا في الصلاة لسجدوا جميعا في الاولى لانهم ادركوا في الركعة وفي الثانية
 الاول لو كان لم يتركها وفي الثانية الاول والى الثاني انهما ادركا وعصروا بعد ركعة لانه لاحقون
 احدا امام بعد ما صلى ركعة فقدم رجلا امام عن الركعة وبادرك اولها لا ينبغي له ان يتقدمه
 لان الواجب عليه اول الثاني فان تقدمه انما هو بعد رجلا لا عاجل فان تقدم اشار
 اليهم نقضا فانما سجدوا لان تمام القوم خلفه لا يفسد صلاتهم وعلى هذا الوجه يمكن الادراك فباعتد
 وكذلك لو ادركوا بعد ما صلى ركعة اشار اليهم لتقصيا فان لم يفعلوا لم يفسد صلاتهم الامام ثم ما حذر
 ودم من سجد بها لان الركعتان ما تكرر في الصلاة فلا يتخير لهما والترتيب فيهما على وجه
 لو تركه لفسد صلاته لو امسك مسافرا مقبلا في الظهر بعد خروج الوقت حازوا اذا سلموا بقى المقام
 ركعتيه ولو اقدى المسافر بالمقتر لا يجوز صلاته المسافر لان التقدير الاول بطوع في حق المقتر
 فرض في حق المسافر فصر المسافر بالمقتر من مقتضى المنطوق فلا يجوز خلاف الصورة الاولى لانه
 اقرار المتقتر بالمقتر فرض يجوز ولو اقدى المسافر بالمقتر في الوقت لجوز لان المسافر يمكن ان
 يجعل صلاته ارفعا منه الاقامة مادام في الوقت فصلى صلاته مصححة سواء هو وهو للغير من
 ثبتيه في الركعة ترك صلاته واحدة بمصلي شهر وهو الذي اعداها خاصة عندنا حنفيا وفيها
 بعيدا وما ذلك لان تلك الصلوات تعدها المصلي حتى لا يفسد ان القاس ان يكون الصلاة بعدا
 حتى لا ياتى وقت في صحتها مراعاة لفرض الترتيب فاذا فات وقتها لم يعد حلالا صححت

كمل الظهر يوم الجمعة سجدت في الركعة وفي الجمعة فاذا خرج حله جاز ان يركعها ما شاء ولو
 صلى في ركعة في وقت او في الطريق بعد ذلك طلوع الفجر فان طلعت قبل حايه انا فدا ولو صلى يوما
 لله وهو ذلك لها بعد ذلك لان في القليل خير اعاده الترتيب في الكثرة لا نفع لنا الحذر الفاضل وما
 لله لانه ما بعده داخل في تكرار على الظهر على غيره وضوء العصر على وضوءه وهو انما يصنع بعد
 الظهر والعصر وحمل المغرب وهو على ان العصر مخزنه اعداد العصر ولم يعد المغرب لان من الناس
 من قال ان عصره حازه وكان هذا الظن في موضعه فحوز صلاته من اصل في دار الحرب مكنته سنة ولم يجل
 لجهله بوجودها لم يخرج له يوم من العادة لان الخطاب لم يبلغه ولو كان في دار الاسلام يوم من العادة
 لانه دار العلم وشعار الصلاة في المساجد ظاهر فاعتد مقتضا ترك الظهر والعصر من يومين
 ولا بد من تلك الاولى في كل من سجد في الركعة حاله الاستسقاء في القبلة فان لم يكن له راي بعيد
 احدهما سدا بالظهر والعصر بعد الظهر عندنا حنفيا وقال امامه الامام الحنفي لانه يعلق قطعاً
 ونقشاً ما بين الظهر والامم ولا بد منه مرتين وجهه في الركعة في حنفيا في دارنا ان يركعها
 مرتين لمقتضى الفقهاء في بيان الاحتياط لمقتضى العبادات ام رجلا ليس معهم رجل فاحدث الامام
 وانصرف ليقضاه ففسد صلاته للفساد ولا بد منه فان عدم امراه ففسد صلاته ايضا لانه اقدى
 على الصلوات اماماً له فان تعذر ذلك لم يرد في ركعة لايها قبل خروجه من المسجد ففسد صلاته الامام
 لانه صار مقتضى خروجه مع علمه به كالوقت بها وكقديم الرجل كونه عند تقديمه وقيل ان فسد
 من شرط فساد صلاته ان يتخلف من ليس من اهل الاستحلاف ولم يوجد امت المرأة فساد
 ركعة اما متقن وجامع عن ولو اتمت قامة وسطه لانه عود فقف في الوسط كالحائض على
 مسافر وكهنت من الظهر غير صلاة نوى الاقامه قبل السلام انما ادعى حنفيا واما يوسف
 وقال بطلان فاسد لانه صلاته ركعتان وقد ترك القراءة فيهما لهما التفرقة باقية كقول الاستدراك
 لكن بان نوى الاقامة ونفوا بذلك انه لو خضع لمنعه الوضوء في الاقامة جعلت في ركعة الصلوة
 فسادت صلاته صلاة المتقن فاذا قرأ في الاخر من جاز فاضح الاولين فحوز على مسافر خلف
 مقتر قام حتى خرج الوقت ثم انتهى ارفعا لان بالمسافة وحبس عليه صلاة المتقن فان
 كل هو او امامه بعد خروج الوقت وقبله صلى كقمتين لانها الكلام ان طعت المصلي لانه فطر
 الحكم المعلق بها وان ترك القراءة في ركعة من الترتيب فلكذا في ركعة على ان مسعودي عليه
 وحقق القراءة في السف في الصلوات لانه حقف في اصل الصلوات كذلك القراءة من الامام يردنه فقل
 من الجمعة حاز ان بالمسافة لم يطل اهليه الامام وغيره ففعل امره في نفسه اولى على
 الدابة الطوع خارج المصنوع حشوت حلت الدابة ولا يمنعها من السجود ويجعل سجده

١٣٢
 من
 ١٣٢

من
 ١٣٢

وصوله للجمعة وإن العامة إذا اجتمعت لا يفتك على نفسه إلا سباسب فيعتبر والقوم لا يفتك
جمعة لما فيه من جموع الجاعات والوقت كما في سائر الطلوات والخطبة لعملة على ما سعى إلى
ذكر الله وقال النبي صلى الله عليه وآله عليه آفاقا خرج الإمام يوم الجمعة طوبت الصحف وأبليت الملائكة
يستمعون الذكر وهذا دليل على تأكيد اعتباره شرعا ومن ترك ما من غير عذر فقد أساء طه
خالف الأمر ويجوز ظهره لأنه مشروع في الوقت وخطبة الإمام قامة مجلس جلسته خففة
بمخاطبة لعملة تعالى وبركوا قامة الخطبة والحلوس للسبب كالحلوس من الأذنين
خطبة جندنا حاز بركة أما الكراهة فلما فيه من دخول المسجد وغيره وجاز لأنه غير ممنوع عن ذكر الله
خطبة ما أحدث قدمه جلا الشبهة الخطبة يجوز جمعة ونصلى الظهر إن كان الخطبة شرط
واستحباب من يشهد بها كالأقشاح من الشبهة الخطبة فلا يجوز ولو قدم بعد ما ذكر الإمام جاز
لأنه يودي صلاه الإمام بمعبر الخطبة في حق الإمام ولو أمر جنبا أن يقدم فامر ذلك الجنح
حاز لأن الأضلاع بامر الجنب جائز كالوكان الإمام الأعظم جنبا وأركان أمراء أوصيا الأئمة
تقدمه لأنه لا صلح مفوض وموليا قدم عدا حاز لعملة على الله عليه الطبعوا أمرا كروا
عليكم عبد حبشي أجدهم ولو لم يقدم الإمام قدم صاحب شرطه أو الفاضل أو قدم غيره حاز
لأنه منصوب ليصالح المسلمين وقيل هذا إذا كان مكفونا في فسور العاضى وذكر الكلام في الخطبة
لأنه لم ينع قطعا ويستطخظها والسنة أن يقرأ في خطبته آيات فذكر في الحديث رسول الله
ويصنع الناس إذا خطب لعملة على الله إذا خرج الإمام فلاملا ولا كلام هؤلاء المستنون
العاطس في ردون السلام وقيل يقرأ القرآن لعملة على الله وقال صاحب الإمام في خطبة
انصت فقد اغا سبج أو ذكر أي ذكر كان جازم خطبته عداي حنفية وعندها الحوزي يأنى
ما تعتبر خطبه عفا وقال اللب في خطبتان شيء على الله تعالى ونصلى على النبي صلى الله عليه وآله
الناس لا يصدق قوله تعالى إلى ذكر الله وأنه يقرأ على البليل والتسبيح ويؤذن إذا صعد
الإمام المنبر وقبله إذا نزل لأنه المتقوع للسمع على الله فذكر أن سلكه ما من نزوله إلى دخوله
والصلاة عداي حنفية وقال الأبا سبج إذا نزل إلى النبي صلى الله عليه وآله كان سلكه إذا فرغ من
الخطبة لا يصدق سماعه متصلا بالصلاة والخطبة فذكر الكلام فيها احتسابا بها وذكر
الطوخ إذا خرج الإمام وقال لا ألقى على كعبين لما روي عن سلكه القطع فأنه دخل
المسجد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه أركعت ركعتين فقال لا فقال لا ركعتين ولما أراد
على النبي صلى الله عليه وآله أنه استسكن الخطبة حتى صلى سلكه فقال لا يعود سلكه هذا ولو كانا
شرح للجمعة ثم ذكر صلاه فاته قطعها وقضاها وإن فاته الجمعة غنما وقال محمد بن

لا يقع انخاف فوت الجمعة لأن الرب يستطخظ في وقت وظيفة الوقت لها سباح ترك الجمعة عزله عن
والسفر والوقت فعذر فوت الجمعة أول عداي حنفية للمشروع في هذا الوقت الظهر وضعا ويستط
الجمعة اعتبارا وفيها ما مقام الظهر كسائر الأيام والجمعة اختص الجمعة بوقت الظهر وعند
جمعة ويستط بالظهر صلى الظهر في منزله ثم ظهر الجمعة تصغيره وتطوعا لأنه ما مور بتبديل
الظهر بالجمعة فإذا قصد التبديل وجب أن يتنزل فأحضروا الإمام فرغ وحين خرج من منزله لم يفرغ
اعاد الظهر عداي حنفية وعندها لا يعيد بالمشاء ذكر الإمام لأن الظهر يرتفع بالجمعة فالشبهة
لا يرتفع إلا بعد السعي خصائص الجمعة فاسببه الاشتغال به الاشتغال بركعتها المشاف
أو العبد أو المرفوع صلى الظهر من حضره والعبد ظهره وقال اللب في نفسه لأنه لا جمعة عليه ثلث الجمعة
مشروع في حقهم لأنه يخرج لهم الزكاة المرفوعة في حقهم في جليلهم الجمعة وجميع على ما ذكر
جاء من النبي صلى الله عليه وآله عليه الجمعة واجبه على كل مسلم المارعة عداي أمراء أو صلى أو مرفوع عن علي
وابن سعيود الجمعة على مسافر ولو خطب ففرغ الناس ففسروا المارعة صلى الظهر المارعة
له سواء وأركا نواحد أو مسافر إن أعزنا سجد ثلثه سواء وقال الشافعي رابعي لعملة
قوله تعالى وتذكروا أياما قلتم مع الله عشر ولا نال شرط الجمعة وليس كونه غايه وأقله
ثلاثة فكفى بها ذهب قدر الظهر وهو في الجمعة سق صلاه تطوعا عدا خلافا للمجد ولو فورا
بعد أكبر الإمام استعمل الظهر عداي حنفية وما لا تترك الجمعة لأن القوم شرط الاعتقاد لأنه
لو كان شرط الصلاة لبطل إذا نفروا بعد ركعة كما في الطهارة والوقت لا يصدق المشاركة شرط
الأبناء إلى حق المقدس فتعقد فحصل نفس الشروع وفي حق الإمام لحصل حكم الشروع القوم
صلاه فلا يحصل إلا إذا أتى بالشرع قبل الصلاة وذلك ركعة فلا يحصل بدونها ولو صلى هم ركعة
ثم نفروا أتيا أو ركعة من الجمعة تمامها لعملة على الله عليه من ذكر ركعة من الجمعة إضافة
إليها أخري من ركعات الركعتين على أدنى ولو أذكر الشهور صلى ركعتين عداي وقال محمد بن
صلى الله عليه وآله وسلم لما أتاه صلى الله عليه وآله ما أذكركم فقلوا ما فاقموا فاقموا فاقموا على سائر الصلوات
خطبة أمير وقدم آخر فان أعيد الخطبة بصل الظهر لا يبين أن الأول خطبة في حال من الأبا
مكة الظهر بجمعة يوم الجمعة في قصر دارك أن لا يبين لأنه سبب تبديل جمع الجمعة في الحكمة
فإن استشهد بالأمم الشبهة في الجمعة عداي لأن القوم فرض كافتة الأخيرة من الظهر
ما ف العبد من شروط العبد من كثير شرط الجمعة لا
الخطبة فإنما أسسه بعد الصلاة ويجوز الصلاة بدونها لما روي أن من خطبة قبل صلاة العبد
صلاه جلا وقال الخلف الجبهة أخر جلا بنو رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وخطب قبل الصلاة

وخطبه رسول الله بعد الصلاة وقال يا ايها الذين آمنوا قد تم على ما علمه الله تعالى من الصلاة
 سنة بعد الصلاة وان خطبة الجمعة فعل لا اجل للصلاة بل هو من اجل الصلاة رضي الله عنهما فقصرت الجمعة
 لمكان الخطبة وما يفعل لاجل الصلاة ففعل قبلها كالطهارة وما خطبة للصلاة فربما عطف
 فعله على ما هو في الحسن من اجل الصلاة بعد واجبه وذكرنا اجماع الصغار انها سنة وقال
 همامنا الشيباني اذا فاتته وجه روابه الحسن لم يركبها كالمجعة وجه روابه الجامع فوالله اعلم
 بالاخر والاعلم بالصلاة فقال لا عزاء هل على غير هذا الا ان يطوع وسبنا الكسوف
 الركعة الاولى بها القراءة في الركعة الثانية يكون في الركعة تسع مكبرات خمس في الاولى واربع
 في الثانية مع مكبرة الافساح ومكبر في الركعة الرابعة في كل ركعة ثلاث وهو منه عبد الله بن
 مروان بن عبد الله بن عباس مكبر فيها ثلث عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وستا في الاخرى مع مكبرة الافساح
 ومكبر في الركعة الرابعة في كل ركعة خمس وتقدم المكبر في رواية عنه عشرين تكبيرة وعشرون
 في الفطر احدى عشرة تكبيرة ستا في الاولى وخمس في الاخرى مع مكبرة الافساح ومكبر في الركعة
 الرابعة اربع اربع وفي رواية اخرى خمس مكبرات طين في الاولى ومكبر في الاخرى الرابعة
 مكبرة وتكبر بعد القراءة فيها الا ان كان حائضا فله ان يسجد لما روى عن النبي عليه السلام فيقول
 هكذا وقال لا يسجد الا اربع ركعات في الجنائز وهو منه عبد الله بن عباس رضي الله عنه ومنه في مكبرات
 العيد خلافا لابي يوسف قياسا على ما في الكسوف سوى الافساح لما روى عنه في كل ركعة لا يركع الا
 الخبر ولا اذان ولا اقامة لم يركع في صلاة عتمة وصلى في الصلاة فكان في كل ركعة ركعتين
 وسقطت في صلاة يا صاحب البيت المصطفى هكذا روى عن علي كان مستخف وان انقلب
 لا نهى اصحابه اعداءه ان يركعوا في ركعة اذا قام ففعل في كل ركعة ركعتين في التوابع لم يركع
 في ركعة روابه التوابع انما صلى مع الامام في ركعة واحدة ونقص اولها فكبيرة وجه الاصل انما لم يركع
 ثم قال يكون في كل ركعة من الامام خمس ركعات على قولنا ركعتين ركعتين في ركعة واحدة
 من الكسوف من اجله وذكرنا ان محمد بن سيار في القرآن حقا التوابع عاص رضي الله عنه ليس في
 من القرآن لم يركعوا في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لانها ليست عتمة بل انما هي ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 المسافر في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لا يركع في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 كبرية في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 حضور ركعات في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

كبر في امام الشريعة من صلاة الغداة من يوم النحر ما نزلوا تحتها من حنفية وهو قول
 عبد الله بن مسعود والاعلم بالصلاة العصر من اخر امام الشريعة لما روى عن مسعود وهو قولنا
 وهو قولنا الشافعي من صلاة الغداة الظهر يوم النحر وتقطع بعد العصر من اخر امام الشريعة وهو رواية
 عن ابن عباس والاعلم بالصلاة انما روى عن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الغداة من يوم عرفته ثم قال
 انما صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم انما صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم انما صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم
 الجبر فاما القطع فالاعلم بالصلاة في الركعة الاولى في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 باصل عبد الله بن مسعود في الركعة الاولى في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 المكبيرة على المكبر في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لا يسجد الا في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 الاثني عشر ومن دخل مع الامام من النساء والمسافرين لم يركعوا في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 فتابعه الامام ولا مكبر في الركعة الاولى في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 في الصلاة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 قبل خروجه من المسجد كبر وان ذكر بعد خروجه من المسجد لا يركع في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 والمسجد على الصلاة فادرك في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 غامدا او ناسيا والحديث عندنا في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 من الفرق بين الكلام والحديث في باب صلوة الخوف
 فعمل الناس في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 وما في الثانية فصول ركعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 وسبيل في الثانية وقضاها بالركعة وعزى يوسف اذا كان العدو في جانب القبلة فعمل الناس
 صغرى ففعل في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 سجدة بعد الركعة الاولى والحديث في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 العدو وسجد الصلوات في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 وروى ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 صلى صلاة الخوف على هذا الوجه غرامة روى عنه وهو انه قال لما على الطائفة الثانية ركعة واحدة
 وسبيل فركعتهم على هذا الوجه في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 عننا غرامة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 اعلم ان روى عن محمد بن عبد الله بن عباس في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

المساواة فيها وان كان في الغرض على ما لو كان في غير ذلك لكان التصفى له قوه السبق ففعل
المراد به ان كان العد في القله وقد راجع على ما مر من صحتها على ما يقتضيه هذا لا بالسبب المبرح
وهو الخوف عرود ركبته طائفة او تاملت فسيبت صلاتهم بان النبي عليه الهمة لا رابع صلات
يوم الخوف ولو كان الحال غير مفسدا لم يكن له صلاته كما ناوله عن كونه يجوز ولو اخذ
سلاحا لا يفسد كالحصاة صلب الخوف ولما ناول العدو حاز لا ما يخاصه وكذلك اذا
راى سوادا فاذا لم يملك منهم حصوا على ظن ان سبيل الهزيمة باين على من
باب السهيد قل في المعركة باي شيء قل غسل لما يرى من السهيد
انه ما قل احد فبقا ثم يشاهد ودماءه فانه يموتون يوم القصاص وكلهم من شجر دما
الوفاة من الدين والرواية راحة المسكر وان الدم اثر السهاده وطول الطائر انزال ولو كان
لو قتل المبرح ظلمنا بالحدية لا مقتول وخد عرض ربه لما ناوله فكل نعم جليل
لا نه يحل له ولا يملك قطعه عليه الطريق فصل قوله صلى الله عليه من قل دون ما له فهو شهيد
ولا يملك الطريق من له المجرم ولهذا لا يملك عليه ومن قل اذا في الشرع غسل لانه ليس
بمعنى الشهيد كمن في شاة الخمر والاسلح والفرق والمشور والخف والفسور و
لما روي عن علي بن ابي حمزة انه قال ينعى الشهيد العايلة والحقان والمشور والفسور و
ان يراى في كنه لانه لا يراى في السهاده وجوبه في المعركة وليس عليه اثر القتل غسل لانه
لم يظهر القتل حتى لو جاز الحرج لا يغسل لانه في القتل ظلمنا خرج الدم رائحة او دبره او ذنره
غسل لان الدم خرج من غير مخرج ولا استدلال على القتل فان خرج من غير مخرج او
اذنه لا يغسل لانه لا يخرج عاده الا استدلال في ترديد موضع او سقط عليه حائط او اكله
سبيع او غرق غسل لان موته نصا في الله تعالى ولا ينعى معنى الجاهل الذي اع نفسه
الله تعالى في قوله بالحق بالحق ما فعل الحلال كذا في قوله عايلة ودماءها وان
العبارة اشبهت بالموت وجوبه في كل حال يغسل لانه لا ينعى كمن لم ينعى في موضع
القتل ظلمنا غالبا حكم المبرح جاز مات يغسل زحيا رضى الله عنه لما جعل غسل وكذلك كمن
لا يغسل شيئا له الا اعد له كذا في قوله علي بن ابي حمزة وارضى عن ابن ابي عمير وصلى على الشهيد
وما لا في الاصل لانه لا يغسل على شدة الجمل قوله وصلى عليه ولا ناوله دعا وسبب زاده
الدرجة كالبعد الذي عليه الم قل اهل الجمل قوله لا يغسل كليم ولا الصبيان عند اى حصة
وعنف لا يغسل الصبيان لانه سبب الشهاده يمنع من الحرج المبرح الغسل لانه لا ينعى
الشهيد لا يغسل لكونه لا ان توفه مكررت وطهرت والصبي ذنبه وقام وحيد

من الصبي الغسل لانه لا يكون من الغسل الا حيا ولا يغسل الا بالاضلاع مشروعة على من غسل ادى غسل
وما دون الغسل يسمى شحما او ما ولا ينعى بها بعد ثوبه عنه ولو وجد مسكوقا بغيره
لا يغسل عليه لانه اذا وجد الغسل لا يخرج الحاج الى اعاده الصلاة وماله الجارية لانه اذا اغسله مولى
المسلمين يولى الكفاية الاصل عليه لانه اذا كان المسلمون الكفر في نوبه في الصلاة لا لا عبرة بالعلمه
والعطف الشريعة وحكم الصبا والفقر والمرا اذا وجب متا ولا ينعى في الغسل اما اذا
عرف بها المسلم الجاهل يغسل المسلم اذ هو محرم منه وان كان كافرا ولا يغسل عليه ويدفعه لما
روى انه لما ماتت ابنة ابي عبد الله عليه السلام صلى الله عليه ان غلبت الغنائم مات
فقال عليه السلام اغسلوه وكفوا وان لا تخرجوا له غسله في حيوته فكذا بعد وفاته وطهره ان
يدفن الكافر المسلم لا يوق برحمته فنزل الرحمة وكفى الكافر بسبيل نزل العذابة لا الرحمة
باب غسل الجنائز يؤخذ من المقتضى من الاثر الموقوف من الاسر المقتضى
من الاسر الموقوف هكذا في قوله صلى الله عليه في قوله صلى الله عليه في كل شيء والمشى ظن
الجنائز افضل والا لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة ولست تنابعه لغيره
من مقتضاها ولا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة ولا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
ان النبي صلى الله عليه من جنائز الجنائز الى الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
في حصة على الجنائز لانه من مقتضى كفاية الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
وقال لا يغسل الا من غطاه قتل جنبا عليه غسله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
لما لا يشهد في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
واحد الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
متا لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
باب غسل الميت يوضع على الخنة لانه لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
ويجوز وقال ابن ابي عمير ان النبي صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
فمنه وما لا لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
لما لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
كاف في حال الحيوة ويومها الا المصرفة والاسس فساق لانا لما لا يخرج الا بالكت على الوجه
وانه لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
بمعنى بطله بوقن فان خرج منه شيء مسحه برحمته صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة
وروى عن علي بن ابي حمزة في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة لا ينعى في قوله صلى الله عليه الجنائز متبوعة

كان من رجلي يوم احد في يوم واحد فاستأجره الكرمي بثلثي الدينار والحصص التي لم يكن يملكها
 الرجل وكذا كراهه غسل الصبي لانه لم يبلغ حد السهو المحرم للفقير والميسر على مستعمله
 غسل غسل على ان لم يبلغ الرأيه لانه غفر الفطور وطور الصلاة في كتابه والاختلاف
 من المحطوط اول من الانسان اذ لم يبلغ الرأيه يغسل لانه لم يجز نبشاً وكذا لو وضع
 اغبر القبله لوراسه في موضع رجله من العنق وسوكره انما هو المنيش وان وقع منه ثوب
 احد حفرة وانما اول الرأيه لانه لم يجز انما هو الانسان واجبه ما لم يكن في التمشي حرام
 الشرع وجوز العتق بغير على حق الشرع كقول الشرع ما هو صلوه الكسوف
 يصل في كسوف الشمس ركعتان يجامعه مثل الطلوع وقال ابن ابي كره في كل ركعة ركعتين
 في كل ركعة قدر سورة البقرة وتقف في كل ركعة جدر ما تقر نصف سورة البقرة وكذا في
 عاشره عن رسول الله صلى الله عليه وآله ما روي في النعمان وشي من حديثه انما يصل ركعتين
 على ما ذكرنا ولا يخفى في الكسوف عند اصفه وعنده الجهر لما روي عن علي بن ابي حمزة انه جهر في
 ما روي عن عباس بن النضر ان علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول انما يصح
 ويصل في ركعة من ركعتين في الكسوف في السجود حرقاً وقال علي بن ابي حمزة انما يصح
 ان الشمس والقمر اسارا من امان الله تعالى لا تكسبان لحزن احد ولا حزنه واذا رآهم ذلك فافزعوا الى
 الصلاة ولهذا اخطب في الكسوف لانه لم يكن الخطيئة وصلون وجعلوا حلقاً للشاقي
 ثمانية وقطعه فيجوز الناس المخرج للجماعة وكذا الطلوع ما خلفه ما خلفه اتم رمضان
 وصلاه الكسوف لقوله صلى الله عليه وآله صلاه الاصل منه افضل من المكتوبة فاما قيام رمضان
 فكان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فاعلمه وما كان الاجماع في من عمره صلى الله عليه وآله
 يا الاستسقاء لا يصل فيه عزاء حنف ولا دعا والاصل فيه
 لما روي الثوري باسناده عن النبي صلى الله عليه وآله عليه واي كره انهم صلوا في حنف في كتابه تعالى
 الاستسقاء بالاستسقاء بلان زيادة قال لا يصح ولا يكمل الا نحو الزيادة وهو من غير مدعي
 ولا نقله الامام رداه وهو ان يجعل الجائز لمن على الميسر والاسير على الميسر وقال محمد بن
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله عليه كذا ما ليس فيه معنى المتأمل العباد وكذا غيره لانه لا يقرأ
 وما جاء الكاف من المفسر في الاخراج للمروءة عن النبي صلى الله عليه وآله عليه
 يا الصلاة في الكعبة دام الامام حول الكعبة والصلاة في قربان البيت
 سئل عن خلف الامام ما رآه من خلف الامام حكاه فلا يخفى في القدر والعباد الى الكعبة
 فاما العتق للرجوع الامام ان كان قريب الى البيت فمستحبون الى الامام ولا يصح صلاتهم

فما من رجلي لاما غفر متوجهة الى الجاه او انما من مستقله فضلاً عنها
 الامام وكذلك لو كان الكعبة من ناطقة لحياله حاز ان الكعبة السبعة البنا سعي ان يكون
 الامام ومن هذا ما لا يشترط فيكون الصلاة تجاه الصورة كما في السجود فافعلوا بالامام
 اختلف وجوهها وجاز صلاتهم الى مركز نفاذ الى وجه الامام فانه لا يشترط في كل متوجه
 الى القبله ومعتقد ان امامه مستقل القبله فيجوز ان كان الامام في الكعبة فافعلوا به في
 خارج الكعبة جاز انما اذا كان في موضع خاص ومنه ما لو كان الامام داخل البيت والقوم
 خارج البيت ويجوز الصلاة على ظهر الكعبة من القبله البقعة والوجه انما الى السواكن
 على جمل من يقع على الكعبة جازها باب السجرات
 ترك سجدة من صلاه سهواً لم يذكرها بل تركها سجد سجداً ونقده وسجد وسجد وسجد
 على ما روي في الصلاة البقرة لانه باقى في حرمه الصلاة ترك سجدة من سجرات
 في ركعة اذ انما يحتمل ان تركها من ركعتين فانه قضا السجرات في كل ركعة بعد سجدة وتكمل
 ان تركها في ركعة فله ركعة قضا ركعة فيجوز فيها احتياطاً من سدا بالسجدة ونقدها
 على ركعة وتشهد لانه لو تركها من ركعة فاسجدتان لا يفرق بينهما فانه ما يردون الركعة لا يطل
 الصلاة وان تركها من ركعتين فقد سجدا الركعة فله ركعة فانه لا ركعة قبل الامام الصلاة بطل
 الصلوة فقلنا سجداً ولا نقدر نقود احصافاً في اخر الصلاة من وجهه كذا في كل موضع
 سجراته اخر صلاه نقدر اذا لم يتكلم في اخر صلاه لا تقدر ولو ترك من الطلوع ثلاث سجرات
 سجرات سجرات وقدم على ركعة لا يلوذ بها ولا ركعات فالواجب ثلاث سجرات ولو تركها
 من ركعتين قالوا يجب ركعة وسجدة لان السجدة داخله في ثلاث سجرات فمقتضى ثلاث سجرات
 وركعة ترك اربع سجرات سجرات سجرات وصل ركعتين لان الواجب عليه في حال اربع سجرات
 وفي حال ركعتان وفي حال سجدة ركعتين وسجدة ركعتين فمقتضى ثلاث سجرات
 سجرات سجرات ثلاث سجرات وصل ركعتين الاصل ان يقرأ الى المعقول والمركب كما كان
 المعقول ان يقرأ المعقول ثلاث ركعات المتركه كانتا ولا يعتد بها معنا المعقول ثلاث
 اولاً من ركعتين وسجدة على قول محمد بن ابي حمزة في الثلاث في ثلاث ركعات فكان
 الواجب ثلاث سجرات وركعة ويحتمل ان سجرات ركعتين يكون الواجب ركعتين وسجدة لا
 ان السجدة داخله في الثلاث والركعة والركعتين فمقتضى ركعتين وثلاث سجرات ولو تركها
 سجرات سجرات ثلاث ركعات لانه يحتمل ان سجرات ركعتين في ركعتين سجرات ولو تركها
 ويحتمل ان يكون على ثلاث ركعات لان الركعتين داخلان في الثلاث سجرات ولو تركها

ركعات

[illegible][illegible]

وجبة غنا لا بد من حاله المظلمة مشرك بما في المشرك المظلم او ضرر ولا به سئل فمرت به او
رموه من سواد الفؤاد حيا يطا او رموا ناره فبهت الدخ بها المسلمون في الحجر الى سفان المسلمين
فاخرجتم من ارضهم في الفاعل الكافر بما فيهم ولو انفسيا ولو انفسيا فادام مشرك
فاوطات مسلما او في سبيل المسلمين فاصاب مسلما او في جاسه من داه الكافر فمرت او
مزمو المسلمين فليكنوا الاخذوا وانا راجع المسلمين المسكونين في شوارعهم فاداموا انفسا
لا نه ايضا في الفاعل الكافر اما لعدم البشارة في التفسير او لكون المسلم بخار او بعضه مائة تقطع
المضافه الى التفسير وان فاعل الحركة يوما اوله نفس لما روى عن رسول الله صلى الله عليه
اذا مات الشهد نفس ولانه اذا عاش زمانا بعد النفس وقل لا نفس ولا بد من فاعل
القتل والكفر فقد ياه يوم الحيلة لانها دونه بعد الساعات وانه لم يبق عقله ولو شر
او اكل معا ولا نفس لانه انفع حوته ولو اوصى نفس لان سعدته لا مع اضطراره لعله الرسول
وعلى رؤسنا كاننا الوصية بامور الدنيا نفس له باء صلاة المسافر في الاقامة والوطن
الاوطان منه وطن القرار وماله الوطن الاهلي والاعلى والوطن المستعار ونقاله وطن
الاقامة ووطن السكنى وماله وطن النفل اما الوطن الاهلي فستط راسه وله هناك وطن
وانه لا تنقض الا مثله لما روي ان النبي عليه السلام استوطن القرية استقطن وطنه مكة حتى قصر مأوى
سبط المستعار والسكنى لانها دونه واش لا يطل ما هو دونه والوطن المستعار ان دخله
ونوى الاقامة خمسة عشر يوما فاعدا اسطرار يكون منه ومن الاهلي مسر وسفر وان كان
دون مسر وسفر فخرج اليه من الاهلي يكون من وطن سكنى ومن غيره يكون وطن مستعار والمستعار
منقضى من الاهلي والمستعار ماله والمخرج منه السفر لانه كان وطنه بالاقامة ويدخل
بانها السفر ولا تنقض السكنى والمخرج لا يبيد السفر اما السكنى ان دخل طرده لم يتوعد عشرتها
او خرج اليها فزوجه الاهلي ليس عنها مسر وسفر وان نوى الاقامة دونه تنقض بالقرار والمستعار
والسكنى والمخرج منه السفر ولا تنقض الا بالمخرج ابيه السفر لانه كان وطنه اسكناه وبالمخرج
لانها السفر لا ينقض السكنى خراساني قد نذر دونه ونوى الاقامة ومكث في الكوفة ونوى الاقامة
ثم خرج الى النضر ونوى الاقامة ثم انتقل الى الكوفة ليقام يوما وخرج الى بغداد فبان
للصلاة الى الكوفة وما في الرجوع الى بغداد لا وطرك واحد كان مستغارا فاقطع نيق
بالاقامة بالنظر لانه مسلم الاول فلما خرج الى الكوفة وانها اقل مسر وسفر لم يطل وطنها
بالنظر ووطنها بالكوفة سكنى فلا مدخله للمستغارا ايضا فلما خرج الى بغداد والنظر
لما وطن في الطريق وليس من الكوفة والنظر مسر وسفر ولا من النضر ولا في بغداد

لما عليه ولا يجوز الاعتقاد بان المسجد يكتسب المشقة كانه ماله لان الواجب عليه ان يملكه وان عبارة
عن الملك من مومن اهل البيت يكتسبه عندئذ على الذي عليه من نكوة لم يجر الا عن كانه فذلك الذي لم يجر
عن العن لان ما لهما من نقصان فلا يجوز للاعتراف مثله ومثل الذي الذي العن يجر على المضارب ان يجر
لصبة من الرغصا وبما لا يجر في الخيط فانه لا يجر في النقص والغنم لا يجر على رطل المار
ناتسبه كمنكره لانها شريكان لا ماخذ من الكتاب الحزب وروى صبيانه وكذا اخذوا من انما
ناخذ منه مجازاة وهذا العشر من اربعة عشر يوما على العاشر ما استخرج اليه الفساد كما بطم
وسلم فتمت بقا الميعاد من اربعة عشر يوما ما انفسر في حقه فلو علم الميسر في
الحق وانفسد ذلك الحول شرط وانما شرط في العشر في الكافر فتمت دون كونه بل ما روي عن
انه كسب العشرة ان ولو طهر بها وهذا العشر من ايامها وانما العشر ليس معناه ان اياه هو ان
فلا يجر بها وبما لا يجر ويخرج من اربعة عشر يوما او اياه على واحد منها اما انما هو ان يجر
خرج من ملكه وانفسد الحول اما الوجه به لانه عاد الى ملكه الواجب من الاصل ووجهه من حق
الرجوع كالتباعد من الاصل باع العلم الميعاد الميعاد ان افسد الميعاد من الاصل فقام
المعشر من العشر فيكون القرض في قدر الحق موقوف باع الارض فها ذرع قد اراد على
البايع العشر لان الارض هارت ناهية في ملكه وكذلك انما هو وهو فضل فضل المشرى على البايع
العشر في التمس لانه انتمى حشانه فضل على ملكه وان باع الزرع وهو قبل تركه المستحق
اراد على المشرى العشر على ما روي انما حصل المشرى استمرار في العشر في القارة المشرى
انما العشر من اربعة عشر يوما او اياه متعذر والعشر اربعة عشر يوما فانه يجر في العشر ولا يجر
ارض عنه في اربعة عشر يوما او اياه المتعذر والعشر اربعة عشر يوما فانه يجر في العشر ولا يجر
مقتطعان بغير سبب في سبب العشر الخارج ولهذا لا يجر في سبب الخراج الارض
نصارا كالتقعة والركاء لنا ما روي ان مسعود بن النضر بن ابي عليه لا يجر في ارض مسلم عشرين ذراع
ولا يجر في ارض يهودي الا في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في ارض نصراني الا في اربعة عشر ذراعا
لما روي في اربعة عشر ذراعا سبب في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا
وانما هو ما روي في اربعة عشر ذراعا سبب في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا
بما روي في اربعة عشر ذراعا سبب في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا
من ثمة لان الحق على العشر لانه لا يجر في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا ولا يجر في اربعة عشر ذراعا
ما يجر في اربعة عشر ذراعا لان اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
عشر ثمة العشر في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر

ونقصها وانما على العشر من ثمة العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
نقصها لانها على العشر من ثمة العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
العشر من ثمة العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
واحد عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
شريكه ولو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
لان اياه باءه كافي الشك في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
بأف ما اخرج من المعدل في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
حدود اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
تقلا اخذوا من الاصل في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
معادل العمل وهو خمسة ايام في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
جسمه وهو خمسة ايام في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
اراد الحول في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
والاستوى في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
نما حكي في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
ارض عشرين ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
احدا يكون الواجب ان لا يجر في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
من العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
ابن الكوفة فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
ما روي في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
فلا يتلوه في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
لما روي في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
الدار لانه في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
لما روي في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
ابن اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
ذرة وجر مسيل في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر
ما روي في اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر فلو اربعة عشر ذراعا في العشر

لا يحسن فيه عذرا في حقه وعذرا في حقه الخسر وعذرا في حقه خيرا ارضه دون ارضه لهما المحدث
منه لكونه لهما على حق المحسن فان كانا لو وجدنا الا في حقه عرق المحدث في كل المخرج في قول
الملك سيبه فخصر ملكا بالشر والعهه كسائر اجزائه وجه الفروع حتى المسلمين لم ينفذوا
الارض من ذلك وجه حتى في العشر او المخرج فسقط هذا الحق خلاف الباري اصاب حرمي بعد اذ كان
في دار الاسلام فوجدته كله لانه مغنوم ولا حق في الغنم طرشي العسل اذا كان غنما في ارض
المخرج لما عرف من بعد الجمع من العشر والمخرج ولو كان في ارض العشر فله العشر خالصا
لما تعي له العسل بل طارضا كخراج الحام لما اورد عن النبي صلى الله عليه انه كان يأخذ
من كل عشر رقاقا وثلث الارض يستغنى بها للملا ماعلا به عن الفقد والملمح والمحو لا شيء
منه وان كان في ارض العشر لانه يبيع في الارض نفسه كالملا استأجر اجيرا للعلل المحدث
كون المصالح المستأجر انهم يعطونه في القول والراحم والاطباء يحجبونها العشر فله المخرج
وعندهما الاجير الا فله ثلثه باقية كعصب السكر والغران والذرة وغيره بالقوله عليه السلام
ليس في الخبز والقمح والحب ما يورث من عيال لانه كان يأخذ العشر من الخبز والقمح وات من كل عشر
باقات بقايا في حق دليل المخرج عذرا في حقه وما الا بعد فما دون حقه او شق
له قوله عليه السلام فما دون حقه او شق صفة ان حقه قوله تعالى ان الله يحب من اعطاه ثوبا
وعشر ينصل الدار المنع وجوب العشر والمخرج لانه حتى يعطيه في العشر في النصف وجب
العشر في ارض المالك والصبي لما ذكرنا ان موته ليجوز ارضه احيه او اعادها فالخراج
على المخرج في المستغنى بالارض المالك اعتبارا لانه اضرب المستغنى ولا في المخرج يجب
مسبلا لارض شرط المالك من الاستغناء وقبده ولو لم يجز عشرين كذا عذرا في حقه عذرا
على المستأجر لان الطعام ادر في ملك المستأجر كالوا عار لا في حقه ان المستغنى حقه
الاعتبار المالك خلا ولا عارة استأجره كذا في ارضه احيه كان على المسلم المخرج لانه
لو اسلم في حقه وهدا لان ابقا المخرج على المسلم مشروع لانه يجوز ان يوجهه الى بلاد
كثيرة عده وكذا لو استأجره من مسلم ارضه عشرين كان عليه المخرج عذرا في حقه عذرا
ان يوسف عليه السلام وتوضع موضع المخرج وعذرا في حقه موضع موضع العبد
لمجرى العشر معنى المونة ومعنى العيادة تنفق على الكافر اعتبارا للمعنى المونة ولا في حقه
اعتبار المعنى المونة لانه يوسف هذا المالة ينفق استأجره لا بالعلي لانه حقه
العشر معنى العادة وانه وجهه بمنزلة الجاد عشرين فلا يجب ما ع المسلم من ارضه
عشر على لانه باختيار او باع فاسد ما يتأخرا العقد عذرا في حقه لانه في حقه

اشهد ان علي بن مسلم ارضه عشرين عليه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
من العبد ان يوجهه من ارضه من ارضه او احيه ارضه عشرين عليه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
عليه او باعه من مسلم عليه العشر مضاعفا عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
وروي عن محمد بن كذا في ارضه عشرين عليه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
الوا احيه من ارضه عشرين عليه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
خراج راسه كذا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
الخرج عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
اذا اسلم عليها اهلها وكذا في ارض العرب وكل ارض فخت عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
متفق عليه وما احيه ما بلغه ما من العبد يكون خراجية اعتبارا بالما دار كان بلغه النهر
الذي يخرج العبد كذا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
ثانيا لان حق الاخذ ثلثه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
التحليل الكرم لمسلمين فانه ادرى ان المورثه بوجده لا جاز ان يملكه ثوبا عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
لان المصلح وجوبه في ارضه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
وعشره اقراره التي يجوز فيها ان يملكه لان الواجب في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
منفصلة فلا يملك العبد في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
اعطت درجته من عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
اعطى له حاقا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
فلا يملك من حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
من الفقه اعطى عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
حدث زيد من حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
ذكرنا ان كراهه وهو المالك على وجه الميرة للمالك لا نعظم شرطه فكيف بالركن حاله الاستيلاء كما
في مسلمة القبله ولو اعطى عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
ملكه مريجه وكسب عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
لما في الكوز وكذا في الاجتهاد كذا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه
ان السرخ فما عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه عذرا في حقه

[illegible]

دفعها إلى المصدق فضاها عن ذمته بجزءه لأن في الصورة الأولى ما يدفع الحق إلى المستحق ولا إلى ناسه
علاوة الصورة الثانية لأن المصدق سأل الفقرا عجل عنه إلى المصدق فملك وبها المصدق في حال
الحول ولم يستفد المالك خمسة أخرى لا ركاه على المالك لأن المول مال وليس غرضه نصيبه فضاها
على المصدق لأن في الركاه الواجب منه الزكوة الفقير وفي المحلة منه الزكوة المالك المالك
تخلل أن يكون هذا ركاه وعمل له ليس بركاه فأن كان ركاه كان بائعا الفقير والفايز على المالك
كالعدل فليس عن الزكوة والمهرين نصيبا كالزكوة بل بركاه وكذا لو صدق على الفقير قبل الحول
لأنه صدق قائمه ولو ضاع قبل الحول به ما به المصدق بعد بعينه ما هو دفعه على المالك لما فرقتنا
أنه باي به ويدركه كغيره في ذمته عليه ضرورة أن يرضى عليه وصار كأنه ضاع عن يد مالكه فان ملك
نفسه أخرى قبل الحول جاز عن ركاه ما ضاع عن غير المصدق أو صدق له لأنه نفس أنه أدى
للركاه ولو ملكها المصدق في الصورة الأولى وما عليه أو اضاعه عالة حاز عن ركاه
لأنه لو لم يحوز بحسب على المصدق فإن خمسة ذمته إذا تفرق المالك بحسب الركاه ملكه كغيره
الربطان فلا بد وكذا لو كان ضاع هذا المصدق جاز وأن استقر للمالك قبل الحول فالقول

والجسد المصدق بعد المصدق ورواها وكذلك ان اخرجها من اوقافها ضمن وان تصدق قبل المصدق
او انفق على نفسه صدقة ارضان عليه لانه ما دوزفه وكذلك لو تصدق بعد المصدق الى غيره المالك
وعلى من اخرج من المصدق قبل المصدق ان تصدق بعد المصدق الى غيره المالك وعمل جسد من انفق كل
المال استمر المصدق قبل المصدق لان من اخرج من المصدق ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق
التي بعد المصدق كما ان اخرج من المصدق قبل المصدق ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق
ثم حال المصدق في يد المصدق مستردا لمقدار ربع شاة فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه
انفق على غيره فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
كوجوبه في يد المصدق اذا حال على المصدق من المصدق فان استرد فان تصدق على نفسه او الفقرا
او غيره لانه انفق المصدق واذا انفق على غيره لانه لو قدما نعم لما ذكرنا ان الفضل على ربع شاة
لم يكن ركاه عمل شاة من المصدق الى المصدق جاز ان كان انفقها فرضا او عالة
مصدق من ماله او غيره فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
مقتدا لنفسه بل ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
بعد المصدق فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
كون المالك يدركه في يد المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
على صاحب المال انفق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق في المصدق وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك
وجه القياس لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق في المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
ثم حال وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق في المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
سواء لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
وارع من المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
وبعد استقر في يد المصدق مستردا لمقدار ربع شاة فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه
استقر في يد المصدق مستردا لمقدار ربع شاة فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق
وكله من المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
ردا لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
عمل جسد من المصدق قبل المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
فله ان يسترد الى نفسه شاة او شاة لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق

ان يسترد المصدق بعينه فان اخرجها من اوقافها ضمن وان تصدق قبل المصدق
لان صحته في المصدق لا يثبت له في المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
المصدق اخطأ في المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
خلافا للمسلم الاول ولو اخرج المصدق على كره منه وهو على المصدق اخطأ فان قدر على المسكن
انه اخرج الحق وان اخرج المصدق على كره منه وهو على المصدق اخطأ فان قدر على المسكن
صنعه المصدق لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
من المالك شاة وان اخرجها من اوقافها ضمن لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
ان اخرج من ماله فاشعه ويصلون لعلان ولو اخرج من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك
غير العجاف لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
تامة للعجاف فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
للوطي فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
وانظر الى قيمة شاة وسطا من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق
عشوه تبين ان الشاة الوسطا من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق
كانت عشر من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق لان المصدق
اعتبر من محاض لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق
سماز وسطا من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق لان المصدق
وسطا من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق لان المصدق
افضلها فاذا انفق المصدق على غيره لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
فاذا باقت سننا واربعين وجبة بقدر ربع شاة فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق
والسكن العجاف لو كان من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق
فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
واحد من العجاف فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق لا يجوز له ان يصدق على غيره لان المصدق
ان استقر في يد المصدق مستردا لمقدار ربع شاة فاما ما عرفناه كان خارج عن ملكه لان المصدق
من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق لان المصدق
فانظر الى قيمة شاة وسطا من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق
فاذا كان من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق لان المصدق
الافضل من ماله فاشعه وعنه ما ساد به ولا يصح للمالك ان يشرك المصدق لان المصدق

والعبد مقنن وجعل من صلاته العبد انما حق بخلق الملك فسمع الملك ما كان الباع با ما والعبد غير
مقنن يوم العبدان فقه المستر بعد فعل الصبة لان الملك والوايك انما كانت بانه وتقررا بقدر
وان لا ينقض حتى يملك الحاج على كل واحد منهما على المستر لعينه اكر الملك ما على الباع فلا يعاد اليه
كما وضوره على وجهه ولا يكره ولا يجعله وان لم يرد المستر قبل القبض فصار العبد او الزوجه
نقضا او رضا فعلى الباع وبعد القبض على المشتري ان في الصورة النانه وحمل على المستر في الاستقط
وفي الصورة الاولى الخراج لعبد المالكه والبر خراج ضامنه وان رجع خراج الشرط والمخار الباع يجب
على الباع رد نقضا او رضا لان الملك ليس له شئ وان استبراه فاسبر نقضه قبل القبض فاستهلكه
يجب عليه وان فقه بعد النظر يجب على الباع رد في الصورة الاولى لان المستر قد اوجز الخراج
النانه كانه عبد الفجاره ثم تجرد في الرق اذ رجع صفة النظر في المستقبل لانه بالكتابة
لمستحارة وعاد الزوجه يجب ان يقره في بعض سنين الخراج حتى لا يكون له ولا يكون له خراج
الى ان لا الزوجه لقوله تعالى انما هو ملك له انما ولا يستط الصبة الواجبه وان ظالم المالك فاستهلك ما يبر
الواجبات التي فيها معنى العبادات لاجل ارجاء خدام لا غير الصبة عليه لان العبد المحرم شرط الصبة
لقوله تعالى انما هو من السله في هذا اليوم وخطار الاعناء السوجه الى العبد والحق على المولى في
عبد الماوان المدين المستغرق لرقبه والعبد لو صرح بدينه على المالك لانه والرقبة ان كان
عنه وتبادل بين ومانا منه فقل والعبد لما في قبل الباع لان الملك الذي هو سبب بانه وكذلك
الموت فجب والصاع ثمانية ارطال وقال ابو يوسف والساق في خمسة ارطال وثلث طلح من ثلث
عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتل الصاع ويتوضا بالبلد
قال النبي صلى الله عليه وسلم ارطال والمدين طلان **باب الاعكاف**

باب الاعكاف الخرج معنونه لو خرج الاستفراغ فاتي في نفسه لا سطل بعد ربا بالخط من اليوم لا يصف
الخرج نقاده قل او كره فلا سقى معه الاعكاف في القصوره انظر يوما في اعكاف واجبه مستقبل لانه
انعم بالاعكاف شرطه اذا اخرج في وقت معين تقضي ذلك اليوم وجبه وخرج اليوم والاكل والشرب
مع معكافه لما روي عن عائشه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج من معكاف الحاجه الانسان ومعلوم انه
اذا لم يخرج كان الاكل والنوم حاصلا فيه وان عند الاعكاف جائزه في المسجد بدون الاعكاف فكذلك
معه جميع امراته ناسيا او عابدا للماء او نارا فبغير اعكافه وكذلك اذا قل ان يترك لم يترك
الاعكاف بدل لوله تعالى ولا يباشر من غير وانما يكون في المساجد فصار كالاعكاف في الصلاة اوجب
اعكاف شهر بغير عنيه او طين يوما يمكن شهر متتابعا وله ان يفتي متى شا واما فلان يفتي متى شا
لانه اوجب شهر امكاف فلا يحسن ما بعد الذي على الفور الا بدله واما فلان متتابعا لان الشهر اسم زمان
متتابع من الهلال الى الهلال والاعكاف لا يقع ليله او نارا فقله بل يترك ليله ولو قال شهر ابا انهار
دون الليل لانه النهار دون الليل لانه متى صرح صار مستثنى نصف الشهر فخرج وان نوى النهار
فلا يصرح بلفظ الاصح منه لان الشبه علماني بعد الموت والشهر لا يحل النهار وجبه لانه نصف
الشهر لا يصرح ولو اوجب يوم طين يوما فرق ان شال ان الصوم في الشهر لا يقع الاستفراغ ولا يجب
التتابع بذكر الشهر احسن تطوعا فطعه ليس عليه شئ لانه ليس بقله والركه قد فاق به فقل في
موقفه وروى المسند عن ابي حنيفة ما روى عن الاعكاف يوم لانه الاعكاف لا يصوم والصوم اقل
من يوم انعم المسجد او خرج مكرها فخرج الى المسجد اخر من ساعة لا يفسد استسنا بالام يظفر
والاعكاف مع الخرج سقى وضوره اوجب اعكاف يوم بدخل المسجد قبل طلوع الفجر الى اقرب
الشمس لانه لو دخل بعد الفجر خلا بعض اليوم عن الاعكاف ولو اوجب يومين دخل فخرج من الشمس
حتى تغرب عن اليوم الثاني وعن ابي يوسف لم يرد يوما لله واجبه منها لان العلم الاول في غير اقله
لما ان ذكر اجد العبد من يظفر الجميع فوجد حول ما باق من العبد الاخر بدله لوله عليه ايام
الزهر او لاله لاله ما عتبه فاقه بالانام وماه بالليالي والقسمه واجبه وكذلك في الشهر
بدخل فخرج من الشمس نذر الاعكاف في زمان طهره لعله يوم نصف صاع من خطه ان اوصى
اعتبارا بالصوم ولو كان رضاحته لوجب ما قبل ان يصير لانه وان صح طهره قدر ما صح
لما عرف في الصوم فلهذا عند محمد وعندنا جميع ما التزم لما عرف في الصوم في مسله النذر انه اذا قدر
على الاذني شئ جعله كالوقدر على الكل اوجب اعكاف شهر مضى ولا يعمل اعكاف عليه شئ لانه اضاف
الى وقت لانه الاعكاف فقه كما لو نذر في المراه اعكافا لانه يفتيها اجمع محبة او عمره فقه
باعتكافه الى ان يفرغ من الاعكاف فيم مضى في احواله فان خاف فوت الحج او استغفل بالاعكاف

بفتح الاعكاف وفتح ميم يسفل الاعكاف والاعكاف انما يخرج من فساد اعكافه فقلت معكنا ما لم يكن
 وان لم يكن مسفل ندر اعكافه فشرم ان يدر اسلم بل يدره شي لان الزيادة بطلت الوجه عليه
 من العبادات فانك بطلت الوجه ندر الملوك او المراه طرهما والفرج والوالي المتواقة تعطي
 المتاحف الملوك الملوك والتمنع الكاينات ما خرجت فانه اعكافك ناسيا لافعه ولو جامع
 ناسيا لافعه لان الاعكاف نقص الصوم والاعكاف وانه لا يفسد الصوم للثمان فاما الجامع فيجوز
 الصوم والاعكاف معهما وان كان افسد الصوم ناسيا لكن بعد الاعكاف ناسيا حتى واعكاف
 واجمع نونا طبقا ستمه افاق فضاء لانه ارجى ذمته والحقن لثانيه وجواب ان فاقه اذ
 خلاف الارتداد الزجر اذ ان اذ ان الاعكاف فليس له الغنى بعد ذلك المولى اذ لو افسد في
 الاعكاف فتم منعه ذلك لكنه اذا لانه في المنفعة الاولى ملكه مستغنا وعن اهل الملك
 فلا يصح الرجوع خلاف الثانية لانه ليس له الملك ان يسكنه الا ان الاعكاف لانه انما في البيت
 في المسجد المذكور في الاعكاف فصور الميمنة وان كان ابا بطارح المسجد لا يفسد اعكافه لان
 الميمنة من المسجد خرج ناسيا من المسجد فساد اعكافه في طوارق الاعكاف يستوي فيها
 العبد والسهوكا بجامع ابا بسان يخرج راسه من المسجد لغسل لانه لا يقدر خارجا وان غسل في
 المسجد وانما زالماع فان المسجد والتمش بالما المستعمل اذ وجوه وعده بمنزله نذر اعكاف
 يوم العيد نقضه في وقت اخر وان اعكافه اجزاه وقد اساء اعتبارا بالقوم لانه من لوازمه
الجامع الصغير قل من قل على القرع عاد لا يفسد صومه لانه ليس له
 حكم الخارج بدلالة المسفل الوضوء خلاف ما لو كان على الزم **الجامع الكبير**
 ما افسد اعكافه فانه على ان الوجوب تقدير تقدير الاجابة يخرج عن الواجب الاجابة
 اذا وافقه قال الله عليه ان اعكاف شهر رمضان بعكف بالليله النهار فانه لما عرف ان الصوم شرط
 الاعكاف لانه في اوجه وجده الاعكاف فانه فان لم يعكف حتى شهر الصوم لان النظاره
 على الادامه الا اذا بفسد الصوم فكذلك ايضا فان لم يعكف حتى فصل رمضان اجزا لم يفسد لانه لما مضى
 رمضان في الاعكاف ففسد الصوم فلهذا صوم شهر نذر ولا يجوز صوم رمضان ولا فطر رمضان
 نقضه شهر اعتبارا بانه ان نقضه الاعكاف في الذي جعله لانه ما لم يسفل الاعكاف ففسد
 يجوز اداؤه معه قضا ادا نذر لم يعكف حتى قضا عكف من قبله ما عكف من يوسف وعدي
 بالبحر المحر حبل الشرح في حبه فانه لا يتاخره كالوصام رمضان فله لا يوسف السبب
 نذره والحق انه باجبل وعبد المولى باجبل وجود السبب جائز ولو قال اذا قدم فلا فله
 على ان الصوم يوما لم يعكف قبل ان يدره لان طلق وليس سبب عالم يوجد اشهر

قال الله عليه وسلم رجب اجزاء عن واحد اخر وقت من رجب من ان الذر نثره في جبل الطلوع
المسروع في الوقت واجبا الا انه يدر ملكه بعد ماله لا ما عليه صنع ما عليه مشروعا فانه
كتاب
قال الشيخ الامام رحمه الله مسأله هذا الكتاب معدون لا بد ان يعرفها اعلم ان الرما على الله
تقسم رجب حقيقه في رجب سابع عندهم معناه الحذر والولع في امور الاول والخروج من تقاس
وهو ما تنفسه الرجب عقيب الاول رجب ودم الاستحاضة وهو ما تنقص اول الحيز او زائدا
الكثرة وماراه الصغير لا يكون حضرا والاستحاضة ويدرعه الصغير يعرف علينا مني عشرة سنه
ودره بعضه سبع سنين لما رواه النضر بن ابي عبد الله بن عباسه ودره تسع سنين والرباس
على وجهين اطلق ان يكون المراد من ذوات الحيز قلع مغلغا الخضر وليس له خبر معلوم كونه مغلغا
فه النساء عن عمرانه قدره تسعين سنه ومن العلماء قدره خمسة وستين سنه واللائق
ان الحيز المراد ابتداء جده عرنا اذا بلغت مغلغا اما في الحيز غنه في اماله على الغلب
كل ما يابسا وفي الجامع الصغير اذا بلغت تسعين سنه والحاصل ان ترى الحصر عن اخلافه للشافعي
لما رواه عليه السلام الا لو طالع الحيا حتى يصير حيا والحي الى حي يستبين لحيفه ولو كانت ترى الحيز
لما عرف الحال ووقت الحيز يكون على حيزين وقت بعد وقت فانه اما العبد قال الصائغ
اقل الحيز عليه ايام والالبين ايام سبعون ساعة والكثرة عشر ايام ولما يابسا ما من ايام وساعت
عشر ايام وسف ثومان واكثر اليوم الثالث وهو راي عن حيفه وقال الشافعي اقل الحيز ثومان
والكثرة خمسة عشر يوما ثمانا وروى ابو امامه الباقلي عن رسول الله صلى الله عليه اقل الحيز للملك و
الطيب ايام واكثر عشر ايام واقل الظهر عندنا خمسة عشر يوما روى عن ابراهيم وعيا
انما قال اقل الظهر خمسة عشر يوما وليس لكثرة غايه ثم اختلفوا في مقدار الظهر الذي
يصلح ان يكون عاين بين القرون قال بعضهم اقل من سنه اشهر ولو ساعه لان سنه اشهر اقل
مده الحيز فوجد ان يكون اقل منه لانه لا يمكن ان يدره الحيز وعن بعضهم اقل من اربعه اشهر لانه
اقل مده السنه وقبل على ما سئل من رجب ايام وسف حيز ان يكون سبعة وعشرين يوما ان كان حيفا
له ثاني الشهر سبعة وعشرون يوما وعن محمد بن سبعة وعشرون يوما لان العاين لا ينفصل عنه
منه فيعتبر بالي الشهر الاول والشهر الثاني فاذا لم يدر في ذلك شأنا رت مختلفه واما وقت العاين
ما عاينه المراد في كل شهر على ما عاينه من رجب الشافعي الحيز عليه مائة ومائة
عاده مسقة ومختلفه عاينه فالبساده امره ان يدر اول الحيز وماراه حيز ماله خاوير
القدر فاذا جاوز نصف استحاضة فحول كل شهر عشر شأنا حيفا وعشرون شأنا حيفا ما عاينه

فان من حشمتها ومقامها ستان من فاسلت عدا لوقا ولورات حشمتها طهر اميرت ورات
نوعا سبعا اذ ارجا بما فدا سلت عادت عدا ووقا والعاجه نعان اصيله وهو ان تركت
بمن خالص متقصر على الفدا وطهر من خالص متقصر على الاولاد من محاولة وجعله من لث
تور ما خالصه محله العبد والظهار لخالصه محله العبد محله بعض من الكرام والظهار
عاده لها ملكه عليه ويكون اصله قما او في احدها وجعله فيها او في احدها والدم للخالص
او يكون من طهر من محض والطهر الصحيح ما يكون من معين لا شوبه استخافه سال العاده
الحقيه اذ ان ملكه دما او طها وكلها مختلفه من المشايخ من يقول بوسط الاعداد عاده
حقليه ومنهم من يقول ان الميراث الاخر من صيده وان ملكه دما وخمس عشر طهر او اربعة دما
وسته عشر طهر او خمسة دما وسبعة عشر طهر استمر الدم فعايتها اربعة في الدم وستة عشر في الطهر
انما قاله الاوسط والاقل رات اربعة دما وسبعة عشر طهر او اربعة دما وخمس عشر طهر او خمسة
دما وسبعة عشر طهر لم يستمر عد الاوسطين عادت في اربع اوسه وفي الطهر ستة عشر وعقد
الاخر من دما وخمس عشر طهر او فص **كل ما اراه المراه في ايام الحيض من حره او**
صفه او سودا او كره يكون حصا لا يبيح لها الميراث وغدا في سبف الكره لا يكون حصا في اول
الامام بل في اخرها اما سال الاوان لما روي ان النساء كن يرضعن عشاءه رضى الله عنها الكرسف فقول
لاحي ترى القصة البيضاء واما الكره فلا يوسف ان كرهه للساييل يخرج من اسفل الطريق لا من
اعلاه بل لما لا يخرج من الرحم ولما الكرهه ويوسف الصافي اذا سال من اسفل الاما والدم يخرج
من اسفل الرحم اما اخفوه ويلطها على الحلاف عنها والى يوسف وقل بالانفاق يكون حيقاه
بدم الحيض لا بوجبه وان اصاب الحرقه من داخل مالم يظهر على الفرج وغدا اذا وصل الى الجفن
الفرج يكون حصا انتم منه له قضيه الا انه عندها ليس كذلك بل انما الحب طهر ما غسله او غسلا
فصل معرفة الحيض والظهر اذا اختلفا قد را على يوسف وروا على يوسف الطهر
من اليمين اذا كان اقل من خمس عشر يوما لا فصل بين اليمين ويكون كدم متقل وخمس عشر فصاعدا
فصل بل ان كان اجد للما بين ما يمكن ان يكون حصا والافوا استخافه وعندهم وروا عن
ابى حنبله ان كان الطهر المتخالف بين اليمين في العشره اقل من ايام لا فصل ويكون كدم متقل
وان لم يلح عليه امام فضا عدا انظر ان كان اكثر من اليمين في العشره فصل وان كان اقل الفصل بل اذا
نقل ان كان في اجد للما بين ما يمكن ان يكون حصا حقا حقا حقا والآخر استخافه وان كان من كل الما بين
لا فصل احدها حقا وان امكن كل واحد منها فصل الا واحد حقا والآخر استخافه الا اذا كان منها
بمحمي مجعلا لهما حيقا وعندهم ورواه عن ابي حنبله اذا رات في العشره مثل اقل

فان من المراه تحض عشره ومكان ان تحض ثمانية ولها روي في القاس الى الكره فكذلك الحيض
وعندهم والسابع روي الى اقل الحيض على احد ان اصيلها انه تقن وروا عن ابي يوسف بخدي
حكما انقطاع الرحمه بالقل في الجمل لا افراج والعلاه والصوم بالاكتر احتياطا والمعاداة
المراه الى حاضته عشرة وثبت عادت في المكان والعدد او احدها ما اذا بدت عاده على
معروفها ان انقطع على اس العشره فالكل حيض كانه صلح ان يكون حيقا وان جاء وزفادام عادت
حيض لانه مسقط حكم وما زاد عليه ما ر محملا والباقي استخافه وقال السان في ان كان لها ثبوت
لعدم التغير على العاده والتغير عنه ما ان نظر ان كان ثبوت في الدم في بعض الايام اسود حيقا له
راية كرمه ولو بعضها دفعا مشرقا جعل مقدار الاسود المتختم وكل من حيقا اذ الم منصر
عن اقل الحيض لم يزد على الكره وان كان على حقه واحد تغير العاده لعله على الدم يوم الحيض
اسود عيطه لانه ثبوت على الدم المستخافه ببع الصلاه امام لقرايا ولم يصر لوز الدم
فاما ما خلفه العاده فهي التي اقرار لما بدت تحض من حشمتها وعده ستا تجعل عاداته في الايام
كلها حيقا وهو الحشمتا عا اذا عفت اغتسلت وصليت وصامها وسطح الرحمه فاذا مضى
اليوم السادس بعقل ساعا وحل الفرج وطها وقضت الصوم في اليوم السادس احتياطا لانه
مختلفا يكون الحيض الحشمتا محمل الست فكون احكاما ذكرنا فان زاد الدم وانقطع على العشره
فالكل حيض لما روي في العاده **فصل** واحكام الحيض عشره المنع الصلاه والصوم
لعله على الدم ليقع احد من شرطه في الصوم ولا فصل وبعض الصوم دون الصلاه لما روي ان
الصلاه مساعف وجوبها فكون في القضاء جرح فخلا في الصوم والمنع في الطواف البعب لعله على
بعض الحاض المتناسك كلها غرا انما لا طواف البيت ومن دخول المسجد استبا لا باحجب ومن
المصلى لعله على المسه الى الطهر من وقراه القرآن لما روي عن عيسى بن عيسى عن ابيه صلى الله عليه وسلم
الخبر الحاض يشاء في الامان وقرا في الفرج لقوله ما اتيه بقرع ومن استعمل الرحم لم يمش
او طاس وانما العبد لعله على الدم وعدها حشمتا والطاهر لا يلوح لانه بمنزلة النزاله في
حق العمل **فصل** في بيان العاده العاده في الحيض والظهر لا يطهر ولا متقل
للمرثه عندها وقال ابو يوسف انه ما يانه هو يكون حيقا بالاطاع فبذلك العاده لا يترك
المسبه رات من كونه عاده لها حتى تزدلها اذا استمر بها الدم وان الاوى اسمرت فلا يرتفع
ولا يستقره امره ترى حسه دما في اول كل شهر وخمس وعشرين طهر فعايتها في الحض والظهر
عدها ووقا فانه لم العاده قد بطل او سئل العبد والوقت حيقا في الطهر والحيض او في
احدها تا اعلان انها ان تزي الطهر في وقت الحيض مرتين فقد بطلت العاده في الوقت والاسفل

غيره مثل العادة في المكان دون العدد لانه لا ضرورة الى ان يغفل العدد فان ظهرت امامه خمسة
المعروفة لان الاتصال يقع بطريق واحد من كل ما هو فان لم يتناولها ما حاد وطهرت امامها ثم رار بعد
خمس دما من حيثها لما ذكرنا في المسخر فان طهرت في المرة الثانية خستها وهذه الخمسة استمر بها الدم
فانما ما خمسة من غير استمرارها بعد طهره الى ان استمر بها الدم ثم يكون حاديا لانها طهرت
في انما من مرتين فان غفلت عنه ولم تفر في الثانية مرتين والى ذلك في بعض احوال ان يغفل في الطهر لئلا
وان لم يفر في المرة الاولى جعل خمسة من اول الاستمرار حيا فادارت الدم في تلك الخمسة فعلة
حضا فكون طهرها خمسة عشر راي اعتبار الدم الى ان اعتبار الطهر فان كان حين طهرت
انما اول مرة رات بعد واحد عشر خمسة من اولها حين الموقوف في المسخر وان لم يذكر في
السهر الذي يصير خمسة من اولها بعد عشرة عاده لانها طهرت اماما مرتين والى ذلك في الدم فاسد
انقلت او صحح خمسة اربعة من اول الشهر فاضطاع طهرت خمسة عشر طهرت ثم رات الدم
احد عشر طهرت امامها او رات يومين منها يوما فحضا اربعة من اول واحد عشر رات وحده
طهر صحح بعد حضا في الشهر الاول والى الدم الثاني فحضا لما عاده جعل عاده او حده
الشرط لاجرم لو رات اربعة من الشهر الاول واستمر بها الدم الى ان استمر بها طهرت
انما من يستحاضه لانها لم تفر في ذلك والى رايها طهرت احيانا حضا بله امام من اول كل
شهر فرات يومين وما هو ما طهرت في الشهر خمسة امام من اول كل شهر حضا عند هذه الخالف
لعله لانه لا تحت الطهر وقدر ان اخر الله طهره انما لو لم يستطع حكم اليومين الاولين عز ان
جرى ان اليومين الذين بعد الثالث وحده خاتمة لا طهر به لان حكم اليومين واحد وانما حضا الى
لله لئلا يحل خمسة حضا لاجرم لو رات يومين ما فرغتا وتوبا طهرت اماما استمر الدم قبله من
حين استمر حضا لانه لا يمكن للمر ما بعد اليوم الثالث لانه استمر فاستطاع الله الاول وحده استقاه
حلا فلا يوسف حضا عشرة من اول كل شهر فرات الدم فقام طهرت طهرت يومين بعد الدم
اشهر اعشرة من اول الاستمرار حيفا الموقوف وخمس عشر طهرت عشرة باقي الشهر وخمس جرم انما
سقى خمسة من انما في الشهر الثالث يكون حضا وكذلك في يوم انما الله بعد الجرم فان تقوا كان
حضا عشرة وما فرغتا حضا من قبله الى العشرة الثانية لما فرغ من اصل حده
باب في الاصل والاشياء وان على وجوه ايات ان ينسب عدد ايام دون المكان
او على عكس او كليهما لانها تعلم ان اياما في اربعة عشر كانت او اقل او اكثر وتعلم ان اياما قد دخل
في الشهرين او اقل او اكثر والى اصول اذا تيقنت الطهر وقد استحضت على الوضوء في كل صلاة
ومتى تيقنت الحيف بغير على احكام الطهر ومتى شك في وقتها وقطع في طهره في كل صلاة

غيره مثل العادة في المكان دون العدد لانه لا ضرورة الى ان يغفل العدد فان ظهرت امامه خمسة
المعروفة لان الاتصال يقع بطريق واحد من كل ما هو فان لم يتناولها ما حاد وطهرت امامها ثم رار بعد
خمس دما من حيثها لما ذكرنا في المسخر فان طهرت في المرة الثانية خستها وهذه الخمسة استمر بها الدم
فانما ما خمسة من غير استمرارها بعد طهره الى ان استمر بها الدم ثم يكون حاديا لانها طهرت
في انما من مرتين فان غفلت عنه ولم تفر في الثانية مرتين والى ذلك في بعض احوال ان يغفل في الطهر لئلا
وان لم يفر في المرة الاولى جعل خمسة من اول الاستمرار حيا فادارت الدم في تلك الخمسة فعلة
حضا فكون طهرها خمسة عشر راي اعتبار الدم الى ان اعتبار الطهر فان كان حين طهرت
انما اول مرة رات بعد واحد عشر خمسة من اولها حين الموقوف في المسخر وان لم يذكر في
السهر الذي يصير خمسة من اولها بعد عشرة عاده لانها طهرت اماما مرتين والى ذلك في الدم فاسد
انقلت او صحح خمسة اربعة من اول الشهر فاضطاع طهرت خمسة عشر طهرت ثم رات الدم
احد عشر طهرت امامها او رات يومين منها يوما فحضا اربعة من اول واحد عشر رات وحده
طهر صحح بعد حضا في الشهر الاول والى الدم الثاني فحضا لما عاده جعل عاده او حده
الشرط لاجرم لو رات اربعة من الشهر الاول واستمر بها الدم الى ان استمر بها طهرت
انما من يستحاضه لانها لم تفر في ذلك والى رايها طهرت احيانا حضا بله امام من اول كل
شهر فرات يومين وما هو ما طهرت في الشهر خمسة امام من اول كل شهر حضا عند هذه الخالف
لعله لانه لا تحت الطهر وقدر ان اخر الله طهره انما لو لم يستطع حكم اليومين الاولين عز ان
جرى ان اليومين الذين بعد الثالث وحده خاتمة لا طهر به لان حكم اليومين واحد وانما حضا الى
لله لئلا يحل خمسة حضا لاجرم لو رات يومين ما فرغتا وتوبا طهرت اماما استمر الدم قبله من
حين استمر حضا لانه لا يمكن للمر ما بعد اليوم الثالث لانه استمر فاستطاع الله الاول وحده استقاه
حلا فلا يوسف حضا عشرة من اول كل شهر فرات الدم فقام طهرت طهرت يومين بعد الدم
اشهر اعشرة من اول الاستمرار حيفا الموقوف وخمس عشر طهرت عشرة باقي الشهر وخمس جرم انما
سقى خمسة من انما في الشهر الثالث يكون حضا وكذلك في يوم انما الله بعد الجرم فان تقوا كان
حضا عشرة وما فرغتا حضا من قبله الى العشرة الثانية لما فرغ من اصل حده
باب في الاصل والاشياء وان على وجوه ايات ان ينسب عدد ايام دون المكان
او على عكس او كليهما لانها تعلم ان اياما في اربعة عشر كانت او اقل او اكثر وتعلم ان اياما قد دخل
في الشهرين او اقل او اكثر والى اصول اذا تيقنت الطهر وقد استحضت على الوضوء في كل صلاة
ومتى تيقنت الحيف بغير على احكام الطهر ومتى شك في وقتها وقطع في طهره في كل صلاة

فان لم يذكر لها غير فصل في الوضوء لكل صلاة وصوم ونفق الصوم دون الطهارة لان الايمان بها ليس واجب
اولى من ترك الواجب ومتى سكنت في وقتها وقطعت في طهره او خرج من الحيض فصل في غسل
لكل صلاة لان من الطائفة وقت الخيض وصوم وتصل وتقرأ بها زوجها حال او في بعض
سهر رمضان نفق نصف ايامها ان علمت قدر ايامها والاعشرين يوما نحو ايام العشرة الاولى وقت
في حضا ولا نفق الصلاة وانما من الكفارة بصوم ثلثه شهر متتابعا بصوم كل شهر عشرة
حيفا من سهر ايام لان اياما مستحاضة ونسبت عدد ايامها وموضعها ولا راي لما انفصل
الطهارة ولا طهارة رايها لما ذكرنا انما سكنت في الحيض والطهر وقت الخروج من الحيض وبعد
الصوم بعد ثمان عشرين يوما وانما من تعلم ان اياما كانت لها او اكثر رايها ذلك بقصد سنة امام
لما ذكرنا تعلم ان اياما كانت لها في العشر الاخير من الشهر ولا بد من الموضع ولا راي لما توفيات
من اول العشر بل الحواز ان يكون طاهره يغتسل لكل صلاة الى اخر العشر لحوازان وقتها وحوازان
الحيض تعلم ان اياما اربع توفيات في اربعة الاولى وعلى يغتسل الى اخر العشر لكل صلاة و
ذلك انما من تعلم ان اياما خمسة فانما من علم ان اياما ستة توفيات اربعة امام من اول
العشر لحوازان اياما طاهره ومسك يومين عن الصوم والاهلا لانها حايض في كل سنة في اول العشر
او في اخرها وغتسل اربعة امام لكل صلاة لحوازان اياما طاهره ومسك يومين عن الصوم والاهلا لانها
حايض في كل سنة حضا في السنة في اول العشر وفي اخرها وغتسل اربعة امام لكل صلاة لحوازان اياما
وقت الخروج من الحيض فعمل ان اياما سابع صلت بالوضوء امام من اولها ومسك اربعة امام وغتسل
بله امام لما ذكرنا وكذلك على هذا القياس ثمانية توفيات يومين وعلى مسك ستة وغتسل
في الباقي تعلم انما كانت طهره في اخر الشهر ولا بد من ذلك كانت اياما توفيات في سبعة عشر
ونسك في امام يغتسل واحد انما تعلم انما كانت طاهره في اخر الشهر والحيض لا يكون اول الشهر
فكانت الله حضا فقتنا والباقي استقاه تعلم انما كانت ترى الدم بعد عشرة من قبلها ولا بد من
تقدير امام تسكع العلاء بل بعد العشرين انما حضا فقتنا يغتسل لكل صلاة الى اخر العشر لحوازان
الخروج من الحيض فعمل انما كانت ترى الدم بعد سبعة عشر ولا بد من ذلك كانت حضا في العشر
توفيات بله لحوازان طاهره وغتسل لكل صلاة سبعة امام لانها لا بد من حضا كان مقفلا
نفق السبعة عشر وعلى كونها في العشرة بعدها وفي المسئلة الاولى على الاتصال في العشرين
على الاستقاه صلوات فاته ولا شك في شأنا من اياما نفق في يوم او يومين ثم بعد احد عشر
عشرة امام لانها ان مضت اولها في اياما حضا فبعدها عشرة لا يكون امام حضا تعلم انما كانت
اليوم يوم الحاذر والعشرين من الشهر ولا شك في شأنا من اياما نفق في يوم او يومين ثم بعد احد عشر

غيره مثل العادة في المكان دون العدد لانه لا ضرورة الى ان يغفل العدد فان ظهرت امامه خمسة
المعروفة لان الاتصال يقع بطريق واحد من كل ما هو فان لم يتناولها ما حاد وطهرت امامها ثم رار بعد
خمس دما من حيثها لما ذكرنا في المسخر فان طهرت في المرة الثانية خستها وهذه الخمسة استمر بها الدم
فانما ما خمسة من غير استمرارها بعد طهره الى ان استمر بها الدم ثم يكون حاديا لانها طهرت
في انما من مرتين فان غفلت عنه ولم تفر في الثانية مرتين والى ذلك في بعض احوال ان يغفل في الطهر لئلا
وان لم يفر في المرة الاولى جعل خمسة من اول الاستمرار حيا فادارت الدم في تلك الخمسة فعلة
حضا فكون طهرها خمسة عشر راي اعتبار الدم الى ان اعتبار الطهر فان كان حين طهرت
انما اول مرة رات بعد واحد عشر خمسة من اولها حين الموقوف في المسخر وان لم يذكر في
السهر الذي يصير خمسة من اولها بعد عشرة عاده لانها طهرت اماما مرتين والى ذلك في الدم فاسد
انقلت او صحح خمسة اربعة من اول الشهر فاضطاع طهرت خمسة عشر طهرت ثم رات الدم
احد عشر طهرت امامها او رات يومين منها يوما فحضا اربعة من اول واحد عشر رات وحده
طهر صحح بعد حضا في الشهر الاول والى الدم الثاني فحضا لما عاده جعل عاده او حده
الشرط لاجرم لو رات اربعة من الشهر الاول واستمر بها الدم الى ان استمر بها طهرت
انما من يستحاضه لانها لم تفر في ذلك والى رايها طهرت احيانا حضا بله امام من اول كل
شهر فرات يومين وما هو ما طهرت في الشهر خمسة امام من اول كل شهر حضا عند هذه الخالف
لعله لانه لا تحت الطهر وقدر ان اخر الله طهره انما لو لم يستطع حكم اليومين الاولين عز ان
جرى ان اليومين الذين بعد الثالث وحده خاتمة لا طهر به لان حكم اليومين واحد وانما حضا الى
لله لئلا يحل خمسة حضا لاجرم لو رات يومين ما فرغتا وتوبا طهرت اماما استمر الدم قبله من
حين استمر حضا لانه لا يمكن للمر ما بعد اليوم الثالث لانه استمر فاستطاع الله الاول وحده استقاه
حلا فلا يوسف حضا عشرة من اول كل شهر فرات الدم فقام طهرت طهرت يومين بعد الدم
اشهر اعشرة من اول الاستمرار حيفا الموقوف وخمس عشر طهرت عشرة باقي الشهر وخمس جرم انما
سقى خمسة من انما في الشهر الثالث يكون حضا وكذلك في يوم انما الله بعد الجرم فان تقوا كان
حضا عشرة وما فرغتا حضا من قبله الى العشرة الثانية لما فرغ من اصل حده
باب في الاصل والاشياء وان على وجوه ايات ان ينسب عدد ايام دون المكان
او على عكس او كليهما لانها تعلم ان اياما في اربعة عشر كانت او اقل او اكثر وتعلم ان اياما قد دخل
في الشهرين او اقل او اكثر والى اصول اذا تيقنت الطهر وقد استحضت على الوضوء في كل صلاة
ومتى تيقنت الحيف بغير على احكام الطهر ومتى شك في وقتها وقطع في طهره في كل صلاة

والله عز وجل في كل صلاة يقرأ عن غير رضى الله اذا حلفت بعد كل ركعة ان لا تنسا ولا ترك
الحاق بلدا كان او عاقصا لا يخلو فلا تنكره ثم يردى بويه ذلك البيت ويطوف اسبوعا
لقوله سال ويطوف بالبيت العتيق وكذلك النى طوافه ثم حله النساء لقوله عليه السلام فادخلتم
بالبيت قد حلت لكم ولا تمسوه عليه شي من اركان الحج ثم رجع الى منى فبيت بها وانزلت منى امساو
طاش عليه ولست البيوت واجهه لان النى عليه السلام اذن العباس في القوم مكد وترك البيوت غنا
لاحل المسقام ولو كان فاجبا لما ترك واستندان العباس ترك البيوت مناديا على الناس
وادا كان من الغد يري حتى يروى الشمس على اعراس كل حرمه سبع حصيات على النبي صلى الله عليه
وكبر مع كل حصاة ثم تقف بالمقام والحرامه وثلى عليه وكبر ويصل على النبي صلى الله عليه ويقرأ
لحاقه هكذا يمدى عن رسول الله صلى الله عليه ثم يروى العجم الوصل في ميا سبع حصيات كذلك
وتقف وضعت كاضع في الاول ثم ياتي حرمه العقبه في ميا من بطر الوادى سبع حصيات ولا تقف
عليها هكذا يمدى عن رسول الله صلى الله عليه وداه ابن مسعود فاد اكان من الغد روى آثار النبا
من حرمه الشمس كافي الموم قبله ثم يفران اجين يومه وان اقام الى الغد فعل كما فعل الاسبس
ثم سفل لقوله تعالى في يومين فاما عليه ومن طوافه التيمم وفي اليوم الرابع فموا الرق
قبل الزوال غدا حظه وعندهما لا يجوز لها الفاس على الايام قبله لا يجره وقوجه بعد طواف
الغجر بدليل لوقوله لا يجره ثم يجره بعد طواف الغجر مكره اذا فزان بقدمه قبله لان عمره في البعد
كان يفر عليه وان لم يكن مسعودا واما الاستغالة بالعباده ثم ياتي بالبطيخ فينزلها سبعه وانه
سنه لان النى عليه السلام واكثر عمر رضى الله عنه نزلوا وقال رسول الله صلى الله عليه حتى تازلون غدا
تخفف من كانه ويطوف طواف الصبر وانه راجعها قال الشافعي لنا قوله عليه السلام من حج هذا البيت
ولكن اخرجه بالبيت الطواف ورجع للنسب الحيض ثم رجع الى اهل اربابه فرغ من الحج طواف
بعد طواف الرامة ثوبه الطوع يقع على الصبر لانه مستقي عليه ولا فضل ان يكون طواف الصبر
حين يخرج لانه للوداع **ما**

ومن اراد التران فعل ذلك غير انه يقول اللهم اني لرد العمرة والحج ونفول لك عمرة وحج لما روى
استر ان النى عليه فعله هكذا ولقد قلنا القرآن افضل من الافراد لان النى صلى الله عليه
فمن وان اكفى بالنبي حاز لان الله سال مطلق على منبره وبدا اذا دخل مكة بطواف العمرة
والسبع من الصفا والمروة بها فقال الحج بطون البيت وسعى له من الصفا والمروة لما روى
عن علي رضي الله عنه انه قال يضاف الحج الى العمرة ولا يضاف العمرة الى الحج ثم للعارن بطواف الف
وسعى سبعين غدا وعدا الشافعي طواف واحد وسعى واحد له قوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج

اليوم القامة وما دك الا تفرق لانه لو لم يدرك ما صح الحج فيها لانه لا صور اذا فليق روق
واجب فصار كالحلق والقبية لانه ما روى النى عليه السلام فز فطافا لما طوافن وسعى سبعين وهو
منعبر عن طواف من سجد رضى الله عنه كان الاحرام من له الذم لو لم يدرك ما يلهه كذا اذا احرم
بها ماله دخلت العمرة في الحج اي في الوقت لانه كانا روى العمرة في الحج من الحج النحر فنفى لاسلا
ولا يعلق حتى ياتي بالغار لان لا يجر الحلق لان في العمرة والحلق صرحنا على احرام الحج ويدلح
ميدان الوان بعد ما روى حرمه العقبه من يوم النحر لان النى عليه السلام فعل بكفا به هذا يوم سكر حشمتك
من الحج من العباد فمروا بعد الشافعي دم حرام لان احرام السورتين ولا حلق حتى يدع لان النى عليه السلام
ذبح حلق والشاه بخره لقوله تعالى فاستسخر من الهدي والبقرة افضل للشاه والبدنة للهرة
لقوله عليه السلام للبيات الى الحج كما يهدى منه ثم يهدى كما يهدى بقره ثم يهدى كما يهدى شاة وان
ساق الهدي مع نفسه فهو افضل لان النى عليه السلام ساق وهو كان غنار افضل من احوال المرقن
تأمله كاد صفا في الحج وسعى ما ساقه حتى يقدم مكة ويدخل المسجد فسد بالحجر الاسود ويستلمه
وطوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة كذا لان العمرة والطواف او السعي يعلق او يقصر
ثم يفرغ من عمرته ويدخل لكل شي ونطق القبية في العمرة حتى يستلم الحجر الاسود غدا ولشوط
من الطواف بالبيت لما روى عمر بن شبيب عن ابيه عن قده ان النى عليه السلام اعتمر بلا شعره في ذي القعدة
وكان يلبي في ذلك حتى يسلم الحجر المتفق ان جميع من افعال العمرة او الكرم او احرام بالحج في شهر الحج
وهي سواد والعبادة وعشرين الحج من عمر الحام باهله حلالا وعنده الشافعي اذا جمع من جميع
افعال العمرة والحج فهو متمتع ولو فعل شيئا من افعال العمرة قبل شهر الحج فليس متمتع لنا اذا كان
ماكر افعال العمرة في اسرار الحج ضاركا لو لم يالك لم المتمتع غدا فوعان متمتع ساق الهدي مع
نفسه ومتمتع لم يسق الهدي مع نفسه اما الذي ساق الهدي فلا حلال له لانه لا حلال له
بعد الفراع من الحج وسعى حراما لله واما الذي لم يسق الهدي اذا فرغ من افعال العمرة فمحلل
لان الحج والحج وعنده الشافعي والحالي فمحلل لانه لا ماثر لسوق الهدي في غير ذلك لانا قوله عليه السلام
نه حجة الوداع لو استقبلت من ارضي الاستبارة لما سقت الهدي فمحلل كما حاولا ومن ساق
مسك الهدي فلا تحلل حتى يتحلل مع يوم الحج ثم يهوى للمالي ان شاخوخ بعد الفراع من العمرة
من الحج من شاور وطوف وسعى الحج وان ساقا اخر الى يوم التوبة وسعى من الصفا والمروة بعد
طواف الزمار يوم النحر والتقدم افضل وعنده الشافعي لا يجر الى يوم المروة افضل
ولا عليه السلام من اراد الحج فليتعلى كانه سادرا لا لا طاعة للناس في ان النى عليه السلام امر اصحابه
يوم التوبة بالاحرام ثم حله حكم المكي في الاحرام فخرج من الحرم وسوق هذا المتمتع وتقلده

مستون

قوله تعالى في الهدى والقداد والسنن على قلبه خداه وكل طواف يسعي بوجهه سوا كان
 طواف النجاة والزيادة كما ذكرنا ولا يسعي بوجهه لانه المروي عن رسول الله صلى الله عليه واله ان كل طواف
 سعي فيه اصال الحرام والنجاة الى الله طواف النجاة لا ينعور ولا يسعي بوجهه في ثوبه عن وجهه لا ينعور
 عاشه ونفقه عليه الم المولى في وجهه ولا حول عليه بل يقصر لانه لا يسعي في وجهه الم
 ليس على المشا حول من غير القصر وكيفية قصره ولا يركب في الطواف ولا يسعي من الصفا
 والمروة عشى بكده ولا يسعي من عاصه وان عرضت عنهما وكان الرجل يركب ويسعى فلا ينعور
 الخليله وان غلبت عليه النساء ولا ينعور منهن باللبية فان السراويل في النجاة
باب الطواف
 ونقط النجاة فان الاحرام بكلف الطواف واذا لم يكن واجبا لا يجزئ له وبالنقص فيه شيء وطواف
 الزيادة واجبا لمن لم يسجد لله سجدة فله ان يطوف بها بالبيت العتيق امره وان فيه حاضرت فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على احاسنتنا في قفلاتنا طوافنا فقال عليه السلام فلتسجدوا اذا
 بين انما يصح بحسبه ترك طواف الزيادة وطواف الصبر واجب الا على المايه لكونه دون الزيادة في
 الوجوب للغير ويجب تركه للبرم القادر لم يطف العمرة او طوافه اشهر او حتى وقف بعينه رافعا
 العمرة وان لم ينفذها روى ان عاتقه رضى الله عنها حاضرت قبل ان يطف طواف البيت للعمرة فامر بها النبي
 برفضا ففعل ان العمرة فقال الرضا اذا تعذر الاثنان ما وهما من بعد كانا في الحج الحرام لو ان
 ما روى اسواط الصبر رافعا وتسجد يوم النحر وهو قارن لانها كركه الاكر وعليه دم للخروج عن
 الاحرام قبل اسفها بوجهه والقضائه ثم بالسروج ويستقط عنه دم القرآن لانه لم يسجد قارنا
 فان طواف اول او سعي تحته وقت عرفه وقطع طوافه وسعيه عن عتبة لانه مستحق الوقوع عن
 العمرة فمقع عنه كالمطاف بعد الوقوف ونوى عن طواف الزيادة فيه عنه وكذلك لو قدم او اخذ
 كان المصوم لعمرته والوقوف للجنة طواف لما طواف من سعى لهما سبعين حادوا لانه ليس في اكثر من
 باخير سعي العمرة فصار كالمفرد اخره بطواف اخر طواف الاثرين لهما وسعى لهما على غير وضو لانه في
 الطواف لعمرة على غير وضو بطواف قبل يوم النحر بعد طواف العمرة وما شئ عليه لانه كركه الجبر
 عينه وان اسعى يوم النحر لانه لانه فاقته وقتة بعد وجد الطواف باصه وتخلت وصف
 الكمال فلم يركه للبرم والاصل عند ان طواف المحدث واجب مع موقته باصه وتحصاته
 التحليل لانه الشفاء فله قوله عليه السلام الطواف عبادا ولا مولى على الطواف في البيت العتيق
 مع شرط الفقه والحذر من الاحرام فله في حق الطواف ما فاضاه فلا دار لائق محرمان
 العباد والاولى بالان وسعى استسجنا والاول فعل الاستسجنا لانه يسعي وجهه وطواف

باقر مستحق المعباد فله في الزيادة ان يسعي ثم ترك المستحب لا وجب شيئا قال محمد بن الحسن
 الطواف لانه سنة وان اعاد فهو افضل ولو طاف لهما وسعى وهو جنب عليه زمان دم طوافه لعمرة وهو جنب
 وانما ان لا يركب في وجهه وسعيه وطوافه لحجة وهو جنب وجهه انما سعى للعمرة انه اذا كان محظرا لمرمه
 البرم والجنب اشبه حاله فلا يكفي بالدم كما في طواف الزيادة لمن في المحرم البرم وفي جنب البيت وجهه
 لا يستبان البرم يوم مقام كل العمرة وفي العمرة التي تخلصها فاستأجر فاولا في وجهه لعمرة فافا
 البرم لاجزاء اعاد السعي لم يركبه فاما اذا لم يركب فالتسليم لكونه كالمحرم تركه اشبه حاله لانه منعه عنه
 من وجهين بعد الطواف ولجل المسجد مما ران بقله حكمه فيلزمه البرم والمباين من الغيب في ذلك
 طواف الزيادة على غير وضو ثم قضاء بعد ما لم يتحمله من عليه دم وعلى وجهه صدقة وهو نصف صاع
 من زكاة اصابه ان طواف الزيادة موقوف عنه والناظر وجد وجهه من وجهه بحد الصدقة طاف
 للزيادة وهو جنب او عاين في شيء الى اقله عاد باجره وحده ولو حث جردا او بقرة اما اذا عاد
 لان الطواف وقع موقته باصه فخرج من الاحرام فهو باجره وحده او روى عن تركه في طواف
 يعود باجره ولو طاف من طوافه على كماله فاما اذا لم يركب فالتسليم لكونه كالمحرم تركه اشبه حاله لانه منعه عنه
 الحج فوضعت اذا طاف حننا واذا جامع قبل الوقوف وكان النقصان الواقعة باخائه فاحسن فتح البرم
 وان عاد لجنب عليه دم لاجز طواف الزيادة وقالوا لا بد عليه للناظر لاي حصر في ذلك فيكون موقفا
 ثم اذا فاقه عن وقته فحق نقصه بالبرم البرم على الخاص في الماخر كركه لجنب طواف
 الزيادة وهو جنب طواف الصبر اخى امام السرور كان طواف الصبر للزيادة سنة مستحق عليه وعليه
 دم لتركه للصبر لا شواجب يوم النحر الزيادة عن عتبة حقة ثم المشايخ روى ان طواف
 الزيادة ومنع الصبر عنه ومنعه يقول من جبر الصبر فيه ولو طاف للزيادة عليه اسواط ولم
 يطف للصبر يوم رجع عاد بالغة كان لم يطف لانه اتى بالاول ولا يعتبر لاحد لو ان رابعة
 اسواط او اكثر عليه دم كغير طواف لاطرافه طواف للصبر كركه للصبر للزيادة وعليه دم للصبر
 لانه منق للصبر لاطرافه طواف للصبر لاجز من الصبر الاكثر اعتبره عليه لانا قد صدق
 طواف للصبر حننا عليه طوافه محذرا كركه في الزيادة ان يفيض وفي رواية ان عليه حقة وجهه
 رواه اي سلم لما كان في تركه البرم لم يوفى بعضه الدم وجهه رواه اي حصر طواف واجب ترك
 الوصفه وجهه البرم كطواف العمرة والا لما كركه هذا ان يكون في تركه الاقل طواف الزيادة
 يوم وفي اخره امله صدقة وفي ترك الاكثر الصبر دم وترك اقله صدقة وفي طواف الصبر محذرا
 وجهه رواه انما كان ذكرنا وفي طواف الزيادة حننا اعاد لونه ومحبته شاهه وفي طوافه
 انكسوا او محذرا او اكثر يعني عذر المعادة اركان هناك يخرج عنه شيء ثم ان حرج

للتفتان هذا في الشكوس وفي المحمول عذر لا شيء في غير عذرهم وقال الضافي ادم عليه السلام
 التي عليه الطواف على ناقه ولنا التي عليه لم نعله تعلمنا الناس وكان عذرا ولا نه ترك المشي
 وصار كما لو طاف جنبنا اعتمر في مضان وطاف عليه اسواط فيه واربعه في شوال ثم حج من
 عامه ذلك كان متمعا خلافا ما اذا طاف في اربعة اسواط في مضان ثم ذكر ان اجماع نفسه
 العمرة اذا جامع بعد طواف عليه اسواط لم يفي فيه وعلمه دم للجماع والفتا وان جامع بعد
 اربعة اسواط انفسه لانه الى ما ذكره يفي فيه وعلمه دم للتفتان طاف كله في مضان وهو
 جنب او حدث ثم اعاده في سوا المكن متمعا لان الماني حيران والفرض هو المول واليهذا
 لو طاف جنبنا في مضان للعمرة مما حرم في شوال للعمرة وانها حج مع عامه كان متمعا افاق
 اعتمر في اشرايح وطاف عليه اسواط وحل ورجع الى اهله ثم رجع الى مكة وقضى ما عليه
 من العمرة وحج من عامه يكون متمعا لانه لم ياهله وهو محرم فلا يمنع من التسع ما حرم
 لو طاف اكثر من حج لم يكون متمعا لانه احل ما هله خلا لا ترك الرمل او السعي في بطن
 الوادي او استلام الحجر لانه شيء لانه سنة وليس له اجرة فقياسا الى عذر القارن
 طاف لعمرة طاف اسواط وسعى لعمرة طاف لعمرة طاف اسواط وسعى لعمرة طاف لعمرة طاف اسواط
 في العمرة ونقضى سوطا طواف العمرة فان رجع قبل القضاء لم يدم لانه واجب في سعي حجة
 لانه سعي قبل الطواف ولم يدم ان لم يسع لانه واجب وذكره لم يدم فقام سعي العمرة
 لانه كان بعد طواف ناقص ولا يذنب شي ان لم يسع لوجوده في الجملة طاف لعمرة اول اثارته
 فسياسه اسواط لم يذنب شي لانه انظر الى الما زانه الساع فلا شيء عليه وان غل لانه الما في روك
 عن حجر لانه لم يذنب شي بالشروع في حياضه سبعا وجه الكا بسا طواف منجزي فلا لزمه البعض
 بالشروع في البعض كالصخرة كره لم طواف ان يجمع بين اسبوعين ولا يجل لكل اسبوع
 عذرا وقال ابو يوسف لا بأس اذا التزم في ركنه او حنقه وعلمه ان عاصمه رضي الله
 عنهما جمع بين طواف اسبوعين ثم حلت لكل اسبوع ركنين وقالت لا بأس ما يجمع بين طواف اسبوعين
 حنقه اسبوعين تسعة اسابيع لما الصلاة من الطواف منزلة السلام والصلاة ثم كره الانفال
 وصلاة الى صلاة بلا سلام ذكره من طواف الى صلاة طاف قبل طلوع الشمس وبعد العصر
 لم يصل حتى طلعت الشمس حتى تقبل المغرب اما نفس الطواف فلا لزمه في اوقات كرهه فقام
 الصلاة لانه تخصيص الضر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ما بين عبد مناف من ولي منكر هذا
 البيت فلا سعي طافا بطوافه لولا انهما راى ساعدهما اما الصلاة روى عن عبد
 والي سعيد الجدي وهو من طواف انهم فعلوا كما ذكرنا ولحقوا الصلاة لما بعد البلوغ

والغريب لا يجوز المكنة عن كعني الطواف لانه منزلة المندوبة فلا ينوب المكنة عنها
 ولا يسب شعرا وطوافه لقوله عليه السلام الطواف صلاة الخا ان الله تعالى اجله النطق من نطق
 فلا ينطق الخبير وعن عمر انه انكر اسناد الشعرة ونقر القرآن في نفسه وارتفع صوته
 لان في رفع الصوت اذبه الناس يشغل بها عنهم الطواف افضل لما في رفع صوته البلوغ
 لانه عليه الصلاة اذا رجع الى اهله وعلى المكي الصلاة افضل لان الصلاة معنى العبادة فيها أظهر
 طاف الرجل مع المرأة لا يفسد طوافه لانه ليس بمكة وليس كان فلا شركه ومكة الحديث فيه
 والبيع الخبير خنجر الى حجارة او صلاه مكنة ثم عاد يبي خرج من الحرم ولم يصل الركنين فقام
 الطواف ودخل السقاية وشرب وعاد يبي خرج من الحرم ولم يصل الركنين فقام
 لحديث عن ابن عمر بن الخطاب لو ترك ما في الاسبوع الثاني منه ثم صلى لكل اسبوع ركنين
 لانه انما عن محله فترك الماني يصير ما كانه اخره هو خر طواف في يومه فحاشه اكثر
 ركنين بالبركة وكما شيء عليه بخلافه لو طاف بها بعد ان كان مكة وان خرج بدمه
 دم لان في النجاسة الكراهة للمساكوت المسجد لاجل الطواف فاما القوي للضعف وهو قوله عليه السلام
 لا يابى طواف بالركبتين مشترك كما عريان رمل طوافه كله شيء عليه لانه ليس له سعي يبي
 في الشوط الاول لم يرمل الا في الشوطين لان الاول سنة فاسع مع ضعا وكذا اذا سعى
 ثلاث لم يرمل الباقي لما ذكرنا قال الله على ابن لوط دحفا فطاف فذكر ان كان مكة لانه
 مكة الحبر جنبه وان رجع لم يذنب لانه التزم عبادته مشدوعة وقرنها وصفا غير مشروع
 فيلزمه الكامل طواف بالركبتين وراى من يجوز خارج المسجد يجوز لانه لا يركن الطواف
 ملاصقا خارج البيت ملاصقا من جهة فاصل بين القنينة والعيد فحلت حاجيط المسجد حلالا
 المسجد في كل بقعة واجبة واما خارج المسجد لانه يصير كأنه طاف حول مكة وسلم الركن
 الماني هكذا روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عليه السلام والاعام
 ما في السعي بين الصفا والمروة سعي في مكة او مشي في مكة كرهه ولا شيء عليه
 لانه ترك سنه بل بالمره وختم الصفا اعاد شوطا وعزاه صفة لاسي على لانه ليس فيه الترك
 التمسك في العبادة كما في الوضوء وجه الكتاب قوله عليه السلام لا يركن الله به فترك الما وفلحور
 ترك السعي بين الصفا والمروة او اكره في العمرة او لم يحج فغرد ورجع الى اهله لم يذنب دم و
 الدم اجبر من الرجوع وان عاد بعد باحرام جديد وعلمنا شافي لا يستطعن الما اذا سعى له
 السعي ركن لعله تعالى ان الصفا والمروة مشاير الله ولا يكون شعرة للغيرض وقال عليه السلام
 ان الله تعالى كبر على السعي فاسعوا ولما قوله تعالى ولا جناح عليه وانه كله احاطة للجناح

لا تمام مقام كله على حشيه اطافه وانما مشغولة بمره الصبغة عفا عنه ولم يستعمل
لانه لم يكن له انما الرطب فصار كالقشر حشيه رغو واحد لهما مع الفرق انقصة لا ارتفاع
وانزاله للشفت الكسرة طرفة لمطعة لا عليه لانه خرج من كونه نائما كالشجر الكسرة فصار كونه
على كبر حتى قتل الخمر لانه كان في مجلس واحد فعليه دم كان المجلس جامع استند لا سمعه الماء
وان كان في المجلس لم يمتد به كمالا فاسم دم حشيه وقال محمد عليه دم واحد ما لم يكن له
لو حلق ربح راسه دم راحة في مجلسين لم يمتد به لولا واحد لانه شبيه جناة واحد من حشيه
المقصود قتل الاطافه وشبه الحنايات من حشيه انما اعضا مشقة فاعتبرنا في مجلس واحد
لحنايه واحد وفي مجلسين حنايات اعتصارا للششمين قتل اطافه من اذى حكه حكم الملوس اذ لا
بان حروا الصند

حلاف الشايع لان الخمر المتعلق بفعل القتل والمصايد ولم يوجد منه حشيه من غير مرد
عباس رضاعه عنها وان الخمر الجبر بازاله امن بانه الصيد ومع اللزله لا يفي انما جامع من
الحشيه من ملوا صيدا على كل واحد او على الشايع في خروا واحد في الصيد واحد والمزايله صار
كل صيد الحرم لباكل واحد حتى على احراره تقتل كما مل والخمر لوجب الحنايه على الاحرام ولهذا
سمى كذا لاجرم وضان صيد الحرم على الاخر واحد اذا مله حله من الخمر لانه يندل المحل ليس
فيه جزا القتل ولهذا ملنا على القادر حر ان محمد قتل صيد الحرم عليه نفقه ذوا عدل مكر فان
لغت القمه ثم شاة فاما انما كانا وان شاذ في الشاة ولو شاة استزى طعانا واعطى لكل
مسكن نصف صاع وان بقي منه لافل نصف صاع وعطه مسكنا وان شاة صوم على كل نصف صاع
يومان فان بقي منه مصلح لم يوما وان شاة اعطاه مسكنا فان لم يملح بمته من شاة ان شاة
صديقان شاة الطير على ما ذكرنا وعند محمد اختيارا الى الحكم فاما كان ما كانا من نظر الى
مثل الصيد من الغمر في المنظر لا التمه يكون في الطير شاة وفي الاربع عافا او جدت
وما انظر له من الغمر كما كانت نفقه العمة وان حكما الطعام والاصيام مكافا لاص صفة المخدول اما
مثل ما قلنا من صفة حشيه الصورة لانه الاصل المائل لها اراذ المثل قومه والا لا يستقيم
عطف الكمان عليه وهو الصوم والطعام وصا كانا تعلقا بالخمر من الغمر ما كانا وكانا
طعام مساكين او عبادا كاصياما مثل ما قلنا لم يمتد به ذوا عدل يكون حكم العبد مقصورا على
ما ان المثل الاخر حلال من الخمر الى صيد في الحرم او من الحرم الى ما في الخمر عليه انما حكم
روى عن جابر بن عمر ولا انه اذا كان الصيد في الحرم وهو في الخمر فقتل صيد الحرم في الجزا
وكذلك اذا كان هو الحرم والصيد في الخمر اعتصارا بالمانية الاحرام ان الفعل يمتد به

محمد قاصدا في الحرم حرا واحدا ان المستحق وهو الله والجودان تعدد السبب صدق له
الحرم يكون مشته وقال الشافعي على كل اهل الذكوة ومنع عنها لولا ما كان لو في شاة لما نرى
عن الذي لمعني بالاكل وهو الخارج لانه لم يكن محرما ولمعني في الخمر ايضا وهو كونه انما يكون
اعدا ما للذكوة شرعا فان ادى جواه ما اكل منه لم يمتد به قومه ما اكله عند الخمر حشيه خلا فاما لم يمتد
الكل المستوجب لا يستغفار من القية كما لو قتل غيره فاكل لا حشيه خرج من ان يكون ما كركا
فعله فعليه مقنونا في حشيه شديدة ولا نه خرج من ان يكون ما كركا فاكل فاكله فكل من اكله فكل من
احرامه للحرم ان اكل ما لا يطارد الحلال وان صار له حشيه في قباة محمد كسر سيف صيد عليه
قومه البين لانه اصل الصيد يكون معموتا كالصيد فان كان فيه فرخ ميت فعليه قومه الفرخ
حيوان من الحار انه كان حيا فان فعله فاصد باله وكذلك لو ضرب بغير قتر حشيه ميتا
بمات لانه حر او ما ذكرا فتقتل الصيد فبسطا بالمحرم او انكسر لفرقه فلا شيء عليه
الا اذا الفرقة لغيره لانه ليس مستعد ولا مسبب محمد اخذ صيدا فارسله محمد كاش عليه لانه
اير ما يحسبه فان قتله محمد لغيره على الاول الجزا الاخره وعلى الثاني اقله ورجع الاول على
المان بقومه لانه قتل على حشيه بقتله لانه اراده الله ان يرسل احره وفي يده صيد عليه ارسله
فذلك كذا صيد في حراره لان الاستيلاء فعل متد فصار كانه اخذه في كل ساعة وطعنه فان ارسله
اخر من يده عليه قومه لصاحب اليد في الصورة الاولى حشيه قاسا حشيه فاما لهما القاس
على الصورة الثانية والفرق لان حشيه في الصورة الثانية ما صار ولو كاله خلاف الصورة الاولى
ولهذا لوجه لوجه ما صار حلالا في يده حله الاخر خلاف الصورة الثانية بحسب السبع
من الوحش والطير الخمر او الحرم والاحرام ولا حوازه قومه دم وعلى القادر قسانا بحار زيه
وبما في غدا اني لا احب الاقتناء كذا لانه مودى كالحشيه القواسم ولما موله تعالى
كاسلوا الصيد انحره وان تناول المأكول حره والاشعار

صيدا للمواكرا شاة شاة اذا ذكبت فصيد لا يطال وانما حوازه قومه الشاة لعله
على الله القصص مبيدة وفيه كبريت حوازه قدره يطلع النفعان على انه قدره يطلع النفعان
وقتل الذبابة الكلب يجب لقوله عليه السلام تقتل الحرم القارة والغراب والحواة والحشة
والكلب العقور وفي رواية الجميع العادي وهو الذبابة اما حشيه في الاشياء لغيره فاما لا لغيره
بما غير ما اذا ذكبت فصيد لا يدر منه لاجرم لو قتله سباعا اسداه صلا سوطه قتل
ما يمتد به عافا لا يمتد به النفاق ما لم يمتد به النفاق من المعز او الخنزير من الضان عند ان يصفه
وعله الصوم والطعام وعند ما يمتد به لقوله تعالى يحرم اصل ما قتل من الغمر غير فضيل

والأحداث عن الصحابة إن في الربوع الحرم وحرم ذكر لا يصفه الأصل في إراقة الدم الصحايا
والهدايا ما يمتنع بقوله المعنى والحكم في الصحايا ما ذكرنا كذلك ما منا جرح صيد وكفر عنه
ثم قل له خبره فانه أخرجه من الكفاية وفتح عن حياض الجراحة الحرم لو قتل قبل الفلح لا يملكه
الواحدة وما نقصه الجراحة الأولى لأنه جعل القتل إتماما للقتل الأول الحرم وفي منزله
صيد الجبل والصيد الجبل فالشأن في منزله منزله لنا الاستسكان وجعل ما في بعد الأول
لو حوت ما صنع ما نزل طلع داره صيد فاجتنبس والحل حرمات لم يصح كذلك ما منا في الحرم
سواء أريد حاجة أو طبع الاستحالة والحل الكفاية لأن الحرم قتل الصيد قال الله تعالى وحرم عليكم
صيد البر وهذا ليس بصيد لأنه اسم للمحرم حرامه ولم يخل قوله بحكم لأنه صيد في الأصل والاعتدال
بعضه بالغ الناس كالمطبخ طير البحر كطير البر لا يملكه لأنه ليس في البر والبحر والاحتياط
منه الحرم صيد البحر وهو السمك كحل القول تعالى أهل لكم صيد البحر لأنه مولى عنه تفسيره إلى ضمانه
لأنه مما يرفه أخرج محمد أحوال من الحرم صيد حرمه إلى ما منه لأنه أخرج جمعة فلا يملكه
ولا يارد استوى الحرم صيد عليه حاله ونفسه شرا ومولود عليه الجزاء أنما الشريك
استوى عليه أسد على الناحية الجزاء أيضا إن كان محرما لأنه متبذره فكون فوق الدال ويجه
فأصديفيا للحوز للملالا رعين الحرم على قتل الصيد عليه الاستسكان لأنه معصية محمد
صا في طيبه فارتفع عنه وبذلك حل ما في الحرم أو الحرم عليه جزاء ما لأنه صار مضمونا
عليه سواء كل ما صعد الحرم بالصيد ما عرّفه للقتل على جزاءه فلا أعلم أنه يملكه
لأن النهر على القتل ورد المعنى البند قتل المحرم صيدا خطا عليه جزاءه لقوله تعالى وحرم عليكم
صيد البر ما بدتم جزاء ما محظور الإحرام الاستسكان بالعد كخلق الرأس وقوله معاذ
العد طنة وتب عليه الوعد وأنه يخصر العد فله صيد الحرم عليه ممتنة ويهدى بها و
نظمه ولا يخرجه الصوم لأن الحرم محرم لعل لا صطبا كالأحرام وإنما الحرم الصوم لأن الواجب
بما عدا المثل لأجر الفعل كمناسبه من الصوم والصيد فاما في جزاء الإحرام فنه معني
جزاء الفعل وبذلك الحمل دليل أنه سواء كفارة أدخل حلالا صيدا في الحرم أرسله فان ذمّه
حرام وعليه الجزاء فان ما كان فأسد ورد سبعة ورسله إن كان فاما أحدا فالس في الحرم
لا يملك المحقوق الحرم بل هو من المباح كالمقطع سحره في الحلال وأخطأ الحرم لما روى عن
عائشة وإن عرنا كما ذكرنا ذلك ولا يملك صيد ما من الإحرام ككذلك الحرم كغير المحظور أدخل الحرم
بأزنا فأسله فقتل الحرم لم يصح لأنه إمام واجبا وما قصد لا صطبا ولا دخل الحرم
الجبل والياقوت حارة محظورة لأنه لا يملك صيدا متحشا فله صيد بعض فوائده في الحرم

وساير في الحلال لأن من المباح شجرة في الحرم أصل الشجر في المباح عليه جزاءه ولا يملكه
بعضه في الحرم وجعل من المباح شجرة في الحرم أصل الشجر في المباح عليه جزاءه ولا يملكه
الحرم وليس تتبع للصيد كجرح بدو ذلك الغنم لا يملكه شاة في الحرم ولو الشجر في الشجر
نظر إلى أصله إن كان في الحرم أو بعضه فحرام غنمه وإن كان في الحلال وفي النظر نظر إلى موضعه
جرح صيدا في الحلال دخل الحرم ومات جرح عليه وكما كلفه استسكانا أما الجزاء إن كان الغنم وقت الرق
والأصابع وأما الإكلا لأنه تم ذكوة في موضع لو ذبحه فنه يكون ميتة روى الصيد في الحلال ومتر
هو الحرم لا شطيه ولا بأس بأكلة من المعتد مكان العائد والمقتول لحوز القتل جمع الهدي على
مسكنه وأصله إن الأمر ورده طلقا ولا يجوز بالطعام على مسكنه وأصل القول تعالى طعام مساكين ذكره بلفظ
الجمع أكثر من الصيد عليه فنه لأنه كفارة ولا يجوز له صرفها إلى نفسه وقد ألفت حوز القتل انضف
وسبق بيان أن شاة على مسكن أو مسكن ليس للجزاءه شيء لقول عمر بن الخطاب في جزاء أسد المال
لأنه لما أوفى بالمسبوط صيد فنه وليس في قتل البعوض والذباب والنمل والحلقة شيء لما روى عن عمر
وإن عمر وعاش ليس هو العام شيء مكره قتل القمل وما يصدق منه من أجزائه لأنه يفتق
وتنزيله فكون في حكم الزالة لفتق شاة صيد مكره الجزاء وغوز أكله للمحرم والحلال إلا أنه لا يفتق
إلى الذكاة فلا يصير ميتة محرم أصاب صيدا كمن على وجه الإجمال واللفظ لحرامه عليه جزاء واحد
وإن أكل على وجه اللفظ لم يزد جزاءه لأنه في الصورة الأولى والثانية وإن أكل ما كان محظورا للفتق
له بذلك كما في الصلوة والصوم وفي الصورة الثانية لا بأس ولا يصدق من مخرج الصيد على من
لا يفتق شاة لأنه لا يجوز لعل الله والميل أحسن كفارة ولا يصدق من مخرج الصيد ولا أحسن
لأن القتل شاة بغيره وما يعيد به استدلالا على حياض منه سحر الحرم أنواع إن أجه الناس
أو عاقبته الناس ولكن بنت بنفسه لحلان الملك بقتله ولا يزد على ملكه وكذا إن بنت بنفسه
لأنه لا يملكه ولو كان ما لا يفتقه الناس فقتله بعض فنه الأولى فخر لقوله عليه السلام
لأنه صيد ما لا يملك حلالا ولا يفتق شاة فاما ما لا بأس من الأولى فخر فانه لا يملكه ملكه منه
شاة بغيره وقدره ما يملكه الأولى فخر مكره الاستسكان ما قطع وإن أدى فنه طنة لواح
لطرف الناس بهذا الطريق إلى الاستسكان ولا شيء إن أسف به لأنه حطبه كما لو أنفع صا فأكبر
من أشجاره وليس حتى يسقط لاسم عن إبراهيم أسف لآباس عن محمد شمس الحرم والحبس
وعندهما لا يجوز للرعي والاحتشاش الخبز وأنه لا يحبس الحرم ككذلك الرعي على
القارن في كسر السحر جزاء واحد لأنه بدل الجبل جزاء القتل وليس في محظور الحرم لأن
الحلال الحرم في ذلك سواء الحلال واحد فله ما إذا ماعدا في الحرم عليه فنه غير مفعول لأن الحرم

والصيد منه كونه معلوماً عارضاً رخصاً خلافاً لما قيل في الحرم أو قطعاً شجرة عليها فقه
واحداً لما عرفناه بالاحكام والحدود لمخول الحرم ان يغتسل لان الغسل لا يملك ولا يملك منه
بعض الاحوال **باب المحصر** ومن احصر بعد الحرم محله او عمرة
عنه هذا وما عدا الحرم وما فتحه فحل في الحج كذا عندنا حنفياً ومنه ما في الحج لا يجوز
الوقوف في الحرم او الغزو لغيره ما في الاستسقاء من الهبة وليس له ان يغتسل في الحرم ولا في الاحبار
من مخول الزيادة في الحرم قبل يوم النحر بالاجماع لان المحلل للحج لا يغتسل في الحرم فاما في الحج
فذكرنا وجه الخلاف في المحصر في الحج عليه حجة لا شرع فيه ولزمه وجهاً لما عذر
الوقوف في اعمال الحج لزمه الخروج عن الاحرام بعمل العمرة ولم يخرج فعله عمرة وفي المحصر بغيره
ما يخرج عنه وعلمه من ان لا يملكه بالشرع والمأمن عنه بغيره ان لا يملكه من ان لا يملكه
حلاناً لانه خفيده ما راجع المقتضى جانياً عن احرام الحج فلهذا المقتضى واجد يخرج مختلف الهبة
الواحد وعليه مما ذكرنا وجهاً من احكام الحرم للحج والعمرة والمانع لاجل الحج كذا في الاحرام لو طاف
وسعى للعمرة لا يلزم للعمرة شي والمزود بالحج ان يشاء ان يملكه من ان لا يملكه من ان لا يملكه
عنه بالهبة في حال الاحصار ان علم ان ذهب مذكراً للهبة دون الحج لا يملكه بالهبة لانه
الذهب راد للحج وان كان كذلك دون الهبة في الغالب قياساً لانه قد راعى المقصود في قوله
ولا يجب استخساناً فان شاع الحرم وحج وان شاع الحج الى سنة من الهبة فتلحق حكم المحقة الفسخ
وهو ان يفسخ على المأمور اذا فسخا كانه قد راعى الزيادة في الحج وان قد راعى اداء العمل
الذي راعاه فاعيد على الأصل وتعلم به ما شاع لانه قد راعى ما شاع على سبب فاذ اراد السبب صار
كانه راعاه والاحصار يكون المزمع والعمدة وما في الشافعي لا يكون الا بالعمدة والعمدة لا يفسخ
بالعمدة بالعمدة ولنا في الاحصار ان احصر حال اهل الله الاحصار يكون المزمع والحج بالعمدة
احرم المزمع من جعله السلام للزينة ان لا يكون مع جمع وكذلك المزمع بالعمدة والحج ولا يحرم
في محصر لولا علمه لزم على قوله يوم نحره وللزمه بالعمدة ان يفسق بعمرة او فطره او فطره
او فطره محرم وقال اهل الامراء ان الصوم صوم الطوع الا باذن نذرها ونفوسه بالحج
يكون وقوف نفوسه بالحج فيكون الصوم في الصوم فاقى في الحج ولا يتحلل اذا كان
يصنع بما ادى ما حرم بالاحرام كغسل الطفره واذا قبل بغيره خلافاً لانه يملك الهبة بحمله
لانه يملك الاحرام فلا يكون محرراً الفداء الذي لم يخلطه كالموتى اهل القول وعليها
عنه وجه مما ذكرنا وكذلك الملوكة بغير اذن المولى للموتى حصه وعلمه من ان فقه
وجهه وعمرة عنه المحصر بغيره من اجل ما دللنا ان المستحق واحد جل المحصر من ان يخرج عنه

والعلم عليه دم لاهله يعود حرماناً لا لاهله من قبله تعالى ولا لخلق ولا من قبله قوله
يعود حرماناً الى من كان حيّاً ان كان ما يكون خاتماً على الاحرام لوانه قبله في الهبة عنه بغيره
المحصر للمحصر لاجل اداء المبدأ لا لاهله من قبله تعالى ولا لخلق ولا من قبله قوله
موت عنه هذا خلافاً لما في النسخ من ان النسخ في الهبة ما بالهبة وهو ان النسخ في الهبة ما بالهبة
فلهذا قاله محلهما الى بنت الحقيق والحكمة بعضها من الحرم فالتسليم في قوله وان اكل
منه في الاحصار للمحصر معه صحيح فقه ما اكل من المحصر بغيره امسك احراماً او ما تصدق
ولا منه الفان كالموت المحصر احراماً محرم من ان يكون محصر لانه يفسق من حجة لانه في
الركن المأمن ولا يفسق من غير ذلك المحصر فلا يصح تركه محصر ولا يكون حرماً لطفه للمأمن والاصد
وذلك وعلمه من ان الوقوف بالمزبقة بغيره واجبه فيما سأل لانه معذور في تركه بعد الحج
اليوم وعليه ان لا يتركه لانه واجبه والمخبر الملوكة في ما يخرج الطواف دم خدائ حنفياً خلافاً
وغيره اذا دخل مكة بعد احرام فاحصر بكون محصر اقل ان كان مكة الوقوف بغيره او الطواف
بالسنة للمأمن لا يكون محصر اما الوقوف فمأمن ان يناد على اداء الحج واما الطواف فان التحلل
بالدم رخص المحصر بعد الوصول الى الطواف فاذا كان جاداً على الطواف لم يملك التحلل بالهبة
بل عنه عند الفان بغيره ولا يعين اهل الحج والعمرة لانه في الحج والعمرة واجبه فصار كفاً من
من رمضان اعتبر التعيين اهل عمرته فصار له مكة ليوذنها فاحصر بغيره هبة واجبه عمرة واحدة
اما من حصر حصة فلهذا صار فافضل احكامها بالسير لادائها لحرمة غيره ان لم يفسق فاحصر عليه دمان
وعندنا يوسف الاحرام سار اوله سار ففسق الاحرام واصد عنه بغيره بشارعاً الى احكامها
وعلمه من ان عندنا بغيره وسار لانه صار شارعاً فيها فاذ اهل الحرام من فاما اذا اهل محض
عليه حسان وعمران اهل بشارعاً بغيره ان ساجله عمرة او حكاماً لطف بالبيت اما الاحكام
مع الهبة فصحيح لولا على غير البعثة اللهم اهل الاحكام لاهل الله لاهل الله لاهل الله لاهل الله لاهل الله
الموجب فان طاف بالبيت اجماعاً لاهل الله بغيره حصة عمرة وانه في الاحصار استخسان
اما اذا احصر فلان الفسخ وحج العمرة اقل فلا يفسق بالهبة ولا يفسق من ان الحج يستلزم افعال
العمرة وكذلك اجماع لان الاحرام فسق وجه الفسخ فصار الاحصار واما اذا طاف فلان
الطواف للعمرة يكون قبل طواف الحج فاذا جابته العمرة بانصاف الطواف اليه ولو اهل نوى ولكن
في لزمه حجه وعمرة لانه يحتمل ان يحرم الحج فلا يخرج عنه بعمل العمرة ويحتمل ان يحرم بالعمرة
فلا يملكها ولو لم يملكها بغيره هبة واصد بغيره الاحرام واصد قطعاً اهل الشيعين من شيعهم في
الفاصل بغيره حسان وعمران لانه لو احرم محض بغيره حسان ولو احرم بغيره عمران

فعلية دم لان التوسيع والمطهر يكون لغيره لا على هذا الوجه بل لا يسلم للمراه القفا
لان التوسيع على الله عليه اذن لصيقه في لبس المحض وانه فوق القفا من راسها من غير
ولا لباس ما يدخل بها في اليقين لبس المحرم لغدر ما لا يجوز له لبسه على اى الكفارات الثلث
شأنه استلزامه بالخلق ونحوه القعدة والعشنة في طعام الكفار غداي وسف خلافا للم
لاي وسف لا اعتبار بكراه اليقين المحرم اعتبر لفظ الصلوة وانه يستعمل في التملك كالكراه ثم
جلسه سمر البت ان كان متخافا من فلس عليه شيء لانه ليس باللبس وان كان السمر نصيب
وجهه ورأسه كرهته لما عرف صلى لحرمة عنه ابوه فلبس ثوبا او اصاب صيد ليس عليه شيء
لانه لم يحرمة عنه ابوه بعد وانه محرم حقيقة ولا يلزم كفارة محظورة عطل وجلا راس محرم
او وجهه وهو تام يوما ما لا عليه دم لما ذكرنا ان المنع ليس بشرط بل المعبر حصول
الاتفاق ولهذا لو انقلب ثوبه على صيد قبل عليه جزاؤه
باب الامانة والمحرم
لكن به حجة او غيره والله بان ذلك في هذه المسئلة اتفاق وعداي وسف ومحمد لزمه ايضا تنوع
الى المحرم لولا المسجد الحرام خلافا لانه حرم واجبه اصابا لانه لم يلزمه لفظ الذهب
المحظور في لباسه لانه في المشي ايضا الامانة استحسنا لما روي ان اخيه عتبة بن
مذكان مشى فيه الى بيت الله فقال عليه السلام لعقبة ان الله غنى عن مشيها فما فلترك
ولتحم لرسالتك حجة او عمرة ولتدع شاه ميت هذا الخبر لا حجاب والخمار من ان يخل
حجة او عمرة وادارة الدم ان ركب وركب العرف جاز ما حجاب الحج او العمرة تلفظ المشي
الى هذه المسئلة جعل الحجابا وبقى الباقي على اصل القناس ثم فيمن ان حنقه لم يجر العرف فلهذا
المشي المحرم اذ المسجد الحرام بخلاف بعضها فلهذا اختلف الجواب واذا عرفت الجواب
في المسئلة فكذلك في المعلق اذا قال عليه السلام في المشي ان الله تعالى فعل لم يحره اما حجة
او عمرة لان عند وجود الشرط يصير المعلق المشيا فان جعلها حجة لا يركب الى ان
يلتصطط طواف الزيارة وفي العمرة الى ان يفرغ من السعي لان الطواف في الحج والسعي
في العمرة يخرج عن عبادة الجاهل ولو ترك المشي لم يحره الدم المحرم فان جعلها عمرة
وقرنا بحجة الاسلام حاز وصير قارنا وان ركب عليه دمان دم للقران ودم لركب
المشي والقران حاز وصير وجهه دم حاز ان سار كثره سه ففروحت عليه للربا
في جهرا وبيرة وان اختلفت الجهات فمتعة وجزا صيد اما حوزا لركب فلان روي
عن جابر بن محمد البدر عن سبعة والبرة عن سبعة واما اذا اختلفت الجهات فانه

ليس له

فان اختلف مع اختلاف الجهة صار كالوحد واحد المحرم في التوسيع لنا جسد القدر متفق وهو انما
وضعت الله بالحق في غير المشي الى بيت الله ولوى مسجد المدينة او بيت المقدس لانه لم يحره
اصل الفرض ولا حرمة العادة بل حجاب شيء فان لم يكن فيه فعل المسجد الحرام حرمان الفرض
مال على المشي الى بيت الله او المسجد الحرام ثم ارجع انه اراد مسجد اخر للمساجد يصدق ان لكل
بيت الله وحرمة على الخبز والحايض دخولها فصدق في التخصيص قال ان كل ما لا عليه
حجة تنوي ان لا عليه يوم فكل يقضيها متى شئت وان لم يكن بها ما لم يحره لانه يصير كالوحد
فلهذا لا يحره فلا يصير محرما وروي عن ابي حنيفة في الذر المعلق في الحج انه يخرج عن عبادة بكراه
ليس وهو قول الشافعي قال عليه حجة ان سار الله لم يلزمه شيء ولو قال ان سار الله لم يلزمه
اما في الصورة الاولى والى قوله على انه عليه مرحك بطلاق او عاق وقال بيت الله فلا حنث عليه
ولانه على تسمية من لم يعرف مسيته فلهذا الصورة الثانية فصار منزلة المعلق سائر
الشرط ان اختلفت كذا فانا الحج بقلان ان لم يكن له فيه او يوي فانا الحج وهو في فعله ان الحج
وليس عليه الحج بل لان الذر المحرم نفعه لا ينفع غيره وان نوى ان يوطئه فلا يلزمه ان يوطئه
نفع الحج بما لم يحره محرم لانه لا يذره مطلقا على المال فان ارسله فانحج حاز وكذلك
ان الحج معه لانه فعل ما التزم ولو قال تعالى ان الحج فلا يلزمه لانه صرح به قال فعله ان يهدى
كراهي في ماله عليه ان يهدى في تصرف على مساكين وكذا ان يهدى على مساكين بل اذا جاز في العرف
ان يشا يصدق بعمته وان سار عنه من اخذ التمس في الصدقة حاز وكذلك ما روي في العباد يصدق
بعمته لانه منزلة ما و قال الله عليه ان يصدق في عملة لانه لا يصدق في علمه سمي صديقا
قال ثوب وهذا استر للبت او اخر به حطيم الكعبة هذه استحسانا واشي عليه قاسا لانه لا
منع عن غيره وكما اختلف في العرف غرانه في الجاه رايه العباد فلم يحره الصدق استحسانا
قال القاضي ان عني انه يستمر للبيت لمنه لانه فيه وان لم يوشيا لا احره وحما قال كل ما الى
يهدى عليه ان يهدى كله لا قدر ما نفعه بزيادة الاستفاد ما لا يورى قدر ما يسبك لقوته وذكر
لا يباح للصغير يصدق بالاحوال الزكوية استحسانا وذكر كلفه صفة لا الهدي قتل المذكور
نه الميسر قاسا لان اسم المال ساوول لكل وجه الاحكام ان الذر لم يحره باصط في الفرض
والفرض يخرط ان يكون مال فكذلك الذر ان يهدى كذا فلا يهدى كذا ثم باعهم فلهذا
لم يكن عليه شيء وكذلك ان لم يكن في يده شيء فلهذا لان العترة وقت اليقين ووقفت الشرط لا حال
تروا اليه معتبر الملك فيها قال ان كان في يد المملوك هديت يوم استتره فكله ثم اشتراه
عليه ان يهدى وان استراه فكله لا شيء عليه لانه يصير في الصورة الاولى كانه قال بعد ما اكلمه

فه على ان امر من العبد يوم اشترى فصح انه اضاف الى الملك وفي العبد المانة مصر كما قال
بعد الكلام هذا اللفظ لا يصح لان العبد في ملكه فلا يمكن اعتباره قوله يوم اشترى حال هذه الشاة
بعد ان البيد اولى ملكه او لغيره وهو ملكها عليه ان يهدىها ولو قال الى اكرم او الى المسجد
الحرام ما لم يهدى منه خلافا لما مر من اخلاق الاطمين في قوله على المشي الى الحرم وكل هذا
اوجه على نفسه من انعام فصح ان كان نعم الحرم ومكة في غيره من الاماكن لان الفروع والافراد
تلك على فعله كذلك المندوب ليس فعلا على وجه الشك لانه جائز في وجه الحرم لعوله عليه السلام
خارج مكة كلها من غير ان يعاين الحرم كله من غير اذن النبي لاشاء فعمل اللفظ عليه الا اذا
نوى الملبى والقرى على ذلك ومع جماعت من الصحابة فان نوى غيرهما فندوى ما اعتكف عليه فله به وام
المنة تتناول الحدود البنية سرعا ايها نوى في وجهه جائزا ونوى جازا قال استتر كما عام
وجه الوداع وكما علمه سبعة نفر فقالوا ما نعمل في البنية فقالوا هل في الامن البنية فان
نوى غير ما ملكه لم يمه وان لم يمه فصح شاحدا وعدا يوسف لا يحرم مكة لعوله تعالى
والذين جعلنا لك الامانة بهم قال ثم جعلناك الى البنية العتق وقاسا على لفظ الهدي لهما لفظ البنية
ما خوذ من عظم البنية وانه لا يقتضي التخصيص مكان والمندوب نقل اعتبار لهما الوجه الله
والجليل حسن وان لم يكن بطور لانه جعل لاجل ذم الذي وحسبه ان الذي فعله وقال
لعل يصدق لجلالها وخطاها ومكة الاشعار عداي حصة وما لا اكره لان النبي صلى الله عليه
اشهر البنية انما يجاب لا يسير لاصح فتنه ومثله فلا يصار اليه قلديته صار محرما
ان توجه ان التقييد بخاصة المناسك فاحذر من ان يهيه الاحرام بصير محرما وكذلك
اليسوف لاجل التحلل فليدشاه لم يحرم محرما لان تقليد ما ليس بسنة فلا يصير منزلة للمبى
قلديته فصحها ولم يخرج لم يصح محرما وان خرج بعد ما لم يصح محرما حتى يدركها لان يكون
هذه متعة فانه يصير محرما حتى يخرج لان القياس انما يصير محرما في الكمال لانه مركب من المتعة
لان له سبه زائد الى الاحرام بما لا يتصل عنه عالم منتهى وبقوة نسبه اليه لا يعتبر ادراكه
بالحق بدم المتعة دم القرآن في هذا المعنى بل كان واجدا بدم الجمع من احرامين استترك
يوم في يومه ويومون النبي عليه ما اجبرهم بامرهم فاحرموا لانه ما كانوا يفعلوا وان
قلده بغير لمرهم صار محرما دونهم لما عرف ولهم نزع القلابة كالوجع على بينهم جلا ونقله
الهدي كما اشار لوجع فزادة لان الفرض للعلامة في حقه لجلالها وخطاها وما
يعطى لحرارها شيئا هكذا في النبي صلى الله عليه واله ما لعل في ليد عنه ولا يجوز في الهيايا
والهيايا الا التي سوى كجذب من الخاف فانه يجوز ان كان عظما اسما نال قوله عليه السلام

فجوزا بالجمع من الضمان ولا يجوز اخذ في الزكاة ما لا يقع عليه من غير ان يترد من اداء مال النبي
عند جده من المعز خزن شاة في الحجر عني فقال خزن عك وكذا خزن عن احد بعدك ولا يلاحد
الزكاة وكذلك لا يلاحد في الحجر العود لما روي عن النبي صلى الله عليه واله من العود اليه عود ما والعرجا
اليه عرجها وكذلك العمار ومنظرة لاذن لعوله عليه السلام استتر في العينة والاذن ومنه
للتجارة والمدايرة فان كان الدابة للعينة او لاذن الدابة حاز وكذا لا يجوز عداي حصة
وخدا اذا كان الباقي اكثر من الدابة يجوز وهو رواية يوسف على حصة لان العبد لا اكثر
ويكون الاقل تعالى لاصحة القليل عفو بدليل الذي فقد المثل لعله عليه السلام الثلث كثر
ولم يحد احقر لان النبي صلى الله عليه واله صحى بكسش في حريقه وانه سبيل اياه للفقير وكذلك مسورة للقرن
لان القرن لولم يكن حلقا يجوز فكذلك عارضا قاسا على السبع استتر له مما راعيا لم يحز
لان العتق حال الذم فانه وجد عند الذم من العبيد ان اصاب السكين موضعها فانه لا يكره الا ان
عنه عتق عنه استرحنا استترى بها قتل عنه فاستترى مكانه اخر قلده ووجهه لم وجد
الا وانما يحرم ما هو افضل لان القربة تعلق بها عبده وان لم يجر اجبا وما عداها من الاجزاء اما الاول
لانه الاشد والقربة لم تنقض في الثاني بعد واما الاخر لانه اقام مقام الاول فان كان الاول اكثر
لاكثر فتمت فصدقنا بفعل القربة بالعتق عرفنا الهدي فحسن وتركه لاضر لقوله تعالى
هذا مالكم الكعبة ولم يشرط التقرب وكذا لا يشرط اخضاره مكان الزم وحسبه لكونه بطنه
لكنه مع استترى به المتعة واستترى بها سبه فتر بعد ما اوجبه لنفسه خاصة لم يسعه
ما كان نوى حين استترى بها وسعه لان الصورة الاولى ان اوجبه لجمعه عن نفسه فلا يشك
لانه لانه العرف وان اوجبه لغيره كان الباقي للحرم فلا خسر في الصورة المانة لم يجعل الجمع للقربة
ولا البعض للحرم لان له ان يشركه فيه ولما استترى الذم فصح معه لانه حدث على وصف
لهم والاحكام شتت في الاماكن متبعا واشيا صدقته استدراكا للصوف في الاول ولينه مات
احدا لشركا في البنية ولا يحبه ورضي الوارث حتى يرضى عن الشرط لانهم منزلة في تصرفه خصوصا
في القرب احدا لشركا كافر او مسلم يرضى له لا يجوز لعوله عليه السلام يقول الله تعالى انا اعني
الشركا اخبر ولا تركب المنة ولا يخلصا من ضيقها ما المذهب لهما وان نقص عكبه
او نقصا عن النقصان وصدق لعوله عليه السلام لذلك لعل الذي صاق الهدي عن نفسه
ما جده المشي اركبها بالمعروف حتى يبدلها لذل ان لا يجوز الاضحية مع وجود الضان
وما جلبه بغيره لوصفة ان استترك كولو ولما يجوز له ان ياكله هدي المتعة والوان
والطوطى ولا يجوز ناوله لانه لانه تسليمه الى الله وتعدر تسليمه اليه لا يجوز تسليمه اليه

خلافا للهدى فإنه سلبه بدمه فخرجوا أحد الشكا بدون اذنه حاكوا له الحارة جارية لا وكلوا له
ذخه لنفسه عطية الهدى في الطريق فراكا نباحا فهو صاحبه يصنع ما شاء عليه هدي
لأنه خرج من ان يتبع به الواجب فله ان يصنع ما شاء وسبق الواجب اذنه وان كان يطوعا غيره
فعله بدمه ثم ضرب فخذه ولم ياكل منه شيئا وتصرفه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لعنه عشرين
على من احمى النبي فقال ارايت يا رسول الله ان عطيت شيئا من مال الخراف واصبغ نعلها بدمها
واضرب صفحة وجهها ولا ياكل منها ولا احد من بنيها وان اكل منها او اضرعها بعد
لعنة طمس بجمه اخطأ الرجلان ثم كل واحد هدي صاحبه او اخيه جازا مستحسنا فاقاخذ
كل واحد حمله وجبه القاس بصرف في مال غيره من اذنه فمضى وجهه الاستحسان جريان العادة
بالقوله فصار كما لما ذكره عرفا وارشا فخره فاما اذا جمعه لما روى ان صاحب بيت من اهل مكة
كانوا اخذوا قدامه عقوله الهدى في السير والاولى ان يأخذ بالهدى الاول فاما في البز والهدى
فصحيح ولا يخلط بغيره من اهل مكة على ما روى عن ابي بصير والمستحسان في هدي
واصحته يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم نواه يديه ولا يخلط بغيره من اهل مكة على ما روى عن ابي بصير
الواجب في نعله لا يخلط بالهدى والهدى وحاز لو شغل في نعله ما حاز في نعله من اهل مكة على ما روى عن ابي بصير
مسلك في سلبه بلوغ الخبر يوم النحر حاز وقبلة الحوز في المسئلة لانه لا يخلط عليهم وهو في
المسئلة الاحلال فلا يجوز قبل النحر جعل شاه غنمه هذا جاز ان يهدي غنمه ولا يخلط بغيره
بهدي عليها اعصار الدم والصبي وفي القبة فخرج احد من الاجرام لو عث بقمه الهدى
واستمرى بكه وذيجه حاز وجه الرواية الاولى اعتبارها بوجه الله من اهل مكة على ما روى عن ابي بصير
الشاه جند رجا لانه ان يقدر الواجب باده ٢ ما
دفع الى مال الحج عن الميت فليس له مال الميت النفقة فانفق المذموم اليه من اهل مكة على ما روى عن ابي بصير
ما كان الاكثر من مال الميت كالكرامة وعامة النفقة حازا مستحسنا ما وان لم يكن من الحج بدمه من
حشمت له وجه القاس من اذنه في الانفاق من اهل مكة في وجه الاستحسان لا يخلط بغيره
من اهل مكة ولو قدر لرجل ستا معتبر الاكثر انفق من اهل مكة وفي مال الميت فارجح به فيه
ان دفع اليه لانه من اهل مكة ينفق من اهل مكة في مال الميت حاز نوى اقامه خمسة عشر يوما
بعد النحر بطلب نفقة من اهل مكة لانه اذا صار متقلا لم ينفق ما له لاجم فمادون خمسة
لاستقلا لا على سفر وما في واجبه لو ترك اقامه يعود بالنفقة لان المسئلة ارفع اوجح
ان يجمع بينه بالنفقة لان جميعا فان مال الوصي اجمع غنمه وحالا في غنمه واجله وهو انفق
لانه يعمل وان شاد به كل سنة حجة لحصول المقصود والعبد مثل اكر فوجع ذلك كل

على صاحب عله من الكفاية وديها مع صام لانه من اهل الصوم ومكة ان ياتي في الحلال والمال
فيها صام اوجب ووجوه حتى يحسن لانه لا يملكه الا ثمان بنفسه ولا ما دونه لانه لا يتصور
الملك منه ولو جاز ان يواحد من حجة الاسلام لغيره وعليه حجة الاسلام اذا اعمد لقوله عليه
السلام ابعدهم خمس ففعل حجة الاسلام اذا اعمد ودم الاضمار لم يخلط على اهل الحرم
ما ذه خلافا لغيره انما من له نفقة الزوج وبه تخلص عما هو منه مخدومة ولحق الرجل عن
غرة فان كان لما حوز حج عن نفسه فهو افضل لان الضرر به يكره ان يجمع عن الغرة ومال بعض الناس
لا يجمع حجه وان كان الحج عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يجمع حجه الاسلام عن نفسه اجمع
عن نفسه فهو مطلق لانه خير لغيره اجمع فانه لا يجمع حجه الاسلام عن نفسه اجمع
الاسلام عن الميراث لا يستطع الحج اذا لم يزل فيه حتى مات تحت الخيعة فاما ما روى ان
ابا بكر في غنمه الحج وهو صحيح كبر لا يستطع ان يستطع على ارحله الاخرى ان يجمع حجه الاسلام
او اياها كان على ابي بكر بن فضالة الحوز قال نعم فالهدى لله اولى وذلك لانه كان نحو ما الى الموت
فان يجمع من غنمه عليه حجة الاسلام لا شط حوله عن الواجب بقا العذر في العزلان وقدره الحج
جمع النحر حوز الواجب حلالا عن الميت فذكر ان مما لنا عذر اجمع وغنمه الحوز اذا قرن عن
الميت استحسانا فان روى عن نفسه يعنى الله استحسانا لانه اذا خير بين اهل الحج فاقاروا افضل
لا يجمع امر الحج مع كل سر له وما لنا اولى به بعض سفره للجمرة ولو لم يجمع حج من مكة رد النقطة لانه
ما روى عن ميتا في الحجر جامع بردا لانه ما روى حج صحيح وكل من لم يزل في الحجر فهو عليه في ماله
الاجرة الاضمار فان على الميتان سعة بدي النحر فعل ورد ما بقي على الوصي بجمه انما ناس حيث
سلفه اما ما روى لانه وجب نفقه وامامه الاضمار لانه وجب لتخلص عن السفر فاسببه نفقه الزوج
وقوله حج انما من حيث طلع محو على انما هو من اهل مكة على ما روى عن ابي بصير والافضل على خلاف ذلك
غدا حجة فخرج سلفا ما ينفق المار والجمع وطنة وغدا يوسف حج ما ياتي وغدا لا يجمع حج
امر وحرمان الحج فاقبل حجة عنها ضمن لها ما لها لانه لا يتصور ان يجمع عنها ولا اجمعا ما دلت
وكذلك لانه اجمعا ان الحج والاخر للجمرة ولما لم يجمع بردا لانه كل واحد من اهل مكة
ماله وكل السفر وبقا نفق في البعض فان ما روى الجمع حاز والهدى على الحرم استاجر حلالا
لحج حله لم يخرجه لانه غنما خلافا للشا فولى على بغيره في التيا به كينا اليها بعد العباد
كالضمان له نفقة مثله وروى اجمعا لانه لما سعى لاجاره نفق الامر الحج من ماله فخره نفقة
المثل ونحو حجة الاسلام عن المستاجر اذا مات فيه قبل ان يخرج معناه تمام ثوابه نفقة معاه
فولد الحج واذا لم يملك ليكرهه فان والكفى بالنية حاز لان الله تعالى طلع على غنمه امره وكان

كل واحد ان يحرم من اجزاء معينة فمره الى اجزاء اخرى حرمه ومحمد بن عبد الله بن
طه جواز انه خلافه ولو سبقه قبل الصلوة يكون عنه في الاحرام شرطه في المجهول كما في
العاق وكذا كل اجل يعل بالبحر عن اجزاء يور فله ان يحمله على انها شاة وفي رواية اخرى حصر عن
ايور وما ينبغي ان يكون في اجزاء الكا لواحرم عن اجزاء الجليل اهل عن نفسه وعن ابنه الصغرى
م وانما لا يلزمه الايام واجد اذا اصاب صدر الامة اعتبر جانبيا على احرامه والسر عليه دم اللان
لان احرامه عن انية تقع صورة الصورة ومعنى من عليه احكام الاحرام اعني على كل عند الحاشية
فانما عنه رجلين احباب وعن نفسه ووجهه بالمشاكة كلها بحسب عجيبة الاسلام عند حنيف
استحسانا وعندنا يجوز ان لا يضر انا بانه لا يرام عباد اياه لا يصف وحدت دلاله الاياه
بالمصاحبه والرضى بالاحرام منه لانه خرج ليج الا تولى لواحرم ثم اعني عليه فوجهه اصحاب في الموا
جات واذا اصاب المصل صدر المكن على حراره لواحرمه عن المغي على خذله حنف المشا وحق
بقول فخرج المحرم من البيت وساق هذا وقيل به كون محرما بها وكذلك ان ذكر اليديك
لعرانه لانه قد كان عليه احرار صيد واحدا ولا يعرف ان السورق والقطة من لة اللية
ولعله عليه الم الى سقته الهدي ولا يفضل من جهه رحمة حج عن طرقت او حرمه بغيره
حج الاسلام حارث عنه لثا الله تحت شجعة وانما قال لثا الله لانه ليس يقاس بالخبر
من الاحاد اوصى بحج الاسلام وبعق شجرة سد الحج الاسلام لانه فرض لواحرم ان لم يكن
للاسلام سدا ما لا يربى لانه باعتدال الاصل سد الاحرام او حبان حج عنه دخل بفضل من نفسه
كون لثا لانه فاضل حاجه المست ولو قال حجوا الى الحج ولا يترك عن ولا يترك عن ولا يترك
عن طريق ما حج عنه لانه اوصى بان يمان على فعل الحج ولعل ان الحج به لانه اوصى به بالواشار بعلمه
باب المواقت

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتا هل المدة ذالميلة
ذالم الشام بالحجفة واهل الدين ملو واهل العراق ذالم عرق واهل غدرق وقال حرقنا له
وقاموه ولمن مرة من اهل بلخ والعمرة وروى عن ابي ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
مكة تجازوا حاجته اخرى ومنه فيها الوقت كما جازوا الوقت لا محرم بالحج وروى عن ابي عبد الله
لا يترك عباد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دخوله بغير احرام وحقق الجاهل من حله ذلك
مقات الا في مواضع الخارج الميعات لا حارزه الاحرام ومن داره ورا المقات الى مكة
فستة من دار الى الحرم لا يدخل الحرم الا بشرا فستوى حله الحج والعمرة فاما اهل الحرم فمنا
باب حرمته ولا يخرج من الحرم الا محرم فاما في العمرة فمقتاة من الجبل لما روى عن علي بن مسعود
في قوله تعالى للموا الحج والعمرة فاما ان الحرم بها من ذرية اهل مكة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه

ان يحرموا الحج من مكة فاما العمرة فلما روى انه سئل عايشة الى اخيه عبد الرحمن بن عمر
التنعيم والعرض ان تجمع من الخل والحرم في احرامه وليس للعمرة على خارج الحرم فحرم عن
الخل ولها نحو من الخل من غير التنعيم مكان من اهل المقات او دونه الى مكة دخلها بغير
احرام اذا شاءوا اذا اراد ان يحرم فوق من اهل مكة لما روى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
م رجوع الى مكة فدخلها بغير احرام وكان الحاجة الماسة الى دخول مكة لم يكن لهم فصاروا كالخطا
ومن كان من اهل المقات او من المقات ومن الحرم فاحرم بعد ما دخل الحرم فانه يخرج
من الحرم فليلا مكة استندرك المتوكل من حنيفة هذا الطريق وهذا عام في كل من ترك وقته
من هذا ويجوز يعود ويطلب فان لم يجد حتى طاف او وقت بغيره فله دم وبالعود واستط
اليه لان يعود لا يعود الى حله لا يتبدل العذر فيه الطواف والشرط الاستدراك على حله
لا يتبدل فان عاين ذلك لم يستطع اياه عدا حنيفة خلا قالها لها المتوكل في الاستدراك
حصوله محرم في الوقت الاحرام في الوقت والحد لواحرم من مكة وحارز المقات جاز وقيل
استندرك المتوكل لا يستندرك المتوكل على وجه الاستدراك المتوكل اللية في المقات
اذا لم يبق له كوني اربسان في عام الحاجة ليل عليه المجاورة الوقت غير احرام حتى يطره
لم يرد دخل من حارز المقات وكذلك ان يداله ان الحرم من البسان فوقه وقد اهل البسان
لانه صادر كواجب منهم وليس اهل المواقت ومن دونها الى مكة واهل مكة القرآن والتمتع
للقوله تعالى ولكن لا تترك اهل حاضرو المسجد الحرام وحاضره من هو في حنيفة تحت الحوزة
دخوله من غير احرام كوني جاز المقات بغير احرام فاهل يعرفهم اهل مكة لحجة عليه دم واحد
لكر المقات وكذلك لو قرن ان البارز وان كان في احرامين والمكر دم الوقت الحبيب الخنايب
على الاحرام بل على الوقت ولانه واحد فان بدا فاهل بالحج ثم دخل مكة فاهل يعرفهم فاهل مكة
اصحابه ليس جل مجاورة الوقت غير محرم ولا في لانه ترك احرام العمرة من الخل كوني دخل مكة
لحاجة سفر احرام عليه حجه او عمره انها شاة ان حارزه الوقت فواجب ادا كانه فاهل مكة
احرام فان رجوع الى الوقت فاهل حجة الاسلام منه جاز في تلك السنة عن حجة الاسلام
ومن دخوله الاول بغير احرام استحسانا وبعدها لوجه الفاسل من حجة الاسلام لم يرب
منها الواجب المذرك كما ينال الواجب لمحاوذه الوقت وجه الاستحسان ان الواجب ان
لحارز المقات وهو محرم باحرام بنى عليه فعل الحج والعمرة في تلك السنة وهذا حصل في
الاحرام حجة الاسلام بعد استندرك المتوكل احرام لواحرم حجة الاسلام في السنة المستقبل
لاستطاعة ما وجب لمحاوذه الوقت المقات احرام حجة فواجب مواز الوقت ثم اضبطها

بين

او فانه الحج يستلزمه دم ترك الوقت انما اخذ في وقت حاز وقت
غيره ثم انما اخذ اقرب منه فاحرم حاز الاول ان يحرم عن وقت ان المواسم كلها سواء في
حق الحج والعمرة ودخلت في حرمه وكان منه واجب حاز العدة الوقت من اذن
له موافاة ان يحرم فاحرم عنه لانه دم اذا اعتق لانه من اجل الحج والعمرة ومنه منقطع المواسم فاذا
استغنى عن حرمه خلاف الكافي فدخلت في حرمه لا يشترط عليه لانه ليس من اجل الحرام اطلاق
مما حاز الوقت وكذا العلام احل به ما حاز المسقات من احرم لانه ما كان من اجل الاحرام
خالفا لاداة اهل الفلام بل ان حلت في حرمه ان يطوف ويستقل بحرمه في الاسلام
ان يجد احراما قبل الوقوف فيه وفي العباد اذا اعتق لا يجوز حجه الاسلام حيد اوله غير ذلك
العبد من احرامه من احرم تطوعا فلا يمكن له في الفرض في الصبي ما التقدر كان ذلك احرام
احرام منه افا في دخلت في احرام فحلت عليه حجة او عمرة فاحل فاحل منه من وقت حاز
حاز وقت حله ان ما حاز في حرمه من الاحرام ولو نذر له ان يحرم في وقت حاز
باب الرجل يفتوته

التي عليه امر احرامه ان يطوف في الحج بعمرة اهل بكرة وحجة فقدم مكة ودفاه الحج فطوف
لعمرة وتسعى في العدة لا نفوت وحرامه على العمرة ونقطع للثبية فانقطع العمرة عليه حجة
وقابل لانه دخل فيه وطوفه في البيت تحت القاسم لا يمكن لعمرة مستقلة فلا يكون من متعنا
ان فعله في اشهر الحج من قبل ان يعل العمرة يودي احرام الحج لا نفس العمرة لانه لو كان ما فاقا كان
لحقه عليه عمن نصر احرامه ايضا الاخرى بالاجماع لا يصير والمتمتع من ان يحرم ما حرام
العمرة باحرام الحج احرم الحج فباعه بمقاة الحج عليه دم لما عده وحل لعمرة وكذلك انما
صدا عليه الكفارة ان كان ما حاز ولا مطلقا وجعل الاحرام ما في فاته الحج فاقام احراما حتى
من عام قابل ذلك الاحرام لا يجوز ان احرامه للحج صار حلالا على حله الاحرام فاته
الحج فاحل حجه اخرى حل الاول بعمرة ورفض اخرى عليه دم وعمرة وحله الفداء الا ان اذنا
بما تقاضا الفاتحة في حق وعليه الفضا لانه ما في في احرام الحج فاذا نوى ما اقتضا يصير كصل الفهم
نوى الطهر فضا لانه اخر ساق قارن معه ما فقدم مكة ودفاه الحج حل لعمرة ووضعت
معه ماشا وكذلك انما حاز ولا يفتة لانه ان لم يفت ولا سبق ومعه ومن ان الهدى اذا
يحي فباعه عليه تمت وكذلك حله لانه لانه دفعه فكون هذا اذا اكثر عن الولد ثم حدث له ولد
لم يكن عليه دم من قبل لانه انما حله في اصله والفقهاء يدل يوم الحج الحرام من طواف
العمرة الذي حله في فاته ٧ منقول على حل الفوات وقبل الوقت في بكرة فاقا

ويقرن العمرة والى انما حله في يوم النحر والتمس من حوز اذا فعلها اهل مفرد حجه بعد ما وقت
لعمرة يوم عرفة اوله النحر حجه اخرى فضا ولو اهل ان يطوف في النحر يوم النحر لزمه وقت
محم ما الى السنة القابلة للحج وعله دم جمعه منها ونقض ما يقوله من الحج الاول في الصورة
الاول وقت الوجوب في مسقط احرامه الحج يودي ما في ذلك السنة وانه لا يمكن فرضها خلاف
الصورة الثانية ثم تقدم الاحرام على اشهر الحج حاز عفا لانه شرط منية الطهارة في الصلاة
صحيح وسبق فيه ان كل الكوفة من اهل بكرة في اشهر الحج وحج معاه ذلك لم يكن متعنا ولو قرن
والكوفة كان قارنا وعليه ما حل الثاني لانه من له الكوفة في عمن في المتمتع بل ما حله فلا سبقتنا
والقران لا غير بالتمام حج كوفنا في مكة دار لم يخرج منها لم يكن عليه طواف الصدر وان لم يكن
بوطنه وامام سنين لم يستطع طواف الصدر كان الصدوق الذي يصير اهل مكة وليس
عليه طواف الصدر لم يولد له لم يملك احرامه بالبيت الطواف ولا يكون للحج اخر عده حلالا في
الصورة الثانية لانه يصير كما واهل المسقات ورفضه ليس عليه طواف الصدر لانه كما في مكة كالرستاق
بما البلد فانه الحج حل لعمرة لم يكن عليه طواف الصدر لم يولد له لم يملك احرامه
عده الطواف وهو الحج وفاته الحج لا يكون محصر لانه لا يستدعي مع فوات الحج ولو طس
في منزله كان حراما اما ان حل بعمرة ولا سعة الجوارح نه نكته لانه ما جعل حلالا كالطواف
فعله انما فيه ولا خلاف في البيت

باب الجمع بين احرامين
الحج حجه والى شي من اعالي اوليات من افاض بها حرم فضا ما هو قارن ولو اهل بكرة والى شي
من اعالي الايام افاض بها حجة اخرى وهو قارن ما لم يسه في الصدوق الاول طوف على ضريحه
العمرة افاض الى الحج واجتمع لفاض الى العمرة والاصل فيه في التقال في منع بالعمرة الى الحج وهو عليه دم
ليكن عمرة وحجة حلت الحج غايه فلا يجوز ان يحل الحج فاته احرام كل او متقاني ومن دونه حجة
لانه دون رفض العمرة ورفض الحج وعله عمره ودم وكذلك اهل بكرة ولم يخر رفض العمرة فان مضى فيها
لانه حان دم جمعه منها لانه لا يحل الحج ولهذا لا يقبله دم التمتع والقران من رفض العمرة لاني
لانه اخذوا ليس بفهم ما التزم عليه فانه رفضه ودم الحج دم وحج غايه ولهذا لا ياكل
شبه خلاف جزم القران فان في بعض احوال العمرة من احرم ما الحج ان في ذلك وهو له بعد اشهر
فرضه في يوم يرفع من حجة وعله دم لانه اذا الى الاكثر ما لا ياكل لا يمكن فرضها ثم جمع
منها ولكن الحج منها في حله كافي الا في مقصود يودي عمنه من غير البذل وهذا اليوم
الحج على القران وان لا ياكل من افعال العمرة ورفضه عمنه ومنه عمنه العدة لانه اول
نحوه وان رفضه لا يفسد ما كبر احرام العمرة بانضمام النفل اليه فضا انما طواف كوفي

المختة شوها من اهل العمرة فرفع عمة لما ذكرنا انه منقذاته اضاف الى العمرة وجعل اهل العمرة غايته
 وكذلك اهل العمرة وكذلك اهل العمرة انهم لم يرفعوا عمة او عمة اهل فلان بل هو من اهل فلان
 دفعها لانه جعل اهل العمرة دائره رخصتها ومصرفها خارجا عن اهل فلان في رخصتها وكذلك من رخصته
 فاما اذا حل من الحجج اهل العمرة ليس على من رخصها لانا كما شئنا جعلنا جميع وجعل فعل العمرة
 غايته ولا يجوز من رخصه واما الشترق هكذا في رخصه ولو اعتمر لمسه وادام عليه لانه
 من رخصه لا يصح ما لم يرفعها احرما لعمرة او غيره من رخصها فاهل اخرى رخصه من رخصه الاول
 من الرخص في العمرة والفاصل بينه وبين رخصه الاول والاعمال لانه لم يكن عليه الاول
 لان العمل في الاول مستحق عليه فرفع عنه وكذلك في الاحتشاش اعتمر كوفي في اسير الحج وقضاها ثم خرج
 الى مصر ليس فيه اهل حج وعامة كان متمعا لانه ما لم ياهل وجعل اهل العمرة المسألة على التكاليف
 ما بعد ان يصرفه يكون متمعا خلافا لما وانه عطفوا الخلاف في مسأله اخرى كوفي اهل العمرة لانه
 مكتم اهل من الكوفة العمرة في اسير الحج حج وعامة لم يكن متمعا لانه بدخوله بصرى لما ياهل كالمكي
 اهل الكوفة العمرة حج وعامة خلاف ما لفرق على ما امر اعتمر كوفي في اسير الحج وساق للتعهد هذا
 وهو بدلي الحج فظان العمرة ولا يلحق حتى يجمع الى اهل حج حج كان متمعا عند ما خلا من الحج فاعتمر اذا
 طاف اكثر ورجع الى اهل حله حكم كالمكي لانه لم ياهل جميع بصرى لان العمرة مستحق للحاق والزم
 فصار كانه اهل بصرى بل الطواف للعمرة لمهر العمرة ليس مستحق لانه يملك ما عطفه ولو ادعى عمة لم ياهل
 ان حله في رخصه ورجع ولا يحج وعامة ذلك جاز لان الشترق لا يرفع من رخصته انما يرفع
 بصرى ماشا فان رخصه كمن حج لا شترق عليه لان حكم ما كان ذاك وان اراد ان يخرج من رخصه وحل في رخصه
 الى اهل حج وعامة لم يكن له ذلك ان مقبره عليه الصنيع ولو حله وكان ساق معه حج فله ان
 يرجع الى اهل بصرى دم طهقه ودم لانه حله عمة من ساق الدير فله دم يوم النحر احرما لو لم
 الى اهل بصرى عليه شترق لانه لم يرفع متمعا احرما لعمرة قبل اسير الحج او في اسير الحج فانصد ما طاف
 لما مضى بصرى اهل اخرى من الشترق في اسير الحج بصرى كالمكي متمعا لانه باسناد العمرة لم يسق
 حكم التمتع متعلقا بسنن السفر فاستنفذ هذا الحكم الى العمرة الى الوطن ولانه دخل احرما فاصد
 فصار كالمكي لانه لم يرفع متمعا قبل اسير الحج فاهل منه حرمه في اسير الحج وحج من رخصته ذلك
 فهو متمتع لانه لما لم يكن اهل التمتع والقران عابدا له الى الاول ما رجا ورضينا ما في اسير
 الحج فاهل حرمه لم يكن متمعا لان رجوعه الى اهل حله لم يعتمر في حج وعامة عند ما مضى من ما هو
 متمتع جاز الوقت قبل اسير الحج او بعدها لانه اذا عاد الى موضع اهل التمتع والقران
 به احرما في حج فصد بطل حكم السفر كالمكي اهل بصرى وادامه وادامه قبل اسير الحج ولا يرفع

لما ذكره اشهر الحج وهو موضع ليس له التمتع بعد حمله فصار الحج فلا يتبعه الا بالاتباع والنفقة
 من وجبه وهو من مسله الطحاوي ولو اعقر واشهر الحج فاصيدها ولها ثم جاز وقام تركان
 فانها وكل لكل لانه لا يتعلق للقران بالتسفر كما للتمتع دخل في عمره فافسدها واشهر الحج
 انما هم احرم من غيره وحجه دفع عمره ونقض في حجة وعليه عمره ودمه لانه منه الى اهل عمره
 وحجه بعد ما جاز الوفاء فحفظا فحفظا ثم دفع الى الوفاء فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا
 الحكي اعتمر في الحرم فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا فحفظا
 الفعل اليه فانما كان استداركه ما **فصل في الكسبة** زار على المدينة المعروفة
 حازا زار على من عود لسك عبد الزمان وعمره عرانة قال يقول ليدك والخبر يدك والربط اليك
 والبول لك ليدك اليك الحقل لك المدينة من شرط الزيادة سنة تركا لو حبس لاساة لانها من
 الكسرة في الصلاة اولها الابدنة واللا سنة ومن فسدها كمال على كمن لم يفسدها لانه في
 احرامه والمحرر لم يجرى شجعة للهبة وبالمدينة مدون الاحرام لم يصح محرمان الحج عا لة
 مقصوده ولا يصح الا بالنية سبغ او ذلك من الاحرام يصح محرمان لان المقصود شكا الله عمن
 اي يوسف ثلثان وان في افعال الحج يقوم البعض مقام الكل كاليد مقام اليد لم خلاف الصلاة والاقوام
 التسبيح فما مقام الكبير الاخر من ترك لسانه ان يده ينوي قصير محرمانه عاجز فكيف يتحرر
 اللسان وقتل حر كمال اللسان مستحى وليس شرط والمراه كالحمل في المدينة عزائها لافسدها صوتها
 لان التسفر اليق غالبا ما **فصل في الصيد** ارسل كلبا في الماء الصيد
 لغيره الكلب حي فله في الحرم كذا عليه ولود من الحلال الصيد في الحلال فاصابه في الحرم عليه
 الحرم من السهم وعمله حقه فحفظ الاصابة في الحرم اليه فاما امر ارباب الكلب وعمله ليس
 من فعله حقه والكل غار منه سقط عنه لاهرم لو ادخله الكلب الحرم فرزه فانزله من قبل عليه الحرم
 استفسنا توجه الناس مجي والارواح متعلقه حكم فان المسلم لو ارسل كلبا فرزه مجوسى تحت
 وجه الاستفسان اعانه على اكل الصيد وقد سئل ان اخرج كلبا من كلبا لو افلتت مرده فزجره فاصاب
 صيدا هل ذلك المجوسى اذا ارسل كلبا على صيد وزجره مجوسى فانزله من قبل الصيد عليه حراما وما
 لو كل ارسل كلبا على صيد لاهرم فاصاب صيدا حراما عليه كالواضع مجوسى مثبته لا نسوقه فما على
 لا شيء عليه مجوسى امر مجوسى صيد ولا في امر اخر فقله مجوسى على كلب من الاول والمانع عيان
 للمباشرة مجوسى امر مجوسى صيد فله حتى اخبره مجوسى امر مجوسى حراما عليه كلبا لا واحد فانه ما لم يترك
 الاول والخاء باق لاجرم لو كره لاجر على الاول اخبره مجوسى صيد والمباشرة على كلب على المجوسى
 لان اخاءه لا يحل شي استفسنا من مجوسى حكمه فقله صيد لاجر على المجوسى لانه يتوصل الى اكله

لانه يمكن الرجوع الى الميراث قبل ٧ غلاف اخلاف الموقوفات فعند الوفا قام اذ الميراث لم يرد
 لان الميراث سقط الحق من حق على عداوتهم وهرى او شبهه لحي الوسيط وان شئت ادى قيمه الوسيط
 وقال الشافعي لا يصح التسمية لانه لو رجعها على حيوان لا يصح التسمية لانه عند معاودة
 فلا يصح مع حاله النوع اسد لا يجاهل الجنس لان الميراث من حيث انه حال محال مع الجاهل
 كالولادة لان الوترت ولو رجع على ميت تحت الوسيط في اراد ثاب اليقين فلا يصح الرجوع
 ايضا لان الثابت للميراث احاطت بخلقه ثم غدا في سقمه العبد الوسيط ان رجعون فصاروا كالاولاد
 على هذا القول والآخر في كل بلد فاعبر به حسب عرف زمانه وما اعتما عرف كل زمان في ذلك
 عندنا لا يستند في ميراث الوتر والرجعي رجع على نصف ابين في الميراث خمسة عشر
 وان اتى نصف اسد في خمسة عشر حاز الميراث الوسيط او ثلثه لان الوسيط يعرف النصف
 وايضا لا يجزى على القول ليس لما خاير الوتر في الميراث في النكاح لا يمكن مرد الميراث
 مع ولوا اثباتها الرد يحتاج الى ثبات القيمة والحاجب عن الشيء اعد من الجاهل بغيره
 لا مرد ولا بالعبد الناحش توجع على عيني فلهذا العن في هذا الزوج او استعفى فلهذا قيمة
 لان التمسك واجب وبعجز فلهذا قيمة والمستولد من الميراث قبل القبض للمراة لان فرع ملكها ولا
 الكسب فان كان الزوج اجنبا فالجوه للزوج لان المنفعة لا يصير مضمرة الا بالاعتقاد انه
 من الزوج وصرف بها الزوج لانه ملكه قبل الدخول والقبض يتوقف الاصل والاولاد
 وكذلك ميراث الوتر ولو ولد بعد القبض في ملكها قبل الدخول للمزوج عليها نصف قيمه ما دفع الجاهل
 دفع على استعفى نصف قيمه الولد رجعها فتنص لا يمكن نصف الزيادة لان النصف حكم جيت في
 المستعفى بالنكاح عوضا عن الميراث والزيادة ليست مستحقة فلا تنصف ولا يمكن نصف الام بدونها
 الزيادة عند ميراث المرأة حيا ام ميتا ولا يتجاوزها حال حي ولو ملكت الزيادة باقية ساووه تنصف
 فاما الزيادة قبل القبض فلها حكم المستعفى بالاعتقاد ان ميراثه مضمون على الزوج سلمها وتنصف
 مع الاصل حيث كان الميراث من حيثها وحيث قبل القبض في ملكها قبل الدخول ان ميراث اخذت باقية
 لا غير التقاض لا نصف قيمته ثم تزدحم لان الميراث في هذا الزوج يكون العيب العادي كالزواج
 لانه العقد وانما العيب قبل الدخول لانه لا يصح نصف قيمته لان الزوج حان على ملكها فان شئت
 وان شئت تركه وان شئت فعل اجنبا ان ميراث اخذت نصفه وقيمة التقاض من الاجنبي وان سار
 من الزوج نصف القيمة وحق لها في الميراث اذا اخذت من الزوج نصف القيمة لان الصداق وان
 الزوج قيمت لها الميراث ما شاء الميراث او باع الزوج باخذ القيمة وان كان الميراث مضمونا فحين
 سقط الوساو و قبل الميراث او بعد قبل الميراث بالرد فالزوج انما اخذ نصفه ناقضا ولا يصح

هذا هو الميراث الذي لا يرد

التقاض وان ساضها نصف القيمة يوم القبض لما حانت على ملك نفسها فكون مهر الزا
 ان ضرره لم يرد الزوج مستحق وان عيبه بفعل اجنبي نصف القيمة لا غير لان الزوج زيادة
 منقطعة بعد القبض فتمنع النقص الزوج استولى الحاربه المهره قبل التقسيم وادعى نسب
 الولد لم يملكها قبل الدخول بنصف الحاربه والولد لان الحاربه ملك المرأة فلا يصح دفعه فصار
 كالوطني اجنبي فلو رجع قبل القبض وقال في كتابا يدعى بصير وعينه وثبت النسب بصير
 ام وولد لان النسب المالك ونسب الولد في نصف قيمه المرأة لان نصيب الزوج عن قيمه باقره
 انه نصه وسعد الحار الفان على الزوج لانه لم ينفقه نسعى الولد ان زاد الميراث بعد القبض
 زبانه منقطعة فملكها قبل الدخول نصف القيمة عند ما وعد ميراثه على ان كان في العين
 اما ولا يسقط بالزيادة لانما منع فلا يتغير حكم الميراث بالسبع كما قبل القبض لهما نصف الميراث
 لا يمكن بدونه لا يمكن نصف الاصل فلا نصف كالأولاد نصفه اغتت في ميراثه ام يملكها
 قبل الدخول نصف الاصل والقيمة كلها للمرأة لما روي ان رجلا استمرى خادما فاشترى فاستقلها
 فوجد بها عيبا ورجعها فطلب الميراث القدر حاله اسم الخراج بالظان ولا ينقص بها ولو رثت
 بعد الزوج وملكها لم يملكها قبل الدخول اخذت نصف قيمتها لا غير لان الزا امانة ويره منقل
 كاشا ومنقطعة فان قبلها الزوج ان ميراث ضمنه نصف قيمه الام يوم تزوجها وان شئت صحت
 العاقلة نصف قيمتها يوم القتل لانه اجمع سببا فان ميراث العدة القتل واجد ما وجب انا
 قتلها عاقلا ولا يرد كرا اجلا فصار ميراثا فان ميراث العاقلة نصف قيمه الولد يوم القتل لانه
 صار مضمونا بالقتل لا غير امانة قبله وذكر ان الزوج لا يضمن نقصان الولد لان الزوج فاحشا
 وذكر خلافه وانما يتجوز نقصان الولد بالولد واسمير كذا كما قال اذا لم يكن مضمونا كيف
 يتجوز طلقها قبل الدخول المهر موقوفه فاعتق الزوج لا يصح وان بقي القاضى بعد لان
 الموقوف حكم العقد لا يعود الى ملك الميراث او قضا ولو وجد جسم الرقيق باعتقاده قبل
 لا ستراد بصير لانه عا دليه ولو اعتق المرأة بعد لان الملك اسما وعليها نصف القيمة للزوج
 معصوم كاشا ومرة لا تليس بغير اعاق بالظان العجز عن ميراث ما وجب تسليمه وهب
 المهره ما قبل التسليم في ملكها قبل الدخول فالمهر المهر عند خدائهم عند ميراثه وسوق
 منها لان الكسب تبع الملك للرقبة وهي منها لا نصف الملك حال الكسب كان بابا للمرأة في الرقة
 وطالما فانه ليس بميراثها فلا نصف كالكسب بعد القبض تزوج على دار اسفقت فيها لان
 منصفه البصر غير موقوفه في حوزة الميراث فان كان الميراث مضمونا فحين
 القالا لا تنصف في قيد الميراث عند خدائهم نصف حلالها فان له الشفعة وقدر الزيادة اذا اقتضت

هذا هو الميراث الذي لا يرد

او حكما لما هو المثل من غير ان كرامتها محمولة القدر وجها او كرامتها من جهة المهر
فصل في المثل فان المثل قبل الدخول لها نصف الاصل انما زاد على النصف حيث على اعتبارها
مهر المثل ومهر المثل لا يتصف بالطلاق قبل الدخول يجب نصف قدر المهر وجها على الدخول
عندى حصة لها مهر المثل شرط ان يراد على الاصل وانما مقتضى النصف عند ما لها المهر كله
او كله تشكك اذ على المهر زيادة على النصف ولا يستحق طلاقا قبل الدخول لم يجز له عسراء
فهم لا يصفى مهر المثل وهو حاصل في النكاح فلا يقع للمرأة عنه ما لم يثبت التسمية فثبت
مهرها على الفدية وعلى المهر فثبتها على ان يراد المهر عدلا لم يطلقها بغير مهر ولا احد
شأن من المهر البضع والعبد وفي النكاح الفدية طلاقا او فدية فثبتها في هذا الجان على ما في
الجانبة الاخرى فثبتها فاذ اطلقها فهو على وجهين اما ان يطلقها قبل الدخول او بعده وكل قسم
سقيم على قسمين اما ان يطلق الزوج او لا يطلق فان يطلقها قبل الدخول لم يطلق الفدية ومنه
العبد ومهر المثل سواء على الزوج ما يوجب حسن لانه جعل مهرها حسنا ونصف طلاقا والطلاق
لا يسلح مهر المثل سواء على الزوج ما يوجب حسن لانه جعل مهرها حسنا ونصف طلاقا والطلاق
مع نصف الطلاق في قتاله العبد فاذا لم يطلق سئل المرأة نصف النكاح بغير نصف الفدية
المصنف العبد الذي كان في قتاله الطلاق ما لم ينفذ ففعل المرأة سبع ما يوجب حسن ونصف العبد
للزوج والنصف للمرأة ولا يحصل لها ملك المقتنع وللمرأة قبله معلومة يجب مهر المثل وفي كل موضع
وجوب الطلاق بالكون بانها لا تملك المهر فان استحق العبد وجه في الزوج بالشرط رجع عليه
لمجرد وجهه العبد من النكاح ونصف قيمته لان نصفه بدل الخلع ولم يسلح له فخرج قيمته كالوطي
على عتقنا ستمى مخرج قيمته فان استحق ما في الشرط رجع بمهرها لا غير كما هو عليه قبل
النكاح لغز بوجاهة او لانه ما لم يصفى من حقوق العقد استغنى بالعقد النكاح وفي كل عقد
لا ينفذ وثبت العاقبة بغيره فثبت مهره العاقبة الى غيره ذي مهر فغير مهره اسلم المهر لها
عندى حصة والمهر المهر لانها للزواج احكام دارنا من احكام دارنا وجوب المهر وانما مهرها
لا يصفى المهر بان لم يزوجها مهره اسلم المهر كذا في المهر وهذا لان في المهر حصة من المهر
فما طهره الكافر من المهر وقد استغنى حصة رضى بان لا مهر لها لم يطلقها قبل الدخول
لم يوجب المقتنع عندى حصة وعند الخبيث عندى حصة لا يجزى المهر مع ثبوته فاما مقتضى
كافي الخبيث لا طاع تزوج امرأتين على ان يقسم على مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول كان لها
نصف المهر على قدر مهر مثلها لانه بدل النكاح بازا مقتضى من ويستقط نصفه بالطلاق
فثبت الباقي فان لم يزوج نكاحا احدها وكل المهر الاخرى عندى حصة وعندى النصف

هذا انما مائة مائة من القسم لا حصة الاقسام باعتبار من اجهة فمهرها كمالها من الاخرى
فكون النكاح لا يجمع من امره وان كان ذلك ان شاء العبد المهر وعندها حشر والخيار انما اذا
حدث بعد النكاح او المهر على اذ كان باء النكاح بشرط الخيار **النكاح بشرط الخيار**
حايبر والشرط باطل وقال الساجي النكاح باطلا لانه نكاح شرط لا يلازمه فمقتضى كماله تزوجها شيئا
لنا الخيار للنفس والنكاح لا يقبل فيلحق الشرط المهر المنكوحه اعقت لها الخيار حتى رجع
وان اخارت فلم يزوجها وقال الساجي ان كان سحر حره خيارا لان المهر من بيت النكاح من الزوجين
وامر في التوفيق لا في المهر فاما ما روي عن اعقت فقال على المهر فمقتضى كماله تزوجها شيئا
شأن المهر والبدن **باب العتق** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انها
فالا رجل العتق سنة ما وصل اليها في لمة والافرق بينهما ومحل طلاقه بانه ولها المهر كاملا
وعلى العبد وهذا من حيث ان العبد لا يكون عارضا او اصليا فمقتضى السنة عليه وقيل
سنة شبيهة وبغير المهر من وقت باجل القاضى في ذلك يخصى وجها لانه قال العتق قال
الزوج وصلى اليها وانكرت المرأة تزوجا مهره عدا ان كان نكاحا لانه لا يطلق عليه المهر الا في حرم
النساء وانما شتاها قالوا في المهر مع لينة لانه منكر وجوب المهر في مخرج وان كان نكاح
الخبر من النساء دونها ما هو الحق لان تزوجها فمهر عجز عدا لانه لم يزوجها المهر الا في حرم
لانها لم تطلق احكاما فانها الخلق الصحيح وجها للمهر والوعدة عدا صلافا للنكاح في المهر
وان المهر من مخرج النكاح من المهر ولا بد من المهر لانها من المهر والوعدة عدا صلافا للنكاح في المهر
اخلف الا يردون في المهر على امره ما با او ادر على مهره طلقها قبل الدخول كمالا وشا
انما باو وسعها من التمسك فسادا في الاجارة سعلق بخل المهر والوعدة عدا
اي حصة وعندى نصف المهر وكان العبد لها انه عجز من المهر وهذا تخير المرأة في الحال
لا حصة التسليم المستحق لها في هذا النكاح التسليم من المهر لانه اقصى ما في وسعها وودود
نكاحها وهي تقبل ما يوجبها لا تخير لانها رضى كمالا مسترى بها معيها فان علمت بعد الزوج
فانما ميعه لا يطلقها لانها رضى بها فمقتضى كماله تزوجها المهر والوعدة عدا صلافا للنكاح في المهر
والمرءى المقتضى لانه مشغوع بغير العلم والمنصف له القاضى الخبير ان كان مولد من مبال
الاطلاق نكاحه ومن مبال النساء لم يزوجها المهر لانها رضى بها فمقتضى كماله تزوجها المهر
ان يكون حلالا لمة **باب النكاح الشغار** وصورة ان يزوج امرأته على ان تزوجه امرأته
على ان يكون نكاحا حلالا لمة اخرى عندا نكاحا وبطل الشرط ولغيره المثل
والنكاح النكاح باطلا لان النكاح المهر المهر نكاح الشغار للمهر وجها لانه

مروء اراه على انما هو يكون الولد قفلا انه اختزن فظنه لا يفعل احد من الزوج ولسته ثم بمن انه
عبد اخايله زوج احد المولدين لامة ودخل بها الزوج لآخر التفرغ فان تفرغ نصفه من المثل
منه دخول في نكاح فاسد ولزوج الاقل من نصف المهر ونصف المسمى لانه رضى بصفه طوارا والمسمى
المعروف في النكاح الفاسد لا وجب المهر لان التسليم غير مستحق فيه بل حرام للابان تزوج حيا
اسم الصغر والكبر وكذا الوصي خلافا للسامعي في الابان تزوج المملوك باسمه لا بطايعه نكاحه كالنكاح
مع المكاتبة الا في الاخير فها بدلت الامة على المهر وطايعا كما لا يخفى ولا يصح الحاشية لم ولله ان
النكاح كالفسوق النسب ولا ينقل ملكه لغيره اليه الوصي يزوج امة التيمم ولا يزوج عنه من
يزوج الامة حتى يحضر لما فيه من تحصيل المهر مع ثبات ملكه لغيره وتزوج العبد ضرر بان المهر يتعلق
بالمالته والمطالبة بملكه وزوج امة لا تسببه ولا ملكه يزوج عنه والعبد المادون في
العقار والمضار لا يكون تزوجه باخلافا لا يجوز سفاهة من الاكساب فاسا على المتأخرين في
النكاح تبليها ان المظلم له التماسه والنكاح ليس بنائب التماسه لانه ما له مال لا ليس بالطلاق
ما فاسد عليه لان تفرقه عن مقتضى التماسه وان لم يفرق عن مقتضى التماسه على سبيل العموم الابان استولا حارة
او عن ملكه بغيره ولله بالعتق والابان استولا حارة ابيه لا يصح له ولله لان الابان ملكه مال
المرء عند الحاجة وهو محتاج للثبوت بغيره فاما الابان ليس له ولا التمسك ولا جبر على الابان
ادعى الشبهة حضر فيه المسئلة عشرة مسائل طلبة لحدود وان يدعى الشبهة الابان المختار
والابان قبل التسليم وله حدود وان ادعى الشبهة المودع والمستاجر والمستعبر ولله لحدود
ان ادعى الحب ولا ينجح المهر في طهاره الابان وللزوج حارة المرأة والعبد حارة المولى
فها رواه ان المهر من طهر المهر في رواية ان ادعى الشبهة لا حد ولا حد في رواية لا حد وان
لم يدرع الشبهة والشبهة ضمان سببه يعود الى نفس الموطوءة بسقوط الحد وبسبب النسب كافي
الابان الشك سببه يعود الى النكاح فستقل الحد ولا يستلزم النسب كالمهر والزوج ولو ادعى
عبد او امة ولا ينعقد لان مقتضى النكاح هو المهر على المهر خلافا للشافعي
لان النسب يثبت له كالمهر لانه مقتضى الزوجية كما في جاسق

ما في نكاح العبد

لا يحل للعبد الاكراه من ثمنه وان حله على النصف من المهر لان الزوج باشر او نصف ما شئت كرامة
ولا يزوج العبد لامة على المهر خلافا للشافعي لانها لا يزوج ولا يمنع عنه لاجل المهر او منع من طهره
وانما ظهر منعها من طهره لامة عليها ودخل على لامة زوج عبد فزاد مولاها وطلعت لها
م احوال المولى ابي بن الخطاب في نكاح الباسد فان اذن له المولى ان نكاح مكره له ان

تزوجها فادى حصة وتزوجها مال المولى وسفاهة لانه لا يعلق بالنكاح الاول حكم فكون عبدا فلهذا الو
للمهر المولى النكاح المولى وان زله ان تزوجها ما فاحوز لها الاجارة يستند الى العقد فيثبت شتمهم
النفقة ان لم ينفذ حقيقة لعبد النكاح في المال ما عه المولى قبل الاجارة فاجارة المقتل للمهر
لان المهر على العقد الموقوف استباحة صحيحة فسقط موقوفها وبطلت الاجارة كالامة تزوجت
غير اذن المولى ثم ملكها انسان واجاز ابي اذن عبده في النكاح فزوج امرأته عنده لم يزوج احد
منها الا اذا مال المولى عبدا فمهر من المهر بالنقل لا يقتضي التمسك بل حمله على ما عرف وليس احد
ما ولا المهر فلا يصح كلاما المادون له في النكاح تزوج فاسدا وبطلت اجارة المهر في المهر ادى حصة
وعند ابي العباس لانه اذن في النكاح وان عاره عن فعل منه الموطوءة وحده لا حصة اذن المولى
يعبر بالخبر من غير المهر والنكاح الفاسد باعتبار البطلان كالمصحيح في هذا المعنى فلهذا تزوج بغير
اذن المولى دخل على احوال المولى بغير اذن فاسدا وبطلت اجارة المهر وادى حصة المهر وادى حصة
النكاح لان الموطوءة قبل الاجارة وجد عنده فاسد فوجب المهر والمطالبة ملكا نصه وانما ملك
عن جبر مال ربه الاستحسان الاجارة يستند الى اجاله العقد فيثبت الملك في العقد فيكون
الموطوءة تملك الملك تزوج النكاح بغير اذن مولاها ودخل بها لامة لحي حتى لا ينجح عليه في
النكاح لانه لو صله الى ادم الى النكاح المولى زوج امة وعنه بغيره طار والمهر للمطالبة قبل
المهر بغيره فان لم يستطع لعذر انشاءه على المولى حلاله فالعبد زوج حتى يملك فقال العبد
صيرته وان لم يملكه لانه حصة في الاثنا خلاف ما لو كونه في النكاح عبدا حصة لانه انما لم يملك
اذن العبد الموطوءة في الزوج فاما حصة امة شهودها في امره لانه يزوجها قبل ان يشهد عليه
فها رواه في المهر والشرى ولو كان العبد مسلما او المولى فله ان لا يقبل ان تزوج العبد مولا
لان النكاح حقوقا من المهر والنفقة ولا يحد من المهر لمطالبة نفسها ومنه فيكون رضاها
الزوج اعانها لان العتق ليس من صفات النكاح باعتبار الاصل النكاح باء العبد زوج بنت
مطامير مولاها لا ملكا فاما لامة فان مات المولى لا ينفذ نكاح الكاتبة والمطالبة على المولى
لان المهر انشاء العقد فلهذا لا ينفذ ما ساعا على المهر فاسا على العبد لان المهر لا يملك الكاتبة
بل يثبت له حق الملك فانه يمنع المهر ولا يزوج منه من وجهه موطوءة ولا غيبته لا يملك
والماتية لا يثبت لشرى من كونه قبل الدخول فلهذا لا يزوج فحصلت تلك الباطل والنفقة
اذ اقبلت فبطلت له المهر سقط والمستعبر عبدا حصة كالمكاتبة عنده لم يملكه من وجهه
باب الرضا

لا يملك نكاح امرأة الاولاد ولا باشر الرضا لم يملكه الم
محرم من الرضا محرم من النسب وما محرم من النسب كما هو محرم من النكاح محرم من الرضا المحرم

الا في سلق احدها ان اذا تزوج باحد ولين من الرضاخ يجوز ان المسفق عليه انما يجوز لها ان تدركه
 التي دخل بها لاجل المصاهرة لاجل النسب والماله يجوز ان تزوج مرضعه لانه في الجمع عليه انما
 لا يجوز لانه امرأة اسم للنسب الميراثين فطلقها زوجها فزوجها لغيره لم يخل من الماذن لانه لا يبين
 فالذين في الاول الى ذلك من غير وعقد او غيره من غير ما كان فيه من جهة كون البين
 من الاول يعلم والتحرر يعلو ولا ينزل الا بوجوده والحبل يلدن اولاده يحصل في حصول البين
 لا يوسف الحبل سببا في نكاحه او كان ولد من الميراث لانه لا يكون له اولاد كان ولد من الميراث
 ولا يضاف في امات المحرمه بها حشيت ذلك الرضاخ ثم عدا وقال النساء في قدره خمس ضقات
 لانه روي عن عائشة مثل هذه لنا واما ما ذكره في الرضاخ فاحتمل في حصوله لعل في
 المرأة او صحت من لينة للفرق ولما روي وصح ما اراد بالرجوع على عائشة عليه السلام في ربه لم عليك
 فانه عكر الرضاخ ابيته التحريم من الرضاخ وان وطئه سبب لنزول البين بده الرضاخ لثبوت سببه
 عند سببه وعدها لولده عليه السلام في الرضاخ بعد الحول ولو لم يعلم الرضاخ ما استأجر لغيره
 انشأ العظم وهذا سبق فما دون المستثنى عاليا فانه لو سأل فان اراد ان يفرقها عن غيرها لانه
 وقفا العال على ما سبب الحول في الرضاخ وانما قدر سببه لانه به ما سبب الصبي
 من غير الرضاخ في الحمل يجوز ان تزوج مرضعه وله كافي للنسب سهوت امرأه انما ارضع المومن
 لم يفرق منها لما روي عن الرضاخ لا سبب في المصاهرة رجل وامرأتين وكانه لا يطلع عليه الجاهل المستثنى
 ان عرف ما روي انه المسئلة وقوت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن وقدر ان اشار
 الى ان المستثنى الرقة ولو سهر رجل وامرأتان فالمرثى الى الفاضل لان المسئلة لا تنقل صاحبها
 الا اذا انفصلت عنها اعلم نزل للمراه لبي وبى كمن تزوج متعلق به المحرمه في حقها للنسب لان المصاهرة
 وصول البين الى حوفي الصبي ابن الميت وجوب المصاهرة فلا نشأ في لانه يفسد وقاسا على وطئ الميت
 حيث لا وجوب منه المصاهرة لانه يفسد في حواضه كالبن الذي وقته فاسية صلب البن وطعام
 ان طعمته النار لا سبب المحرمه لان الطعام ذاك فوته الى الطعام وصار كسائر الاطعمة ولا يفسد
 لا سبب في الرضاخ وان كان المسئلة النار والطعام فالسبب لان الاحتياط والغالب ذلك ان كان البين
 على احدى من مرضعه وعدها ميتة لانه لا يفسد مستهلكا ما لم يفسد كما لو افسد طعمه دون الميت
 الطعام سبب في البين وصيرت له نعمه كمن تزوج خلو به بعد ميتة المحرمه ان كان البين
 عاليا لان البين لا يفسد في الرضاخ لو كان البين في حواضه لا يفسد في حواضه
 يجوز ان تزوج امرأة امرأه من المصاهرة لانه لا يفسد بين الميراثين ارضعت امرأة
 زوجها لا يحرم عليه لانه ما صارت احته وعلى الزوج نصف الميراث قبل الرجوع لان الرقة

لم يفسد من المرأة ويصح الزوج على الرضاخ ان يحرم النساء وقال السافعي يرجع وان لم يتولد له
 ضمان الاول ولا خلفا لغيره لانه الرضاخ غير موضوع للفرقة بل صوره كونه سببا للنسب في
 الاسماء يعتبر القربى وعدها كمن تزوج في ملكه موقع فيها انسان للرجوع لان الميراث في
 في غير ملكه والنزول على البين لانه لا يفسد في حواضه كمن تزوج في ملكه سبب في حواضه
 امرأه على العاقبة حرمته الاول والثاني دون الثالث لانه لا يفسد في حواضه لانه ما صارت احته
 احسن بقية واجدا فاذا ارضعها لم يحرم كالي انشأ فان ارضعته جميعا لم يحرم تزوج امرأه وصغير
 فارضعتها المرأة معا فاقول لم يدخل المرأة حرمته المرأة والصبي الاول لما عرف انها لما صارت
 استأجر حرمته كان الجمع من الميراث والبن حرام ولا ميراث له لان الرقة مخرجها من الجمع ولا يفسد
 المرأة حال ان ام المراه حرم من سبب العقد على الميت ولا يفسد لانها لم يدخل بها فان دخل
 تمام حرمته ما لانه اسم من الرضاخ فيم فالغلطه وصديقه المرأة او كونه به صديق لا يقع
 الرقة الا اذا اصر عليه واسهره ان حكمه القول عده للمكاح من الاصل لا الإعلان فيصير كانه
 قال ان تزوجت ابنته او ابنته لانه تزوجها به فالغلطه ولو قال العبد هذا ابنتي قال او عمت كما بعد
 لان حكمه ليس عمة المكاح فان المكاح يجمع للبني بل الإعلان بعد النكاح فانه لو قال لطفك
 اليوم ما لغلطه لا يقل قال المرأة هذا بنتي من النسب في معرفة النسب في معرفة النسب في معرفة النسب
 ان الشروع والمشاورة كونه وطريق الحجاز منسدا لم يعرف فان كان مجهولا النسب يعرف ويذكر ابنا له
 بالاحصان سراط وجوب الرجوع على الرضاخ ستة اشهر لغيره تعالى
 فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب من ان تزوج المحرمه على العقوبة الكاملة والرجوع المكل
 العقوبات واللبس والعقل لغيره على ان رفع القلع ثلاث الخمر والسلام وعزى يوسف والسام
 ليس شرط لما روي انه سئل عن رجل تزوج بامرأة من يهوديين ثم تزوج بامرأة من نساء فليس
 بالمحرمين والرجوع لغيره امرأة محصنة نكاحا صحها او ما على هذه الصفة في حال الرجوع لغيره على الم
 الكبر بالرجوع بامرأة من يهوديين ورجع بالحرية بامرأة من يهوديين وعقوبة متناهية
 فيستدعيها على كمال الحرية تعالى ونعمه انما يملك بالوطء الحلال واما اعتبار ما على هذه
 الصفة حال الرجوع لانه شرط ان يحصل الامعان حال الوطء ولهذا لا يثبت بوطء العبد
 والامة وان اشقا لم يفسد لغيره المرأة المحرمه المسلمة البالغة العاقلة لان كمال نكاحها
 لا يحصل بالجمع هذه العاقبة شرعا واذا انكر احد الزوجين الرجوع لغيره لغيره
 في حقه الا اذا كان قد ولد لها من قبله وان كان على امرأته مائة معنى ورضعته فيعتبر قوله اذا اقر
 دليل من غير ان يقال لغيره انما يفسد ولا يفسد المرأة لما عرف ان الرجوع لم يفسد

وتزوج مكنه ثم طلق احدى نسائه بالطائفة وتزوج طائفة بها من قبل البيان ثم دخل واحدة منهم
 مكرهة ثم رجع من مراث النساء والمكة سبع مائة من مراث سبع امان المهر والكوفات الاربع مائة من
 من مراث النساء وملا من مهرهن بالمهر وعلى كل من عده الوفاء اقسا الميراث ثلاث
 تخرج سنو مات من اربع وكل اربعة لا تسع حقة لطلاق المتقدم عليها فالطائفة استحققت
 الميراث لان الزوج مات معها ثلاث نسوة لم يملكها بناتها لان الكوفات لا تار اربعة كانت
 مطلقة يوم تزوجها فاستحققت ما بقي والباقي من الكوفات الاربع لان المطلقة تمنى عشر معلومة
 نفسها ومن انا احتياق محاج الى حساب اربع وللا اربعة اربع واذكر ستة عشر ماخذ
 الطائفة راعيا اربعة تسع اربع عشر باضا للمكة راعيا ملاه تسع تسع من اربع الكوفات
 لا تسع فخر تسع عشر في راحة نصيب من اربعة الطائفة تسع عشر والمكة اربع عشر
 ويلون من الكوفات لكل واحد تسعة ولما المهر فقول للزوج تخرج سنو فلزده ستة مهور
 طلق تسع من المهور فستطع مهر حتى خمسة للطائفة مهر كامل فانه نكاح صحيح انصل الموت والموت
 لم يستطع المهر فاق اربعة مهور للمكة سبع امان مهر من نكاح صحيح مع ثلاث زوجة كاحا ملاق
 استقط نصف المهر يكون طلاقا اربعة اقساما فقصها نقصان ربع نصف المهر وذلك من الكمل
 بقى سبع امان لما بقى له مهر من الكوفات لم يملكها انا ما نصهر خمسة عشر كاستتم
 على اربع نسوة فاحر بجنسهن عشر من اربعة نصهر باه فقص وصار كل مهر اربع مطلق وكما خلتها
 اربعة في ثمانية لما احتلت الى قسمه الثلث على اربعة وجميع المهر خمسة نصهر اربعة ومن ماخذ
 الطائفة مهر كامل وهو امان ويلون والمكة سبع امان مهر ثمانية وعشرون مائة من
 الكوفات لكل واحد خمسة عشر من مكره واحد لم يملكه المطلقة ومهر اربع مائة من مهرها
 صحى العبد وليس له ان يرها زوجها صحى العبد وليس له ان يرها زوجها صحى العبد بالخير صحى
 عده الوفاء ما طلق احدى نسائه بعد نكاح الطائفة والمسلمة خالها لمللها لانيه سبع امان مهر
 وربع مراث النساء والمكة سبع امان مهر وربع ثمن مهر ولها ربع ما بقي من الميراث والكوفات
 مهران وسبعة امان مهر غريم ثمن مهر والباقي من الميراث انا الميراث الطائفة اربع مائة
 لا راجها الا للاثان المطلقة للمكة لا راجها في الميراث فقسا وكل لكل فيها واما المكة
 ولا راجها الا للاثان فاذ ربع ما بقي من الميراث ثم الباقي من الكوفات اربعة اقساما فصاح الى
 حساب اربع وللا اربعة اربع وللا في ربع نصهر اربعة في اربعة في اربعة يكون اربعة
 وستين للطائفة راعيا تسع عشر ولكل ربع الباقي اربع عشر والباقي ستة وعشرون من
 الكوفات لكل واحد تسعة امان المهر فقول لزوجته ستة مهور وطلق لها نفسها فمهر

الباقي اربعة مهور ونصف وذكرا اربعة امان فقصها الطائفة سبع امان وهو امان وعشرون
 لما عودت دخل عليها وعلى ملاه نقصان نصف مهر نصيبها الثلث واما المكة فمهر عليها ضرر المقتضى
 المطلقة واخره اوجبه نقصان ستة عشر سها اربعة اقساما لانيه ثلثي عشر قسم على المكة وملا
 من الكوفات لكل واحد مله من مهرها ملاه على المكة وضرر تسعة على الكوفات ما لطلقة الاخره
 واما المطلقة للمكة استقطعت ستة عشر سها لنفسها على المكة وملا من الكوفات لكل واحد اربعة
 فاحار المكة اربعة وكان اربعة اقساما لانيه ثلثي عشر سها تسقط سبعة وسق لها خمسة وعشرون واحار
 الكوفات من المطلقة اربعة اقساما من اربعة تسقط سبعة وعشرون سها تسقط سبعة وعشرون
 فذلك تسعة ويلون سها وهو مهر وثمن مهر وربع ثمن وربع ثمن مهران وسبعة امان مهر غريم ثمن مهر
 سروج اربعة في عقد وسبع في عقد وملا في عقد وكما عمل الاول انا الواجب صحيح لعدم انما خسر
 عرا جري الطائفتين او عنتها ولها ما سهر من المهر واما الزمان فالبين الى الزوج حال عنتها او اجابها
 فعلا او قوا من مهر فساد كاحا لها مهر ومراث لها وان لم يبين فمهر عنتها الى الواجب ويجوز البيان
 لان كاح احدى الطرفين فاسد وان لم يبين ومات ملاه اربعة من الميراث تسعة امان مهر اربعة عشر
 والباقي من الفرق نقصان عدا نصف وعدها من الباقي للاثان تسعة امان مهر وللمتت ثمانية امان
 الواجب ان يملكها مع الميراث فلاثان الميراث وان صحى مع المتت ثلثة فاختار الى حساب اربعة
 مله ربع واثلة وكما ساعشر مله في حال مله وفي حال اربعة واذكر تسعة فلاثان نصف ذلك فنكسر
 نصف السلة فصارت اربعة عشر من ثلثها الثلث مائة في حال اربع ستة في حال اربعة اربعة عشر
 لما نصفا تسعة واما الاطلاقان فاحر بجنسهن فقول الواجب خرجت من البين بس كل الطائفتين
 فكل واحد من الميراث في نصف ولها مهر اربعة اقساما وهو اربعة اقساما من اربعة اقساما من اربعة اقساما
 سهر خرج عر دعوى الثلثين انا لم يبين كاحا صحيح مع الواجب فلاثان تسعة عشر فسل للاثان
 سهر ثلثة ستة عشر استوت منها عنتها فيه في نصف والباقي وهو اربعة اقساما من كاح الميراث
 مع الواجب فلاثان تسعة عشر وان لم يبين فلاثان في نصف واما المهور الواجب مهر كامل طلاقا
 وكما صحى للملكة مهر ونصف الثلثين مهر وفي ثمن مهر فخر طريق اعتبار الاحوال كما هو
 طريق اعتبار الباعث طريق مهر اربعة اقساما من كاح الميراث فلاثان تسعة عشر فلاثان تسعة عشر
 الثلثين فلاثان مهران وفي حال اربعة في نصف طريق اربعة اقساما من كاح الميراث فلاثان تسعة عشر فلاثان تسعة عشر
 مهران وثمن الشك من مهر في نصف وربع مهران ونصف مهر خارج عر دعوى الثلثين وربع
 الميراث سهر لانيه مهران منها لا استول بها فكل من الميراث مهر ونصف الميراث مهر في المهر
 الواجب الميراث واما الاطلاقان فاحر بجنسهن فقول الواجب اربعة اقساما من كاح الميراث فلاثان تسعة عشر فلاثان تسعة عشر

بجبر المطل ونصف المفضل من المسمى هو ان يكون مكافئاً فلها الفضل وخبر ان يكون كما
 فاسداً والمطل الفضل في نصف واما العدة ان كان قبل الدخول جرحه الوفاة لان العدة واجبه
 في كل واحد من وجه غير وجه من وجه فحين احتياطاً فاما بعد الدخول فلا يعرف العقد الاول
 على الواحد عده الوفاة ان مكافئاً صحيح وعلى الفرقين الاحتياط ما بعد الاجلين ان مكافئاً
 الثلاث لو كان صحيحاً علم من عده الوفاة وعلى التمسك العدة تلاقوا الوجود الدخول في المكافئ
 الفاسد وعلى علمه الحكم على العكس فهو جرح بعد الاجلين احتياطاً وان كان جرح الثلاث
 ام اجده التمسك بالثلاث كما بان هذا ان الوجه المحرمه الجميع لا الرابع يكون
 وجوداً بعد ما من له قال المصنف بل لا يصح الجواب ان كان المراد به ان مكافئاً الواحد
 مع عدمه وانما جرح مكافئاً احد الطائفتين فاما اذا كان بعد مكافئاً الطائفتين فلا يصح ان
 مكافئاً الواحد جرح صحيح لان مكافئاً الطائفتين صحيح واما يصح من الطائفة الاولى كلها ومن الثانية
 في الاجنبية فان كان جرح الثلاث امه او اجده التمسك فمكافئاً الامه فاسد ومكافئاً الجواهر
 حايث لما عرفت ان جرح من خيرة وامة تلخوز مكافئاً لامة فان كان جرح الثلاث امة والثلاثة
 حرمان وقد تنوع الواحد قلبن للحرمة المنفردة مهر وثمة من ان النساء وكل فرق نصف ما من
 من المهر امة ومهر ان منها ان كان الواحد صحيح ولا يصح عدله الا اجده الطائفتين التمسك
 او التمسك من الثلاث لان مكافئاً الامه لا يصح فكون الواحد مكافئاً المهرات والباقي بمنزلة الستة
 اجده الطائفتين او لمن في الاخرى فان كان جرح التمسك امة والثلاث حرمان فلا شيء لامة
 والمهرات بين الحرمان الخمس على اربعة اسم للملاص منه ونصف التمسك سهران ونصف
 واما التمسك للملاص فهو نصف والتسك منه ونصف لامة من ثمة من تنوع لما وعدة واحدة
 في عده وواحدة في عده ولا يعرف الاولى فلا يخلو ان يزوج او ما الثلاث او غيرها فان
 تزوج بالثلاث في مكافئاً مكافئاً واحد بعد من دون الاخرى ويستوي الثلاث ثلاث مهور
 كذلك ان تزوج بواحدة ثم ثلاث وان تزوج بواحدة ثم ثلاث فلا شيء للثلاث في حالين
 الثلاث ثلاث مهور واما الاشياء والحوال الاصابة حاله واحد لان المستحق من جرح لا يستحق
 من جرح اخر في تلك الحالة فصار كما تصح في حال زوج الفصح منه ونصف واما المهرات
 المنفردان فلها مهر واحد متقن والمهر الذي يتردد فليس له نصف فيجب لها مهر ونصف
 واما المهرات ان تصح مكافئاً الواحد ثم الواحد ثم الثلاث فالمهرات لها دون الثلاث وان
 سمع مكافئاً للثلاث في مكافئاً واحد معين فلها اربعة والواحدة الربع في حال الثلاث
 للمهرات وفي حال الاثنى فكون لهن سهم ونصف من اربعة والتسك من المهرات ثمانية مهور

ولها اسم مستحقته في حال زوج الفصح فكون لها سهم ونصف مع ذلك السهم تزوج ما حده
 عقد واثنتين بعدد ولما في عقده واربعاً في عقده مات قبل البيان فمهرات النساء بين
 الثلاث الاربع اثماناً لكل فرق بقول المهرات لي ثم بقول الواحد للتسك ان صح فكل واحد
 في المهرات اربعة وان لم يصح فلا شيء فاحد نصف المهرات وسدس ما في ايدها وكذلك يقول للثلاث ان صح
 كما في بقول الربع وان لم يصح فلا شيء فاحد نصف وهو من قبل هذا الجواب على قول محمد لا شيء لامة
 لعدم الاجمال والوقوف عند اربعة واما الواحد فهو كاللثلاث في التمسك ان مكافئاً التمسك بطل في حالين
 وصح في حال الواحد مكافئاً صح في حالين وبطل في حالين بعد اعطى في كل واحد من التمسك لامة
 اعطى الواحد الا باعطى اهل المهرات من اربعة وسدس منها في الثلاث لاجل التمسك الوفاة بالثمة
 على الفرق الثلاث على احد من اربعة وسبعين كل طائفة وعشرة واخذت الواحد من ما في اليد
 الثلاث وهو لامة وفي التمسك سدس ما في ايدها اربعة يكون لها سبعة وكل واحد من التمسك عشرة والعصم
 ان اخذ واحد لامة ما في يد التمسك ان كان له في مكافئاً صح وانما من الثلاث ربع ما في ايدها من
 وفي حال التسك من ستة وليس في الاخرى واما المهور فلين له مهور ونصف لامة اكر لم يجز اربعة مهور
 واقله لامة لوجه مكافئاً التمسك من الواحد في نصف التمسك المهرات فيجب لامة مهور نصف ثم بعد ذلك
 لا يجوز من طرفي القسم والمجربون فان لم يورس بقول نصف المهرات من غير مائة التمسك والاربع بدعيه
 والظاهر بدعيه وعلل ان يصح مكافئاً مع الواحد فلما والاربع فلما من اربعة في هذا النصف مع الملاص
 من كل وجه والملاص من وجه دون وجه ولو كان الثلاث من اربعة من كل وجه كان لهن نصف ذلك المصنف
 فان كان وجه دون وجه كان لهن ربع النصف وبلا اربعة لاربع واما المهر للثلاث فاستوت
 من اربعة الثلاث ولاربع فيه والثنان يكونان في مكافئاً الواحد معنا فهو لانا وان لم يصح فلا ملها
 من اربعة وجه دون وجه ولو كان لها من اربعة من كل وجه فلها التمسك من وجه دون وجه فلها السدس
 من ثمة اسرها من الاربع والاربع اضعاف واما المهرات فاستوت فيها من اربعة التمسك لامة
 ثم قول الواحد للتسك ان صح مكافئاً على ما في ايدها وان لم يصح فلا شيء فاحد نصف المهرات وسدس
 وهو لامة لاربع ما في ايدها وان لم يصح فلا شيء فاحد التمسك من اربعة مهور ولله لامة مهور
 والتسك لامة مهور والواحدة نصف مهر اما الواحد فلا مكافئاً صح في حالين ولا يصح في حالين والحوال
 الاصابة واحد لان المستحق من وجه لا يستحق من جرح في تلك الحال فصار كما تصح في حال زوج الفصح
 في نصف المهر واما الثنات ففي مكافئاً في حال واحد السبق على الثلاث والاربع ولا يصح في
 ظاهر وهو حاله لامة مهور والحوال لامة مهور لامة مهور لامة مهور لامة مهور لامة مهور لامة مهور
 فانما كان للمهرات ان لو لم يصح لامة مهور في حالين كان لامة مهور

[illegible]

فان من نفسا بعد الدخول لا يستحق المهر للمهر البقرة عند ان حصة وعندها ليس لها لها بالنسبة
استقطقت من المهر في البيع وكما قلنا يعرف من الصادق ان حصة الزوج يمكن من وطئها باعتبار
المهر يمكن لها الاستمتاع كما قلنا الدخول لا يقع من المهر وان كان صغيرا خلافا لما في لا حق
من جموع العقد فدرج العقد لا يدخل على الاحتباس والاحتباس عليها وحيط على جامع وان كان
الزوج صغيرا لان الزوج في المهر لا يملك حقا ولا يجب بقدر امواله بل ان كان الزوج صغيرا فله
الزوجية فكون على الزوج المهر مستحق عليه ولا فرق وقال الساجي يعرف لنا المهر كذا في
البقرة لا يخرج عنها وقال عليه بالعجز عنه لا يفسخ بها ما اولت واما مستحق المهر في المهر
يا يصلح المستحق للزوجة وهو المهر فان استندت بغير امر العاقل ارجح انه لا يكون له المهر ليعلم
كل عليها ولا يفسد بالبقة ليعلم المهر لا يمكن ان يوصلها الى حقا بان في المهر فانه علم
دفعنا للظلم فان ظهر بعد المهر عسر منه بان سال عن حاله بعد شهر من اذنته فحقه لعمه الفايده وقال
نظرا للمصلحة على اسم البينة على الاعسار قبل المهر في رواية ان ولا يمنع الطلاق من المهر
لما كان المهر المهر فان كان له حصة على غيره بدفعه العاقل اليها لان المهر لا يفسد فمهر المهر
اجازتها وان لم يكن من حصة لا يفسد عليه وعندها سمع عليه وفي مسلة المهر على المهر لما اردوا ان
التي على الله باع على معاذة المهر لا يفسد حقا فله في فلا يفسد عليه والحق والحق بعد شهر
المهر لا يفسد الا في كفاية والبينة ان يملكها وللزوج ولا يستحقها الا اذا جازمت باحتياجا
وقا فاحتاج ليعلمها بعد البينة لا نفقة ويجوز للزوجة والمهر لا يفسد حقا للزوج ولا
ليس في المهر الحيز وعلم يوسف للمهر الذي لم يملكها اذا لم يكن جامعها لانها لا يملك
حالا من الصغيرة ولا نفقة في العدة من الزكاح الفاسد لانه احتباس ضروري ما سببت على عقد
والتوا للزوج في الحمار اليسار لان العسر اصل والبشر طار في القول للمهر بالاصل البينة المهر
لما انكر اثباتا وكسر على الفاضل السؤال عن حاله لا حق في يكون على صاحبه الا ثبات ولا يملك
على الفاضل النقض كسائر الحقوق مشبه بغيره لان احتباسا انه موسر لا يقبل لا نقضا لما يملك عليه
يؤخره بالاستئذان من الزوج عليها وبن فاحتسب لها نفقة ما منه جاز ان المرافعة مستمرة
بين الزوجين التي يمكن فيها حقيقة مستحقا اعطاهما للزوج ولا مفعالا من المهر لا من النفقة
ومات الزوجه على خلاف القول للزوج لان نفقة المرأة البينة لانه المهر كذا في سائر البروف فان
اقام البينة فالبينة للزوج لان الزوج في نفقة حقا ويملك حقا في كان شيئا مفعولا قالوا
لانه لا فرق في جعل المهر بغيره عن المهر اخذت من الزوج كمالا نفقة كل شهر لم يفرمه لا نفقة شهر
واحد لا يملك شهر فالبينة تعتبر حكمه في اقله المعلوم ولو قلنا لا يجوز لان يد كل شخص
حيوة وعلى اعتبار الاصل الزكاح ثابت في هذه الحياة يكون ملتزما بالنفقة في حال وجود سببها

بج

فانك شرفه عندها في حال الزكاح ملتزما في حال نفقة فيه فلا تسقط والنفقة المندرجة
بالوقت لا تملكه او جاز على الاحتباس والاحتباس يستقط بالوقت وشهراته من ماله قال
الزوج نفق على شهرين وهو يقول من شهرين القول للزوج مع بينة لانه المهر لا يملك
ملك لا يملك لانها معنى الزوجية وقد دخلت في زمانها خلاف نفقة الاقارب عنها واجبة
سبب الحاجة وليس في ما معنى الزوجية وليس سبب الحاجة ليست الكسيرة او ما دون يوم يقضي ما سأل
كذلك في النفقة لان الزوج على الزوج كفاية الوقت فدرج مع الوقت واقارها حقا ولا يملك حقا
فان ليست معتادة في حقها ولا المدة يعرف بانا لانه ظهر خطا المهر كذا اذا مضت المدة ولم تحرق
لا يقضي المهر تحرق وفي الطعام لو نفقة قبل المدة لا يقضي لان اجازة الاعراف في الطعام خلاف للبسر
للزوج مال حاضر عند غيره وهو غايب في نفقها النفقة اذا اطلبت بعد ان طلقها انما لم يضر ويوجد
كذلك في ما بها **مسألة** المسلة محمولة على ان المهر معتربا للزوجة والمال للفاية والناكح عند الفاضل
فان يكون مذهب المهر على العاقل بمعنى على نفسه ثم بعد الفاضل الى العاقل بقاء والتجديد المكيد
لا احتياط وكما يباع من حقه في ما ضمن فعليه وكسيرة ونفقة عليه **مسألة** نفقة العتيد
عجز العتيد عنها بعد دفع العاقل ما يباع فيه كسائر البروف والناكح والمهر يسعان لنفقة سببها ولا
يملكه العتيد لانه ان كان من امة فهو ملك لولاها وان كان من حر فاولاد حرة والعهد ملك المولى ولا يجوز
ان ينفق من ملك المولى على اقارب العتيد وانما سائر اراء المكاتب كاتبة من المولى نفقة الوار على الام لان
الوارثين للمهر في الكتابه فصار كنفق الامة فان كانت امرأة المكاتب حرة امانة لاسان لم يملك نفقة
وايه الزوج كاتبة كمال النفقة بدون البينة لان المولى لا يملك منها عن الزوج في دفع
مخارجه وطلبت النفقة بغيره عند اخذها على اذنها وروى عن محمد بن قول الله حجة اجد المهرين
مسألة خرج في الآخر فلا نفقة لها اما على الراجح فلا نفقة لانه لا يملكها وحدها البينة وان جازت الا ان
احكامنا غير جارية في دارهم فلا يجب استلزام الزوجة ورفق العاقل لها النفقة قبل فداها عندها وحدها
لا يجب فلا يجب النفقة البينة النفقة والسكنى وقال الساجي لا يجب النفقة للساجي انما الزوجية والنفقة
حكمها لانه زوج عمران مستحق سببها لانه على البينة نفقة السكنى وكان الاحتباس ما في
لا في المهر خالفا على ما في نفقة السكنى عليه السكنى ولا نفقة اما السكنى لانه من الزوجين ان
استقطب احدهما السكنى يستقط لانه حقا واما النفقة فلان سببها الزكاح الباقي وجه اذا
طلعا وله حكم ابتدائ الزكاح في حق الزوج ولهذا ان كل امرأة لا نفقة لها حال الطلاق لا نفقة
بعده فاذ اخذها على نفقة فداها وحدها سببها عن موجبها ولا يجب طلق الزوجه المتوادة
فلهما النفقة فان اخرها المولى لحدها طلعت النفقة لان زوال المهر لا يوجب نفقة

فهو في الحالة الاولى وان بعد ما خدقته لان السبب عند الطلاق انعقد وجوبا
 انه سقط لعرض فيكون في العارض فان اخرجها من تحت الزوج ثم طلعها لم يعد سببا
 لان السبب ان انعقد وجوبا فلا يجب وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق وليس لها نفقة
 ابد الا لما شره فان لها ان تزوج فحبس النفقة فان السبب وجب في حقها انما كانت
 تحرم بحاراة فان الفرية من قبل المرأة معصية فلا نفقة لها كنفقة الزوجة وكما
 لما ذكر ان الفرية وجبت في حقها فلا نفقة للسبب وجوبا ولها السكنى بطلب الزوج
 في العدة لا سقط نفقتها لان العيب لم يصادف قبله الاصل وهو الحمل فلا نفقة له
 اريد في العدة لا نفقة لها لانها تحبس في بيت الزوج فينزل الاحتباس سقطت كزوج
 للطلاق في العدة ولو تابعت العدة ورجعت غير النفقة لان السبب انعقد وجوبا ولو طقت
 مدار الحريم عادت وبات لا نفقة لها لان ما لحاق النكاح السبب الموجب لا يمتنع له الموت
 المممة المبنية اعتقدت فاختارت الفرية لها النفقة لان الاختيار حقا شرعا واستساق الفرية
 الثانية شرعا لا ملاحقا اخر اعقوبت ولم يولد لا نفقة لها لان نفقة العدة خرجت على الاحتباس
 لا تنحل النكاح وهذا الجنب الموطوء سكا ح فاسد لا تفرق نفقة الكفاه واختار الجنب
 لاحد الزوجين بعد المذبح في النفقة لان الاحتباس يحل النكاح الصحيح تام وكان الفرية
 حقا لا في المعقود اعطى ما نفقة سنة مات احدهما في قاعة لا تسترد عداى سنة
 مجتهد نفقة ما بقى لغيره لاحتل العرض فاسترد نفقة ما لم يسلم معوضه ما يوسع ما يعين
 الصلة ويحصل ما هو المطلوب منها للاستردة ما حكم الولد عند ائتمام الزوجين
 الام الحق بالولد بعد ما رقها بالطلاق حتى يكل ونشور ويسر وجهه وبالحرام حتى يغير لونه
 انما الحق بولده ما لم تزوج وبما يولد للام بعد لانه لو تزوج بعد اعادة النساء وان
 حيا الى العمل غيره وبما الحارم فانما يحتاج الى اقل مصالح البيت وذلك الى الام فاذا احضرت
 احضرت الى الزوج وانما الى الاب والنفقة والرضا على الولد لعله على وعلى المولود لعله
 وكسوته الام وتستحق الام اجرة الرضا على الاب ان ارادت لعله على فان ارضى لغير
 ناتون لغير الام فان وجد من ترخصه باقله ان يستاجر لعله على لا تقار بالولد ولما
 ويكون عند الام ان الحضانة حقها والرضا على الزوج ليس للام عليه والرضا على الام
 انما لان نفقة الزوج والام الحارم الصغار ولا ناسا الباقات والكبار للرعي واجبة عند
 حلالها لسا فوله الام بعد عدم العيب كغيره من الاعام لانا قوامه بغيره وحدها على
 بولده تعالى في اصوله الذي يسألون والام حارم كغيره من الاولاد فاذا عرفنا هذا فقول النفقة

يستحق الولد نفقة ما لم يولد لان الشرح اوجبه ما سار الوارث فان على الوارث والارث من الام
 الم امار كمال النفقة واجبة على عسر النفقة الزوجية والام لا الصغار لا نفقة الزوجية
 فيها معنى العوض فلا نفقة للام والام الصغرى لا نفقة لانها لا نفقة بنفسه فملاكه ولا نفقة
 في اكله فحبس واركان نظام نفقته والولادة والاحتباس على النفقة اطلاقا ولا نفقة على العصبه
 اذ لم يكن ذارع محرم منه لان المرأة بعدة بدل الزوجات المتأخيه ويجوز على الولد النفقة الحارص
 كولد له ان لم يولد واحدا لان المعتسر سبب الحاجة فان تزوج الام قبل البدء المفروء فلا يولد
 منها لان كونه مع الاب يقع له كونه مع نفق الام تزوج الام فام الام الحق بالولد كانه كانت
 او محوسبه او مسلمه بعد ان يكون زوجها حرا بعد العلام لانها مملوكة الام والمشفقة لا تخلف
 بالكنز والاسلام فاما اذا كان زوجها غير حرا بعد العلام فلا حق لها لانها ليست احق من الام وام
 الاب احق بعد الام لان الام مع الام كالباب مع الام ثم بعد الام والام مع الام ثم الام مع الام
 لان اخت الام بعد الام والام مع الام كالباب مع الام ثم بعد الام والام مع الام ثم الام مع الام
 في ما لا يختص احق لانها على ما قبلها بولدين والحالة بدلها بالجد وفيه الحالة اولى لعله على
 الحالة والاب والحالة اولى من العمة لانها بدلها بالام وفيه الحالة بدلها بالجد وفيه الحالة اولى لعله على
 من الحالة بدلها بالام بنت الام اولى من الحالة لانها اقرب الامتحان من الفرية اقرب العم
 فانها احق من قبل الام ذات رحم محرم فاعلم من الام اولى من العمة من الام ثم العمة من الاب
 بنت الام اولى من العمة لانها اولى من الحالات وكل من عوم من قبل الام فهو اولى من عوم من قبل الاب
 بعد النساء وفيه القربى لا تزوجا من الفرية في الميراث القوي من العم والحالة اولى من بنت الام
 لقوة قرايب المأثومة وليس لعمة الام والحديث حق في الولد انما كانت حاربه اذ اكلت وشهروا ليست
 وحدها الا نفقة ومفقون في استحقاقهم ومصالح حقهم فكانت العصبه اولى واذا انفقت عدة
 الخطوط على الام فلاولى الا نفقة ثم الا نفقة من العصبات فاذا اجتمع اهل البيت فاولى فان
 كانوا اسوا فانهم انما انتم المولود للثقة المأثومة على نفسها احق المولود بالسكنى لعله على الام ليس
 للزوج الميثاق فان كان له ماثومة فلا بد ان يرضى بها اليه لا يرضى من قاضيه ركنها فيلحقه الحارم
 وليس لغيره حق الميثاق لانها لا يرضى عليها الخراف لجهلها بالما كيد حتى لو دخلت في السر ولا ترضى
 يتوزا ان كان الخاف مخوفا عليه بضعها القاضيه عند امراه ثقة لان الاحتياط فيه المولى احق بولد
 امه لانه مملوك له ما متناج للثقة
 اخلف الزوجان في صاحب البيت
 ما كان للثقة فلم لا وما كان للام والام والام والمشكل للرجل في العلام فيمنعه ويجوز له ما
 وانما المولى فهو للباقي فيصاحبه عند غيره للزوج وورثه وعداى من المرأة جهازا

وما ينظر في ذلك الا في سبيل المودة تكون اياها في العرف يمكن ان يكون في العرف قوة بوجه
قول الحنفية ومحمد على ان سبيل واحد لا يستعمل فيها بل يمكن ان يكون اولي فاما اذا ما كان الفرج
فوجه قول جمهور المشكك لان كان في مقتضى المودة كمناعة لا يحسن المودة حال جباه الفرج كاشية
ولكن ترجح بدار الجوارح والميت زالت فيعتبر فيها احدها خرواخر رقيق فالكل للفرق حصة
وقال المادون والحنفية ان المادون يدان في الحرة والعرة ما لا بد منها لا يحسن للمهر ملك
وللمتزوج يد تصرف بدار الملكا قوي وان كان في المهر سورا لا يستولها في الملك للبدل اختارت
المادة بالعنف فكان في البدل في العرف الفرج عند الذي حصة لما عرفت لا يد لها وما اخذنا بعد الفرج
فكالحرة له نسوة فالنساء ينهن بالسورة لا يجوز ان يكون له ما في الفرج في الميت فاشك
بينهن بالسورة وان كان في الموت فاني في كل طبعه لها لثبوت يد عليه اقرب من متاع النساء ان كان
الرجل اشتراها فلا طلاق له في الفرج فاما ما سبق للبدل بالشرى ادعى في الفرج تطليقا في حق
ما تقول العام المين على العلم انهم انما كان في الكاح وادعوا الفرج حرمانا وانما حكرة فان اقاموا
البينة فالتسليم وما ارجل فله والمشكك الفرج لا يتم ان يكون لا يد لها على المشكك فله في الفرج
الموت فانه بعد ان تقام البينة للمشكك الفرج وقيل في تقام لان الطلاق في حق ما لم ينقض العدة
احد الزوجين اذ كان صغيرا فالتسليم على كانه اذ كان صغيرا عن نفسه فهو منتهى الباطل في ذلك اذا كان
ملوك او كافرون حكمها بالحنن لانها استولوا في ذلك **باب القسم**

لا ينقض القصة على البينة وما لا انساني في بينة الحرة ان كان شديدا سبع وان كان شديدا اربعة
على السبع كذا وان لم يكن في البينة فليس فيكون للسكون لما قولهم من كان له اذ ان
قال الى احد ما فانه يعطون القامة وشقة مايل وان الميل حرام يتأكل كالحديث والحرمة وما من
ولا يتم حكمه على ذلك وان ارق نصف حقوق الكاح كما في الظالم والوقت ما وقع واجبه
لا يقضي حتى الباقيات لان السور لا يرضى بديل اذ له المخرج غير اذ في فلا يقضي وكذلك كان عند
شهر الا ان لم يرضى في ذمة فان لم يقضي بوجه عقوبة ان طريق ذمة النظم قال
فضل لواجه بوضا اخرى جاز ما يرضى ان سورا على السورة اعنى فساقه وجه الله ان
يراجعها ويقبل هو والمعايشة فان خسر يوم القامة مع اذواجه لتعمل انا عند اوله لانه لم ينفق
ليرتفع عند الحرة الا بوجها وقال في زمان لان المعنى حال الوجود في زوج لها بومان لنا المنصف فزال
فبعد التسوية يوم التسليم بالتمام بالبدل ان يبيت معها اذ اطلقت وعزاي حصة جعل لها
يوما من اربعة ايام لانها في زوج ثلاث يوما فيقوم في الاختيار والحبوب والعين والصغير وقد اطل
بامانة في القسم سورا في ذمة الفارة المودة فاما الصبي فلم يوظف ماعا فائدة وكونه مفاه

انقلت لزوجها جعلها لزيد في قسمها لزيد ورجع اياها فذلك لو حلت شيئا من مهرها او اذ اهل
في مهرها على ان يخلو بها فلا بد ان اعتنا من المهر اخر العزم عنه **باب نفقة ذوي الارحام**
من اسكن وخارج وهو محتاج بحال العبدية فيجب له نفقة على اقارب من اسكن والمأوى ما لا بد منه ولو اخرج
لغيره ان يسكنه ولا يقضي له نفقة في الاصل اذا كان في المأوى ما لا بد منه ولو اخرج لغيره
اي يخلو في دار نفقة للزوجة اخرجت في دار نفقة فانها اذا اخرجت جسدتها لها الاخذ وما الولد فلتزوجه
انتهى مالك في دار نفقة على الذي عليه النفقة واذا اخرجت في الدار نفقة اولي اما الوالد الصغر فلا دار
بأجر احد منهم متاع العايشة النفقة لا يقع ما خلا الاربعين سورا استعسنا او كمن في العتار
ان كان يكون الولد صغيرا او قالا يجوز بيعه لادب ايضا مال الكبير لهما لا يقع العتار كذلك العرف كما اذا
كان هاهنا لا يحسنه انتم مالك لا يكبر ولا يجبر النفقة اختلاف الذين في احوال الكاح لا والله
ارجح النفقة على الوارث واختلاف الذين مع المورث لانهم اوجبوا على الولد نفقة الولد مع اختلاف
الذين يقولون انما وصاحبها في الزنا معروف وليس من المعروف ان يزوجها حتى هو تاجروا واما على الوالد
فلتله شاة على الولد لا بد من نفقة في حق من نفقة والارواح والبدل التواظف لا بد من نفقة حال اختلاف
الذين وذكر الخلاف في النفقة الولد الكبير الذي حال اختلاف الذين من نفقة بمنزلة نفقة ذوي الارحام
حتى لا يقع على الاب مع نفقة ولا يشترك الولد في النفقة اجد النص على كبر الوام النفقة انما لا نفقة
منزلة الولد اخرج باسم الوارث والمهر وان كان ابنا فلا نسب والاراحة اجتماع المال وابل الوام فالنفقة
على المال لان النفقة تفرق له من نفقة زوجهم وانما اخذ من المهر ان النفقة تفرق له من نفقة زوجهم
ولان من نفقة صغير او كبير زوج لا يفرق له نفقة متفرق من نفقة نفقة العمل على الفرج في نفقة
ولا ان نفقة اسبلا لان الولد جعل عدا وتوكلت بدار ما لا بد من نفقة المهر ان نفقة اسبلا كذلك
هذا ونفقة الزوج على المهر لادب وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر وان كان الولد حرة
نفقة الرجل والولد على الزوج لادب وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر وان كان الولد حرة
معه ولو مات الرجل يكون ميراثه لزوجته ولا نفقة له في المهر كذا النفقة وان كان مكان الاخوة اخوات
مستوفات ان كان الولد ابنا نفقة الرجل على اخا ساعا لا نفقة له في نفقة المهر وعلى اخوات مستوفات
وعلى اخوات لادب ميراثه نفقة المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر
المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر
عصية ولا نفقة في المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر
لان المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر
لان المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر وانما نفقة المهر لا بد من نفقة المهر

فان طلق المكا منه او طلق المكا لان طلاق المكا منه عا د نصف المكا للغير وبقا ورضا
 لان طلاق قبل التمسك نفسا كالحا وادخله من بعد المكا لان النكاح با الجمع قبل المكا منه نفسا
 والمهر جتها مستطافا او اسير نصف بقيا بنصف المكا فان تضمنها بزوجتها وبقا المصلحة لا
 لم نصف المكا بالطلاق قبل الدخول لم نصف مكا للمكا منه نصف المكا للمكا منه المكا لان
 مهر المكا زاده وبقا بعد التمسك من النصف ونسب نصف المكا بالطلاق قبل الدخول فان
 زوجة المكا قبل نصف المكا ودخل الزوج بالمكا منه مطلقا معا او متعاقبا فالزوج انما
 اخذ نصف المكا وبطل عنه نصف مكا وان سا اذ نصف مكا يوم وطئها ويكون نصف مكا للمكا منه لان
 المكا منه تغير فاقصة المكا بوطى الزوج لانه تزوجها ما ذنها ووطئها شاعل الزوج فصار كائنا نكحت
 اشبهاء او الرطب فاحش والمهر اذ تعيب بعد التمسك تعيب فاحش فخر الزوج من ان اخذ نصف مكا
 ومن ان يصنفها نصف المكا يوم دخلت في ثمنها فاما المهر فنصف لانه لا عيب وانما المهر نصف المكا
 للغير المالك ولو زوجها بعد نصف المكا والمصلحة خالها فالخا به وهو المكا منه والمهر نصف
 قيمة المكا يوم قسمها لان زنا حرم شاعلا لقبض مخرج النصف طلق المكا منه قبل الدخول والامه
 مقبوضة لم تزوج المكا لم يصح لان قبل النكاح او الرضا ان لم بعد ملكه في المكا منه بنت المهر والمهر
 مخرج ابقد النكاح لاجرم لو زوجها لم طلق المكا منه لم نصف مكا في المكا منه حتى يفسخ الزوج نصفه لان
 الحق لا يملك النكاح بعد الفوت ولو لم طلق حتى قتل نصفها سقط مخرجها لما ذكرنا ان فوت
 المكا قبل الزوج مضافا لاجرم التمسك المكا منه نفسا والامه نصف المكا مكا به شري
 امره مو له لم نصف المكا لان المكا قبل المكا مكا فان طلقها بعد ما استرلها المكا منه لم يزوجها
 المكا منه لم يزوج لان الحق فيه لا يزوج او ذكر مسابيل عند الاصل وذكر ان الباع في المكا منه
 بيعا فاسد بعد التمسك حتى يقع مكا الباع وليس من الباع ما حتى وان مات الواو لم يرد له
 فما حتى يقع اسد المكا ولا يملكه اذا طلقه ما ومن المكا في ما سقط من المكا منه ما منه
 بناء على ان المهر مخرج المكا ولو كان المهر مخرجها لشرع في بيعها او مائة المهر يوم العقد
 لان حق الشرع فيه انما هو المهر والمهر دخل في ثمن المكا ما قبض بغير القيمة يوم القبض
 حتى لا ينقص بسبب رد المكا او قيمته يوم قبضت فخرج امره على يوم قبضه عشرة وخمسة عشر
 قبل القبض ليس له غير لان المهر طلق العقد وما استقر لعنى في الثوب بل اقله رده الناس
 فلا يكون مخرجها على الزوج لاجرم لو انقص مخرجها المكا منه زوجها على ثوب خمسة مائة فصار
 عشرة اذ لم يرد ما عرفت مخرجها على ثوب ثوب عشرة ونصف وثمان وعشرين مائة
 قبل الدخول والثوب مستهلك ردت ثوبه لان سبيلها ان علمها للقبض مخرج يوم القبض

اخلف الزوجان في اصل المهر من المهر في فصل العقد الاسود والاسود يعرف بالخلافية وكذا اخلفا
 ابقد المكا في المهر لان اختلاف في ذات اخلفا في عقد المهر او مائة والمهر عمن ذلك القول للزوج
 لا كونه الزايدة خلاف ما اذا اخلفا في المهر في التسمية فاسد عنها في قدرها اخلفا فيه نفس
 المكا للزوج النقصان عن مهر المثل خلاف ما اخلفا في الوصلان التسمية ليست بفسده وذكر
 ان الاختلاف في قدر الزوج اختلاف في الوصل فان تزوجها على وجهه ولو ان قبضه كل زوج كان
 عشرة ولكن اخلفا في قدر الزوج فان قول الزوج ومن ان الوصل فما اخلفا في التبعيض كالا برونية
 الوصل فما اخلفا في المهر كالمهر من له ذات ولهذا لو اشترى بغيره عشرة ربا على ان وزنه مائة
 درهم ما يبرر من ان يكون المثل اخلفا في الصنف والمهر عمن كان كالا اختلاف في المهر على العا
 عرف ووضعه والمهر بعينه طلق امراته قبل الدخول واخلفا في ما يزوج حتى علمه وقال على عشرة
 غدا لما المتعة لم تنقض نصفها بغيره الزوج وادخله على نصفها بغيره المهر وغدا لم يفسخ
 القول للزوج لانه ان المتعة بالطلاق قبل الدخول من له مهر المثل في المهر والمهر قبل الدخول وادخلها
 الخلاف في ذلك المهر والمهر من المهر والمهر على ما اخلفا في المهر والمهر على ما اخلفا في
 لان قال المكا مكا في المهر تزوجت على الفوق قالت المكا على الفوق والمتعة لا يملك فيها نصف
 ما قبل الزوج نكح على المتعة اما ما ذكرنا الزوج فالعشرة والمتعة من دخلها ومنقصة اخلف
 المهر اخلفا في المهر ما **فرقة المجهوب** بناء على ان المستحب اذا طلق
 حقه وجزاها لانا المهر الكبير وحدها الصغير مجبوا بزوج ولخاصة عنه ابو اوجيه
 ان المكا له ابا ووصيا اوجيه فان لم يكن صاحب المهر عنه حقا فان لم يملكه بطل حق المهر من
 رضا او غيره لم يزوج وكذا لو كان متعتوه لان الجبيل يقول المهر طلق بغيره المهر والمهر
 مكا في المهر اذا كان كبيره لاجرم لم يفرق بطلب الولى ان كان صغيره لم يفرق بطلب الولى اذا بلغت
 ابركت المهر والمهر المهر والمهر صغير بغيره اذا طلق لان بطل الزوج لا تعمر حقا حتى
 نفران زوجه له بغيره كبيره فاسلمت فادارت الفرق لم يفرق حتى يفرق الفلام الاسلام فمخرج
 فان لم يفرق لانه خايم معلومة وفي المهر فادارت فانه ما يملك المهر اسلم وزوجها بغيره
 فكل من خاصه بغيره المهر فان كان المهر ما رغبنا الاسلام بعد ان يزوج امراته
 ليس كمنها وكل ما يخصه مو او لياها وخابه بغيره المهر بطلان لياها لا خير الكفو لا يصير
 كمنها بغيره بغيره وادواته بغيره بغيره بغيره فاسلمت بغيره الاسلام
 على ان يفرق اسلم المهر لانه لا فرق لربوا المهر ولا وجه المهر وان يصير مسلمانا مسلمة ليه
 فان اسلم المهر فان مات المهر لم يملكه خصام بغيره رجل وامرأة التقتا فلم يفرق

لأنه دام مقامها بالوكالة وهو قائم مقام نفسه فان عقد النكاح حينئذ ينعقد بحكمها كذا في العلم بزوج البنت من نفسه
وبصرفه جاز ان العلم بالكلية اريد بان الزوج من نفسه فسكن فزوجها جاز لان السكون اذن
ولو زوجها قبل الاستبراء بلفظها فسكنه لان الزوج من نفسه ولا يشترط العقد ولا سقوتها
ما دام مقامها فلا يكون النكاح معبراً بشخص زوج امته الكبيرة برضاها رجلاً وقيل على
الرجل اجترى بغيره فلان اجازة الزوج لها النقص في العقد موقوف بعد صارت حرة قبل تامة
لواجاز الزوج بغيره فان اجازة الرجل للنكاح اجماعاً لما اذا اختار العتق لان العقد لما بعد
العتق ولهذا يكون المهر لها وما اذا اختار العتق عليها لان المهر زوجها برضاها في حال البتة رضاها
لانها بالغة عاقلة لم يحرم تزوجها دون رضاها لما اذا اجاز الزوج رجلاً بغيره بغيره
الصغير على ان لا يبايعا بغيره بغيره فليس بالبيع ما جلت المهر بغيره لان ذلك يثبت حاله عند
الخيار ولا يملكه المهر عليه في تلك الحالة ولم يذكر في الاجازة لغيره لان ما هو موقوف على اجازة
الزوج فلا ينفذ باجازه زوج امه الصغيرة لم يعقد لها خيار العتق اذا بلغت ثلثاً من العمر
لأنه اذا بلغ ولغيره وليس لها خيار البلوغ لان وفاة المولى حال البتة كاطل زوج غلامه الصغير
امراه اخفته لغيره خيار العتق واخيار البلوغ لانه لا يثبت عليه ملكه كاسباخه الصغيرة فقلت
صح لانها اذا المولى صغيره والفرق بين غير المولى كرفع المولى زوجها المولى بغيره
لأنه اذا اجازت لانها بالملك منقطعاً ولم يثبت لغيره بعد فان لم يرد النكاح حتى اوت
وعقد النكاح موقوف لانه لم يثبت ثبوتها فان اجازة المولى له ولغيره سواء حاد وان لم يرد
لشون الولاء بالوكالة ولو زوجها ابتداء واختار للزوج دون خيار العتق اما البلوغ لان النكاح
جاز ولا يملك الولاء وانها فاحره كافي في الاول واما خيار العتق لان العقد لما بعد حرة فان
اجازت بعد العتق لغير النكاح حتى غير المولى لانه اذا اجمعت اجازتها قبل العتق اختياراً وكانت
الكتابة لان النكاح معلقاً بها سبباً ولو يثبت ولاه الكتابة فان لم يعقد ولكن عجزت بطل النكاح
ولم يرد باجازه المولى لانها حلت له قبل الوقت على ما هو الاصل الاستباحة الماه اداطلا
على الموقوفة لاحرم في ذلك الصغر يجوز باجازه المولى بعد العجز والمسئلة خالها مكانه صفة
زوجها بغيره برضاها لم يعقد قبل خيار العتق اذا بلغت اختار للزوج اما العتق فلان العقد
لغيره قبل العتق واما خيار البلوغ لان النكاح لم يعقد برضاها ورضاها في حال الكتابة برضا الماه
ما بالوكالة والنقص في النكاح ما على ان المولى بالعتق بغيره لاعتق الموقوف

لأنه دام مقامها بالوكالة وهو قائم مقام نفسه فان عقد النكاح حينئذ ينعقد بحكمها كذا في العلم بزوج البنت من نفسه
وبصرفه جاز ان العلم بالكلية اريد بان الزوج من نفسه فسكن فزوجها جاز لان السكون اذن
ولو زوجها قبل الاستبراء بلفظها فسكنه لان الزوج من نفسه ولا يشترط العقد ولا سقوتها
ما دام مقامها فلا يكون النكاح معبراً بشخص زوج امته الكبيرة برضاها رجلاً وقيل على
الرجل اجترى بغيره فلان اجازة الزوج لها النقص في العقد موقوف بعد صارت حرة قبل تامة
لواجاز الزوج بغيره فان اجازة الرجل للنكاح اجماعاً لما اذا اختار العتق لان العقد لما بعد
العتق ولهذا يكون المهر لها وما اذا اختار العتق عليها لان المهر زوجها برضاها في حال البتة رضاها
لانها بالغة عاقلة لم يحرم تزوجها دون رضاها لما اذا اجاز الزوج رجلاً بغيره بغيره
الصغير على ان لا يبايعا بغيره بغيره فليس بالبيع ما جلت المهر بغيره لان ذلك يثبت حاله عند
الخيار ولا يملكه المهر عليه في تلك الحالة ولم يذكر في الاجازة لغيره لان ما هو موقوف على اجازة
الزوج فلا ينفذ باجازه زوج امه الصغيرة لم يعقد لها خيار العتق اذا بلغت ثلثاً من العمر
لأنه اذا بلغ ولغيره وليس لها خيار البلوغ لان وفاة المولى حال البتة كاطل زوج غلامه الصغير
امراه اخفته لغيره خيار العتق واخيار البلوغ لانه لا يثبت عليه ملكه كاسباخه الصغيرة فقلت
صح لانها اذا المولى صغيره والفرق بين غير المولى كرفع المولى زوجها المولى بغيره
لأنه اذا اجازت لانها بالملك منقطعاً ولم يثبت لغيره بعد فان لم يرد النكاح حتى اوت
وعقد النكاح موقوف لانه لم يثبت ثبوتها فان اجازة المولى له ولغيره سواء حاد وان لم يرد
لشون الولاء بالوكالة ولو زوجها ابتداء واختار للزوج دون خيار العتق اما البلوغ لان النكاح
جاز ولا يملك الولاء وانها فاحره كافي في الاول واما خيار العتق لان العقد لما بعد حرة فان
اجازت بعد العتق لغير النكاح حتى غير المولى لانه اذا اجمعت اجازتها قبل العتق اختياراً وكانت
الكتابة لان النكاح معلقاً بها سبباً ولو يثبت ولاه الكتابة فان لم يعقد ولكن عجزت بطل النكاح
ولم يرد باجازه المولى لانها حلت له قبل الوقت على ما هو الاصل الاستباحة الماه اداطلا
على الموقوفة لاحرم في ذلك الصغر يجوز باجازه المولى بعد العجز والمسئلة خالها مكانه صفة
زوجها بغيره برضاها لم يعقد قبل خيار العتق اذا بلغت اختار للزوج اما العتق فلان العقد
لغيره قبل العتق واما خيار البلوغ لان النكاح لم يعقد برضاها ورضاها في حال الكتابة برضا الماه
ما بالوكالة والنقص في النكاح ما على ان المولى بالعتق بغيره لاعتق الموقوف

لأنه دام مقامها بالوكالة وهو قائم مقام نفسه فان عقد النكاح حينئذ ينعقد بحكمها كذا في العلم بزوج البنت من نفسه
وبصرفه جاز ان العلم بالكلية اريد بان الزوج من نفسه فسكن فزوجها جاز لان السكون اذن
ولو زوجها قبل الاستبراء بلفظها فسكنه لان الزوج من نفسه ولا يشترط العقد ولا سقوتها
ما دام مقامها فلا يكون النكاح معبراً بشخص زوج امته الكبيرة برضاها رجلاً وقيل على
الرجل اجترى بغيره فلان اجازة الزوج لها النقص في العقد موقوف بعد صارت حرة قبل تامة
لواجاز الزوج بغيره فان اجازة الرجل للنكاح اجماعاً لما اذا اختار العتق لان العقد لما بعد
العتق ولهذا يكون المهر لها وما اذا اختار العتق عليها لان المهر زوجها برضاها في حال البتة رضاها
لانها بالغة عاقلة لم يحرم تزوجها دون رضاها لما اذا اجاز الزوج رجلاً بغيره بغيره
الصغير على ان لا يبايعا بغيره بغيره فليس بالبيع ما جلت المهر بغيره لان ذلك يثبت حاله عند
الخيار ولا يملكه المهر عليه في تلك الحالة ولم يذكر في الاجازة لغيره لان ما هو موقوف على اجازة
الزوج فلا ينفذ باجازه زوج امه الصغيرة لم يعقد لها خيار العتق اذا بلغت ثلثاً من العمر
لأنه اذا بلغ ولغيره وليس لها خيار البلوغ لان وفاة المولى حال البتة كاطل زوج غلامه الصغير
امراه اخفته لغيره خيار العتق واخيار البلوغ لانه لا يثبت عليه ملكه كاسباخه الصغيرة فقلت
صح لانها اذا المولى صغيره والفرق بين غير المولى كرفع المولى زوجها المولى بغيره
لأنه اذا اجازت لانها بالملك منقطعاً ولم يثبت لغيره بعد فان لم يرد النكاح حتى اوت
وعقد النكاح موقوف لانه لم يثبت ثبوتها فان اجازة المولى له ولغيره سواء حاد وان لم يرد
لشون الولاء بالوكالة ولو زوجها ابتداء واختار للزوج دون خيار العتق اما البلوغ لان النكاح
جاز ولا يملك الولاء وانها فاحره كافي في الاول واما خيار العتق لان العقد لما بعد حرة فان
اجازت بعد العتق لغير النكاح حتى غير المولى لانه اذا اجمعت اجازتها قبل العتق اختياراً وكانت
الكتابة لان النكاح معلقاً بها سبباً ولو يثبت ولاه الكتابة فان لم يعقد ولكن عجزت بطل النكاح
ولم يرد باجازه المولى لانها حلت له قبل الوقت على ما هو الاصل الاستباحة الماه اداطلا
على الموقوفة لاحرم في ذلك الصغر يجوز باجازه المولى بعد العجز والمسئلة خالها مكانه صفة
زوجها بغيره برضاها لم يعقد قبل خيار العتق اذا بلغت اختار للزوج اما العتق فلان العقد
لغيره قبل العتق واما خيار البلوغ لان النكاح لم يعقد برضاها ورضاها في حال الكتابة برضا الماه
ما بالوكالة والنقص في النكاح ما على ان المولى بالعتق بغيره لاعتق الموقوف

مضا الماخر من غير خطاب على كل واحد من الطرفين وقت العقدان معا وقما ان قبولها يقتصر عليها فلا يصح
لجميع من العقد من غير ان يكون زواجهما من عقد معا فلا بد ان يجمع بين خطابها وان كان الخطاب
اقتان والكل واحد لجل زوجه فخرج الكلامان معا فدل على اجراءه لاجمع في حقهما
لان خطاب كل واحد منفرد لاجرم لوال الزوج لثبوت زوجهما كل واحد بالثبوت لاجد واحد لا يصح
ليزوجهما في الخطاب الواحد رجلا الى امة كثيرة وانبت منه فقال الرجل زوجهما كل واحد بالثبوت
بدون مضا التثنية فدل على ان امة معا فلا بد ان يجمع بين الخطاب واحد ولا يكون قوله ردا
لنكاح الحرة حتى لو قبل بعد ذلك لكان نكاح امة لا ينفق على امة فنص في زوج رجلا لامة فقال
الزوج اجرت نكاح اخيه لم يكن ردا لنكاح هذا فصولان زواجهما لامة بالثبوت جردا بحسب ردا
فان اجاز الزوج احدهما وطالب الآخر ولا يمكن ان يخار لان النكاحين بالتسميتين لا يمتنعان فان سمى
الاول بالاول بعد حق النكاح والمفوض له خيار ولو اجاز كل واحد احدهما معا فلا بد ان اجاز
كل واحد ردا لآخر فدل انه ليس لان من علم ان احدهما اجاز ردا لآخر كان هو المختار وله الاختيار
عليه لما عرف فانما لا يعمل الاول ويختار على اجراءه لان من الجائز ان يقع للاجماع على التام
وحاجتنا الى اثبات الجلال سدا فلا يست بالشك ولو اجازت المرأة النكاحين معا للزوج ان يختار
شا وعلمه معها اجازة الزوج لان اجازة النكاحين لغو فلا يصح ولا تضمن ردا لاجازة
احدهما فدل اجمعا عليه ولو اجاز الرجل النكاحين معا بعد المراه في اجازتها لهما جميعا
اجازة النكاح وانه واحد في الحقيقة والمنا فانه ما بينا المعنى في التسمية للمعنى العقد كما مر
نكاح بالخص والخاص ما لا يصح به التسمية فصح اجازة وصار كانه نكاحا على الزاوية
على اختلاف من اصفه وحاجبه ولو قال للزوج اجرت احدهما او قال هذا وهذا او قالت
مثل ذلك فخرج الكلامان معا فانما لم يختار سببا ولما للاجماع على احدهما عن بعض اصحابنا انما
اجازا واحدا لا يجوز لهما ردا لنكاحين بعد ذلك ونظا الكتاب لرجل واحد اى لم يبين عقد الا
ان الصحيح انه لم يوصلا حان على واحد لانه قال وان شئت اخذنا ذلك كله لان الشك قد وقع في
الاجازة والرد في كل واحد لا يست اجازة ولا رد ولو قال احدهما اجرت النكاحين وقال الآخر
اجرت هذا او هذا او احدهما اجازة الاول صححه على ما مر فلما اجاز لآخر فقد اجاز
ما اجاز لاوله والحالة منى التسمية محمولة على ما مر وكذلك لو قال احدهما اجرت هذا وهذا ردا
لآخر اجرت الذي اجازة الاول لانما اجمعا على اجازة الواحدية والحالة في التسمية ولو
قال اجرت احدهما ردا لآخر فدل انهما اجرتا احدهما فدل الاول هو المختار لانه قد
لانه لما قال الاول اجرت احدهما التسمية احدهما فلما قال لآخر اجرت احدهما وليس ثم لم يفته
واحد اخر في اليه كالا جمع بين ما وعد شعرا في عبده عداى خشفه لان الآخر ليس بمحمل

لوعده لانها اذا اجازة الاول كان مسئلة الخيار فليس من اجلها ان من اضاف
العقد لاجل التسمين حرفا الذي يقوله دون الذي قبله لاجرم لو قال لآخر زوجهما الذي ج
في رجل الزوج اى للمهرين شاعدهما لاول زوجها على الف والفقن عبده وجه رجل امرأتين
سعدته غير انه واذا من مائة هم امرأتين مضا التسوية فلعله ان بعد العقد فله ان يختار
نكاح اى الزوجين شاعدهما كل واحد واحد لان كل عقد موقوف بان اجاز نكاح الثاني فدل
لذلك فلا يمكن ان يختار نكاح واحد منهما كالمرحوق الحسن وان العقد انما انعقد اذا كان المختار
واختار نكاحه لاجل امرأتين ففان كان الزوج فلما ابدرا فاجاز بعد الصبر لا يصح فان اجاز
الامة عبر من جاز لانه لم يوجد ما وجب طلاق عقدها وانما قد يعبر اذن المولى لانه اذا
وجد لانه لا يجد ما منعه فلا سوق الفاق حر لانه حره روجه رجل امة نسوة في عقد
فان اجاز نكاح بعضهن لم يجز وان كان بعد موافق عبده لانه لا ينفذ لو كان مائة لا سوق اذا
كان غير امة وان كان عقده ان يختار فلما اذا اجاز كل من بطل كل من المأخوذة
باب الاختيار في النكاح فانه علم ان خيار العتق لامة لا يثبت لغير مضا فاما
صل العقد لان المذكر ردا عليها في كل زوج الرجل عبده حاربه ثم اعقبته امة لعل الحارثة
ان لها الخيار حتى اذا تزوجها ردا للحرب ثم رجعا مسلمين ثم علمت عبوتها لدارا وعلمت بالخيار
دار الحرب لها الخيار في مجلس العمل للمأخوذة ومثله لوسيبا ليس لها الخيار لان ذلك العتق بطل
بالسبب فغير سبب للخيار رجعت من سببها معام اعتقا بعد ذلك المراه خيار العتق على سبب
اختيارها لانه بالحرية عادت الصلابة التي وقع النكاح منها لانه الملك عليها اريد مسلما ولو دار الحرب
وخطا لامة وبنت الصغرى دار السلام فزوج النكاح الحارثة مسلما فالنكاح جائز لاوله كما
الاب وله الخيار بالبيع اذا علمت للمأخوذة فان لم يعلم حتى لحق الام والامنت والزوج من زهر
مدار لم يفسد النكاح لانه لان الزوجين انزلهما معا لم يعرف فان سبب الكل واسلوا فان الحارثة
والامم وله والزوج ولو لم يحو ان للمأخوذة فان بلغت الحارثة اخذها لانه حال البيع
على حاله لو عقد النكاح علما وهي على تلك الحالة لا يثبت الخيار لذلك اذا عقد عليها لم يلف
على حاله والحالة وله خيار العتق او اعقب للمأخوذة باب من النكاح

فانه علم ان النكاح على احد من مختلفين عندا جند يقع لغير الممل المقتصر على الام والامم والعتق
الاولى وعندهما يقع على الاول ولا يملك اى للمهرين شاعدهما والامم العتق اكر من بطلت تسمية
معه امرأه على العتق حاله اولا الى منه على ما مر في حقها لانه لا يملك ان كان مهرها الذي
الاولى وان اقل من اقلها الذي الى سنة لما مر فان تزوجها على الف حاله او الف الى سنة

والله بما خلقنا علان اذ وحيا مني الخمر بفعل طيف رعبه وطشله ان لم يروح ان الله
عند الخروج عن الملك لا يفتنه له وانما الجبال ان شرط الا نزل لما لم يوجد رعبه على الف فتقل
فهو مدبر ولا شيء عليه ان الله تعالى عن غلق العقب الموت لا يحوش ولا طمعه
باب
فيه علان الا ان تغير الماتى من غير الايمان في الماتى
فما ينبغي على الطور فما فما استقى على الحرام والخير فلا انى المراءى في دين اعلمه الغسل
وانه يهرى ان الغسل خير طهر اعرى محاسنه للثياب والجناب محققه لاننا نعتقها الشهوة
البسرة التكاثر الفاسد لا يخلو اليه لانه يحيد عن منفعة يضعه هو محل النفس ولا يثبت من حرم
المحاهر وقد التخلل لانج الموال اما الماهر ولا انها مرتبة على الحر والعبودية وان الشبهة ما
التخلل على نواق الحبس عليه ولم يوجب ما لا يترك او يطلق لانه ليس بعبادة على الكل احسن
ولا محاراة فقد جعل العمل لم او طهره لانه قد عرف ما سقط احسانه ولم يخطه عار عيب الغنى
بالوطى بعد لانه منسوب الى الوطى حقيقة باب

الاصغر ثم ارجع عليه البامبر وانزل في الغرة الى الصالح نفسه بحج القبان الى اسقاط رجله
اذله مكة ثم ان ارجع على قضاها المراء حرو فخرج من كاح الحرة ولبس الكاح لامة لان الملك
لم يبق له في الامه اذ ليس من حرو والفرج عليها صبر وناجوا لكونه لوفاته مقصور بالالف
على الفرج منها لان الفرج استملكه يجعله ممر وفاقدة رجع عليه ولوان الحولي زوجة له
نفسا الا مثل الفرج لان المستملك الحولي احق ولا يصل استملكه مخافا في الفرج ولا يصح
الاصلاح

[illegible][illegible]

واما الرجعة
 فحكمها في العدة طلقها واصلها او شئت لعله انما هو المخرج
 الحق من الطلاق الرجعي لا يخرج الوطء ذكره وما بالابلا والانس في حرم له طلاق بعقد العدة
 كالباين فلا يفسخ بسبب فلا بد من حكمه ولا يمكن القول بنفاذ الملك بعذر الرجعة فتقول ان الحرمه لما الملك
 حاق حرمي ملكا فقاموا بالجرى اذ بينهما ملكون الحاقا الا انهما رجعا فليس هو الرجعة فليس هو الرجعة
 واسهل اذ هو عدل من عدل له الرجوع لان ليس ما سار لعقد واما السنن المهر فظهر في رجوعها

نوف بله ايام الاعلى وجها اربعة اسهر وشرا وانه ما سفل فوق نعمه الرجبية وله الجرجس
 الوجه الرضيع والامة والى الكاح القاسد ولعل على الكايبه ان قد من الله استوى ووجهه ووراء
 منه سفل الكاح واطاعه ووجهه وكما بعد في جوفه حتى لا يزحها من الخمر الى المرحض
 لانه ما من في الخمر استراها ومات المولى واعقها بعد مائة حتى طانه وجبت نفسها الكاح
 حصتان وبالعقوب لا اله الا الله شرا على خلد في الحصن واليمين دون الناحية في المداينة
باب المتعة
 المتعة لا يملك الاطلاق من كاح صحيح قبل المهر والمهر ليس بالمتعة
 السامع على كل طلق لعله تعالى الاطلاق ما عدا من غير الفصل الاول ما لا يباح عكس ان المتعة
 ما لم يسهل الله ارجع في المهر والى الاله انا وجبت خلفا عن مهر المثل فستدعي عدم المهر
 ولا تصح لها اذا كانت للزينة تمكينا على المهر موهج او اتمن بعد من اجدها دون الاخرى بل ان
 اجدها لا يعتن بها ومات قبل البيان للمهر لانه ما عدا المهر والآخرى هي من مهر المهر لا يوجب
 على الراسي ان يكون لها نصف المهر ولو لم يمتعه جميع المهر والنصف متيقن والراهه مشكوك فيها نصف
 فاما التي لم يمتعها ان وقع الطلاق عليها المتعة وان لم يمتع جميع المهر فمقتضى ان يجرى نصف المهر نصف
 غران المتعة من المهر لا يعتن بها عنانها ووجبت نصف المهر وان لم يكن مسمى لها معلومة فمهر موهج
 وعليها ما عدا الزناه والمسله فما اذا كان مهر المثل والمهر موهج ووجبت نصفه على العبد ان كان الكاح
 باذن المولى لا بد من البضع ومثل المهر من الزوج فطلقها قبل الدخول ارجع المهر عليها شي في القات
 عجزه بالنصف كالزوجه اجتنى وسلطه على الفرج مخرجها بالنصف وجه الاستحسان ان كل المهر طلاق
 الزوج قبل الطلاق لا يعود ما عدا ولو تفتت لم يمتع والمسله حال ان كان العبد او عينا اجمعه
 رد شي الى الركون بد نصفه قبل العبه فله الرجوع عليها نصف قيمته لان المستقي عليها بالطلاق ليس
 هو نصف العين فانه ان اضره حال العيب على العبد المستقي عليه ما كان بقدر الرجوع بنصفه وكان
 التقاضي تعيين بد او اضرار المستقي على المراه نصف المهر وبنصف العن المقبوض على العبد
 فان تفتت بعد المهر وهو من موهج الباقي ان كان المقبوض النصف او اقل من المهر فله الرجوع على عينا اجمعه
 وعدها مخرج نصف ما اقتضت مثلا كان المقبوض اقل من المهر لا الرجوع يستحق نصف المهر شيئا كان
 نعمه فاما اقتضت ما عدا نصفه نقول ان الرجوع يستحق بالطلاق ما في قيمته بانه انما لم يمتع شيئا
 حتى يطلق الاستحقاق عليها شيئا فاجتبت بل يرجع اليه النصف الذي في ذمته وكما عدا ذلك
 للنصف بالعبه وان كان المقبوض اكثر من النصف يرجع عليها بالفضل على النصف وعدها مخرج
 المقبوض ما عدا ما اقتضت شيئا جعل ان العقد رد على الباقي فوجب رد نصفه لا وجه المقتضى
 الرجوع النصف لا يملك النصف طلقها الزوج قبل الدخول والمهر عنه قسم الرجوع نصفه في القية

انما احد نصفه وضمها نصف العور والى الكاح في النصف وتبقى فاما ما يكون النصفان عليها
 مخرج النصف في عقدته ونشر عقدته وواجبه في عقدته ثم طلق احدى نسائه قبل ان يدخل من ثم مات لم يمت
 طلاقها الواجب سبعه اثنان مهر الاساس ثم مهر والثلاث مهر وثمنا مهر ونصف من مهر والنسب
 خمسة اسداس مهر والواحد من المهر اثنان سبعه اسداس مهر وعشر من النصف نصف ما بقي والنسب نصفه عشر
 وما لا باق في الثلاث ثلثه والنسب ثلثه اما المهر لان كاح الواجب صحيح الاحوال وان كاح للمهر معها
 فالواجب على الزوجه اربعة مهر مستط نصف مهر الطلاق بقوله نصف وان كاح للنسب عليه مهر موهج
 سطر نصف من مهران ونصف مهران ونصف مقيمن ومهر واحد في حال الزوجان نصف مهر عليه مهر
 ثم الواجب وان كاحها مع المهر الطلاق نصف مهر على النكاح نصيب كل واحد سبعه اثنان مهر
 وان كاحها مع النسب ويملك استحق نصف مهر بقوله وان نصف في حقها نصيب كل واحد خمسة
 اسداس مهر فاذا الواحد موهج سبعه اثنان مهر خمسة اسداس مهر ثلثه في سنة تكون ثمانية والنسب
 ثمانية اثنان مهر واربعين والمستقي على الزوج له مهر فجلده مائه واربعه وله بعون فالواحدة
 ان كاحها مع المهر الثلاث لها المهران وله بعون ومنه النسب اربعون نصف ما ورا الاربعين بقوله احد
 والبعون سها فاما الدليل في كاحها من مهر له مهر نصف الطلاق ثلثه اثنان مهر لان الواجب
 النصفان معهن مخرج حق الزوج من اثنان مهر موهج ووجهه عشر من هذا المهر في حال وان كاح
 كاح النسب اثنان مهر نصفها عليه يستوفى مهر موهج ونصف ثلثه اثنان مهر وان كاحها
 فلها مهران نصف الطلاق ثلث مهر لان الواجب معها نصيب كل واحد ثلث النصف فمقتضى كاحها مهر وثلثا
 مهر ذلك ثلثون غرانا استحقاقه في حال الزوجان ثلثا نصفه واما المهر فستدعي كاح النكاح
 موهج ثلثه عقدته وعشر عقدته واربع في عقدته ثم طلق احدى من مراه فلها مهران ونصف مهر مهر
 من المهر والاربع نصفان ومهر ونصف من الزوجان ثلثا لكل واحد مهر من المهر اثنان وعدها اثنان مهر
 لان المهر على الزوج اربعة مهر مستط نصف مهر بقوله نصف واقل ما يلزمه مهران سطر نصف
 مهر من مهر ونصف مهر مقيمن وثمة السك في مهر من نصف مهر من نصف المهران
 الاستحسان ان مهر من سطر نصف مهر من نصف مهر من مهر من مهران ربعها ثلثا مقيمن
 مهر ونصف ثلثا من الطلاق المهران فكون اعلا اما المهر اثنان فستدعي اسداس الطلاق فيه ولو دخل
 المهران ربعها ثلثا مقيمن ثلثا مهر احدى نسائه واحد واخرى نصف ثلثا ثم تزوج واحد بعد انفقا
 العور به مات المراه الاخرى الذي زوجها المهر كاحا لان كاحها صحيح وهو للمهر اثنان كاح
 الاربعين ثلثا مهران واخرى عليه من الواحد من المهر اثنان خمسة واربعين وللاربع اسداس مهر
 والنسب ثلثا مهران كاح الواحد ثلثا مهران كاح الاربع ثلثا مهران ثلثا مهران

في النكاح فلهما نفقة وحمل الحمل ما في والزوج دخلت البراءة فانتان من ابائنا هم دخلت الدار نفقة
 بزوجها والنفقة ما يقع من المعلقين او شرط عند وجود الشرط كما انتمشا ولو انسا في الحال عند النفقة يطبع
 ان اوله انسان اذا صح منزله فوله انما يان في فعله كذا في دفعه والامارة الامه انسان ونوكت
 السيرة في انما البقرة المرفوعة فلهما نفقة فلهما نفقة فلهما نفقة فلهما نفقة فلهما نفقة فلهما نفقة
 نفقة لان النفقة ما يقع من المعلقين او شرط عند وجود الشرط كما انتمشا ولو انسا في الحال عند النفقة يطبع
 با وطلاق اهل الزوج
 اول سببها معاها او اوجه لان المهر من جميع حال المهر فلا يكون ان تستوفي في الراق ما فيه من
 المهر بالمالك وكذلك اذا سبب المهر انا صارت ملكة فطلقت املاكها فان لم يسببها ولكن خرج
 اجهبا مسلما ودخل بها المهر لانها حر كان وان لم يدخلها والخارج المهر المسملة لها نصف
 المهر لان النفقة ما يقع من المعلقين او شرط عند وجود الشرط كما انتمشا ولو انسا في الحال عند النفقة يطبع
 با وطلاق اهل الزوج
 نعم القادة او المتناهي با وطلاق اهل الزوج

[illegible]

وان نوى لما يقع واجبه من القاموس ان يقع به الطلاق لانه ليس في الفاظ الطلاق وكذا انه
وانما وقعنا من جماع الصحابة وتبنيها غيرا رات اخرى وسائر الخارات لا تضمن العود رات
سلك كقولنا اعدى في خطبه وهو انه اذا نوى الثلاث بالامر بالرد يقع لانه مستعمل في
المكث في الاستدعاء في الامر به من ذلك اي المكث فصار الرجوع مما كان منه فاذا نوى الطلاق فذلك
بعدمه جميع ماله فالكل حلال عليهم حمل على الطعام والشراب الا ان نوى غير ذلك
العرف والرد به العموم بل المخصوص الا ان حمل على الخمر والتفكير فيه رتبة فان لم
يحمل على الحلال الا وهو ما عتبه انشئ كساع فلان لا يجرم وان نوى ان يصاح فلا يجرم
لغيره بل التغيير يكون الحرام في ذلك التغيير ولو قال كما عجل او الخمر فهو عتبه فوله ان جرم
حرام لعنه لا على وجهه قال ان يطلق او الطلاق ونوى الطلاق يقع لانه اسم جنس لا يجرم
وله عموم وخصوص فاذا نوى عمومهم فحان ان يقع خصوصه واذا نوى بشخص لا يصح حلالا
لانه ليس بعموم وخصوصه فالامر به انما ينكح طلاق لا يقع خلافا للسامعي له انه لو قال انك
ما بين جميع ذلك هذا الطلاق شريح لا زاله المكث وحمل المكث مرة فمضافات الى الخطة فاشا
الامر به محله الوصله وما استقر ان مال ان يطلق النية وعنى بعله النية طلاقا اخر يقع
بما يشان لانه كما طلاق وان نوى دفعه لا يقع بانه لانه محتمل ان يكون وصفا قال
اعدى اعدى اعدى وقال بنو شد واجده يصدق في الدنيا دون الفضل لانه انما العود واقربا
الطلاق فتقع العود كقولنا انطالى انطالوا من بعد ذكر الطلاق لا يصدق انه لم يرد دفنوا
الطلاق ما ان غيبت بالدينه العود يقبل ان القاطن عن وكل موضع لا يصدق فقال
نصبة المرأة اذا سمعت او اخبرها ووجد مال انطالوا فاعدى ان عى طلاقا اخر يقع
قوله انطالوا فانتطالوا ولو قال انطالوا اعدى ولم يرد قوله اعدى فاشا يقع بطلان
في القضا ان هذا استثناء وكلام ليس له نقل في المرد وما في ذكر الطلاق فعمل على الطلاق
وهذا يقتضى انه لو ذكر في الواو انما لا يصدق مال انطالوا وقال غيبت عن الزنا اعدى
فقال كذا الاستعمال للزنا قال في نقلي فقال اعدى او انما خليه لا يصدق في القضا انه
لم يرد الطلاق لانه جديا ما الى اعدى لها وقال غيبت فطلعت بعد بها لا جدي
يصدق لانه محتمل في الحال الا كذا لست في امرأة ونوى فتح خدي حنة وقال لا يقع كذا
لا كما جتنا واسبيل الى عليك غلاف قالوا فاما زوجك فوله انك امره فوله المرد
اي حنة خالها هم ابانها لا يقع لانها مائة فلا سان بها ولو طلقها في العود يقع على طلاق
لشاعره في الطلاق سريع لزم المكث ولا ملك لنا الطلاق لما في علمه انما في حال المحبة

لاننا ان ولدت الغلام او لا تقع واحدة فاذا ولدت الحمارية لا تقع لانها حال انقضاء العدة ولا تقع الطلاق
مما ذكرنا لانقضاء فان ولدت الحمارية او لا تقع ثمان ولا تقع الغلام شيئا حال انقضاء العدة فوقع الشك
الربان على الواحد فلا تقع ولو رجعت ولو ارث لانه لو ولدت الغلام بم الحمارية لانه لا رجعة ولا ارث
فلا يثبت الرجعة والارثا لشك ولو ولدت غلاما وجار مشر في بطن واحد ولا مدر في الارض النقا
ثمان وفي الشبهة الثلث لان الغلام اركان او لا تطلق بلما الغلام واحد والحمارية لا ولا ثمان
لان العدة لا تقع ما يقع في البطن حل وان كان الغلام اخرا يقع بطنان الحمارية الاولى والمباينة
لا تقع لانعدام كلمة الكرار في البين ولا تقع الغلام شيئا حال انقضاء العدة ففي حال يقع المباش
وفحل ثمان فيحكم بالطلاق والكنز تنها والسقط المستتر خلفه ولو لم يعرف طال وان ولدت
ولو لم ينفذ طالق فولدت احدا في ملكه والما في غير ملكه لم يحدث له طلاق ولو كان الاول في ملكه
والثاني في ملكه يقع لان الاعتبار بحال الشوط لانه حال ثبوت الحكم وحال انقضاء العدة فمعتبر الحكم
من تلك الحادثة ولا يعتبر ما بعدها فاذا وجد الاخر في غير الملك والحلث العسر لا الحار والطلاق ما لو كان في
الملك اذا حلت فان طالق فوطئها المستحان لا طاقا لا باستمر الصور الجبل ولا يقع الطلاق
ما لم يكن اكثر من سنتين لان السنتين مقصورا على وقت قبل البين فلا ينفذ من البين اليه لما في
مال الزك حاكم عند الحار به فان طالق واحد هو ان كان غلاما فمفسر فولو غلاما وحار به طالع
الحمل عند الطلاق سفر في الجمع ما في البطن فصار كانه مال الزك كان جميع ما في بطنه حار به
فلا تقع كالو مال الزك ما في الطر وحطه فان طالق وان كان حتى فبعد حرا فاذا رجعت
ودفق لا يقع انطالق ما قبل في حال يقع في الحال ان قبله ما لم يقبل اي وقت لم يقبل فيه وقت
وجرد بعد خمس ساعه لم يقبل في الحال في جميع الحالات تصور وكذا كمال ما لم يقبل في جاف فان قال
عقبت الحضر الموجود بعد وقت لانه لا تقبل في الخيف عاره عن مبيدان الدم حقيقة وانه موجود في
الحال ان البر يسير وهو مفضل مصدر خلاف الجبل قال اذا حقت فاشط طالق فولدت طالق
لان دم الولد لا يشي حيا فلا يملك وانما يحتمل ان كان الحيون معروفا لا يقع لانه اذا طلق
عبره لغيره ولصيرة علامه فصار كالمال هو له امس وقد رجعا اليوم وان كان معروفا
نفع لما عرفت ان الطلاق يكره مال الطلاق ان لم يملكه لم يجر حتى يموت احدهما وانما واحد ما يقع
للموت والحال ان كان بينهما ان الشرط عيب للظلم وانه لا يتحقق الا بموت احدهما ان طالق
اذ لم يملكه ان عيها لا يقع حتى يموت احدهما وان لم يجر حتى يموت في الحال ان لم يملك حتى يموت
لان حكمها مقصور نفعه فان لم يكن له نفع عداي حصة يجر على ان وعدها على متى بها يكون
اذا حصة الوقت بل لم يملكه اذ احينا فصار كانه مال متى له حصة اذ ايقظ الشرط مال العام

طالق

واذا مكفاهه فتمحل وان علمناه على الشرط لا يقع والمصل هو العبد فمحل عليه انت
طالق ما لم يملكه احد من مال انطالق واحد من مال الدار قاسا ولا يقع الا واحد كتحسانا
وجه القاس وجرد العبد من ساعه وان قلت لم يطل في وجه الاستحسان من الممنوع عما تصور
او لم يطل في حقهم وان تصور في ملك ساعه اللطيف فلا يدخل حته قال المذبحون بها كمال المملك
فان طالق لم يملك من طالق ولا امتناعا لا معال قوله كما ان كل وقت قد يكرر الشرط مسانعا
فوقع متباينا انطالق حيث لم يملكه او حتى او متى او نوع او زمان يقع اذا لم يطل في حله
الشرط مضي زمان لم يطل فيه وقد مضى ولو قال في مال المملك او حتى المملك لم يطل حتى مضى
سنة اسهر لان الحرس يرايه اربع سنه بل لا يراه سال على ان الاشان ويرايه جميع البشر
ويراونه اسهر في حال يول اكلها كل حين فاحدا بالاصل الجنياطا وفي اليوم اذا مضى يوم قال انت
يوم اذ دخلت اعلان كاشية له بعد طلاق لا يقع لان اليوم مذكور بانه الوقت فاعلى ومن يملكه
ومضى به فمحل عليه وان نوى ما في النهار صدق في حقه ولو قال ان دخلت لانا يقع ان دخل
فما ان الساعه كذا يرايه الوقت مطلقا ان طالق الا في وقت فهو الما نوى كانه في ذلك الوقت
وان نوى في ان يرضى سهر لاسيما لان الوقت ضابطا لاجل ودون السهر فغير عاجل الاجل لانه لو حل
بالشهور قال ان طالق ان سهر يقع اذا مضى سهر وقال في يقع في الحال لانه اما ان يكون باجيلا او ثوبا
وكالما يستدعيان وقوعه في الحال لصفه لانا ان هذا الاجل وحكم الطلاق وتقبل الاجل على ما في
مساجل الملك فان نوى الوقوع في الحال يقع لانه ادخل الاجل على الواقع وانه لغو انطالق في حقه كاشية
للملك حتى يملك الفجر لان العبد دخل وان نوى لغير النهار صدق في حقه فضا وعندها صدق في يانه
انقضاء الاجل العذر فانا كونهما مطلقه يقع في اوله لكونه كل اليوم طاقا في حقه جعل العذر فانا
انقضاء الطلاق وان تصور في حقه فاني جزئوي صح وكذا كمال انطالق في رمضان ونوى اخره على
هذا الخلاف ان طالق اليوم عدا يقع في الحال لانه اوقع الطلاق في اليوم وضا في اليوم الى العذر
والا فانه لغو ولو قال عدا اليوم لا يقع الا في العذر لانه اذا في الطلاق الى العذر في العذر الى اليوم
انطالق يوم السبت تنقلا ولا اصبحت لانه ترجح بالسبق انطالق في مكة او مكة تقع في الحال
ولا يصدق في مته ايقان مكة لانه اذا في الطلاق الى بقعة من محله والا فانه افول ان الطلاق
فيها منقوض لا يتصور صدق وليس لانه ما يجر عدا لا يصدق قضا ولو قال في ذلك لم يطل
حتى ينفذ على فعل انطالق مصلية في حقه يقع في الحال ولا يصدق في حقه حال الصلاه قضا
لانه اوقع الطلاق ووصف المراه نصفه لم يذكر حرا في الاما ق والمعلق بين ملكا نصفه
والطلاق يقع الطلاق في الحال حتى او انطالق في وجهك لو مضى لم يطل حتى يضر

الطلاق في كل جمعة واحدة فلا يفسد قال اول امرأة استرجعت
طلاق فزوج امرأتها مرة لا يقع لان الطلاق لم يفسد سابق ولم يوجد ولو تزوج امرأتها
عنده اجدت ما كانا نفع على ما كانا نفع لان الطلاق اذ لا يفسد الى المستقبل فلان
الصحة وهذا هو القول انما استرجع على اليوم فانه طلاق فزوج امرأتها ما كانا نفع
الطلاق على امرأتها ومن الطلاق اسم لغيره اخر ولو قال اخر امرأتها فزوجها في طلاق فزوج امرأتها
بم امرأة لا يقع على اخره حتى يوتى الزوج لان اسم امرأة لا استرجع عليها وذلك يفسد
لموت الزوج فاذا مات الزوج نفع الطلاق عليها من وقت التزوج بخلاف طلاق غيره حتى لو طلقها
لمره من نصف نصف الطلاق من الدخول بعد ما دخلت في عقدنا سيد وتعد ثلاث حين
وعنده ما يقع مقصور على المال وعليه مهر واحد عليها عند الطلاق والوفاء عند طلاقها
لغيرها عند الوفاة ما عرف لها وصف اخره ثبت مقصورا على ما عوت الزوج لانه ثبت
لجميع طلاق عليها وعلى نصف الشرط اخره حال اللزوم فنعى حال التزوج بم لها في الطلاق
حين تزوجها وحدها فاذ اوطق بعد ذلك شهودا غيرها قال اذا تزوجت امرأة
طلاق فزوج امرأتها نفع الطلاق على اصبها والبيان انه لان الشرط وجب مع مثله واقتران
الشرط لا يمنع من نزول الخبر لاجرم لو قال اصبها لا يقع عليها الا اذا تزوج اخرى بعد ما يقع على
الاخرى قال ان زوج طلاقه في طلاق فكل رجل طلاقها فزوجها نفع لان لو كان الطلاق مع
وصف المباشرة الى الموكلة فاصدق فقا انه اراها المباشرة بنفسه وكذلك العاقبة قال
لغير المدخول ما استطاع واحد بعد ما اخرى نفع واحد ولو قال بعد اخرى نفع ثمان لان الكلام
اذا دخل منها صفر ان قرن سائر فالحاكم ان يكون الصفر راحة الى المذكور اخره وان لم يقرن الى
المذكور ولا فانه اذا مال ما استند بعده عمرا صرف قوله بعد الى غيره ولو قال استند بعده
عمرو منصرف الى هذا فاعرفنا نقول قوله بعد ما مصرف الى غير المذكور من مصرف فاقتران
وقت وقوع الاول وبالأول صار تحت احبته فلا يقع فاما اذا قال بعد اخرى نفع في الاول فنعى
ان يقع اول المذكورين اخره فانه انما يقع اخر المذكورين قبل الاول واقترانه مقبول
وقوع اخر المذكورين غير مقبول في الاول لان نفع اثنان قال غير المدخول ما استطاع
واحد ونصف يقع بدان لانه لا يمكن ان يقع عليها مطلقا ونصف عبارة لوجز من مقتضى
على اخره كالموالاتى اصب من نفع ثلاث قال استطاع طلاق الجراح او الجراح ونفى
الثلاث نفع لانه ذكر الطلاق وان له عموما وخصوصا وكذلك قال استطاع طلاق احب الطلاق
اوسره لوانه لم يوقع ما شاء ان يولى للمرا بفتح الثلاث لانه نص على الطلاق لان كل احد

عن ناز وصف الطلاق فيصير منه امانة ولو قال لكم الطلاق في طلاق ولو قال انما الطلاق
ارائه من جهة لا انا اكامل من الخيا او في السنة مالا في طلاقه لو لم يكره واحد بانيه فان نوى
الطلاق الثلاث في الشريعة فله طلاق لوصفه لا لعدد استطاع انفس الطلاق او جزمه
واحدة نفعه في الطلاق لما عرف استطاع ان يفتي في قاعدة طلاقه ان مكث ساعة لا يفسد
منه فكون لتمام حكمه استدايه ولو قال ان دخلت في اخله لخصت بالطلاق لانه ليس بمدة لانه
عبارة عن انفسه او الخارج الى الداخل وكذلك يخرج لانه على ضد الدخول قال ان طلاق طابين
مطلق الى الثلاث نفع واحد وهو اخذ في حقه وعنده ما يقع الاكرام كماله في الطلاق لان قوله
واحدة للاثلاث والاولا في المالة فانه بالاجماع يدخل احدى الماشي فوجب ان يدخل الاخرى
لان حقه في الاول فله لان الماسة لا يوجد دونها فادخلها فاولا اخره في المالة استطاع لها
او اشترت واحدة وعندها حقه من حقه وعندها ما يقع شتان الطلاق اذا قرن بالعدد كان
الواقع العدد ومباذله كماله ان عليه فلا يثبت ما تقولان قوله اول ش دخل على قوله لما بقي قوله
استطاع فنعى واحد قال استطاع واحد في شتان نوى الثلاث نفع لان في ذكره ورواه مع قاله
فادخل في عبادي نوى عبادي بها كماله واحده شتان وان نوى واحد في شتان على وجه احكام
نفيه واحده لان الشرط على اخره المضروب بعد المضروب فيه مع ثلث المضروب على طاقه واذا كان المضروب
ثلاثا على طاقه واحد واحد نفع واحد ولو قال بعد اخرى نفع في شتان نفع واحد وانما
ما ثلاث ولو قال استطاع طلاقه وطلانه او طلاقه نفع طلاق واحد اخره لان كل واحد منها
وغيره ما لم يكن الاخرين ولو قال استطاع او طلاقه وطلانه نفع على اخره والحاصل ان المولى
قال استطاع طلاقه او طلاقه نفع على كل واحد من ثلاثه ذكر الخبر الاول في الثاني نصير للمعاري
في الثاني كان طلاقه طلاقا مشترك فانه معها في الطلاق نفع على المالة الثلاث لا نفع في
ما لم يكن في طلاقه كالاولى قال النساء الاربع اخر طلاقا نفع على كل واحد من ثلاث
اضاف في الثلاث الى الكل والاضافة الى الكل اضافة الى احاد من مفعول على كل واحد ثلاث قال استطاع
نصف طلاقه وثلث طلاقه وسدين مطلقه نفع ثلاث لانه ذكر المان والثلاث مشترك فكون غير الاول
نفعه كالمشتركة مالا نصف طلاقه وثلثا وسدين نفع واحد لانه ذكر مفعول الثاني هو الاول
قال استطاع او طلاقا نفعه كالموالاتى اخره واحد قال لهما ان تفسر المسمي اليوم فانه طلاق نفع
ما لم يكن اليوم ولو قال طلاقا نفع في الحال في الصورة الاولى حتى نفوت الفصل فوقع معلوم قوله
ما لم يكن اليوم فذكر الطلاق وان له عموما وخصوصا وكذلك قال استطاع طلاق احب الطلاق
نفع لانه لم يوقع ما شاء ان يولى للمرا بفتح الثلاث لانه نص على الطلاق لان كل احد

قال

ل

فوت

فثبت ذلك بصدق لا يمتنع ولو قال ان ذلك سميها بهذا الاسم يقع لان اللفظ صريح في الطلاق في تبيين
 ليست له اجزاء في المتن بصدق فاللفظ لا يمتنع وهو كاذب كما في طالع في القضاء وفي الديات امر الطلاق
 وعين الطلاق كونه له طلاق في القضاء بصدق انه اذا كان يكون الطلاق في دعائها وفي الديات بصدق
 حتى لو طلق في المجلس يقع والامانة للجه عمار عن ابي اسحق الملقاة واستعمالا واما ان الملك لا يملك
 الطلاق مستدعي وجوده وعمل معنى الفرض بصدق في الديات فالاحتمال الامر ان طلقها او اجزاها
 في الحال لان كل واحد من جود المحمول واللفظ طلاق في حاله وعينه يقع لانه جودها يصدق في حاله
 عن طلاقها فالخلف طلاقا في ذلك او بسبيل طلاقا في معنى يقع لانه عمل ارسلت واولت في ذلك
 عند معنى فلا يقع حقيقة بنية ان طلاق كل يوم ان نوى بلاما يقع لانه عمل المار اقامه كالمالك في
 طالق اليوم وغدا وبعد غد في طلاقه ان لم ينوشا فواحدة كالمالك في طلاق اليوم ولو قال طالق
 ما لم يخر على ان الطلاق يقع واحده لان قوله ما لم يخر في قوله ما لم يخر في طلاق او يجوز ان يقع عليه
 باد طلاق في الاخرى
 مفهوم فاشبه الكلام به من كذا طلاق امر ان طلاقا في وجه لا يستنبط كالمالك في طلاقه او المار
 لانه كذا في غيره من شي وان كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 وكذا في اخرى في نوى وان كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 كما في امر المار فانه طلاق في حاله وقوعه في طلاقه لانه من كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 اذا قال نوت لانه من كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 استحسننا انما يحتاج الى التفسير في كل من سواه وقد جاز ان يامر الاشارة مع العادة قال الله تعالى
 لا يحل لنا سطره انما لا يفرقه باد المسألة في الطلاق سهرانه طلق اجزاها
 نصيبها وقد نصيبها في المقتل لانه اجزاها في المقتل لانه اجزاها في المقتل لانه اجزاها في المقتل لانه اجزاها في المقتل
 نعت فيها نقل المسحاة او لم يجر على البيان لانه في قوله احسب ما قبلوا وما اضافوا الى انفسهم نصيب
 وغفل عنه الغم المديع لانه ليس في طلاقه لان البتة حرمه للفرج وانما في
 الامام ختما والامانة في طلاق طالق وهو اسم امراته ونسبها في ما عرفت به اجزائه بصدق
 لان الطامير كونه فان عن امره والامانة في طلاقه وهو امر في جودها وعينه عليها ولم يصدق على طلاقها
 عن المعرفة لان احدى المعرفة او سبيلها كذا بالبنه قبل اللفظ بالطلاق في طلاقه وانما
 على المعرفة طامير المار كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 فقال احد امره في طاقه في المار كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 طالق في طلاق امراته لان اجزائها لانه جمع من المنكحة وغيرها فلا يقع على امراته الا بالبنه قال

نفسه فان طالق سهرانه ونسبها في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 وكذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 لا يفرق بين اجزائها في القلب وانما في طلاقها في اشياء في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 ان نوى في طلاقها في اشياء في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 طلقها واحده في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 الواحد في طلاقها في اشياء في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 على ما شهد في اخرى وكذا في ذلك سهرانه في واحد في طلاقها في اشياء في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 لما في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 وقت لا قبل ان اجزاها في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 شرط طلاقها في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 انما قال ان دخلت الدار فانت طالق قبل ان دخلت الدار فانت طالق في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 رواية لا تسليها طلاق في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 سلمه من نصف المهر لانه على الرجل طلاق على المار لان المختار في الراجح من نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 اربع نصف المهر في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 شاهد الطلاق اثنان عليها انها اكره المهر في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 وانما في شاهد الدخول ونفى شاهد الطلاق في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 المهر وانما في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 اثبات نصف المهر وقد نفي من بدت سهرانة نصف ذلك وهو المهر في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 شاهد الدخول لانه اربع المهر وعلى شاهد الطلاق ثلثه في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 نصف المهر لانه في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 وانما في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 استحسننا انما يحتاج الى التفسير في كل من سواه وقد جاز ان يامر الاشارة مع العادة قال الله تعالى
 لا يحل لنا سطره انما لا يفرقه باد المسألة في الطلاق سهرانه طلق اجزاها
 نصيبها وقد نصيبها في المقتل لانه اجزاها في المقتل لانه اجزاها في المقتل لانه اجزاها في المقتل لانه اجزاها في المقتل
 نعت فيها نقل المسحاة او لم يجر على البيان لانه في قوله احسب ما قبلوا وما اضافوا الى انفسهم نصيب
 وغفل عنه الغم المديع لانه ليس في طلاقه لان البتة حرمه للفرج وانما في
 الامام ختما والامانة في طلاق طالق وهو اسم امراته ونسبها في ما عرفت به اجزائه بصدق
 لان الطامير كونه فان عن امره والامانة في طلاقه وهو امر في جودها وعينه عليها ولم يصدق على طلاقها
 عن المعرفة لان احدى المعرفة او سبيلها كذا بالبنه قبل اللفظ بالطلاق في طلاقه وانما
 على المعرفة طامير المار كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 فقال احد امره في طاقه في المار كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى
 طالق في طلاق امراته لان اجزائها لانه جمع من المنكحة وغيرها فلا يقع على امراته الا بالبنه قال

والامر انما طلاقه في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى يقع والامانة كذا في اخرى في نوى

المسألة قبل

[illegible]

عذر حنة خلافا لانه يعتبر اجتماعها في اللفظ عند حصة سحره بالانقاع والخرق بالافعال
نقل وكذا اذا اختلفا في الوقت والمكان وقالوا لا قبل ان لا يقول انكر ونحن ان يكون الحق في الموقر
المقول الا لا يصح ذكر اخلافا في المسعوده سحره بالانقاع والخرق بالافعال وسحره بالانقاع والخرق
من ذلك اليوم نفسا ولا قبل ان لا يصح ذكر اخلافا في المسعوده سحره بالانقاع والخرق بالافعال وسحره
تقبل الماذك فان سحره شاهد ان لا يتولى سحره بالانقاع والخرق بالافعال وسحره بالانقاع والخرق
من ذلك اليوم نفسا ولا قبل ان لا يتولى سحره بالانقاع والخرق بالافعال وسحره بالانقاع والخرق
ما و طلاق المريض

ان نفي كارت لان الزوجية انقضت كالان الطلاق ايضا فاقبل الدخول او مات بعد انقضائها
وكالوراثه مات بعين العبد وكما مات الميراث له منها لما يورثه عبد الرحمن وهو طلاق
تأخر في فرض موته فمات شاعني لم نكر عليه لحد وان حقا تلقى باله في فرض مته وباطلا او ارباطا
فلا يصح شرعا ونفي الكاح في الميراث كالان الطلاق وحيا اما قبل الدخول ابطال حقا في الميراث
فانما كنت من الزوج باخر وحصل الميراث منه فلا بعد بطلان وكذا اذا انقضت العدة بغير الموت
فلا سبق لکاح واما اذا كان رضافا فلا ينافي رضى بطلان حقا واما اذا لم يقبل ان في حال الطلاق
لم يكن حقا معلما فانه لا يعتبر مبطلا واما اذا مات الميراث فلا يرث الزوج كان الزوج بالطلاق
بطلان حقه اذا علق طلاق امرائه بالشرط فعلى وجه ان كان العلق والشرط في حال الميراث
لان العلق والنزول في حال صلح حقا باله فخصم فارا وان كان العلق والصحة والشرط
من الميراث كان الشرط فعل الزوج لان حصة فالي الميراث حصة وتقبل بطلان الشرط وان كان
الاختصاص والوجوب وقيل لا يرث لان الميراث من الزوج ما يمكن ان يملكه فاقول وانما ينقل الميراث
ان كان الميراث بطلان حقا بطلان حصة بالطلاق وان لم يكن الميراث بطلان حقا بطلان حصة
الميراث وما يستحقه الزوج عند ما يرث وعند محلا لا يرث لان الزوج لم ينقل حصة فادامته
لم يوجد في العلق وانما وجد في حال الصحة وحققا غير مطلق فانه فلا صرفا كما لو علق على الفدية
او بطلان الحصة لما الزوج عند الشرط بطلان حصة بطلان حصة بطلان حصة بطلان حصة بطلان حصة
فلا ينافي فيه بمات وفي العبد والاملا كان في الصحة لم يرث ان السبب الموجب لرفع الزوجية
نفعي الميراث في الصحة فلا يصح فادامته فانما لا يورثه فانما لا يورثه فانما لا يورثه فانما لا يورثه
لانه اضاف الى حاله بطلان حقا فمخصم فارا فانما حصة كس طلق بطلان حصة فادامته فانما لا يورثه
او تزوجك بغير شهود ووقع الطلاق بصدقه الميراث او تزوجك بغير شهود ووقع الطلاق بصدقه الميراث
ما من بطلان حصة في الحال لعدم العلم بالوقوع في الماضي وكذا كونه روحا غير مسمود جعل

[illegible][illegible]

معدت اليه لا تقرب ما يحكي كثر لان الروح الماني ما جعل بافعالكم الطهاره مع الاله كثر العبد كثر الطهاره
بالصوم لان الصيام من اجل الاعمال والطعام بالزمنه باد القسوس الطهاره
اعتقدوا انهم اوتوا وانهم اجدوا عند خازن الوهاب خسر ربه على ما قال تعالى في حور رقه وام الزم
باق مقطوع الدين اول الجليل اول الجلال والدين خطب واجدا وفاشاكر المصابيح والمخبر من الغنى
والمفاتيح المراسم للشوق المحوز من سعة الخس فاشته مصر للرقبه فالكه معنى في حقه ما لا يخل
عنه مطلق اسم الرقه وعله اصابعه من كل يده حركات الكمال ويجزى الى الصبح والوالان الصبح لا يورث الكسب
ماثر انا خشا وقل الصبح باصل الخلق من الكفر المحوز مقطوع الدين والما ذكر ان قطع الدين
لا يورث الصبح بل يخل في شفعه الخس والفسيل غير معتبر في العبد فلا يورث قطع الدين كونه والما
يجزى في حق المحوز من سعة الخس باق لان من له علة وان مقطوع الدين ما من المحوز لان قوة الدين بالما
فاذا رلت فسه ملك الدير معنى والمخروم الولد والبر لان علة مستحق له الاستعداد والدين
فلا يجوز فيه الا الكفاره اما الكفاره فمحوز ومالك في المحوز لان ملك المحوز لا يخل عنه من وجه الكفاره
بعضه الكفاره لان ان به كامل الولد على الام الحاصه عند ما يعل عليه فم من دخل مطلق اسم الرقه
الواحد على ذلك اعتقد نفسه من غير ربه من شدة كونه في شركه كونه حقه فاعتقد عن عام طهاره المحوز
عنده حقه وعنده ما زاد على الام الحاصه عند ما يعل عليه فم من دخل مطلق اسم الرقه
البعضه للبعض الآخر اما في الا علة عن الكفاره لان ملكه اعاق ملكه العفر عن كفاره نصيبه
مستحق عقبا تافضا فلا يجوز عندهما العفو لا يتحقق فصار معتقدا له اعفو نصفه عن نصفه
عن كفارة جاز لان ذلك انحق اسم رقه عن كفارة ملا نصرة المحوز اعاق الجنب عن كفارة
لان لا عذر رقه مطلقه وما اكامله اشهد على نفسه الذي يعتق عليه او انقلب باو اعاق كفارة حاز
وقال في والما في المحوز لان الصبح جعل بالقريبه بالاعاق من جهة لنا شر في التبر اعاق لان الشر
بوجه الملك والملك وجب العتق يكون السرى اعاقا فاذا انوى الكفاره بسطه عنه اذا ورثت
وفوه عن كفارة الصبح لانه لو وجد حقه فعل محورا والاعاق اعاقا ان اشترى كفارة بوجه
ناو اعاق كفارة المحوز لان الحق يقع بوجه ان حروفه الكفاره عن كفارة بوجه
عن كفارة بوجه اعتقد على طهاره من طهاره ان ان له ان جعله على ما يشاء وكذلك الصوم كل الكمال
اذا كانا حرمين واجبر بعض الشيء لا يعتق وانما من جنس لا يدين التقيين فانه في الشا
العتق شرط في الكمال لنا الوجه لما جنس واحد والمستطاع الحارس واحد فصار كقصاص وثمان
العتق عمن عن كفارة بوجه بامر المحوز عن حقه حقه وهو قال في حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه
كذلك في المال من شرطه وهو الملك لنا الاكله ولو لم يثبت باليه واليه باليه باليه باليه باليه باليه

والقول لا يضمن القسوس لانه رقه صام عن كفارة بوجه حقه صام عن كفارة بوجه حقه صام عن كفارة بوجه حقه
الصوم لان الصيام من اجل الاعمال والطعام بالزمنه باد القسوس الطهاره
اعتقدوا انهم اوتوا وانهم اجدوا عند خازن الوهاب خسر ربه على ما قال تعالى في حور رقه وام الزم
باق مقطوع الدين اول الجليل اول الجلال والدين خطب واجدا وفاشاكر المصابيح والمخبر من الغنى
والمفاتيح المراسم للشوق المحوز من سعة الخس فاشته مصر للرقبه فالكه معنى في حقه ما لا يخل
عنه مطلق اسم الرقه وعله اصابعه من كل يده حركات الكمال ويجزى الى الصبح والوالان الصبح لا يورث الكسب
ماثر انا خشا وقل الصبح باصل الخلق من الكفر المحوز مقطوع الدين والما ذكر ان قطع الدين
لا يورث الصبح بل يخل في شفعه الخس والفسيل غير معتبر في العبد فلا يورث قطع الدين كونه والما
يجزى في حق المحوز من سعة الخس باق لان من له علة وان مقطوع الدين ما من المحوز لان قوة الدين بالما
فاذا رلت فسه ملك الدير معنى والمخروم الولد والبر لان علة مستحق له الاستعداد والدين
فلا يجوز فيه الا الكفاره اما الكفاره فمحوز ومالك في المحوز لان ملك المحوز لا يخل عنه من وجه الكفاره
بعضه الكفاره لان ان به كامل الولد على الام الحاصه عند ما يعل عليه فم من دخل مطلق اسم الرقه
الواحد على ذلك اعتقد نفسه من غير ربه من شدة كونه في شركه كونه حقه فاعتقد عن عام طهاره المحوز
عنده حقه وعنده ما زاد على الام الحاصه عند ما يعل عليه فم من دخل مطلق اسم الرقه
البعضه للبعض الآخر اما في الا علة عن الكفاره لان ملكه اعاق ملكه العفر عن كفاره نصيبه
مستحق عقبا تافضا فلا يجوز عندهما العفو لا يتحقق فصار معتقدا له اعفو نصفه عن نصفه
عن كفارة جاز لان ذلك انحق اسم رقه عن كفارة ملا نصرة المحوز اعاق الجنب عن كفارة
لان لا عذر رقه مطلقه وما اكامله اشهد على نفسه الذي يعتق عليه او انقلب باو اعاق كفارة حاز
وقال في والما في المحوز لان الصبح جعل بالقريبه بالاعاق من جهة لنا شر في التبر اعاق لان الشر
بوجه الملك والملك وجب العتق يكون السرى اعاقا فاذا انوى الكفاره بسطه عنه اذا ورثت
وفوه عن كفارة الصبح لانه لو وجد حقه فعل محورا والاعاق اعاقا ان اشترى كفارة بوجه
ناو اعاق كفارة المحوز لان الحق يقع بوجه ان حروفه الكفاره عن كفارة بوجه
عن كفارة بوجه اعتقد على طهاره من طهاره ان ان له ان جعله على ما يشاء وكذلك الصوم كل الكمال
اذا كانا حرمين واجبر بعض الشيء لا يعتق وانما من جنس لا يدين التقيين فانه في الشا
العتق شرط في الكمال لنا الوجه لما جنس واحد والمستطاع الحارس واحد فصار كقصاص وثمان
العتق عمن عن كفارة بوجه بامر المحوز عن حقه حقه وهو قال في حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه
كذلك في المال من شرطه وهو الملك لنا الاكله ولو لم يثبت باليه واليه باليه باليه باليه باليه

حاز الجاهل امره ابر او نقل اليه ان تركه اربعة اسهر ليرتد ما وقع طلاقه ما بينه وقال الشامي
لا قول الجاهل الحاكم من الفقه والطلاق وفي الجاهل على الطلاق فان لم يطلق طلاقا القاضي له ان الاسلا
ليرد ليس بطلاق حقيقة الا انه بالمرحاض لما فرغه القاضي بالمرحاض فان لم يفرغه القاضي بالمرحاض
ان جاز ان الاسلا كان طلاقا للعلم والجاهل به بما الشرى وحمله من جاهل به ان اخر حقه لا يغير وكل لفظ
سبق لا الفقه معنى اوقات حقه لا حقه فضا انه لم يرد به الجاهل وصعد بقاءه وكل لفظ لا سبق وحمل
غيره ما هو لا يكون الا اما الاول كونه لا ايا وضعه لا اغتسل من كفارة بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه
لا اسهل الاغنياء الجمع راسي وراسها شي لا شها لا اولا دخلها بعد طهاره لان طهاره لا تقاطع حمل الجاهل
غيره ولم يخل معنى الجاهل بغيره لان طهاره الاول حلق الجاهل بها شهر الاسلا وان الشرى قدر
بوجه الاسلا حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه
لان طهاره حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه بوجه حقه

سأله ابن أبي شبيب المستعان القاضي لا والله على الميت فلا ملق في العاقبة ولقد رأيت أفعاله على ما
أخبرهم من أنه ولد له ولان والعاقب ما ضل عن الولد لما في ما أسبق في اللعان أنه لم يكن موجوداً أملاً في نفسه
الآن من المراء العسنة مكتوبة في الحال فبني عليه عند المخرو اللعان فاضل المخرو الصل العسنة
باللعان عن موت بسبب الولد على ما قاله أنا في أحد هذه من النفس من جهة الحق عند المخرو
عن بنت ولولان في اللعان دفنا دفنها وحيدة لم تكن بنفسه ليسا بأبني الحديقة استقر
حبدة القنفذ وهو اللعان والحبدة ما وروى عن عمر رضي الله عنه لجلد أبنته لما فرغ القنفذ وكان
يقول أن المغيرة الذي ملقته عمر على الحبدة مرق منها بعد ما التقيا لما بقية القنفذ وقال الساجي
لملقه لأنه كان مغلو محسناً في نكاح الكلب ما العسنة المولود له في الفرج بعد
المراء من الرشد معتبر ما روى في الإعادة صحح خلاف الساجي في أصل اللعان وهو جوف فاضل
فثبت حكمه لأحد أصله قنفذ أحبته ثم تزوجها ودفنها وطلب اللعان والحبدة ولا يفي إلا في
حدان لأن العاقب دليل أن الله تعالى أحبه معطوقاً على القنفذ فخرج الجرح بسبب الحرام الجبل
واللعان إذا اجتمعوا عند الجدي الآخر وإن رآه الجدي بسوط اللعان على ما في أن اللعان الآخر
من المخرو وفي الدفء وإمارة فحور ما طلب اللعان ولا يفي إلا في العاقبة على ما طلب في الجدي
أن يطلب من اللعان السبعة أقامه الجدي قنفذ في المراء ما لا يفي إلا في العاقبة لأنه لا يفي إلا في الجدي
كل واحد ليس في الكالج ما عند اللعان الجبل الجدي الجدي في المراء لا يفي إلا في الجدي
دفن إمرأته ما منه لأبنة اللعان لما اللعان فكان الكالج شدة وأما الجدي فلا القنفذ
وهو جوف فاقعد موجب اللعان قال ما زلت أرى في سلا الجدي اللعان ولولان الطاق
لما ما زلت في الجدي أنه دفن أحبته قال إذا تزوجك فاندأنيه لأبنة الجدي اللعان لا يفي إلا
العقبة بالسطر أبطل ما إمرأته دفن ما تزوجك ما لا يفي إلا في العاقبة في المراء ما لا يفي إلا في العاقبة
التزويج قال في نكاح الزنا بالبرج حادثة أن تزوجها وهي أحبته قال الفرج وحيدة معناه
خامعها لأبنة اللعان لأن الكالج يكون مشبه ما بعد العدف قال الإمرأة لا يفي إلا في العاقبة
لوكون في المراء العدف يستط القفرج قال إمرأته فقال ما لا يفي إلا في العاقبة
لا قولها لا يراة لم تنزل خبراً في نصيب الكالج معاداً في المراء وأما ما في المراء لا يفي إلا في العاقبة
بما يستط اللعان لأنها نصبة محجورة في القنفذ ما زالت نيت بك الحديقة اللعان لا يفي إلا في العاقبة
الكالج يكون بصرياً ما لا يفي إلا في العاقبة ما لا يفي إلا في العاقبة ما لا يفي إلا في العاقبة
قال القاضي ما لا يفي إلا في العاقبة ما زالت نيت في المراء على ما لا يفي إلا في العاقبة
على سبيل الإفادة الشخص الذي لم يثبت في المراء حتى قال ما لا يفي إلا في العاقبة

[illegible]

المذبح من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
لا يقع الا على وجه واحد من وجهي الارض والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
بعد نصف النهار على وجهي الارض والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
النوم ولو لم يقع يوم الاثنين فليقع من طلوع فجره لا من غروبها لا يوم ولو لم يقع
لما لم يقع من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
انطلق من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب والشمس من جهة الجنوب
من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
والشمس من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
لما لم يقع من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
فلينزل من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
والشمس من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
حتى تنزل من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
بالشرط ما خرج من النطق كالعمل انطلق من جهة الجنوب والشمس من جهة الجنوب
او قال انطلق اذا روي حركته في النطق قبل ان يروى حركته او قال ان
خلق من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
النطق بالوجه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
والنطق بالوجه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
انطلق من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
او شئ من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب

منه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
انطلق من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
طلوعه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
طلوعه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
كالوجه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
يوما لا يقع من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
الا بعد ان يقع من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
كان طهارا واصحابه لا يرون ما لا يرون من جهة الجنوب والشمس من جهة الجنوب
مطهر من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
فلينزل من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
ولا بأس بان يروى ما لا يرون من جهة الجنوب والشمس من جهة الجنوب
طهارا من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
بالوجه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
ثامنا من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
النطق من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
مجلس من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
فعلها من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
او يروى من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
صالحا من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
صحيحا من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
فدخلت من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
الكناج من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
كالوجه من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
مطهر من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
المراء من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب
وان خرج من جهة الجنوب والشمس من جهة الشمال والشمس من جهة الجنوب

اجاره الزوج النسخ خلاف ما خرج به الحارة ولان الكتاب وان كان الزوج لا يكون له ملكية
 بنفسه ولو كان لا يطلاق بنفسه لا يطلاق في الموضع لانه قد كان له
 باد الطلاق على مال
 السؤال اذا لم يصح حراما ابتداء والامارة احرازها وانما كانت او بالطلاق وما اخرج
 نفس او مال واحد متى لا يخرج من الموضع ما يملكه الا انما رات غرضه فاشتكى بالطلاق
 بالخير كالوفاة الطلاق الطلاق لا يخلو الا بالشرط الاخر وكذا لو قال بواحدة كان
 معناه اخبرته بغير واحدة سال عن فعل واحد او قال بواحدة وان قال بالاولى والوسطى او بالخير
 كذلك عند حلفه وعند ان احاز الاول او الوسطى متى مما عاين احراز الخيرة متى انفق
 للزحل ولو قال اخبرني نفسي بطلقة لفرق واحد بطلقة واحدة او قال انها اذ قد نكحت
 ما مودة بالطلاق بطلقة واحدة ومدة بطلقة واحدة فلو كان هو اكل واراد بالاولى
 او بالثانية فممنوع المان التعلق بالخير والاحراز بالخير نفسى او بال
 بواحدة متى عاين التعلق بالاولى بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة او بالوسطى
 الاخره فكذلك عند حلفه بغير واحد متى عاين التعلق بالاولى او بالثانية بطلقة واحدة او بالثانية
 لوجبه بالزوج لم يجرى ان ملكه من نفسه ما قبل الفهم ولو قال اخبرني بطلقة او بطلقة
 نفسى بطلقة بغير شىء اجماعا لما قال ما قلت بطلقة واحدة بالطلاق ما اطلقت بغير
 عند اخبرني بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 وكذا لو كان بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 حتى قبل وان لم ينفذ بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 لا تمنع حتى قبل بغير مما لا ان الزوج او بغيره بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 باز المان شيئا لانه ما نطق بها على الاخر ففسر القول بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 على ان ينفذ بغيره بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 لغز المان انما يطلق ما لا يملكه بالزوج على ان ينفذ بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 لان المان لا يكون مضمون فمكرر للزوج راضيا بالواحدة والطلاق متزوج فان تزوجها بانيا
 طلاقا اخرى بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 شرط لان شرطه التعلق بالزوج لانه لا ينفذ بالطلاق على الاخر ولا يخلو بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 كما شرط الاصل عند من لان القول امام العقد مستطرد في مجلس الخطابة وقد وجد لان الزوج
 ما خرجهم المحل فان كانت بغيره ما لا ينفذ لولا ان ينفذ بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة

ما اخرجهم المحل فان كانت بغيره ما لا ينفذ لولا ان ينفذ بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 وفي النكاح والطلاق من الاعتناء في حال الدخول ما يملكه لنفسه بالطلاق بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 حاضرا او طاهرا في جماعة حتى قال بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 المان حتى في مجلس الطهر وكذا الطهر للمان تمنع الا اذا تزوجها لان الطلاق بالنسخ لمنه
 الشافى الطهر لم يما عفا فلا يصير ما حلف على الوقت ولو كان طاهرا من غير جماع طلق للمان واحدة
 بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 القول بالطلاق بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 كالمات بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 طالق بالنسخة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 وسئل ان يزوج طهر من امه او ابنته فلا يملك التعلق بها لانه لا يزوج بالطلاق ولا يزوج بغيره
 باد طلاق المان بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 ما لا يراه المان بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 نفسها وصاحبها في مجلسها بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 نفسها وصاحبها كالواحد بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 هذا كله بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 ما لا يملكه بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 دون الذي يزوجها بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 طلقا ولم يزوجها بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 مضمون بالطلاق بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 فاما ما لا يملكه بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 فان قالوا في مجلسها بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 انه وكذا اخبرته بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 ان شتمها بالطلاق بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 الاخرى بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 ان خطب بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة
 لقوله ان سبنا خبرنا بغيره بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة

والطلاق يقع عند كمال الشوط ونصفه في الأوله بشرط ان يكون السوط الاول في غير الملكة بغير ثلث
 الاخرى كمال الشوط فطلاق الاخرى لا عبء لاوله ايضا في الفرقه اليه قورش اولي دفع الاخرى بان
 مال من طلاقها وورثها الا ان كان له على غيرها ما لا يكمل الفسخ واما دفع الطلاق
 فعليه وانفصل لما وقع فلم يكن لغيره ما لا يكمل الفسخ واما دفع الطلاق
 لمستحبها طلاقها وانما دفع المجلس فطلاقها واحد لنفسها وواجبها لم يقع له اجماع وان
 انتمك بطلاقها فقام المجلس وطلاقها امر كما لا بد من سداد الطلاق بقدر السبل كسالمه المشبه
 في خطبه واحده وهو انما لو اجتمعوا على طلاق واحد في المجلس طلق لان الامر اليه يترك فلا طلاق اجماعا
 الا في حق اجماعا على واحد يصح لوجوه الاجتماع واحده منفصل عن الاخر خلاف الاول وان كانت
 المطلقة بطلاقها لنفسها وورثها من غير الوصف طلاق صاحبها فضاف اليه وان كان صاحبها
 مات بطلاقها لم يرث المطلقة لما عرفت قال طلاقا لنفسها بالقر والمسلمة لخالها المطلقة اجماعا
 وصاحبها لم يرث الاخرى كذلك بانما لم يرث لان امر وجه المعادضة فكون مولاها كل واحد صاحبها
 سرط العام تصرفها اطلاقا لان المعادضة لا هي الا من عليه العوض النعونه ايضا قال الله تعالى
 كما واجبه منتهى نفسها ونعم الله على من بها في الكفاح فمخدم كل واحد ما اصابه من امر الله
 للمؤمن في الاجل وان اجتمعوا على طلاق واحد صح لكونها موافقة لمراسم ملك فليجوز اجماعا قال
 طلق نفسك بالقر واما طلاقها فالتفصيل انما اذا كان رجوعا لمصلحة الزوج فطلاقها في الملكة
 والصلح غير ذلك العود فان رجوع كل واحد صح قبل فلول الاخر لان في الطلاق والعاق معنى للطلاق
 بانما يكون لانما في هذا الوجه مقتضى على المجلس حيث انتمك
باب من الطلاق الواقي على اجماعه او شتيه منى الباب على ان شرط الممن اذا وجد بين
 المختصين ان وجد له المختص والمخالف هو الذي اخل في الجرا رجله فلا يشترط له فيقال
 يوم السبت لم يزل طلاقك فغير طالق في حال يوم واحد لغيره ان طلاقك فجاه طالق في حال الجاه
 يوم الاثنين ان طلاقك فغير طالق في حال يوم واحد لغيره ان طلاقك فجاه طالق في حال الجاه
 وان طلاقك فجاه طلاقك فغير طلاق في حال يوم واحد لغيره ان طلاقك فجاه طلاق في حال الجاه
 يوم السبت وشرط وقوع الطلاق عليها ان يكون من بعد الممن ووجه وجوب طلاق جاره لانه طلق
 طلاق جاره يوم الاحد كان شرط وقوع الطلاق عليها ان يطلق عمره بعد يوم جاره وعمره
 طلاق يمتن موجوده يوم السبت فبعد شرط الحد فلا يختص بها ما اذا طلق عمره او طلق
 جاره بالحد لانه خلاف طلاق جاره يوم الاحد وشرط وقوع الحد فطلاق عمره بعد يوم جاره
 طلقها ولا يطلق بغيره لان شرط وقوع الطلاق على غير طلاق جاره بعد الممن وجاه طلاق عمره

موجوده يوم الاحد والمطلق طلاقا ومنه كان يوم الاثنين في حد شرط الحد فطلاق طلاق طلاق
 ولو قال احكم طالق فمات قبل البيان فغير نصف الصداق ولم يرثها ولو رثها جاره صداق ورث منها
 ونصف ميراث النساء عنها ما عدا عن احوال الاصابة حاله واهوال الحرمان احوال وعلى من حصل الفسخ
 بطلاقها ولا ميراث لها ولا ميراث من طلقها غير طلاقها وطلاقها جاره في مطلقه فمقتن
 فمقتن نصف ميراثها وارث فاما رثته وجاره فان احدهما مطلقه لخالها طلاقها نصف والاخرى في حال
 وهو ان يكون المختص بالطلاق جاره غير طالق في حال ان عني منه من نصف النصف الساقط فكون لها
 له اربع صدقات وليس احدهما عدا بولي الاخرى فغير هذا النصف المطلقة ومقتن اما الميراث
 فاجبه بمطلقه لاسرائيلها واما الاخرى مطلقه في حال غير طلاق في حال فكون لها نصف الميراث وذكر
 منها ولو كان لها واسم الزوجه وشهره والامان على الرثه التي ذكرنا فطلق نصف ميراثه وعمره وان
 طلق عمره طلقه وجاره معها وان طلق طلاق طلقه وشهره معها وان طلق طلاقه طلقه وشهره
 وعمره والخير على باقر ولو قال احكم طالق فمات قبل بيان رثته من عمره خمسة امانا صداق وطلاقه وشهره
 من عمره اربع صدقات وليس ميراثه من الميراث وطلاق طلاقه امانا ولو رثته وشهره اربع امانا منها امانه
 لانها مطلقه في احوال ان عنيها او رثته وشهره ولا يطلق عني جاره فطلاقها نصف لخالها والنصف
 لخالها وطلاقها لخالها يعطى ربع ذلكا نصف ربع النصف اذا انصف الى النصف كون له امانا واما
 الميراث فاحد من مطلقه فغير لها من نصف صداق ورثته ووجه يقتن لانه ليس بها ماله في الطلاق
 على كل من ان المقصود ان نصفه نصف جاره وشهره وان كان جاره فغيره ان كان شتر
 نقيته جاره واخرى طلق في حال ان يكون مقصوده طلاقها والنصف ولا يطلق في حال الا ان كان عطينا
 له اربع صدقات فغيرها من نصف الميراث المطلقة والوجه فكون جله صداقا وان رثه صداق
 اما الميراث فغيره لانها مطلقه في احوال رثته فوجه في حال كونها رثته رثته
 معها فكون لها نصف الميراث في حال رثته النصف وفي حال احوال الميراث فكون لها ربع النصف
 وهو الميراث وطلاقه امانا لانه لا يرث في حالين بان يكون المقصود بالطلاق هو ايراده ميراث
 في حال جمع الميراث بان يكون المقصود بالطلاق وشهره وفي حال رثته النصف بان يكون المقصود
 بالطلاق رثته فاعطينا ربع كل شيء ربع الجمع فكون عمره وربع النصف كون الميراث فجله طلاقه
 امانا لانه لا يرث الميراث لغيره وليس على باقره
الرداد بناء على معرفة حروف وصلات والال طالق وشبه الله
 او ما دونه او حجة الفسخ لان استعمال هذا الكلام للعلوق متعارف فصار كما قال ابن شاذان
 او اوداه ولو قال غشه فلان او غشه لوداه لم يطلق حتى لها فلان بالمرأة مستعمل

العلوق

وكذا لو قال في امره او في حكمه او في ارادة او في قدرة او في حكمه او في علمه او في قدرته
 ما يقع لا في ظرف في ظرف فان كان على علمه على العلق فكون المعلق كانه قال في امره او حكمه
 او علمه او قدرته او في علمه او في قدرته او في علمه او في قدرته او في علمه او في قدرته
 لان القدرة ما هي الا ان يكون على العلم او على القدرة او على العلم او على القدرة او على العلم او على القدرة
 للمعلق والمسموع العلم بكونه بالاعادة ولو قال في امره او حكمه او في علمه او في قدرته او في علمه او في قدرته
 او امره او قدرته او في علمه او في قدرته او في علمه او في قدرته او في علمه او في قدرته او في علمه او في قدرته
 فلو كان في العلم او في القدرة او في العلم او في القدرة او في العلم او في القدرة او في العلم او في القدرة
 فلو كان في العلم او في القدرة او في العلم او في القدرة او في العلم او في القدرة او في العلم او في القدرة
 والعلم والمهم اذا علم البيان فيه المالك يوزع على الكل وعلى ان المولى اذا علم كون نفسه بيانا
 من وجهه واساس من وجهه رجل الى علمه شوه لم يدخل من فقال ليس احد كما قال في مخرجته واحدا
 ودخلت الماله مال احد كما قال في بيان الخاتمة له اربع المهر والمقعة خمسة اثنان
 وللأمة سبعة اثنان والمهر نصف الماله ونصفه الاولين احاد المهر فلا تستطع بالطلاق الاول
 نصف صراف تقسم من الاولين اذ ليس هناك غيرها والطلاق هو ان اراد بالاول الخارجة وانفرد
 نصف مهر وكذا رده ومانه من المقعة والراخلة وان اراد بالطلاق الاول المقعة فبطل الثاني
 لانه جمع من خمسة واثلاثة مال احد كما قال في استطاعة دفع الصداق من المقعة والماله فاحص
 كل واحدة تقان سهم وعبارا بالمقعة بالمول تقان سهمين بقى لها خمسة والراخلة لم يصبها الا
 نصفان سهم واصار الخارجة تقان سهمين ونصف المهر الماله لانه لا يخرجها المهر احد الاولين
 في الصفا للمهر من الاولين من احد المهر المستأدى في الاخرى وصلى هذا قول محمد وخدا في الصفا الكلام ان
 جمعا صحيحا ويستطع الصداق بالكلام المالى فقه كما ذكر في العاقبة بعدة اربعة اربعة اربعة اربعة
 والمسلح فاما على هذا الاول ونصف الماله اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
 لمير القاسم على الطلاق لاني خمسة العاق والمهر لا يراد من نصا فيها الكلام المالى في ما احصاها
 في حق الماله العاق والمهر صحيح مطلقا وفي حق المير ان صادفه العاق الاول فلا سهم في مقتضى
 نصه واما الطلاق المير من المير نصا فيها العاق والمهر لا يراد من نصا فيها الكلام المالى في ما احصاها
 دخلها مال احد كما قال في مقتضى فاقعة المير نصا الطلاق المير في مخرجه فلو كانت في المير
 المير لان الطلاق يقع من وقت الحكم في كانه امة لان المير لم يجرع في المير فلو كان في المير
 لو وجب في ذلك او في المير فلو كان في المير لان المير لم يجرع في المير فلو كان في المير
 لم يستطع مستند على الحال في المير فلو كان في المير لان المير لم يجرع في المير فلو كان في المير
 تعتبر حكمه في المير بعد البيان لحكمه قبل البيان ولا يصح اظهاره لاجل المقعة وقيل ان كان

الامه من المير سواء كان مع طلبة او لم يكن ثمة من الطلاق الا في حقها فلها النصف
 في حاله في حال وقوع الطلاق عليها وفي حال الكفر في حال وقوع الطلاق على الامه فكون لها
 ثلث ارباع والامه للمير وعلى المير عدة الوفاة والامه عليها اربعة اشهر وعشر اشهر استكمل
 وكذا لا يجزى اما المير ان الطلاق وان كان واقعا قبل الموت فلو كانت لغيره عدة الوفاة واما
 الامه لئلا لا يكون طلاقا عليها بل لا يضر في العدة لغير من فوق التقين وغيره وان لم يكن
 ثمة ربه لغيره استكمل لها ولو كانا استمر والمسلح على الماله فاقعة ما يحسن الطلاق
 في المير منها نصفان من الميراث في كل واحد داريه من الوجود لعدم ثمة
 من حال او احد كما حره وقال المير المعقود طوشتن فالحاير للمولى في ملكه الميراث الميراث
 في الميراث ولو قال المير احد كما قال في المير الميراث معقود فالحاير للميراث في ملكه الميراث
 ملك الميراث فان مات المير في المير قبل الميراث عن مفضل واحد وخير الميراث في بيان
 الميراث لانه تعد التقين من جهة المير في غير المير لانه امتار احد كما قال في الميراث
 احد كما قال في الميراث على الاخرى لان المير في المير الميراث معقود الماله كالوفاة احد
 فان اشرها بطل خيار التقين لطلان النكاح فان جامع احدهما بعث في الاخرى الطلاق لا في
 المير الاول بشرط ما خرجت عن محله الا نكاح وفي التقين معنى الاتباع من وجه فلا يصح فاما
 الكاوع ففعل الميراث وخير الميراث محل الفعل ففصل الفعل فاما ما الطلاق يقع في الميراث
 ثمة على الميراث الكلام سوف على اخوه اذ كان مغيره والامه انطالي الميراث واحد على انك
 طوشتن الاخرى الف ففعلت وقت طلبة نصف الميراث لانه اوقع طلاقا احد ما عاجلا ولا اخر
 لم اعقبها بذكر الميراث لم يفسل منها بادل على الفصل فخرج الى الكل كما قال في الميراث الميراث واحد
 وقال غير الاخرى الميراث كما لو قال في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 في الحال ففعل وان عاقده في الميراث ففعلت الاخرى غير شئ الا اذا تزوجها الميراث في الميراث وكذا
 اذا قال في الميراث الميراث واحد وعبارا في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الثانية الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 وفي الاخرى الميراث وفي قوله ثمة واحد مانه في الحال وفي العدة غير شئ لانه في الميراث
 من الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 انما بعد الاخرى كذا في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 طالع الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

نسايب منها

[illegible]

لا يظهر الذي يعقبه فيها وفيها الطلاق والجماع يسير على السنة بل على خبر ابن عمر وذكرنا في
السنة اختلاف الروايات ما زال الزوج جامعاً في حنفية واكثر المراءاة كما صافاً صديق
الزوج لا بدعي سبكه حقيقة في الحال وان ظهرت فلا يصرف طلاق وقد وقع الطلاق وحده على
اليمين مشهور وقوعه فلا يصرف الزوج في نفسه وكذلك لو طلقك في حنفية وفي النصوص المأثورة
ما زال الزوج جامعاً في حنفية في طلاق ما عدا ما عدا واكثر المراءاة القول في طهرت احوال
الطلاق على خمسة وهو شكركا على طلاقها اسطر وهو عدم الجماع والحيض وهو شكركا على شرط
الماء لا بدعي عدم الفعل ما كان اصلاً اسطر عليه لا استحقاقاً ما في السنة الاولى على طلاقها
شرط بل ما زاد الوقت وصون ومبذور الحذف اليه الا انه بدعي عدم فعل عارض به شكركا
لارائه اذا حقت وطهرت بعد حرها في حنفية وطهرت ما كثر الزوج لا يصرف طهرت لحوالي حرية
العبد ولو اقامت في حنفية ما عدا ما عدا حر ان حقت طهرت وان اقيم وصديقاً الزوج لا يحق حقيقة
حتى تستولى الامانة لا اسم حتى لا ينافي امثاله له واذا استمر من كان حقيقاً في حنفية
من ذلك الزوج الاطلاق قال الزوج انطلق في المراءاة واكثر المراءاة والعبد فان اقامت له ما زاد
على وجود ما كان له في حنفية والزوج ادعى عارضاً فان صدق المراءاة الزوج وكذبه العبد ما كان في المراءاة
انام قال القول بالاركان بعد الاصل انما امينه اجبره ووقفاً فعل خلاف ما في المراءاة قال
اذا طهرت بعد حرها طهرت وصديقاً الزوج بعق في الحال لا باسم الطهر يقع على المراءاة حقيقة
من اقامت شيء على يد بعق والاركان وعادتها في حنفية خمسة ان حقت في المراءاة ستة بعد حر
فقال حقت ستة والخمس ما منطلق الحنفية في السادس والعشرة قال في حنفية اصل الحنفية وان صدقنا
في خمسة دون اليوم السادس قال في حنفية اصل الحنفية كما تمسك بالطاهر وهو الوقوف على العادة فان
ذات يوم السنة وصديقاً الزوج وكذبه العبد لا يفي بحقيقة حتى انقطع على العشرة وان انقطع حكم بحقيقة
والاولا مال الزوج بعد العشرة لم سقط حتى الساعة وقال في حنفية على العشرة وصديقاً العبد والقول
للولي لا ينافي ما على المسلمين ولم يعرفوا طهره والمراءاة الستة بامينه في الحال لا يصرف حتى لو كانت
العشرة وصديقاً العبد بصرفان ما قال في العشرة انقطع الدم وصديقاً العبد ما قال في حنفية
في العشرة لا يصرف ان العتق حصل للعبد فلا يصرف على البطالة قال في المراءاة اذا حقت بعد حشر
فقال حقت الساعة وصديقاً الزوج فعبد المراءاة ما لم يكن الطهر على طهره كما لو كان في المراءاة
استثنى من الزوج صدقاً بعق العبد ولو قالت رأت ايمهم قال في المراءاة لا يقرار ما لم يقرار
ما لم يقرر طهرها رأت ايمهم لو كان الايام بالخارضا لان ما لم يقرر طهرها رأت ايمهم في حنفية المراءاة
فقال الايام فقتل المراءاة في المراءاة واكثر المراءاة لا يصرف المراءاة ولو قال في حنفية المراءاة

بالعلم يقع ما حرمها واذا علق بالوقت يقع باولها وان علق بالوقت والفعل يقع بكل واحد
ولو علق باحد الفعلين يقع باولها وان علق باحد الوقتين يقع باخرهما وان علق بوقت او فعلين
بالفعل دون الوقت قال لامرانه لما استطلق في الحكم ونها رك طلقة واحدة في الحال باخر ولو
لما في نكاحه ذلك طلقة واحدة بالليل واخرى النهار ولا يميز بينهما اذ اوجبه قضاء في الصبي
المولي وصفا يكونا حالما في الليل وصفا عند الرضا النهار ومنى نصف ونصف في الليل يكون
وقت يومه فلا يقع واجبه فاما في الصور المانعة اذا علق الوقت الذي فيه فقد صفا يكونا حالما
في وقت بعد الوقت الذي هو فيه ومن نصف في وقت متى لا يكون متصفا في وقت قبله فلا يسيب لغيره
طلاقا لغيره والامارة انطوا اذا جازس السهر او اذ انهم فلان فاما وجب يقع الطلاق على
باجد الفعلين فاما وجب وجدا شرط انطوا على شرط او راس الشهر يقع راس الشهر الاشراف
اذا علق بالوقت ولو وقع غيرا كان طلاقا في الوقتين فكون خلاف شرطه ولو مال اذا جاز فلان
او اذا جاز فلان طلقة واسوق على كل واحد ما انطوا راس السهر اذ انهم فلان يقع ان جاز
على راس الشهر وان جاز راس الشهر على الكلام لا يقع حتى يقدم فلان في الوقت مع الفعل الفصل
والفصل في الوقت والوقت ولو كان مع الوقت وقع بالوقت كالمودل كذا هنا واما اذا جاز
الفصل قبل الوقت في الطلاق لانه لو كان مع هذا الفعل لخل اخر يقع باوله وكذا اذا كان
وقت انطوا اذا جاز غير بعد يقع في اخره لانه علق الطلاق بالفعلين جميعا فصار
كلما شرطوا ولو قال انطوا غدا واذا جاز في الطلاق في الغد لمعزاة وصفا بالطلاق
في الوقتين يقع اولا ولو مال انطوا غدا واذا جاز فلان يقع غدا طلقة واذا جاز فلان يقع
لما جاز اعلو اخر مضاف الى الوقت يقع كل ما لانها مختلفان فلا سوابا جاز اخر قال
لامرانه انطوا اذا جاز فلان واذا جاز فلان فاما جاز يقع لانه لو اقتص على بوله انطوا اذا جاز
فلان كان كلاما صحيحا فلما قال واذا جاز فلان فعدا في شرط اخر بعد الفراع من الاول ولا يدل
من جوابه جوابا ما سبق ذكره من الطلاق فصار الثاني شرط الطلاق فكل واحد بوسطه
الطلاق فقال اذا جاز فلان فاستطلق واذا جاز فلان فهو مثل الاول لما ذكرنا ان الكلام
نفسه لوجود شرطه والجزا ولو انه اخر ذكر الطلاق فقال اذا جاز فلان فاذا جاز فلان فانت
طابق شرطه الطلاق لا يجيبه احدا لانه لا اقتص على بوله في الكلام وانما في ذكر الطلاق
فصار مجيبا لمرطاه باذن المهور التي تجزئ النساء والمهرات متزوج اربع نسوة دخل
بواحدة ولم يدخل ثلاث فقال احدى نسائي طالق طانا والاخرى واحدة ومات قبل البيان فها هنا
حكى المهرات والمهر اما المهرات بعد احدى نسائه على ما ذكره هو وسف وهو قول ابي يوسف

انما يقع في وقت واحد

ملق الطلقات الثلاث على ما عرف في التيسير حتى تطلقة ان وقعت على المبرجولة فلها ربع المهر
وان وقعت على احدى البواقي فلم يدخلها في المهرات فلها في حال المهر في حال المهر والمهر في
المهر جازها ما عشرين فلها في حال اربعة ورواها ليله ولام يقين والسمي الرابع مشكوك فيه فيكون
لها لاه ونصف من مائة ونصف من البواقي نصف ما عشرين ليرتفع الكسر فنصير اربعة وعشرين
لمدخلها سبعة وسبعة عشر للبواقي اربعا لا يستقيم فنصير ليله في اربعة وعشرين فنصير اثنى
وسعين منه نصف المسئلة فاما عند المهر فليدخلها في المهرات ولها ثلث المهرات فلان احدثت
الثلاث التي يدخل من وازنه لا محالة لان الطلاق يقع على كل نفس من كل الواحد لمهراتها
واحدة الثلاث لامر انما يقع اما بطلقة واحدة او بالثلاث فعلى نصير مهرات فان عزلت
نواحدة بقي الثلاث متزوجا بين المبرجولة وغير المبرجولة وان وقعت على غير المبرجولة جازها المهرات
وكان المهرات من المبرجولة والمعزولة الوراثة نصير في حال المبرجولة النصف وفي حال الشان
لو وقع الثلاث عليها فكون لها الرابع وان عزلت بالثلاث بقدر المطلقة الواحدة ان وقعت على المبرجولة
لها ثلث المهرات وان لم يقع عليها النصف فكون لها خمسة من اربع وعشرين في الاعتبار والاولى كذا
المهرات اثنى عشر فاسكر وقت في سهمين فينصف فكون لها اربعة اسهم وهو ثلث المهرات ولها
البواقي فاما احل المهر عند ابي يوسف المبرجولة مهر كامل والبواقي لم يدخل من اركان الطلاق فان
وقعت على ثلث مهران وازن وقت على احدى من طلبة مهران ونصف وقت الشكر ونصف مهر نقض
لكن مهر من ربع شهرين واسماهم فقول احدى الثلاث مطلقة قطعا فاخر لها نصف مهر من ثلاث
نسوة واحدة مبرجولة ومات لا تقتر الحال لاقول لم يكن دخل من ولو لم يدخل من ووقت طهر
طلقة كان لكل واحدة منهن خمسة اسداس مهر يكون جهة السهر مهر او طاهر فاذا اتم هذا
الى النصف الذي يوزله الواحدة صار مهران وسدس للواقي لم يدخل من لكل واحدة اربعة اسداس مهر
ولم يسدس مهر فاما عزل في الصداق واحدة نصف المهر ولم يعزل في الحانة الاخر لما عرفت في المهرات
لان المهرات جميعا سواها افضل لبعضهن على بعض واما في الصداق فجميعهن محله سواها بعد الثلاث
على المبرجولة او الواحدة لانه لا يستقر شئ من مهرها فذكر في المهرات والمهر ولو ان الزوج دخل
ثلاثا ولم يزوج نسوة فقال احدى نسائي طالق طانا والاخرى واحدة ومات قبل البيان اما حكم
المهرات بعد ابي يوسف وهو قول ابي يوسف ملق اعتبار الثلاث وقت طلقة اربعة عشر على احدى
النسوة لم يدخل بها كان للمبرجولة المهرات وان وقع على احدى المبرجولة فلها نصف المهرات
فلما حال النصف في ذلك سنة وفي حال البيان ذلك فانه يكون لها سبعة وللنفسه من غير المهر
واما عند ابي يوسف فقول علم احدى المبرجولة بها وازنه قطعا فنصير لها مهراتها فطلق وطلاق

فولت

[illegible][illegible]

اعتق احد مملوكه في الصحة ثم بنى المرض بعض من جميع المال وليس الاخر المنازعة انه حاله
للمرءه الماحله في حال الصحة من وجه حتى اجبرها من العتق فيه ضمن المولى ارش الختام لانه منع حق
الجنين عليه بالتعقن حره وعتق عبده في دار الحرب باصحه عتقها حرة ومجرو عتقها يوسف يصح له اطلاق
صبر من اهلها مطلقا كما لو اعتق في دار الاسلام لها مقبوله مستقره بل ان الدار دار
الاسترقاق فلا يعتق ما ر السها في العتق من نقل السها به على اعناق العتق
فصونه عند اجنته والمقتل في الحرب حواله تعالى بل ان عتق مع الحاله ولا يمنع التناقص
صحة البرعي ولا يعتق خصومه العبد في اعناق المنة لا يبيح العتق حواله العبد في حاله
يرجع اليه معتق خصومه لثبوتها فاما عتق لاه حواله تعالى من حشانه سبب لمرءه الفرج فانه
خصومتها اقام المحنى عليه ان يملكه اعقبه قبل الختام والعبد المولى سكن نقل عتقه شرط
حقه وشرط حواله الانسان معتق حواله شهده انه اعتق سالما ولا يعرف سالما ولا عبد يسمى سالما
ويذكر العتق يفتى ولو شهد بالبيع على هذا الوجه لا يصح ان الحاله لا يمنع صحة الاعناق فكذلك
لو منع صحة السها به به شهدا جديدا بالاعناق على مال والآخر بالاعناق مطلقا لا يعلل ان اجبا
بالعتق بالعرض والآخر لثبوتها شهدا جديدا انه اعقبه على الفد شهدا اخر انه اعقبه على الفد
والعبد يرضى العتق بالفد جسدانه لا يعلل ان اجبا البتة تقول العبد بالفد جسدانه وانما
منزله البيع فكون كل واحد منهما بعدا بعدا لشهده الآخر فلا يصح كما في البيع والاحكام في البيع
او المكان او الفقه لولا الفقه لآخر ادعى المولى العتق بالفد شهدا جديدا بالفد والآخر
بالفد جسدانه عتق العبد نعم شى لانه اعترف بالعتق واكدر شاهده الذي يشهد بالفد
فليس الا شاهد واحد اقام المولى البينه انه اعقبه على الفد والعبد اقام انه اعقبه على الفد
فليس عليه المولى انما اكر اشاما اقام العبد البينه انه قال ذا البتة الى الفان جرد وقد
اجابا وادام المولى انه قال ذا البتة الفتن فالتعق باذا المالك لانه يمكن تصحيح البيهتين
بان فعل كل واحد منهما خلافا للمسله الاولى شهدا جديدا بعتقه ونقل سها به فملكه
عتق عليه لانه مقر مانحه مودعه وحلف بعتقه ان في هذا عشره ابطال وحلف بعتقه
ان جله احد شهدا شافا ان في نفسه عشره ابطال فمضى بعتقه حله العاصي فاذا في عشره عتق
اي حلفه يرجع على الشاهدين بالافان وعنده لا يرجع الى حلفه فقد قضا العاصي طاهر او المالك
محمل العتق سها به السهو وعنده لا يثبت فمحل العتق بمن المولى حال الحلف سها به
اعتق اجبر عبده بغير عتقه في صحة لا يعلل عتق حلفه وعنده لا يعلل ان دعوى عبده
ولو قاله مرفعه نقل ما لجام لان العتق في حال المرض وصيه وفي الوصيه حواله تعالى

فكسب خصومه الامام وذكر في الجامع ان في الامن نقل وفي العتق نقل شهدا جديدا والآخر
اعتق عبده لا نقل لان المستحق والمستحق عليه محمول شهدا جديدا انه اعتق عبده وسها به اخر انه وجه منه
لا يعلل لانه اخلفا في اللفظ والمقصود لان المقصود من الاعاق وصفه ليقرب الى الله تعالى ومن الله
التودد والاحسان الى العبد لا نقل وفي عبده منه يعتق ولا يصدق قضا انه لم يرد العتق
ثنا له بصره في نقل الملك من المالك فنزل سقوطا والعبده انه مثل الحر لا يعتق لانه يشبه بالحر
وقدما للشبه في العقل والقادر والادب قال يدرك بدن حره يعتق لانه يشبه وليس تحقق
اذا اراد التحقق لعل يدرك حر قال اسم عبدي فاجبره والآخر لا يعتق لانه يتيق الزمان لانه لم
يرد الحر وان العتق يسمى الشى باسم حرة لعل الملك ففازه محو رتبته للعبد الحر قال وصلت
فانه حر فعلا لثبوتها وان المولى لا يعتق لانه حر المولى والطاهر يمكن الوقوف من جهة غيره مطلقا
انما قال العتق واعتق اعقبه سيبت فاعتقه جميعا لا يعتق الا واحد منهم والبيان الى المولى ولو
قال انك دخل الدار فمحر فدخلوا اعتقوا لانه كل اى ذكر وراية الجمع فان قرن به حرف الجمع او واجب
العموم لعل على ذلك والاعلى الواحد في الصورة الماشه وجدي الى العموم وهو وصفه بصفته ثم وهو
يخول في خلاف الصورة الاولى قال اول عبدي دخل على فهو حر فادخل متاهما جيا عتق الى ان الميت
لم ينقل عبدا لغير الموت وانما يكتفى بملكه كما في الاقربا بل يوجد بالمشتر شرط الحلف مال الجارته
اولا بل عليه فهو حر فلو لم يمتام حيا عتق المولى حلفه وعنده لا يعتق لان المشتر فلو هذا
شقق العتق فمحل الممنوع حلفه ان الزاخر عتق قوله فهو حر جديدا لغيره وهو للمولى
كانه مال اوله لغيره ولا يخل بالمشتر قد عتق العبد فشهد رجل وامرأان ان قوله كان عتقه فعلى
قائه الحر لان البتة هذه السها به لغيره لا لغيره بل لغيره ففعله
باعتق المملوك من الشركا اعتق بعتقه يعتق ما اعقبه وهو الختام فاعلى شيا
اعتقه وانما استسعاة واحكام احكام المالكه مادام سعي لانه لم يرد في الوق عند حلفه
وقال ابو يوسف محمد يعتق كله بلا سعيه لان من اصل الى حلفه الاعاق يتجرى سواء كان العتق موسرا
او معسرا وعنده لا يجزى وعنده لا يفي اركان كله له يعتق كله وكذلك اذا كان بعتقه لغيره والعق
موسرا وان كان العتق معسرا يعتق نصبه لا غير لما قوله علمه من اعاق نصيبه من عتق كله ليس
شركا ولا حلفه قوله علمه من اعاق مطلقا له وعنده عتق بقتية ولو حق لما اجمعت الى العتق
ولا انزاله للملك والمملك يتجرى ومسايل البابا كما عتقه لغيره لاني حلفه فاذا عتق فاعلى حلفه
اذا اعوق اعقبه بغير غيره والمعتق موسر فله ان يملك خذارات انما اعاق نصبه وان شيا
استسعى وان شاعق العتق وان كان معسرا لانه مستسعى العبد ولان عتق وليس له الضمن

وغيره ما لم يمتنع العقوق ان كان موصرا وله السعاه ان كان معسرا لا غير وعند الساقط ان كان موصرا
 نعم وان كان معسرا متى نصيب الشريك دفعا كان ان كان معسرا فله الملاك اما لو حصد فقل حله انه
 ان ملكه فيه باق فحاز ان يحقه ولان يستسعه لانه في حكم الكفايه وله ان يكاسه وله ان يمتنع من شريكه
 على السلام ان يمتنع شريكه في غير حله خلا من باق ان كان موصرا وان كان معسرا يستسعى العبد
 مشقوق عليه واما لو لم يستد فله الاعتق الا ان كان موصرا لغيره لانه ان كان موصرا لغيره وان
 كان معسرا لغيره السعاه لغيره ثم اذا امتنع نصيب شريكه لانه يرجع على العبد بالسعاه عند ان حصد
 كان الشريك ان يستسعى العبد ويأمنه فانه مقام نفسه في ذلك وان العتق من له القاسم العبد
 غاصبه القاصيه اذا استسعى العبد يكون الا لا مشركا واذا امتنع الشريك يكون الا لا له للعق
 سله كل واحد من الشريكين على صاحبه ان يقدح حقه وصاحبه مكره سعى العبد منها والوجه ان على حال
 كما ان عداي حصد وعند السعاه عليه ان كان موصرا وان كان عداي موصرا وان كان عداي موصرا
 للموصري نصف قيمته ولا شئ للمعسر وان كانا معسرين سعى له والوجه ان في حصره موقوف اما الوصف
 فتقوا كل واحد من الشريكين حقه ولم يمتنع نصيبه وله التضرع اليه ان غرمه صديق على صاحبه
 فسعى كل واحد منهما سوا كما موصرا او معسرا على حله لان السعاه جائزه مع اليسر وعندنا
 عيون احدهما وجب عتق الآخر في غير كل واحد ان يمتنع حله وان له الفان اذا كان موصرا ولو لم يمتنع
 عليه فلا يمكن لغير الفان والسعاه مع السرط تصور عندنا فلا يمكن لغيره واما اذا كانا معسرين
 فكل واحد منهما حصد واما اذا كانا عداي موصرا فهو يرجع الى المعسر حقه وعتق المعسر رجوع السعاه
 نفسى والمعسر ينزل المهر من حقه وعتق الموصرا وجب السعاه على العبد ولا تسعى له احق احد
 الشريكين العبد فمال العتق حقه قبل ذلك كان حقه كذا او ادعى الاخر العتق في الحال وجمعه اكبر
 او يرجع على خلافه او يخلطان في اليسار والاعسار اعتبر لما ذكر كل امر لغيره فانه حكم كذا
 او اقر الاوقات فصار كانه حقه في الحال فخرج الى قيمته وحاله وان انقضى العتق وتيقنا
 سابقا واختلفا في قيمته يرجع الى قول العتق وان العبد انما لم يزل الفان يبعث عليه يرجع الى قول
 كما في العتق سائر الامانات اعتق المعسر لم يزل الفان عليه لان المعسر حال الاعتاق جازا
 العتق في الزمان كذا وشا والعتق كان في حقه عداي حصد واي يوسف لم يزل على ربه وفي
 ماله شئ وعندنا يستوفى من ماله لغيره ان كانا لغيره في الصميم وجره ماله كذا اذا كان
 في الموصري زمان الا ان اطلق الخلف بالمريض بالحقه لهما الاعتاق في المريض وصيه كالتبرع والمخاطب
 لو در احدهما نصيبه مات للغير على شئ كذا ما عدا وان مات العبد في رواية بعض المحققين لان
 صان حصره فلا سقط موت العبد كما في العتق كما ان كان الفلام تسبب رجوع العتق باض فيه وان

لغيره سببا لا شئ له للمعسر ومعه واما ان كان موصرا فله الملاك وقد أخذوا من ذلك
 ما يمتنع عليه ان يمتنع واما الاعتاق والعتق انهم قاموا مقام موصريه وان اختلفوا
 العتق بعضهم الفان فله ذلك وروى الحسن عن ابيه ليس له الا الاعتاق على ابيه ما وجبه عليه الكتاب
 ان ملكه باق فله كعبد حتى حصد اعتق احدهما نصيب وجه رواه الحسن ان المستسقى من له المكاتبه
 ولها ما لا يكون الفان لا يكون الفان لغيره ولو كانا عداي موصرا ماله ليس له الا الاعتاق على ابيه
 الفان وكذا لو كان للموصري حيا ليس له ذلك فاحصا الذي يمتنع العبد من السعاه على اكثر من قيمه
 او ورق المهر القفل ان السعاه وجهه فاحصا القياس وللشريع قدرها قيمه وان حصد على اقل
 حوزا لا يجوز دون الحق فحصر استقاطا وان كان عرضا جازوا وان كان اكثر لان في المعسر الخلف
 لا تحقق الماده وان كان العتق عرض غرضه حاز لغيره عتق واما الخواثر من دين وجه رواه الكتاب
 انه ما فيه من العتق والعتق حازوا وان لم يمتنع عتق عتق وان اختلف الشريك بعض العتق الموصري اذ
 استسما العبد لغيره ذلك وعداي حصد له ذلك بل ان نفى العتق وقبل ان يرضى الشريك ورضى العبد
 وجه القاسم اذا سقط حقه من الاخر قيمته فلا يمكن الرجوع من حكمه في الجاني كما يتبع اصل الحصد
 اعتق سائر عتق سببه عتق عتق حصد وعندنا حصد والبيان ان المولى في الاقرار بها ما يتفق كله لهما
 انه اعتاق حصد منه في المحصول قاسا على المجرى ولاي حصد السببه عداي عتق سببه عتق سببه عتق
 او يرضى من نفى حله الم سببه ماله فاعطاه عليه الم سببه ماله عتق سببه ماله حصد سببه ماله حصد
 الا انه موصرا ان يمتنع المبرر بل قيمته الناس ورجع على العبد ومن الحق للمبرر بل قيمته مبررا
 والمبرر بل الاول العتق حصد عداي حصد وعندنا هو مبرر كله للمبرر ومن لم يمتنع حصد سببه موصرا ان
 او معسر ان عداي حصد عداي حصد عداي حصد عداي حصد عداي حصد عداي حصد عداي حصد عداي حصد
 حاصرا حصد العتق مستطابقا في القيمة وامتنع ثمرات المبرر فخرج عليه قيمه نصيبه مبررا
 ومن المبرر بل الثالث انه امتنع الثمرات عليه تدبره او لا يرجع باض الثالث على الحق لانه
 دخل ملكه بعد جناية العتق وعندنا المبرر لا تجزى ماله كذا مبرر فلا تسد اعاق المائت
 لانه ملك المبرر فخرج نصيبه ماله فان نفوت ماله ملكه لا فاضا في الاعتاق والخلف باليسر
 والعسر عندنا حصد اذا در واحد الشريكين الاخر حصد خبايات انما اعتاق وان ما ضمن
 وان ساء المستسقى وان شاد بر وان صار له على الملعوف اعوانا حصد ودر الاخر وكذا في
 ولا اعدا لولا العتق والعتق حازا ان يسعى العبد للمبرر في سببه ماله ومن له العتق ايضا
 سببه ماله مبررا ان كان موصرا ونسعى العبد في المكاتبه لثالث فان تجزى فهو الجاني ان شأ
 استسقى العبد في ماله قيمته والوجه الثالث وان ما ضمن المبرر والعتق بل قيمته بعض

ادراكا لموسر والواحدة لصفان لانه يجوز ان يكون التبرير قبل العتق فكان له الرجوع على العتق بقبضه
وعودا يكون بعد العتق فلا يستلزم الرجوع لان العتق في كل واحد من السنتين لا رجوعا بل اذا اختلف
احدهما للرجوع والاخر الكفاية فقد استقطقت من التضمن اخذها عنه ولا يرجع في حال الرجوع فيه
نفسه وفي حال الرجوع فكونه له نصف السيد من السيد في الرجوع احتسب عن العبد رجوع عليه واما
الكفاية ليس له حتى الرجوع لان اعتبار الاحوال ما يثبت الاحكام التي يعمل الفسخ والكماليه في العمل
الفسخ فاذا اعتذر اعتبار الاحوال في العمل الكفاية مقدمه على العتق بالاولى فعليه ان يفتقر
بعضا وبعد العتق لا يفتقر الى قبل فتمت ولو كانت الكفاية مقدمه فانه يفتقر ببيت الواسع اذا
اختلف وان عجزا بعد اتمامه انما استسعى لما عجز وان شامنها لا يكون واحدا ولو جريا نزل
له الرجوع عليه فاذا اختلفا واستسعى رجوع عليها وان اعتق احدهم وكانت الاخر ودراما انما
ليس له الرجوع في الرجوع غير ما لان في الغير وصر في كل واحد حصل في نفسه فلم يصر
مطلقا وان اذبر اجبر او اتم عتق الثاني كما يثبت الاخر ببيت السيد الرجوع على المعنى بقبضه
للمعنى ولا رجوع الكفاية على ايدى الكفاية اخذها غير التضمن فان اذبره كما يثبت عتق في المبر
والعتق وكذا واما الكفاية ارجع العبد رجوع على المعنى بقبضه لانه عا دعدا له والعتق
المنه وان كاسر اذبره عتق فان الرجوع العبد عتق له واذا كان له على احد وان عجز
على المبر بقبضه لانه على المعنى في السيد حصل اذ ثبت الكفاية هو العمل اليه بالتبرير ولا يثبت
تضمن غيره وان كان العبد من سنته فاعتق اجبره ودراما الاخر وكانت الناحية باع الراجح
بالخيار ورجع الاخر على نفسه وهذا اخر نصيبه من ائنه التضمن ولا يعلم الا انما العتق
التبرير حازن والمبر بالخيار انما استسعى العبد في سيد من قبله وان شامنها العتق
اركان من وسر او علم ان السيد كان له وان لم يعلم فتمت نصف السيد ورجوع به المعنى على
لان حكمه المسله في العتق والدرام الكفاية حكمه ما كان الا ان فاما السيد رجوع بغيره
من الفان لان حقه في السيد وله حالان لما عجزه وكذلك الكفاية على ما ذكرنا واما التضمن
ما ع فان صادق البائع والمستمر كان البيع كان قبل العتق والسيد صار المسترعى فمجرد ان
يرضى باخذ العبد اذ يرد ليعيب حصول العتق في نفسه فان عجزا ليعيب ثبته في الخيارات للمالك
وان اختلفا لم يكن له العتق يسترد ثبته لانه اذا لم يعرف التاريخ لم يكن وقوع البيع والعتق معا
فكون العتق استبق اعتبار القوة فلا يجوز بيعه فاما الذي طرحه حكمه على السيد لانه اذا اختلف
الرجوع والمرأه بيت المراه بقبضه السيد الرجوع من العبد لانه يعلم مولا واما الله فالتبرير
في المراه لان هذا العلم لا يرجع ثبته فاما لا وهبته قبل عتقه بقبضه الخيارات التي كانت له

19
وهو السواء والتضمن العتق لان المالك اعاق عبدائه وان ازال اعاقه فهو من له البيع
اعتق احد السركن فملك الساكنه نفسه لا يجوز استحقاقا وجه القمار على نقله اليه بالتضمن
لكونه المالك وجه الاستحقاق ان اختلفا فقبضه حاد في حكم المستهلك من وجه يجوز نفسه
لما قبضه اعتق عداسته ومن صغيره ستان لم يوج الصوان لم يكن له والى اوصى مكي وى عن
عمر كان تفرغ عن عتق وان كان له والى اوصى ان شامنها وانما استسعى لما عجزه فان نقل المالك
فما كان البيع عتق من حرمه وادون اعتق المراضيه وهو موسر وان كان العبد من انا فله خيار التضمن
او السواء في الماله ولم يصر مولا كالمول اعاقا خفيه وان لم يكن عليه دين لخيار المول لانه ملك المول
احد السركن فله العبدان خطيب المراه اليوم فاصحروا والآخران لم يدر فاستحروا بدي دخل الم
معتق نصفه وسعي في النصف منها عداى حقه وعذبه يسعي في جميع ثمنه منها المبر ان المعنى
يحول المالك انما كان وكل واحد على الحق على صاحبه يسعي في جميع ثمنه كما لو سهر كل واحد
على صاحبه بالمعنى لاني نصف ثمنها حق النصف فلا يكتفى بمصنعه الا كغيرها النصف ورفعا للماله
بالبيع قال اجبر السركن ان المراه اليوم فهو حرمه والآخران فخره فهو حرمه سوطر وما منها
عتق نصف العبد من المراه قال اذبره فهو حرمه وان الشرط وجد ونقض الماله ان كان موسر نصف
ثمنه فخره واسوطر المراه ان اخذاه لانه بالضرر لم يصر راضيا بالعتق لان الرضا بالشرط لا يكون
فما يملك خصوصا اذا كان محمدا على المراه السوطر وهو محمدا لاجل بيته فثبت له حق التضمن
وعلى المراه نصف ما بقى من السوطر المراه في ماله لانه وجد في ملكه وملك شركه وما صادف
ملكه من عتق والماله ماله لان ما دون التضمن من العبد لا يحل له الماله ومراه الضر المراه
مراه لانه لا يمكن اعتباره الماله لانه خارج عن ملكه ولا العبد لان اصل المراه ما العتق من وجه الفان
العبد شره امه كرك ونصفي ما بقى من السوطر المراه كرك لان العبد في الماله نصفه في حكم الرجوع
على الكفاية والماله على المراه الكفاية بغير الفان وبمن نصف ثمنه مراه واسوطر لان الجنايه
الى الكفاية بغيره في المراه امه او جينا عليه ضمان السوطر فلا وجه ما نانا وجميع ضمان السوطر
لاخره ضمان نصف ثمنه مراه واسوطر فيكون على عاقله قل هذا فهو الصحيح ان يكون نصفه على
عاقله ونصفه في ماله لان نصفه مكاتبه وضحه حرمه وما يحل عليه المولى على مكاتبه لا يتحل
لعاقله ويستوفى الشكر ما ضمن من ضمان العتق للمعنى في اطلاق حقه وما بقى فهو مراه
المعنى على المراه في اطلاق في المكاتبه اذا مات حرمه فاعتق واخر جيايه فكون مراه للمعنى اذا
لم يكن اوله وان كان المعنى مبررا فارجع السوطر الى كله ونصف الثمنه مراه واسوطر
في ماله لانه رجعت ثمنه على ما قبضه فكون في ماله وما بقى من العتق وادون الناس الى المراه

قوله ان اذ كان عبداً استسقى العبد فصر معقاً من حيثها الى ان اذا اصاب بك رثا لانه قال يكون عبداً
 مال كل يملك ملكه فهو حر ملكه خاضع لاعتقوله اسم المالك على الاطلاق يقع على الكافل فان ملك
 بعض العبد يملك فصفه ملكه حتى لو ملك نصفه لم يخرق حق ما دام نصفه ثم استسرى نصفه
 لم يعتق استحقاقاً لان هذا النصف يطلق في العرف على الملك الحمله تعالى والله ما ملكك الا انفسه وان ملكا
 سرقه فلا اعتق وله مال الملك هذا العبد فهو حر فاستسرى نصفه ثم باعه ثم اشتري نصفه
 الباوي عتق النصف الذي في ملكه لان العبد اذا عتقت عين تعتبره الملك مطلقاً من غير تفصيل
 ولهذا لو عتق وقال والله ما ملكك هذا العبد وقبر ملكه على هذا الوجه خلت ملكا اعتق وقال
 ان استسرى فهو حر فاستسرى ما سرق لم يعتق لانه حال الشريك في ملك فنجح العبد في الرجز
 فان كان له عتق عتقاً فاشترى ما سرق لانه ملكه بنفس الشريك جارية حامل من سرقها اعتقها
 احدهما اعتق الاخر الخن لا يرجع على العتق بغير الام لان شرط العتق ان يقتل الولد او ايامه
 وابعاق الولد بعد فصره بخلاف السعاه وواعتق الجن من اعتق احدها الام لخاصه
 ان نصفه لانه لو جرد ما منع القتل والسهاوه في عتق الشريك عبد من الشريك
 شاعداً ان اجبه اعتق نصفه ولا يدرك العتق لا قبل لانها سهاوه على المحمول ولا قبل لونه لا
 من سهاوه على غيره بل هو سهاوه الشريك مع اجنبى على سركه لا قبل لانه سهاوه لعبد او ملك
 ولا قبل وعتق العبد لقراره سهاوه اجنبيا على اجل الشريك ان شريكه القابل يعتق خصه
 العبد حال غيبه والماضر على عتقه حتى يقدم الماضر فيعاد عليه السنه غداً حسنه وقا
 عتق العبد حال غيبه والماضر خصه غداً حسنه وقا على مسئلة الجزى المواق غداً حسنه يجرى يكون
 فذا دعوى الحلو على الماضر من العبد غداً لا يجرى فكون سهاوه على الغائب الماضر على
 خصه عن الغائب يجعل خصاً اخلف العتق والمعتق كسب عبد فقال المولى اكتسبته حال
 الرق والعبد يقول حال العتق قول العبد لانه عتق حاله واكتسبه منه وفي الحوادث يعتبر
 في اقرب الاوقات عبد من له سهاوه ان ضمن ان الماله اعقته الف والدرهم وما والعبد في
 العتق بما ان قبل السهاوه لانه سهاوه بالمال على العبد لا بالعتق لانه ما له المولى فعل سهاوه
 الشريك ان الماله اعق العبد غير جعل قبل لانه سهاوه على الحب ولو اقام لونه انه اعقته بالمال
 بالمال لان سهاوه لا يوجب سهاوه لانه سهاوه على الشريك ان العتق امة لا قبل لانها سهاوه
 لانه سهاوه وبيان الاحق النظم فان كان موصراً ما سهاوه وركب الا ولا يدرك ولو
 عبد العتق اراد الشريك استسعا العبد لانه ذلك وان ضمن الشريك ورجع الشريك في الرجز
 وان لم يرد ماله رجع ترك على الولد لان على الولد ان يسعى وماله لانه صادرة عما كتبه او ذكره سهاوه

فوضعها بالانكسار عبداً له ثم انما فاعنى كل واحد نصف مولد في السعاية ففعل
الولد وبذلك يكون الام لان دفع الام رقاً وحرته وملكاً يكون كسبه لها فلو ما سألها عن مال
ورثة الابن دون النزع لان ابنه صار حرًا مولد الام عن وفاد دون الدرع ولو ماتت الورثة لم ير
ابن ولا المرأة لان واحداً منهما لم يعقوبة شهد ساهداً ان المستري اقربان البائع اعقب
البر عن حق بل المستري لان اقراره مقبول في حقه والعقوبة ثبتت في حق شخص ثبتت في حق الكل
والاولا لا ثبتت لواحدهما لان كل واحد يقول على الآخر وكذا لو اقر المشتري ان البائع حر
او استولى على شيء فلو كان احدهما المستري يقول ما ثبت الملك في حقه والبائع يقول ذاك ملكي
ونعق ونعق موت البائع لان موجبه قول المستري هذا شهد على اجد السر يمكن ان اقرت اعقب
المملوك وهو موقوف على بعض نصيب شركه والاولا لان العقوبة بطله لحجة سريعة فلا يبقى الوك
وان جحد اقر اجد السر يمكن ان لاخر استولى الامه وانكره توقف الامر ان المدي يقول
اسفل الملك في نفسه الى شركه وهو منك وغيره المنكر وما يدفع عنها الخدمه وما لان
الاخر فمات ما ملكه فيها وحاشاها موقوفة اما نصيب المقر اجد الملك واما نصيب المنكر
لان يقول عند الدرع قتل الخنايه لا يسبج جهتي ولا حبي على شيء وعلى يوسف ومحمد انما استعنى
بأخاها والخنايه عليها موقوفة فلن خير ان يكون في النصف موقوفة لما عرفت ولا سمعت
للمشتري حاله موقوفة عند ان نصفه واى يوسف وعز محمد سعى وهو رواه على يوسف لما اقطع
المنكر فيها فنسعى وجه قول الحسن وهوان السعاده انما هذا لم يكن اسما له الملك فيها وسوا
كانت اذ اقام جلد يمكن فلا سعى باب حقوق ما في البطن قال الحارثه كل ولد
للبنت فهو حر فان المولى لم ولد الحارثه لا يعقون الشرط وجد عبيد وان ملكه ما لموت والارثه
اولاد ولد لبنت ان كان غلاما فهو حر وان كان حارثه فاسم حرة فولدت غلاما من حارثه واضلوا
في السابق القول المولى مع بيته لانه الموجب فولد لعلى الاول يعقون الام نصفها لان عقوبات
لا ولد من حال يعقون كل واحد من العلامين له اربعة وتسعى في ربع ثمنه لان الحارثه لو كانت
او اذ احراز انما ولد الحارثه وان كان احداً من العلامين انما يعقون مودون الثاني فيها اثنان في حال
دون حال فمجرد حرة منها ثم احدها يعقون في حال دون حال فثبت نصف حاق لانه ليس احدها
باليعقون كل واحد له اربعة ويعقون كل واحد من الحارثه ربعها لانها لو ولدت الحارثه
او اعقب الام وعقبها لانه لا ولد حرة ولو ولدت غلاما لا يعقون قاله جرحه واحده فنصف
ثم نصف منها ان كان ما في بطنك غلام فهو حر وان كان حارثه فاسم حرة فكان في بطنها غلام و
جاءه لا يعقون واحد منها لان ما للثمن فصار كانه قال ان كان جميع ما في بطنك ولم يكن ما قال

اكان في ملكه علم فهو حر وان كان في ملكه حارة فهي حرة وكان علمه وحاربه يقتل ان لم يكن
 كله التعم فعلق الحكر بنفس الوجود قال ما في ملكه حر حرات اول استه اسهرا يقتل
 من الجوارح حرة بعد التعم ولا يقتل بالشك حتى لو حات باقل عتق قال ما في ملكه حر حرة
 فالق من انضامه بعد العتق اقل من ستة اشهر بخلاف الجنين الحرة ان كان له ابي حر لا يحر
 وان لم يكن يكون نصيبه المولى من المولى ما لم يلاستحق لارث وان حر بعتته اسهرا لا يحر
 عتقه على ما عرف قال لا منه اعقت ما في ملكه على الف حرك فقتل فجات بول لا يحر سده اشهر
 عتق لا يحر لان الحوزان يحر على امته متى جاز عتقه كاتر امته وولد الصغر على الف وعتق
 الام كزوج حرة الولد على الولد قاشا واما استحسان كله على الام كالمكان له عبدان حاضر وغائبا
 على الف وعتق اجدانه فاسر واستحسان يعرف في الكتاب اعقب اجدانك الامه ما في ملكه اجدان
 لوم من اجدان علمه ان الامان لا يحر بعتته لا يحر بعتته وان كان جاز به فاعلاما فاعلام
 الطاهر ان الحارة كانت حرة وما كان له ولد له غلاما فاسره وان كان جاز به فاعلاما فاعلام
 فولدت غلاما حرة من قبله الاول عتق نصف الام ونصف الغلام ورجع الجار يقين قال ابو حنيفة
 ان عتق مكر واحد لم يحره اما الام فاعلاما فاعلاما وان كان له ولد له غلاما فاسره وان كان جاز به فاعلاما فاعلام
 من الغلام لو كان اذ عتق وعتق الجار يقين وان ولد له الحارة من الغلام عتق الحارة الاول
 عتق نصف كافي السلة التي ذكرها من قبل عتق مكر واحد لم يحره اما الام فاعلاما فاعلاما
 فخر اجنبت بطنها والفت من اهل الفاد نصف عشر فتمته ان كان غلاما وعشر فتمته ان كانت
 حارة لان ضمان الجنين عند الفاد ويكون على العتق نصفه لتشركه ان بايها البان على الفاد
 حكما كونه حيا فكيف المولى الاعاق متلفا هو الشوك ورجع ملكه اذ الفاد بجان العتق
 اذا ضمن لشركه يرجع على العتق وهذا المال من له كسبه والجنين بعضه منه المالك بعد ان
 على ما عرف وما يقين من ان العتق او لوارثه لانه ما تخرجه باء العتق على مال

لا يحره كاتنا المولى ان يحره بعتد الكتاب ولهذا مال لولده في شهر واحد ما بعد لا يحره
 القوط لم يحره لو كان كاتنا لا يحره الى الفاضل ارضا بطلانها وحره وان يصير كاتنا لا يحره على
 التعم الذي هو خاصية الكتاب قال اذا ادرت في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره
 ورجع على بلاد الله مال العبد اذا ادرت الى الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره
 على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 وان اجدانها اجنبت مال اودى بها المالك على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره
 شرطها الاجنبت شرطها الاخر واما المالك على الجوزان يستحق عتقه على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 المولى من وجهه لانه ما تخرجه في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 المادون الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 باء الامان كالمولى الذي ادرت في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 وان ادرت المولى فلو رثته فتمته لا يحره ما خبز عتقه وعنده فتمته ما تخرجه في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 العبد ما على ما اذ باع نفسه العبد منه فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 فتمته الجارية **باب امهات الاولاد** لا يجوز بيعهن ويعتقن بوزن موالهن جميع المال
 لما روي عن سعيد بن المسيب انه سئل عن رجل اشترى امهات الاولاد عن رجل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 لا يحره من من يحره في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 لا تشارك من يحره من يحره في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 المالك من اذ ادرت المولى فلو رثته فتمته لا يحره ما خبز عتقه وعنده فتمته ما تخرجه في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 اعادة العتق لا تقيده من جميع المال فيبطل ما في ورثته ولا يحره ولا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 جميع المال من اذ ادرت المولى فلو رثته فتمته لا يحره ما خبز عتقه وعنده فتمته ما تخرجه في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 الصورة المانة فمحا كانه اعقبتا حكمه ولما ادرت المولى فلو رثته فتمته لا يحره ما خبز عتقه وعنده فتمته ما تخرجه في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 وصفا حيث ادرت المولى على المولى اقل من ثمنها والارش طان البقي تعدد بعتد المولى وليس عليه
 جنايتها كزوج حرة واحدة لا تمنع مرة واحدة فخرقة ان المانع فعلا لا يحره فان تمت حرة
 يشترك المان في الاول وجهه قبل الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 الاول يثبت نسب ولها من المولى بدون الرجوع لان فاسرها فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 فان غاة يفتق بالافضل لانه وان فاسرها فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 الاضطرار لان فاسرها فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره
 فكان فاسرها فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره

لا يحره كاتنا المولى ان يحره بعتد الكتاب ولهذا مال لولده في شهر واحد ما بعد لا يحره
 القوط لم يحره لو كان كاتنا لا يحره الى الفاضل ارضا بطلانها وحره وان يصير كاتنا لا يحره على
 التعم الذي هو خاصية الكتاب قال اذا ادرت في الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره
 ورجع على بلاد الله مال العبد اذا ادرت الى الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره
 على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره لا يحره على الفاضل فاسره فادى في ورثته لا يحره

جامع المولى لها مات ولد استمر له استمر له بالبرغوه لا نه ارتفع الفواش كافي النكاح فانما اسكالا
لانه اذا كان عبده وحيث سبب الى سنن كذا لو اعقها مات سببها او اعقها سنن نسبها الى
مستنق من الزوج لانها معتدة ولا يمكن نفيه لانها حرة خارجة عن ملكه والمولى كمن سببها
اذا ملكها لغير اسمها الا غيره استولى حرة الغنى النكاح ثم استمر لها نصير ام ولد له خلافا للسنن
لان شرط ابيه المولى خلاف المولى لغير النسب الحرة فيها من وجه ولهذا لو استولى حرة الغنى
بملكها نصير ام ولد له كما سبب ام ولد لثبوت العصبية منها مولا سبطه المولى بشرط دعوى
نسب المولى لحارسه له الا اذا نادى بسبب اجدان كان تواما سبب نسب الكل فانما المولى
وان كان في بطون مختلفة سبب نسب المولى لا غير من شخصه مع الحاجة الى البيان في الغنى
فينبغي اجدان ثبوت اجدان في المولى لغيره سبب النسب منه ونصير ام ولد له وطه لا يملكه
نصفه ام ولد له ولا يستلاد لا تنقص فما يمكن نقل الملك فيه فيصير ام ولد له ويضمن نصيبه
موسر كان او معسر الا انه فان تلك كاسب ادى اجدان المولى واعتق المولى معا فادعوا اوليها
لنسب المولى الى حاله العلق يكون اسبق امه من مسلم وذمى ومكاتب ومبرر وعبد فولدت فادعوا
فالحر المسلم اوليها في حرة ومكاتب وشرك اسلام يكون ارفع للمولى من الذمى لانه حر والمكاتب
واكنا لا يسلطن لكن مولا المولى فحصل الاسلام دون الحرية ثم المكاتبان من ملكه والمولى على
الحرية فان لم يكن مكاتب ادى المولى والعبد لا يثبت له النسب لانه ليس له ملك واسم
فلو حبا يكون المولى والعبد المحجب عليه بوجه له حاة وعلى كل واحد العلق لخصه الشرع
لا قبلهم بوطي حارة مشركه الامم المشركه ولدت فادعاهم اعتق اجدان نصيبه من
لا يضمن عداي حصة وعقد اعقن لانه صار ذم ولا له عداي حصة لا قيمه لما ليا
المولى خلافها فان ولدت ولدت فادعوا اجدان اجدان المولى والاخر الاخر وما تولد سبب نسب اجدان
دون الاخر فثبت منها وان كان في بطون مختلفة فثبت نسب الاكبر من عصبية ويصير الحرة ام ولد له
ويضمن نصف القمه والعقر لشركه لما عدا ان علقه يكون اسبق واما الاصغر لانه دعوى
لانها صار ذم ولا الاخر ذمى وانه لا يمكن له ان يكون حاله دون حال الحر ودعوى
العقر الا انه وطى المولى نصيبه فصار امه على الاكبر وذمى نصفه وهذا ما دل بعض
بلنه نصف العقر وارت الامم المشركه من الزوج ثم استمر لها مولا واخر نصير ام ولد له والزوج لما لم
ولنه فان دعت نصيبه موسر كان او معسر الا انه بالشري صار ام ولد له وان شغل نصيبه
اليه فيلزمه القات وان دعت معها المولى وكان الشريك ذمى محرم من المولى اعتق عليها
لما عدا ذم وان كان اجيبيا سعى المولى للشرك في حصة لما عرف مال اجدان المولى ان كان ذمى

عقد محرم من ذمى كان حرة فثبتت من مال الاخر على عكسه والقول فيها جعلا فاولد من
سنة استمر مولاها واما الاستعاقبة فالسابق اولي من ذمى وكذا لو عد محرم من ذمى وقوله ان كان
لغيره لم يسلط على كونه لغيره مطلقا فان كانت اقل من سنة استمر من اقرار المولى ولا يكون من اقرار
الا اوله لولا ان امه بن جبر ولدت من رجل حال زوجتها فبصده اجدان واما الاخر بل
بين كذا فان نصفها لم يولد ام ولد ونصفها من قبل المولى اقربا للزوج لانه لم يقرب اليه ولا اخر معتق
ما لا يوطى اذا مات اعتق نصير ام ولد ام الولد واعتق نصف المولى حصة المولى كذا بالسبع وسحق
المولى نصفه الاخر لما عرف وعلى الواطى العقر لها اما المقربا للزوج فلا سلك لصداقه اعلى
الزوج والمهر واما الاخر لان الواطى اعرق له بالعقر وهو يدعى الثمن فما ذكره على اخر
عشره من ثمن متاع ونحو الاخر هو قرض فله حان مات ابي المولى سمعت الحارة في نصف
للقربا لان نصفها اعتق لونه باقرار اجدان المولى ومنه السعاية في الباقي ولو كانت
اكدام مجهولة لاصير مولاها فعال لب المولى وحقهاى او وطنتاى وماله بعنا كما او غصبنا
فغير ام ولد وانما اخر وعليه القمه لها لانها مولى كانت مجهولة فانظروا انها امته والمولى حرة
واوراء بالبرودى الى ابطال حقها ولا يقبل ولنه القمه لا عدا ان اذ لم يولد لها وكذا لو اجد
لان اجدان المولى غير ذمى واصرود الامم في رواية بصرف لانه حرة وفي رواية لا بصرف في المولى
حوايه تعالى باق كما يولد كما يولد

كاتب ام ولد له على خدامها اورد قضاها
لان قضاها على مكالمولى وفي الكفاية لها فادعوا عتق مفضل محرم فان مات المولى قبل المولى اعتق
فان كان سبب العتق جدي فصار كالمعتقها مالا وطبها بعد ما كانتها حب العقول لاول العقد
والامر من قبله الكسب وكسبها لها ما تركت ولولا ولادة في الكفاية تسعى المولى على نحوها
لانها صار مكاتب بقرعة منها ولوا اسررت ولها او انا ما هم ما سعادى حصة ان ادى مولا الكفاية
حالا قبل ولا رد في الزوج وعندها تسعى على النجوم لانه صاومكاتبان ولهذا الاخر له بيعهما
فان لم يولد في الكفاية لا يضمنه القناس ولا يدخل كاتبا لانه مفضل عنها كذا في الشاكر
الكفاية من وجه لقوله العصبية ولكن لضعفه من وجه شرط اداءه في الحال بخلاف المولى ذمى الكفاية
استمرت ذات دم محرم منها جاز سبعة ولا يملكها عداى حصة ولا يملكها كاتبا لانه ذمى كاتبة
موجهة لصله فوجب المكاتب كقرايه المولى لا يضمنه ملكه لا تحتل له له ولو مكاتب كان له
وفي المولى وانما ائتمنا الكفاية لانه لا انسان كان تسعى لعقده تسعى لعقوله واوراه واموله فظهر
ملك المظانية مقفه بخلاف ساير الاقارب ام ولد انظر في اذا اسلمت لتعق السعاية لانه
لا يمكن ائتمنا في غير الكافر وعقد الجبر على السبع للاستئجار محلي السعاية نظر لها فان مات

التعريف عقد غير شئ لا يعرف اختلف المولى والمكاتب بقرير الكا به عن ذى صفة المولى العبد
مع صفة وما لا يتفقان وتراد ان لا كل واحد يدعى وشكر وان العبد دعى العتق والمولى المال
فصار كالبصع لاى صفة موجبة الكا به في الحال فكما يحجر وان حاصل يكون العبد منكرا محققا كاتبة
عبد على ان يرد المولى عليه وصفا وسطا غداى صفة بطل في الكل فتر على اصله في المفسد
اذا وجد في العقد مفسد في الكل وغداى يوسف بطل بحصة الوصف دون الكا به لا لعله انشا
وجلى الوصف فلا يسع مسيل تروج ام ولد في ما كثر من قتها احاز غلاف العتق بعضه لان في
ام الولد لم ينزل المولى مطلقا بل ان المولى اذا اسلم عبدا الى اماكنة يحجز اخذ الدل
عنها كلف ما شئت مكاتب في اشرى جانته واستولى الاستيع المارة لانه مكنته بيعها حرق
وحل دارا يمان يجوز له سم بدنة ومعتقه دون امهات اولاده لان اسلمه صحى لانه
لثبوت النسب ولانه ان لم يصح في الحال يصح اذا وجد جملة من عبدا فما يتبره واحا قلم يصح لونه
معتق لسانه مستغرق بده باب دعوى الرجل رق غلام في يده في يده غلام صغير انما
فقال هو جرد يقبل حتى يطلع الصغر لا يعتبر الكا به ولا يبينه لانه اذا لم يصبر عن نفسه كان بمنزلة
السلعة لانه لا بد له في نفسه ولو كان معبرا عن نفسه فالقول لانه في نفسه والرداد المارة
فقبل الكا به فان اما ما بينت فالتعبد لا يحسنه اقوى ولا حصل البعض فلا فرق فكان
بمنته الكا بها ما كان بالناحية لان فهو عبد للذى عليه لانه لا يعرف بانه لا بد له في نفسه فلا تامة
قوله وكذلك لو كان في يده رجل يدعى فلان اجبانه عبده فقال العبد اجبانه فهو عبدا فان كان
لا ينطق فاقام اجبانه البنت انه عبده وامام لآخر النسبة انه ابنه من ام ولده حتى يبرى البنت
لان البنت مزية اثبات النسب والحرية امام كل واحد النسبة انه عبده وارتخاضه لاول اذا
سن الصبي لانه وجد المرح وانما هو اولى بالماء واقفة فهو اولى بالمعروف وان كان مسكلا متفق
منها وفي واما مكاتب الدعوى اذا حال في وقتها بعض منها وهل معناه ترك او بغيره لا على وجه القا
لان المستثنى لغيره سبق وابرها ادعى اجبانه انه ابنه وادعى لآخر انه عبده فهو حان المبرع
لان الحرية اولى فان ادعى كل واحد منها انه عبده ولده عبده وعينه الامة من ام واحد والامه في
بوى اجبانه حقها بالملك فلامنة لصاحب اليد الماعرف والولد منها لانه يجوز ان ينكر الولد
عن الام فلا يمكن البتة البتة على الامه في حق الولد كما لو كان الصبي في يده لآخر يكون الصبي له واما
لآخر عبد قد جعل امام لآخر النسبة انه له وامام هذا اليد البنت انه له اعنته اودى فهو اولى
لان في منته اثبات في المنة التمسح ومكونا على ما عاينه اقرانه اعنتها قبل البيع
او استولى ان عاينه ابا بعبده ولا فلا ان الطاهر ان الولد يكون من الما يكون

عبدية علامه فاما في الصورة لانه بعد قصد رفع العقد الذي يشرع ما عدا العبد
مقر بالملك امام النسبة انه حر رجع المستر على العبد وروى عن محمد ان لا وجه لان لاخذ المكن
المولى لا يصفه ان العبد كان مكملا من الاضرار عن الحر وكان صريحا للاحقة بالسكوته
باب ما سببه النسب من ام ولد فزوج امه من عبده فولدت فادعى المولى الولد
لا سببه النسب الامم العبد واعتق لان مكنته مائة العبد فلا يصح دعوى المولى واعتق
الولدا فقراره بالحر ونصر الحامه ام ولده لانه اقر لها بحق الحر ويمكن بصدة لا شترى
ولم من الزنا اعتق عليه خلافا للناس في لانه بعه ولا يصبر امه ام ولده لما عرفت ان البصية
لم تقم منها ومن المستولد على وجه التاكيد استولوا حار غيره واذا عى شبهة بشرى او غيره
وكبر مولاهما لم يثبت نسبه الا ان صفة الغلام لان هذه شبهة في العتق والمعتق لشرب النسب
الشبهة في الموطر فان ملكها يوما في ام ولده والولدا به لان في زعمه انه صادق وامام القبل
على غير الحق وبارتفع وان اعنته مائة لا سببه نسبه لا بصديق الغلام لانه بالعق صار في يد
نفسه فلا يصبر مول غيره عليه فان سترى عبدا كذا امه اصبر ام ولده لان الاستملا لا يوجب
حكمه في موضع بها ثبوت النسب لانه فرعه وطى كاته وادعى الولد ان صفة المكاتب سببت
النسب والامام لان المولى ليس له ولا يخذ مال المكاتب الحاجة الى صوت النسب معبر بقرينة
فان خفية لا سبب الام لله لان في النقل معنى التبرع من وجه واما لا تحتل التبرع واعتق
الولد على المولى فتمت لان المولى كما عرفت في حق ولزيمه العتق الماعرف عا وطى كاته مكانه
فولدت فادعاه وصديقه لكا به الاخرى سبب النسب عليه العتق لان المكاتب لا ولا جعلها
الحق بعضها بصديقتها والوارث على حاله لا ينقل اليه لانه لا يمكن نقله بيد لانه في حكم اما
مكاتب ولا يجوز تغيره لما فيه من الاضرار بالمكاتب لاول لانه كسبه المولى ولو عجز الماى يكون
ملك لاول وهو لم يقصد عتق كسبه يكون اضارا فان عجز المكاتب لانه فان المولى اخذ
الولدا فتمت ان صفة قلة المانة الماعرف ولوامه مكاتبه ادعى ولده حار امه او احد ابويه
وقال اظننت انها خل لي سيد نسبه ولا حبا ما النسبة لانه لا مكنته ولا شبهة مكنته واما الخبة
لان في موضع فان ملكه يوما لا سببه نسبه واعتق عليه ولا يصبر امه ولده لما عرفت وطى
حار رجل وقال اظنني في الولد في وصدة المولى في الاحلال دون الولد لم يثبت النسب
لان الاحلال لا سبب المكاتب ولا شبهة كافه ليس بسبب المكاتب فان ملكه ثبته نسبه وكذلك
لو مكنته يصبر ام ولده اما النسب لا ادعى المولى جعل الولد والحق في الولد المولى لانه
لا ينقل الكا به فاذا اصبدة بعيل لم اذا بغير نسب الولد سبب امه الولد اذا ملكها

لان النسر مقلد لاهل حال الملك والوارث فاستعمل عنها ولا يخبر على وصفها حال جلوسه وراعيه فمرو
 احياءه وان ولوا فاحلته امر عبودية النسر اليها ودر اجد ما لم يجر لان في الصور الاول في صور النسر
 واسما احدها كاسفا ٧٧٠ لا حاح فيه الى الراي فاما في الصور الثانية فهو من النسر والاهل
 وقد رتب من طيرها حال اللؤلؤ ولدت قبل النسر وقال النسر للؤلؤ لم يميزه على علمه واللبنة لها
 لان النسر في يد المولى لا تقل قولها في معارضته مات المولى وعلمه دين محمد طسعي في جميع رتبة
 لان الدين مقدم على الوصية با ودمر العهد المشهور انه من جلوسه والاشهر بعد
 موتهم انهم مودة لانهم سلق حرمها من كل واحد طلعا فان مات احدها لصغر نفسه الباقي قد جرد
 ولورثه الاخر لثاقت على اعرف وار مال كل واحد شره بعد موت صغير مبدل ان جزء بصير كل واحد
 نصف لثوته فان مات احدها سعي الاخر في نصف قيمته لانها عتق وان مات الاخر قبل السعاية
 سقطت السعاية ٧٧٠ انما كان شفعي لعتق وبع عتق فار ولدت قبل موت احدها فار عى احدها الولد
 من النسب استحسانا لوجه الناس ثم شق الاول لها وشون النسب احدها شق الاول من الاخر وجه الاستحسان
 انه كسنا اثبات النسب مع ابنا نصف الوالاخر ونصف الطاهر لم ولور نصفها مبدل لسيه حتى
 لو مات نصف السرك من النسب ونصف الاخر من الحكمة لان المبدل لا يميل النقل ولا يمكن نقل بصيرتها
 اليه وفي الولد منها وفي رواية كما بالوال نصف الاول الثاني وليس الاخير عليه ولا وعليه ثمة نصف الولد
 مبدل لاهلهم ولان الولد في الطاهر ولد اتمتها وقد املت وان ضرب لسان بطها فالت جنتا امنا
 فاول سبه اسير بعد البتوه عند ان حصة على الباقي لان الولد فان حزن الامة وعلى ابنا الولد نصف
 عشر ثمة الكا سخانة وان كان علا فز ربع عشر ثمة وعندنا مله فان حزن حزن على حصة
 ما دام في البطل انتم حتى ينقلهم حكمهم حرمه فكون منزلة المكاتب فما خذ فان الحزن للبعد وعط
 عنه الا ان شق وعندها عتقك فار لرت ما اعادة الماني ثمن النسب استحسانا لانها نقت
 بلوكه ولا يصح لشركه سيار الولد عدا حصة طر ولدا للولد لثوته كما عه خلا قالها وحط عليه
 نصف اخر ما عرفت وان ادعى الاول الولد الماني فمن نصف ثمة مبدل ما عرفت انه ولد المبدل وعليه
 نصف الماني والاول الماني مودة بين اسن حات تولد مبدل كل واحد على صاحبه اذ عاه واكره فاعلا ٨
 حزن سباه وكل واحد مقلد في حق الحرية ان لم يقتل في حق ضمن صاحبه ونسعى لها لانهم لو جرد
 من كل واحد اعزلوا فمرو في حق نفسه والطاهر منها فمروا كما كانت لثا ان ثمة لولم ولور
 فالملك ان فان مات احدها عتق نفسه وعليه ونسعى في ثمن نفسه ٧٧٠ لم يعرف بانها لم وله مل
 الماني حتى كانا ث ولا سعي الى عدا حصة والاسعي تا على ان وقام الولد مقوم عند
 حلا الماني حصة وفي سلسلنا اعرف الماني انما عتق موت شركه فامه الولد ولا سعا له عليها

وان سهر كل واحد على صاحبه فالتدبير من هذا منزله المدبره وانما مات سعت في جمع ثقتها لورثته
والحيثما ينال السهاده كل واحد مقبول في صرورتها مدبره فاذا مات احد ما في عمر الاخر في الماده
عقبت مقتولها وادرس ما في البطن انه من امن بواجبها ما في بطنها وولدت ثقل
من ستة اشهر حاز لانه لو اعتق صح كذا اذا دبر فان دبر احدهما الام والآخر الخنثى وولدت
بطن منه اشهر فالولد مدبر منه لان كل واحد مدبره احدهما مدبر الام والآخر تخصصا فان ولد
كذلك نصف الام مدبر بطنها لما عرف والولد مدبر له فغير فان لانه ضامن للاف معتبر بحال الام
وحال الاف لانه يعلم ان الولد كان موجودا واذا اضر الشريك للسعيه الام لا تسعى الولد لما عرف
دبر ما في بطن اخيه اسعها ولا يهرها ولا يهرها حتى تضعه في الرحم للخصوات لا يصح ابر او ما على
الخنثى فصار في الخنثى كانه استثنى الخنثى فلا يصح له حرم اذا وضعه عادت الى ما كان اعتق
في بطنها خنزيره الام لا تلبس له لولده ولا يمكن مستثيا بعضه اليه كانه مدبره وماتت واما الام
ان شاع في جميع الكمايه او طوى القتمه عند اخيه حشفه عند اخيه وسعت في افعل منها وقال
في الاخر طوى الكمايه ووطى القتمه وورثه مثل مولد يوسف لها الكمايه انعتدت على العبه
كله فاذا اعتق عليه بالمدبر وجبان سقط نقد وعمل الكمايه لا يصح التدبير عقدا ثم فاذا
انفاد حكمه جعل كان هذا العقد خرج من ملكه في وقت العقد ولا يدخل الكمايه الا بالاني كانه مدبر
مولد ولدين وما سعت عليها السعيه لما عرف فان اوى احدهما جمع للسعيه لا يرجع على الآخر
لان اوى احدهما لثقتها ما في السهاده في التدبير سهر احد الشاهدين في المدبر
بعد موت فلان يموت وسهر الاخر انعتقه بعد موت الشاهدين ان احدهما سهر بالعلق الخنثى والآخر
بالدبر وكذلك سهر بالادبر واختلفا في شرطه سهر لانه دبر احدهما بغير عيه لا يقبل
عبد اخيه حشفه لا يكون في العتق فان سهر به بعد يموته يقبل استخسا ن ان لم يهره القاهر قبل
القتل سهر وكان ذلك المهر لان ما بعد الموت العتق وصيه على ما عرف ولا يصح الموت بغير
العبد كله فمضوا خلاف ما قبله سهر لانه قال لحر بعد موتي لا يلهي لعتقها عليه لان المهر
طوى فان ابر دبرين ولو سهر انة قال هذا امر الميت لا يبره المدبر بعد الشهاده لما عرف
سهر انة قال هذا امر الميت او بعد الموت طوى لان ابره في السك منع مولد لها ولو سهر
قال احد من العبد من مدبر لا يلهي هذا الحديث بعينه نصير المعنى مدبره واختلف الاخر ما اذا
لما عرف سهر انة دبره بعينه واعتق احدهما القتمه كانهما دبرا في العتق باطله عند اخيه
ولو اقر به الورثه عتق كل واحد نصفه ثم عتق من المدبر ما في وسعي في سديس ثمنه لان السهر
عليه لو اقر لي اعتقت احدهما ثقل ان لا اقر سبت حكمه نفسه ولا يحتاج الى انضمام الحكم اليه

٩٦٩

فثبت في الجهور خلاف السهاده فذكر كونه شبه لانه منزلة في زعمهم ان واحد حر وليس احدهما اول
من الاخر مصنف ومقتد الدبر الاخر معتق لم يرقته ومو عليه سبسه وعلى الاخر نصف نفسه وان
اورد ان العتق لا يتكافؤ في مضمونه عتق من المدبر اربعة لسااعه ومن الاخر سعاها اذا كانت ثقتها
سواء من العتق والدبر كله من المثل فكون العتق وصيه لكل واحد نصف الرقه واذا دبر الاخر نصير
موصيا بالنصف الباقي لان الوصيه وان كثر لا سكر فكون موصيا للدبر جميع الرقه نصفه بالدبر
ونصفه العتق والاخر نصف الرقه والوصيه معتق من المثل وحسابه له ولله ملك تسعه
جميع مال المست يورثان على تسعه له وصيه سهران للدبر وسهر المعتق معتق المدبر سهران
من اربعة ونصف ومن الماني سهم اربعة ونصف فاضعنا فصار كل رقه تسعه عتق من المدبر
اربعة ومن الاخر سهران ما في تدبير المكاتب كانه مدبره عبد ان شاع في
مكاتبه وان انقص الكمايه ويكون مدبره لانه ينفذ جميعا عاق فخر اياها سهران فان مات المولى كما ل
له سواء سعى في الاقل من مولى مدبر الكمايه ووطى القتمه واخذ مولاها وعلى الاطلاق لانه حتى يره فقت
استثنى من اربعة بالدبر فصار كالمعتق بعد ما استثنى الكمايه بالمدبر المذكور مستثنى بقدره كانه
عبد كمايه واحده على ان على ان لا يعتق وان عجز ارجع الرق وكل واحد يعتق عرض صاحبه دبر
احدهما مات المولى عتق المدبر ورجعت حصته من المكاتبه لما عرف واخذ حصه الاخر اياها شاة وان اخذ
المدبر جميع على الاخر ان المدبر كنه وان ذكر له مال غيره اعتق الدبر بالمدبر من المثل وسعت
ما يحس عليه وما هو كنه غنه والآخر لا يسعى على المدبر لانه اسبق مكاتبه والسعيه عليه من جميع الكمايه
المدبر لان غنا المدبر ان يسعى في الكمايه فلهذه حاله ان من اذا ملكها فانه احمران بعد موتى في ملك
احدهما وولدت غنه ثم ملك الاخر يعتق ان عن دبره المدبر وولد الاخر وولدت له قبل
صير ولام مدبره ما في تدبير الذممة دبر الذي عدهم اسم العبد عتق بالسعيه
لما ذكرنا في ولد المدبر اذا اسلمت فلو صالحه للمولى غير حكمه على الكرم منه وعجز مقتضى الصلح
لاحق العتق وسعت في مقدار ممتة لانه لا يمكن الرد الى الرق واليستي في الشرع قدر القتمه فما
حرى فخرج انا ما من غير عدهم اسم الحرى عتق المدبر لانه قد عتق لعبد المضافي و
لا يبره زوال ملكه والملك اذا نال من قول الى احد فعتق دبره في ذوال الحره خرجها اليها
فاسم العبد خيول سعه لان مدبره غير محس فصار هذا بمنزله حرى له عبد مسلم مدبر الميراث
موقوف على حشفه وغنه ما فاعل على ما عرف من الخلاف في مخرقات الميراث التي يدبر الحرب
وفضه الورثه فيعهم حايه لان الحافه كونه فان اسلم وولد العبد من ولد الوارثه فلهذا فهو مدبر قال
عزاد اكان قبل القضاء للموت فاعاد العتق باطل حكم المدبر فان استراه مولاها وما هو مدبر

مال القدر ولا يعرف وجه هذه المسئلة واستسلام المذبحي لما عرف انه فعل حقيق وكما فرغ للنفس
دبر المسئلة عدم ان يزل اسفل الصدر ويحق لمقوفة بالذليل الذي بعد صحة اسفل كالاعتق
اريد العبد المذبحي والحق بالحر والاسير في الحرب ثم اخذه المسلمون واسلموا له امواه ويكون
بدر المذبحي الذي نقل القتل ملكاها با وسع لامة الحامل باع لفته وسلم اول اسم الله
لاول من سته اشهر من وقت البيع فادعاه فهو للبايع اذا كان اصل الجبل عنده لان دعوته استند
الى حال العلق فكان اوله تبنين مانع ام ولد وان كان كافر فلم يستحق لان ملكه ما به الحال
ولا يطهر الفلانة في ملكه البايع وان ولدت ولد من احداهما لاوله الاخر لا يترسوم فاليدعوه البايع
لانها في حكم ملك واحد فان كان المستر اعقب الام لا يرد لأم وفقا لانها صارت مستغنة عن
دعوه فجعلها ختاما ورد البايع على المستر وجه الولد من التبن لانه صار كالمستر والوارث
ان لم يكن موجودا حال العقد والتفرض وكان على صفه لاقته له لان هذا البيع كان بمنزلة البيع
الفايد من وجهه لكونه معرضا للفسخ فنقسم التبن على الاصل ولديه ولو ولدت لاوله واعقب المستر
الولي باي دعوه البايع لان اعيانه صاخر انفسر البايع مديعا نفسه لغيره فلا بيع واذا لم يمت
النسب سبب لامة اذا كان في ملك العمة لانه يتا عليه وكذلك لو مات الولد لانه استغنى عن
دعوة وكذلك لو كان الولد المستر لغيره ادعى البايع الولي باي دعوه لان فيه اثبات حق المستر
للمستر خلاف ولد الما عن العلق فان ولدت اكثر فادعاه للبايع وصلة المستر تملك
ونفس البيع لا يزل له الحق بصدقه وان متصور وان لم يلد حتى باعها المستر وما سيجاء به
ثم ولدت لاوله سبه اسهر من البيع لاوله فادعوه معا فهو لاوله ولان دعوته دعوه استسلام
ودعوه البايع دعوه ملك اعقب عبه الصغير والموالد يثبت النسب استحسانا
الفايد لانه ثبت الولد بالعاق فلا يمكن فسحه وجه الاستحسان يمكن انما النسب الا
واركان العبد كبر وشك في ولد له فادعاه عبدا اعتقه لا يثبت نسبه لان بصدقه ان العبد
خرج عن ذمته وسبب له بدعي نفسه فصا كسائر الاحراد لغيره الصغير لانه لا يملك في نفسه والد
لا يولد عنه ليعفه استحسانا ولدت لامة ولدت من فليح احدها مع الام فادعاه
المستر يثبت نسبه او ما يبايع عبدا لان دعوه المستر كما في ملكه فثبت النسب
ومر من وقت نيوة فيه نيوة في الاخر ولكن يجوز ان يولد احدها بالحره فلا يعتق ما في البايع ولا
لردعه المستر ولكن اعقته مع الام ثم ادعى البايع الذي عبدا سبب نسبه وما وجد الشر
لما عرف ولا يصل الحاربه ام ولده لانه ليس من ذمته صيرور الام ولد كافي العزور وولد
حصه لاني على المستر لان الام لما عرف استرجه حابه حبلى واسهد على البايع انه وارثه

لا يصح دعوه البايع بعبه عداي حنفه وما يصح ان انكر العبد الولد لها اقراره موقوف على قول العبد
لا يصح دعوه البايع بعبه عداي حنفه من عداي سبه باي من العبد باي دعوه انه من رجلين باي احدهما
مضاهيه فولدت لاوله سته اشهر فادعاه معا فهو للبايع وبطل البيع كان دعوتها دعوه استسلام
وان ادعاه البايع واحقه المستر فالعقوة اوله ورد التبن على المستر كانه مستند الى وول العلق
ولم يزل العلق لغز افة بالوطر ما الكايسة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كاي على ما به اوقه فادعاه الله الا عشرة اوراق فهو حق المكاتب اذا مات عروفا ودعي عنه بدل
الكاتب ومثل غيره من اخرجته حتى ثلثه اركلاه وقال الشافعي على الكتاب لان العاق مات لنا
المكاتب لو مات سقى الكتاب كركن المكاتب تسوية من المعاقين اخذ كفا بدل الكتاب باي كان
ما في ذمه المكاتب ناقض ولو كفل لغيره ذمته كاملا وانه من صفة الثوت ولو هرب من شيا حار
حتى ملكه بعتوان الرهن فقه للاستسفا والناقص الكامل مستوفى ولا يستيف الا بزوج المكاتب
الا اذا نال الولي ان يعبه لقوله عليه السلام المكاتب بعد ما يلق عليه هم كاسرط ارا يخرج من المصرا يصح
الشرط لانه لا يملكه الكسب الا خارج المصرو وليس عليه في حال ولا حق الخدمه ليعنه كاسرط
فاتي نفسه بغيره على القول لان الفقه داخله في العقد ووجه ما في هذا ان الميرضه للثوث اما اذا
من الجبر لولها بعبه اعلم قيمة كاي بعبه على كل واحد كفل صا حبة لا يجوز قاسا لما عرف
وجه الاستحسان هذا في حكم عقد واحدة واحدة لا يعتق بغير الاخر فكون التزاع في نفسه معنى
لا يقال كاي بعبه لغيرهم وخدته سنة او نصف حاز لا كل واحد يصار له عند الانفاد كانه
على الذم وخدته او اكون الكتاب فاسد لان بغير هذا البطل لا يملك عقد في الشرعه واعتق باي
قيمة التلم من بعبه عداي ولا يمكن الجواب للميرضه فوجب القيمة كاتبة على جوارحه وعقوب باي
القيمة بل انما انما في الما عرف اشهر باي من مكانه حاز لا كل واحد يملك متنازع الاخر ولهذا
يجزى الربا بينهما ولا يصح ما ستره راجحة الشبهة انه باق على ملكه من وجهه والمراد به حرم الشبهة
للكاتب استيفاء اوله المولد في الكتاب واحد كسبه لانه منزله نفسه مانع المكاتب عبده منه
لا يجوز لانه اعاق في الحال هو ملكه كاي عبده حاز خلافا لما ساقى لانه معنى البيع فلا يصح
لهذا يصح قتاله ووصته الا اذا اضاف الوصية الى ما بعد الحرية لانه ليس فيه معنى التبرع ولهذا
حوز من الابن كاي بعبه ولده الصغير وهذا لان حكمه في المال كجبر اعقب كسر لول المولى
انه لول المارق من قضا كاي بعبه عداي عداي عداي المولى من الميرضه لانه لم يولد له الميرضه
اي وصفه كسر كسر بنين سرق او سرق منه على الفقه لقوله تعالى السارق والسارقة
ولا يوبد صحيح والمكاتب كل في الحمل والمكاتب في حق النسبه منه ولا يمن له الحر لان المعنى

الذي شرع الشفعة لاجله وهو دفع الضرر بوجوده في حق كاس على العود مثله وهو حياط لحوز
 استحقاقه القاسر عليه لا يمكن تسليمه لانه ليس في ذات الاموال وجه الاستحقاق
 عرضه ان يكون مملوكا وجهه لا يملكه لو حياط فتمتلكه الكفاية اقام المولى اليه ان كاسه على النفس
 واما المولى على النفس فعليه ان لا يملكه بل يملكه المولى لانه يملكه استحقاقا
 يرجع مثله لان العتق لا يملكه كاسه على نفسه ولا سيما ان يكون فاسده لانه كاسه على محمول كاسه
 الى المحاسبين وانما حياط في الوقت الذي كان خراج لانه حاله سيرة فتمتلكه في الكفاية كاسه على عبد
 العتق الحوز لان العوض للمالكين ولا يستعمل الا على تسليمه كاسه على وصف اسبق فالحال
 على وصفيين لبعضهم بداريد جاز لانه صالح عن من معين فارتقاه **باب**
 اذا مات المالك مع فاسد بالدين من الجاهل بمسألة الكفاية ثم بالما في مراث من اولاده الذي يفتقر اليه
 او كانوا احرار اصله ملكا في يد من على ان يستعير فلو حل على اولاده المولودين في الكفاية ثم لم يولدوا
 وبعضهم غايب لم ير الحاضر في الوقت حتى جمع القاصد لان الفسخ على الغائب فيسقط على الحاضر والفسخ
 الغائب يمكن مالم يشبهه فلم يثبت ما ان كاسه له دون على الناس من كاسه احرار اولاده
 لمولى الام لان الفسخ للولد في حقه وجهه الاب فان ادرك الكفاية من نفسه رجع ولا بد له من الولد
 لان كاسه في الكفاية في اخرجية وطهران الا ان كان المولى الاب فان لم يولد الكفاية حتى في الولد
 مولى الام ثم ادى جمع مولى الام على مولى الاب ما عتقوا لغير موت الكفاية لانه طهر انهم ادوا
 على مولى الاب وان عتقوا لغير موت الكفاية رجعوا لانهم عتقوا عن انفسهم من الاب بعد والوكا
 لمولى الام في ذلك الوقت فان مات الولد بعد موت الاب قبل خراج الزين وقضى لغيره مولى الام
 عطلت الكفاية حتى لو خرج الذي يكون مولى الكفاية بغير ما عتق من ان امر المولى فيه يخرج احد
 حوائه بالنقل للمخاض الى انفس القضاة خرج وجهه العتق بالحكم بمراث الولد لمولى الام مات
 الكفاية بغيره وتركها لغيره لكانت بدو له اذ كانت منه كفاية ولا يرجع ولا الولد من مولى الام
 الى مولى الاب في قول المودع فلو دعيه غير مقبول على مولى الام مات عن غيره وفاو كاسه له
 ليس بمولود يباع عند ابي حنيفة وعند الامام في ماث الكفاية وفاو خذ اليك حياط
 فان لم يولد خربت واسل المال الى التركة فنسقط المولى لان ما اذا مات عن غيره وفاو كاسه له
 مولود في الكفاية لانه اسقط الى حقه مخرج الكفاية لانه بعد اذن المولى مات تقدم مولى
 الكفاية على الميراث لانه لم يظهر حق الميراث او حوائه رقيق الكفاية مولود **باب** عتق الكفاية
 وحلها على الميراث لانه لم يظهر حق الميراث او حوائه رقيق الكفاية مولود **باب** عتق الكفاية
 فهو اختار لانه حتى كسبه من له الميراث على هذا الميراث حتى قتل الكفاية عند القضاة

من كان القاصر في كفايته فلو ان له الناس من مال حوز منهم مولى بعد فوقف الشبهة فان لم يكن
 له المولى جازا فاما لم يظهر المستحق لميراث الشبهة لانهم اذا ركروا كاسه وعبد واما كفاية
 واهية فلو لم تكن فعل المولى الولد وقته اكثر من كاسه فمن على المولى في ثلاث سنين دون العاقلة
 لان صانعة الجنابة خير للمولى وجهه لان عتق الكفاية اثر في حق ما بينها وفي حق غيره ما عتق وعاد العاقلة
 لا يتولى ما يجزى للمولى فان عتق الكفاية بغير قضاء النساء ولا يبين ويرجع الام على الزوج لانه تنوع الام
 ولها الولد لاجل احده الام وان كان الزوج عاقتا معها ففسد المولى لغير الفقه بغير قضاء ما يولد الكفاية
 جازت الكفاية لم لان الاب لا يملكه الا بشرط عتقها لان الكفاية واحدة ولا يمكن ان ياجر فقهه لانه مات وفا
 فقهه العام لم يرجع الورثة على الورث ولهم نصيبه لانه حال انفسه احرار فقا حيا بدنه وروا معهم
 لانها عتقتهم حتى عبد الكفاية فاعتق الكفاية فهو على غاربه وانما يجوز الخيار للمولى ان يصاد
 ملكا لا اعتق المولى الولد المولود في الكفاية مع ولا يستقط شئ من الكفاية اياها ما عتق لانه صار ملكا له
 فزوجه موروثة وكاسا واما اذ رجع محرم منه اقام ولده لاعتقوا لانه صار ملكا له كالكفاية
 مولا لا اعتق لانه اجنبي عن الكفاية فلم يملكه كالمولود حتى الكفاية تسع في الاقل من مائة وارثن الجنان
 لانها معلقة بوقتة فزوجه انه رقيق مولى حوزا في دفع في الحناء عزانه اذ كان لارثش ولما لم يلب
 الزيادة حتى الحنن عليه الحب لا في ذلك القيد وان حتى حيات ذليل فقير عليه شيئا والكل
 في الولد اذا حكم بالمولد لغيره المالى الاقل من مائة ولارثش لانه لما حكم نزل رقيقه الى ذمته
 فصار الزينة فادققة فيتعلم الناني فان فقير عليه بالقمة بمخرج ما في فيه لانه استقر في ذمته يكون
 التجارة وانما في الحنن عليه ثم في الرق بوجهه عبد الحاق عتق حشفه وما في المال العامة ظهر
 من حق المولى بطلان المولى بغير مولى في مال هو في كفاية المولى بطلان المولى بطلان المولى بطلان
 عزه سلبا على الفاعل لانه لم يولد الكفاية منه حوز الكفاية او فقهه اناس لا يملكه الا بغيره مع الحنفية
 حكم بالاولى لان المولى بغيره في الفهم بسبب الفهم وانما حوز المولى بطلان المولى بطلان المولى بطلان
 والفصل في ذمته منزله حوائه ما عتق في الحنن عليه كالكفاية على العبد لانه عتق وكذا لانه
 لم يولد الميراث بغيره ما شفعه قتل الكفاية وعبد الا قد لان المستحق غير متعين في حوز
 كونه المستحق للمولى بان يبيع الميراث بغيره لانه حقا على المولى كاسه ادا منه الميراث
 عليه مائة فقير منه كاسه والباقي لغيره غير المولى لما عتق المولى فلو ارث لا يرث لا يرث لا يرث
 وارثه وعبد مخرج لانه ما دون ما لا يملكه منه وهو لا كسبه بغيره تزوج الابن والعبد
 ليس من الكسب لانه مختلف في الامانة الميراث انما اوارحوز ما دون ان سلب الميراث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ثوبا ولا يملكه لانه لا يملكه منه ويجوز بيعه بالمعاملة عتق حشفه وما لا يجوز

عدم الفسخ لانه لا يملكه الميراث
 الميراث في الكفاية لانه لا يملكه الميراث
 الفسخ

فنفق في حاله من حال معشوقه وكره في قهره وكره في الخافع الكبير وجعل احوال الاصابه حاله وكره
 صغير والمسله رومان وحده الروايه في كل كلام مع المذكور اخر لما ذكره فاعلم ان احكام الكلام
 على افراد كل كلام بعلقته فانه جديده ولولم يعتبر بوجوه الى ابطال حقه واجبه الذي معه وانما اعتبر
 احوال الاصابه واحده اذا استعمل بنفسه منفرد ولو كان في الموضع كما مال له غير من اعتبروا بالثالث
 على مسته لاسم او مباركهم ولعل قد يرفع سببان فنصر على المبالغة له عليه اعيد سالم ويزيد
 صالح في حقه سالم خوار ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا
 ويزيد سالم لان سالم لعق الاول دون الثاني والثالث وسار كما لا بد من الاول والثاني فليس
 واجد ويزيد لعق الثاني والثالث دون الاول معشوقه على هذه الروايه له عيان سالم ويزيد صالح
 سالم خوار ويزيد حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 مفرد ومستمر كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 اعيد فالله امان حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 وروايه بطلان اعيد كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 عتق الفرد نصفه ويزيد الذي بالها اعيد كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 عدي كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 بين الاثنين نصفان مال ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 اعيد الى الاول والثاني وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 ويزيد الى نصفه لانه مال ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 ان اعيد الاخرين بعد سلق الحكر هذا الكلام وصارنا سقا الكلام الاول لنا فقف عنه والاول فعل
 الكلام الثاني ونفسه العتق على حساب ذلك مال ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 عدي مال ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 ما سبقه كلامه فذا خرج اعيدا بالكلام الاخر والعق ففهم الحق من الاول والثاني واحد الاخر
 ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 له عليه اعيد سالم ويزيد حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 اليم فان ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 شاول الاخر عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 لم الثالث الذي لعق بالكلام الثالث فعمله ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 وقبه سبعة فالثالث الذي لعق بالكلام الثالث مله اسم الكلام اعيد منهم والثالث الذي لعق بالكلام

له اسم من سبع ومبارك نصف لكل واحد منهم ونصف والمال الذي عتق بالاول مله اسم كل
 اسم لعق من سالم اربعة اشباعه ومن سبع ومبارك تسعان ونصف وانما عتقوا كل كلام
 لثلاثة في صحيح في حاله في حالين ولما اشار الى سالم وقال ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له
 رعا او اعيد كما اشار اليهم ثم مات قبل البيان لعق من سالم خمسة اشباع ونصف من سبع
 ونصف ومن مبارك سبع على ما عرف ولما قال اعيد حرا او انا سالم او انا سالم لعق بكل كلام
 له رقه لعق بالكلام الاول من كل واحد منهم وبالكلام الثاني لعق من سالم مله والثالث عتق
 من سبع مله فنصر سالم او من كل واحد اربعة اشباع ومبارك تسع واجد الله اعلم
 ما من العتق والدم الذي يصح ولا يصح له مله اعيد احدهم من سبع اعيد احدهم من سبع
 لا يقع بشي من صادق ولما قال ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 نصف كل واحد من الاخرين لانه مال ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 فلا يقع بشي من سبع اعيد حرا وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 لم يكن مال الاخرين نصف الميراث جمع ثمة في الثلث الاخران كل واحد نصف ثمة فنفسه الثلث منها على
 اربعة المعروف له مله اعيد احدهم من سبع معروف فقال ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 قبل البيان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 نصف رقه منها وكل واحد من العبد من اربعة عشر من سبعة عشر مله رقه لانه لو قال
 منفرد ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 رقه واجده لان ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 حصل عور رقه منها ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 المير وهو المالان عور نصف الرقه والعبد من سبعة ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 ستة ويكون وجبه الميراث اربعة اسم وهو مال الرقه والعبد نصف الرقه مله اسم فاحلها
 مال الاخر سبعة اسم فذلكها كل رقه منها مله كل رقه منها مله فذا صار له مال
 سبعة من كل رقه سبعة اسم لان المير عور بالعق لثلاث مخزج وان يكون مال المير
 والمير اربعة مله كل واحد سبعة من المير الذي عور بالمير نصف ذلك وهو مله ونصف
 عور رقه كل واحد عور ونصفا فاضعه نصير واحد عور فبين ان له مال صار اربعة عشر
 من الضعيف وعور كل رقه بالعق لثلاث سبعة اسم وعور المير الوصيه مله اسم
 لان وجبه كانه قبل الضعف اربعة وعور عور لثلاث سبعة فذلك سبعة عشر وعور خمسة اشباع
 ثمة لا يركل سبع مله ايلان عور سالم له وقاتل ايلان عور سالم له ويزيد حرا وسار كدريه حرا وقاتل ايلان عور سالم له
 اسم البات

کاف الملکاتب

من هذا القدر كما لا يخفى على جميع من يدل الكتاب ونفس الكتاب في هذا الموضع بالحدود المذكورة
 والجميع والمصلحة في هذا الكتاب بوجهه تعالى كما يظهر من كلامه في هذا الموضع بالحدود المذكورة
 من هذا القدر كما لا يخفى على جميع من يدل الكتاب ونفس الكتاب في هذا الموضع بالحدود المذكورة
 والجميع والمصلحة في هذا الكتاب بوجهه تعالى كما يظهر من كلامه في هذا الموضع بالحدود المذكورة
 من هذا القدر كما لا يخفى على جميع من يدل الكتاب ونفس الكتاب في هذا الموضع بالحدود المذكورة
 والجميع والمصلحة في هذا الكتاب بوجهه تعالى كما يظهر من كلامه في هذا الموضع بالحدود المذكورة

على الخدمية، يعقوب ما لا ينفك عنها فضل القصة من سائر أفعالهم لانه لم يزل يعلو عليه المولى
فما يشهدنا ان اسيد فلانها الرزق وقد تعدد طرق القصة فان وطها، ادت الكتاب فقله عقربا
كان الكتاب الصحيح وهذا الحق بدلتها في نفسها واكسابها والعقوله حكم الكسب كالارش
ولا حال اجراء وطها فصحا للكتاب لان المولى سقر با لفسح لانه لو وطها في الكتاب الصحيح رضاحا
لا يفسح وان طها القصة وهذا لان المولى ما جعل سببا لابطال حق القصة كالبايع وطى المبيع معانا
بعبر القبول لابطال العقد كالبايعه فاسيد لا فادت الى ربه مولا لا عبودية يعقوب استحسانا
وجه القياس انه من له المخلو وعقوبه بدلتها في حق المولى معها وجه الاستحسان ان الكتاب
معتبه بالصحة بدلتها في سبب الكسب وعقوبه ولها العقوبه ولو اشقها المولى يعقوب ولها
فان فاسيد ان يورثه لم يكن على ولدها ان يسعي كما لم يكن على الام لعناده الكتاب فان استفسر
فادى ما على الام يعقوب استحسانا كما في الكتاب الصحيح كانه على كل ولد له السيد وعلى
ان يخدمه بعد الاداء فهو فاسيد لانه خلاف موجب العقد وكان ماله وماله الخدمه مجهوله كاتياها
على بيته فولدت اعقها المولى لا يعق الولدان الكتاب بالمشيه باطله كانه على الفروع فتمت
على انما اذت تعقب فعلها الفاعل جاز لانه كانه على ما بين فعل وقباصها قبل العقد والآخر
عقبه ولم يجر كالواستحق بدل الكتاب يرجع عليه وان كان جاز كانه على حكمه او حكمها لم يجر وان اذت
فتمت المثل العقولانه ما بين شيئا ولا يمكن اثبات العتق بالشد كانه على الفلان عنه حاز وعقوب
ما دل على ان العقد ينقض ولا يجره الاجم على عن العقد مكملا او غيره لم يجر وكذلك يجوز اذا قال
كاشي على الفلان اعطاه فلان فلان ان يورثه فلان معناه استمر من فلان اسير اجدا
للمار لنفسه وما جاز لانه عقد معاوضه كمثل الفسخ كالبيع فان ولدت ثم اخفاها صاحب الخيار
كان الوارثا باعها كالمبيعه ولدت وفيه انحدار اعقوب صفها له ولها والمخار لم يطلت
الكتاب لانه غير محل العقد والكل الى الفسخ ومن المخار اذا محل العقد بنفسه العقد
باب
كاشي عبد بن كاشه واحد على الذم وكل واحد منها كاشي عن
صاحب حاز استحسانا وجه القياس جعل كاشه المشتري طافى الكتاب وكفائه باطله وجه الاستحسان
لو كاشا على الفل على اجبا ما وجب عقوبه الفل با والاعمال كذلك فاعطاه جعله كاشي واحد
عن العقد واذا فلان ادى اجبا جميع المال عتقا للمولى احد كل واحد جميعه ما اجبا اولم
ورجع على صاحبه فعتقه وان كان يفتها سرا وجع نصف ما ادى وان ملكه مال واحد من اجبا
عتقوا واحد لكل ادى مته استوام في قضاء كان المورث بالامانه بالكتاب بخلاف الوارث ي
وخلان سببا بالغ على كل واحد كاشي فادى اجبا نصف الميراث او قلنا يرجع على صاحبه

[illegible]

الذين نصيب منهم ما يرد في النصف الاول خاصة من سبيل المعلق في النصف الاول من وجوده ولا في الثاني
بعد هذا نرى على ما هو وان على انه مع وسنرى في دفعه فالتقاسم على ذلك في الاستحسان ما فيه من جمع النصف
لان السكوت قبله الاذن كما نصفه عبد ليس مع الباقي فان اعطى للعبد حقوق نصف المالك لان
يبيع منه اخاف وانكابه لانفعه وله الخاد ان ساخر وسعي في نصف قيمته وان شاق بعضه على الكفاية وسعت
الباقي للمعروف فان مضى وادى البعض من عجز حسب ما ادركه من نصف القيمة وسعي في الباقي ما لم يرد كان
كسبه له دون المولى اذا مضى بعض الكفاية ولم يصر محبوسا عنها صار دناؤه على المولى محبوسا على
العبد فغير قضاة ما وجب للمولى عليه من نصف القيمة اذا ما ايدى في الرد ولا اخذ واما المكاتب اذا ابدى
البعض من عجزه عن المولى لا يرد حتى عجز كان كسبه لمولاه وكسبه قبل ان يستترى بنفسه نصفه له ونصف
لمولاه فان ابدى للمولى شيئا قبل ان يفسد فاحدا للمولى نصفه وكسبه له ذلك وان كان اياه ودين
استدان فلا شيء للمولى الا ما ابقى له وكسبه ما لم يفرغ منه كاستغنى عن فاستترى عدا رقتا
عصفه للمولى اشترى المولى منه سباحا من النسي في دفعه لا غير لان نصفه لمولوك استترى من مولاه
والنصف قيا سواه فاحدا الا ان يكون على العبد دين وفي الاحتساب يجوز ان لا يرضى عنه دين في الكتاب
ومن على العبد فهو مع من عبد بدون مصر وجه القياس في الميراث من نصف كسبه خالص للمولى فان ابيع
في النصف لا ينفذه ما ذكره العبد المأذون كما يجوز للمادون والمودع والمودع والمودع
الكتاب ان الكتاب يضره ما رخص المولى الكتاب من علومه او اخصا والمولى انهم احسن كتابه قبل الكتابة
وكذلك بعد فان يفرج عنهم في بعض المولى منه الميراث والكتاب يرد في الميراث لغيره حتى يكون
المواضعات من رقبته ومن وسعي العبد في رقبته دينه وان وجبا لكل في رقبته ولم يرضع المولى الا
عنه لان الكتاب والدين استحق على المولى بسبب وجوده وهو اذنه له في الحار فحق المولى احار
المكانة لما عرف ولم يرضع على العبد الا في رقبته لانه ابدى اخراره وكان متبرعا كما جازت الملائكة
فولدت وادت الكتاب للغنا اخذ الكتاب من السيد ولا يصح منه الولاء لانه حر بعد كتابه
الام ويرجعون بعد الدين ان شاقوا على المارة او الولد وما خذوا من الولد بعد القبول كقولهم
لانه دين له سبب الحق فلا يلزمه الا كقولهم وهذا لان حقهم يتعلق برقبته فحقه لانه باسما
امه من شريك اذن لما اجدى في التحارة وكتاب له من نصيبه باذن شريك لغنا ما ان يلزمه لانه
كان لهم مع بعضها في الدين وكتابا مختص وان رضوا جاز اضا للمولى الكتاب من حضر الغنا
عقن نصيبه منها لوجود الشرط واطا لزمه نصفه اضا لان نصف العبد بدون ما ذل
وكان الدين احيى كسبه ونصفه مكاتب وله ان يقضى نصف كسبه او دينه ما ورجع الكتاب
على المكانة لانه استحق على المولى النصف لاسبابه حصة امه ما ذل في التحارة على ما ذل

والشرط اذا دخل على المؤمن لا ينعقد حتى يوجبه الشرط وعند ان يمتنع ان يطلق يقع على الاحتمال
 للمستلزم وكذلك الخواص لو قال كلما كانت فلانا لا ابرح حشا ان كلما ما شكر سا وجود الجواز على
 المراه الداخلة تحت التمسك بكونه الكلام وكل ما شكر كان كل صحيح لا سيما وعقما وبطلان
 ما لم يسم ظاهرا او جازا فلا يرد او وكلما صحى في الافعال وعقما او مدلولي كقول المطلق والافعال
 مكررة حتى امر او وجبه وان يدعى الكلام في كلاما والمسئلة بالما انقذت كل كلام معين
 حتى اذا مروج بعد ما لم فلا مطلقا ولو قال كل امره ان تزوجها ان دخل الدار فني طالق
 فهذا بمنزلة ما لو قال ان دخل الدار لكل امره ان تزوجها فني طالق في على امره تزوجها هو الذي
 لان كل امره ان تزوجها بمنزلة شرط وقوله ان دخل الدار شرط مقصود وليس فيها حرف عطف مثل
 احيى بالآخر حتى فعلا شرط لما لا ينعقد الا بغير ان دخل الشرط جازا لشرط والكلام معتبر بالآخر
 كما نصرت معتبرا لما هنا بالآخر املق به وذلك ان وجود الترويج نصير كان ما لان دخل الدار وكل
 امره ان تزوجها ولو قال كل امره ان تزوجها فني حره فماعد عطف مكان في ملكه وقت
 التمسك بكون قوله فمجد فكما يتم عطف الداخلة على الشرط او الداخلة في معنى ملكه لخالل ان
 امكنا يجوز على الحال الا يرى لو لم يقل اذا جاعد كان قوله كل امره ان تزوجها فني حره لعنا الحال
 لم ينعقد بالتعقيد شرط الملك لما كان لعنا فمجد لا فعلوا حتى القوا اعتقوا للمرسل حكما من الكلام
 ولم نصرا اذا جاعد شرط الداخلة على شرط نصير لما في مقدمه خلاف قوله كل امره ان تزوجها ان
 دخلت الدار فني طالق لان قوله ان تزوجها شرط لتعلق طلاق من تزوج بالتمسك بالحال قال
 اذا جاعد وكلما جاعد امكنا حرة اعتق ما امكنا في الاعتق لا نه ايضا فكل جاعد امكنا الى الاعتق فستأمر امكنا
 ونصير هذا المعلق التمسك بالكل امره ان تزوجها ابرق فني طالق او كل ما فلا فمجد امره قل الكلام
 واخرى بعد مطلقا وكل ما لو قال كل امره ان تزوجها ابرق فني طالق ان كل ما فلا فمجد امره قل الكلام
 ان كل ما فلا فمجد امره ان تزوجها ابرق فني طالق مطلق الذي مروج بعد الكلام لا مروج ما قبله لان
 الصورة الاولى جعل التمسك وقاصها فمجد لا بد والسنة فلا سألوا بالشرط الثاني بل يعلق
 وفيه الطلاق استعقد التمسك على الاول وفيه الطلاق لو حرم الشرط الثاني وفي قوله كل امره ان
 ولا يكون الكلام في طاق الفاعل في كل الاوقات لا لم يعمل شرطاً وكل عين فاما الصور والمسا
 اذا يدعى الكلام لا ينعقد للكلام شرط اعتقاد التمسك مطلقا على ما عرفت ولا يستعقد الا بعد
 كل جاعد امكنا غير لقبي حره وفي ملكه جاعد واشترى قبل غدا واخرى في اعتق اذا جاعد عطف
 ما ليس في الاعتق ما عدا من وسفد عند محو ما كان في ملكه غدا ولو قال كل امره ان تزوجها فني حره
 فمجد حرة عطف العامة في ملكه والتمسك في اعتق التمسك ولو قال ان لم يسم سنة لم يعتق العامة

المكان في الكلام غايه والغايه لا يصلح للعامة منظر وجوده فيتمتع في الملك الحادث فيه فاما العود
 فمجد عن الوقت العلم وما حدث في الغد التمسك فاقضي ملك الحال وما حدث كالوفاك جاعد امرنا
 ما امكنا التمسك فمجد حرة وفي عان القاعة والحانة ولا ما غدا في يومين فقول انه وقت غائب من
 قوله ان لم يسم سنة ومجد يقول امكنا سنة له قوله انا ما امكنا في التمسك بخلاف قوله ان لم يسم سنة
 لانه وقت غائب من سنة وانما يصح لغيره ان الملك كان استحقاق الملك بالمد يكون فعل علمها ومكر
 كبر ما فاما قوله ما امكنا لمداد ان استغنى عن المدة فاذا ذكر مدته قلله جعل على قوله انا ما امكنا واذا
 ذكر مدته كبره جعل على الغايه يا سأه على ان ملك الحال يعتبر لسوت
 حكم التمسك في الاصل كقول التمسك في السنة بالملك وحده قال لا امره ان ادخل في الدار فني حرة
 البراق فاني طالق فلا مطلقا والحد وانقضى عدته تمام دخلت احدى الدار من تزوجها فدخلت
 الدار الاخرى فطلق طاق قبل الشرط الاخر لا ما بالمره شي ولا نصير عدم الملك حال الشرط الاول ولو
 قال ان دخلت هذه الدار فاني طالق او اذا دخلت هذه الدار الاخرى والمسئلة على الحال فمجد امره ان
 سنة انا اعتقد بعد الجواز الاول ولا ملكه هنا فلا اعتقد حال فانه لا فرق بين الدار الاولى ولها هنا
 فمجد ما في غير ملكه من تزوجها فني طالق في الطلاق شيء ضمن التمسك والتمسك وجب في الملك الا انه لا
 لمره حكمه لان الاستثنا فاذا ارتفع الاستثنا عمل على ادو حرسه كالوفاك امره ان تزوجها
 والله لا تزوجها انا وبرايمته فمجد حرة لمره تكون مولد ان التمسك صحت وحال زمان لا بد
 حالها التمسك في حال ثبوت التمسك ولو قال ان تزوجها فني حرة فانه لا فرق بين فعل اذ كان لا يصير مولد ان
 التمسك معتقدا حال ثبوت التمسك فاما اعتقدا على اصله وهو ان الطرف يعتق الوجود في الشرط
 منيع الوجود ما لم يوجد الشرط في نفسه اذا على الطلاق باجدا الوقتن لا يقع في اخر الوقتن
 واذا علقه باجدا شرطه فمجد عند وجوده او اذا على بالشرط او الوقتن فمجد عند وجوده
 الشرط وان علق بالوقت الشرط يقع في الوقت قال ان دخلت هذه الدار فاني طالق او كل ما فلا فمجد
 فعده حرم دخل الدار حرم لما ان ان الختم باجدا شرطه يكون ما ولما ولو قال ان دخلت هذه الدار
 وان دخلت هذه الدار فاني طالق لم يعلق حتى يدخله لا يعلق باجدا شرطه على الامر فمجد لا يعلق
 بها ولو قال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فاني طالق باجدا شرطه فمجد حرة لمره ان كان
 استأمر ان يعلق هذه الدار فمجد التمسك في ذلك شرط العنا ما لم يذكر بشرط الاخر جزا
 فمجد حرة لمره ان كان يعلق هذه الدار فمجد حرة لمره ان كان يعلق هذه الدار فمجد حرة لمره ان كان
 فمجد حرة لمره ان كان يعلق هذه الدار فمجد حرة لمره ان كان يعلق هذه الدار فمجد حرة لمره ان كان
 خسر الشرط الذي فمجد حرة لمره ان كان يعلق هذه الدار فمجد حرة لمره ان كان يعلق هذه الدار فمجد حرة لمره ان كان

والصحيح هو إطلاق الجمع فسق طلاق لا ينفك عنه وسقط الدار بذلك الشرط انما خلاصه ما لو ا
طلق اولها وجده لا بد من شي فاما ضمان لانه اضرار وان سكر عن مجنب واحد نراه على امره في الاصل
ولو انما يطلق ان يستلزم هذه ضمان الاخرى لم يطلق لانه على من يشبه الاول وان ساق الاول لا يثبتها
طلاقا لما ذكرنا وان شئت اطلاقا ونفسها طلقه وجدها وكذلك لو ساق طلاقا واخرى طلقه وجدها لان
قوله لا بد الى كل طلاق ان يشترط طلاقها لان المسببه موجبه ولا بد وان ساق طلاقا ولا يقع من يشبه طلاق
طلاقا واخر خلاصه الدخول انه شرط وليس له وجب الا يرى الدخول لا يقتصر على المجلس خلاف المشبه ولو قال
انما طلق ان يدخل اول الدار لا بد فلان فاما دخل طلق لا بد فلان استنداك الغلط في الدخول دون
الطلاق لان فلا يصح ان يكون دخوله سهوا ولا يصح ان يكون طائعا وان دخوله يطلق ولو اوجبه ولو قال
ان دخل الدار فانه طاق لا بد فلانه طاق طلاق لانه لا ليس مع طلاقا شرط فصار استنداك
الغلط ان اراد يطلق لانه حمله على ما لا بد منه لا على لانه لم يكن طلاقا فذلك مقتضى الدخول ولنه
منعنى البطلان في معنى الغلط في الخلف ولو قال ان دخل غيره الدار لا بد منه الدار فاسطو او يطلق
مضى على الدار لانه لا انما خلط ونق في الشرط قبل ان يصير مبنيا وان عكده للجمع عنه كما لو سكت عن
الخر ولو قال ان طاق واحد لا بد فلان ان دخل الدار طلقه واحده في الحال وطلاقا اذا دخل طاق لا بد
ليبان ان لم يرد الاول وانما اراد الثاني فلا يتصل الشرط للمذكور اخر ما لا بد من مقتضى الثاني ونفس
انه لاد البين بطلاق ما شرط طلقها واحده غلط خلاف ما اذا انتم الشرط لان الغلط فيها اذا علم الشرط
كان فيه عدم ما هو الشرط واذا اخر كان في نفس المقام ما لا وكان انما عاود الثاني فانه باء

ناه على ان الكسحارة عن الشوق والهدم والنقص على كل السبل لا نه ضد البناء بها
ناه على ان الاستسناد على ايات الحسنى المستثنى والمستثنى منه لبيان انه لا دخل تحت
الجملة وانما تحقق ذلك لا نه لولا الاستسناد لكل السماع الاول فالاعده هو ان كان لا راجع الى رجل
وايضا له وفيها حلال حيث ان اوله لا رجوع في الاثبات فخص بالخارج له او اجدوا اذا جرد بان
عليه حيث وكذا كان مع صوابه احسن لكل ما جاء من حشر فحق الكسوة في الدار وان كان فهاجم
الرجل اهل احسن لانا السماع ليجي في الكسوة فلهذا من حشر المستثنى في حق الكسوة والاول
الرجل اهل احسن لانا السماع ليجي في الكسوة فلهذا من حشر المستثنى في حق الكسوة والاول
الرجل اهل احسن لانا السماع ليجي في الكسوة فلهذا من حشر المستثنى في حق الكسوة والاول
الرجل اهل احسن لانا السماع ليجي في الكسوة فلهذا من حشر المستثنى في حق الكسوة والاول

[illegible][illegible]

مضى الثاني قال اصدى اراته انطالق ان دخلت فيه الدار لا بل من الامراء والآخرى
واحدة منها حيدى بنى الاول فاذا دخلت على العالان الى قوله لا بل من امة وابل الامراء

وختنا بها لم يقدح في السابح في الدنيا وكذلك لو مال كان فيه شيء من ذلك ولو كان السابح
ذكرنا ولو مال عبده حر أو ملك أو غني أو فقير أو حر أو عبد أو مسلم أو كافر أو عاقل أو مجنون أو
المستغنى عنه أو المستغنى له أو غير ذلك من الصفات لا يقدح في صحة ما كان عليه من
التجارة كلها بحسب ما وجدنا من إطلاق اللفظ في ذلك ما لا يخفى ولا حاجة إلى حصر ذلك بحسب ما
في رواية دارسكنا أو ساقه بأهـ **ناه على أن الكفاية لا تكون بنفسها**
الملك عنه بعد التغيير إلى الملك عند لزوم الكفاية في نفسها إجماعا على إجماعه وعلما على عبده حر أو عبد
الزوم فيها لأنهم نفس العوض في العوض حتى غلبت النفس في حيث لم يزل أحد ما جاز للماء
التي عليه فصار شرط الخبز للماء متوقفا على ما يقبض الماء متوقفا لا خبز لا جرم إذا قبض بحسب
حسب حيث قبض الأخير ولو مال منها خبز من الميعوض فاقبض بحسب حيث قبض من الميعوض
زادوا الاستحسان في الأخير بأن القبض صحيح فجزأ لا صور ارتفاعه ولو وجد ما سبق قالوا
لا خبز على مستند الزوم لأن القبض صحيح ولو وزن بحسب قبض بحسب في مجلس واحد حيث
استحسانا لأن الدار فيه بعض الوزن ومضى كثر لا يتصور قبض الحمل وزادوا فلا يكون ثبوت
في المجلس ما انفار الطلاق قبض الحمل عليه بل سمي قبضا عرفا فذكر القياس به بأهـ
بناء على ما مر أن الشرط إذا دخل على الشرط لا يفرغ من شرطه ما لا ينفك عنه وهو ما لا ينفك عنه
في أن بعض عرف ذلك ما لا يدخله في الدار لو كانت ملافا بعد جرم ما دخل على لا اعتدوا
به دخلت على أن الشرط لا يفرغ من شرطه كالأوصاف الجارية إلى الشرط وهو الذي لا ينفك عنه
والذي دخل الدار أن شرطه لا ينفك عنه على دخله وأجده لا يستحقنا لأن الذي هو الدار
فصار كذا لو لا سوطا أو كذا لو لا لوز بها **ناه على أن الكفاية لا تكون**
الملك عنه والصرح بحسب نفسه وكل ما لا ينفك عنه من الصفات لا يقدح في صحة ما كان عليه من
يدخل الدار في طلاقه وحده مطلقا لا ينفك عنه كل ما لا ينفك عنه على وجهه ولو دخل طلاق في
مكة في الذي يقع ما دخل في مكة مرة أخرى فطلق ولو مال كلما دخله وأجده مطلقا
ولو دخلت ما ساقط لما ذكرنا وكذلك إذا كان تزوجت في آخر عهد الدار عادت إليه
ووجلت مطلقا لأن طلاق ذلك الملك لم يفسد ما دفعه اليهن بخلاف ما لو مال كلما وجلت في
طلاق فأنما مطلقا لزوجها الزمرة لأنه مضاف إلى مطلق الملك وهو كره ولو مال كذا لو مال
يدخل الدار في طلاقه وعبد من عبد من دخل طلاقه لم يعتدوا بعد جرم الدار بعد جرم
بنفسه وأنه كره في الأثبات منصرف ولو مال كلما والمسألة لما ألقى الله إجماعا على العبد وكان
خاتما على ما قلنا دخله عليه بعد العقد بعد الدخول كما سكر في الطلاق على الدار

أذا كره الدخول ولو مال كذا حارسه لم يدخل الدار في حرمه ولو مال عبد من عبد من عبد من عبد
عقود الدار لا يقدح في صحة ما كان عليه من الصفات لا يقدح في صحة ما كان عليه من الصفات
أما ما كان من الإجماع المذكور في الشرط فيعبر عما العبد فلما مر ولو مال كذا دار دخلته فاعل حجه
يدخل دورا لم يلزمه الإجماع وأجده لأنه صرح بالحجة في ذكره في الأثبات فخص ولو مال فاعل حجه
حجه لا يقدح في صحة ما كان عليه من الصفات لا يقدح في صحة ما كان عليه من الصفات
والذي كان عامته نصا في إجماعا وكذلك لو مال كلما دخله في الدار في الدار في الدار في الدار
أو اعترض أن الأثر في دخله دخلت في حرمه بعد كل دخله في حرمه لأن قوله فوالله لا أثر في
ليس إجماعا الزمة لسقوط الشرط سواء بالانسياخ أو فلا يتعد إلا اعتدوا بعد الانسياخ ووجد
مرة ولو مال على نذر أو ميم أو عهد بالله أو هو يورث دخله مرتين وحرمه بعد كل دخله حرمه
لأنه لا خلاف أن الزم في الزمة وكذلك قوله فهو يورث أو يورث في الإسلام لأنه ميم من حيث نصير
عارة عرفه حر أو مال أو عبد بأهـ **ناه على أن العنق التي يكون**
الاحكام حكم الخشنة كما في ما بين الأيمان وحكم البر وهو الطلاق المعلق بغيره أشهر قال كلما
نقلت الدار فوالله لا أثر في دخله حتى تم قرنها لم يلزمه الإكراه وأجده لما ذكرنا في الباب الأول وإن
لم يلزمنا نصنا إجماعا أشهر من الإجماع الأول ما نزلنا انقضاء الإجماع للماء وفي العود ما نص
أنه من طلاق كان ما لا دخله دارا فأنطالق إلى الدار أسير ولو مال كلما كانت رجلا فوالله
لا أثر في حكمه حتى مقام ما لم يفرغ من صفاته أشهر ما يقع الإطلاق وأجده في الطلاق في الإجماع
غير صريح به لكن ختم المنع عن إجماع في المدة باليمن فاذا أخرت فيه المنع لم يتصور تكرار المنع
فلا سركنا انما علق الطلاق بخلاف الدخول لأنها لا يوجد في الثاني وقتين فمخلف هذا المنع
نظر الدخول ولو مال كلما كانت لغيره من الرجلين فكيفها في مجلسين كان إجماعا في زمانها حشوة في
من وأجده بأهـ **ناه على أن العنق بغيره لا يورث وهو التحريم الذي**
وجهه اليمن بما عايناه من إجماعا أشهر فلاحكم لا يتصور في يده وأجده ويتصور في يده ولو مال كلما
دخلت الدار فأنطالق أن فركه أو مال أن فركه كلما دخل الدار فأنطالق لا يصير ما لم يدخل
فان دخلها دخلت فهو مولى بكل دخله لفرق المدد وإذا مال إلا جاز عذوقه كالتحريم قال
ما ساقها بينان والاملا وأجده لأنه التحريم وأجده ولو مال كلما دخله في الدار فأنطالق
فعل حجه في دخله فقام به دخل ثم قوما فعله حبان كان قوله فان فركه فاعل حجه لا يصح جاز
للدخول ولا يمكن أن جعل شرط ما ساقها على شرط أن كلما لم ينفك عنه في الدار فأنطالق وأجده
وأعقل في الجرم لو أجده فلا يمكن أن جعل ما وأجده فلا يمكن أن جعل ما وأجده فلا يمكن أن جعل ما

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

فامر بها فكونوا الامم بعدا اذا علمت والامم ان الامم فانشطوا في معنى سماعه خلف فموا كنوا ان الامم بها
حسنة في المكيه بطلان الكلام ويريد في القود خصوصاً في المكيه وان نوى سماعه ومن الليل او بعد افيتته
باطل والتمس على الجلبان خبره قبل ان يطلع من مكانه المطلق ما ان يراه القود او لا يراه فاذ لم يراه القود
نعم لا يراه باء والامم لم يأت مدلان شهر فلهو الشهر الذي لم يخلقه ما في شهر
ولم يعمل بطلانته ملكه موافقاً للوقت المتصلح ولو قال انما مضى الشهر فامر فاسد وان فاذا مضى شهر
فامر فاسد في مجلس العلم ولو مضى شهر ان الشهر المذكور شرط لغير الامم في يومه الوقت الذي يصير فيه
مطلق والامم لم يأت مدلان ولا ان اذا مضى شهر فمضى شهر علم اجاباً فقام قبل الطلاق بطلان الامر وانطلق
فهو موقوف على عمل الامر وانطلق في مجلس الامر متيق ولا بطل الطلاق ولو قال امر امران تدلان وان
شهر فمضى شهر علم اجاباً فمضى شهر علم الامر بطل الامر وكذلك ان العمل والوقت فمضى ما ذكرنا ففضل
المطلوب الموقوفه باء والامم لا يخلو في الدار او لا يخلو في الدار فاسد داخل

[illegible]

فان قوما بعد سحر طلع الاما وان لم تقرأ اربعة اشهر بانس الاما قبل شهر لما عرف انه يصير شتر لعبد
العين كما في مسئلة العين طالع الاساسه انما الطالع ان طالعها ان قرنها صبر مولانا حتى اضحى
سهران وكما ناسا وان قرنها بالمرحمة وسقط الاغصاء وكان مولانا بالمقبرة وان قرنها بالقائمة طالعها
جمعا وقده كلها معلومة فالانطالق لا ما قبل ان افرك الخلف الحمال قوما بعد او اخلافه او مال قبل
فانما اسطق والم تقرأ من الفوف في الزباد في الطلاق يكون وقد للصعد مولانا تر كذا الرعه
اسم بقر بالاسلامه لكر يادار

باب من اصابه الخفق فيها العتق صدق أو اصدق
ثم استثنى بعد الافتتاح بعض من جملة اللفظ خفيه فهو على الارجح ما لم يكن الخفيه اصله لو جاز
لو مشكوك فيها فان اصله فان لم يدر مع يمينه من الظاهر والاصل سهوله وقد كان شككنا فيها

[illegible]

باب اول في معرفة النكاح
اذا اختلف بين زوجين في وجود او عدم النكاح وكان شين بينهما وجدها البراءة وجد في حال
او حالين وشين بينهما وكان شين بينهما وجدها البراءة وجد في حال
فعله قائم فغضه وجعله سراويل لم يمسها لم يكن له فيه الا اسم للثوب فاقبله واجعله قفا فاذ جعله سراويل
معد جعله للثوب وقفا وسراويل ولو كان يشبه على الحشفة او ازارا او ردان جعله قفا وسراويل لا تحت ثمن اسم الردان
والردان اسم ثوب يعبر به على قفا والقبال اسم الردان فلو جعله حرا لم يجعله في الدار مستانما او حاما جعلها
مستانما حاما لم يمسها لان اسم الدار لا يمسها بعد جعلها مستانما او حاما جعلها مستانما او حاما جعلها
ومن ان اسم المنزل يقع على الدار مع مال غير من المال والاسم يسمى دارا والاسم يسمى دارا والاسم يسمى دارا
ولا قفا مستانما حاما او مستانما حاما او مستانما حاما او مستانما حاما او مستانما حاما او مستانما حاما
باب من الامان في معرفة النكاح وعرف الملك الكرم سائل للاب في المبسوط واصلها الاضافة والاشارة
اذ لا اجتماع في الامن على ان حصة تعتبر كلها الا ان يكون شيئا يعرف بنفسه مثل ذبحة فلان او انه فقير
لاشارة لغيره هذا ايضا قول ابو يوسف وعندهما اشارة او ان كانا لضافة للاسرة تعتبر الاضافة
وقد لخصت خاصة في وقت الامن عدا حصة وكذلك غيره الا ان يكون ساعدا بنفسه معتبر بالامن خاصة
عنده وعدا هو معتبر في الوقت لان كون الشئ مالا ومع مثل الطعام والشراب معتبر وقت الحذف ومسا
مرت حلفا على ما يحسنه للبلاد وما لا يحسنه الطيبان وكله بعد بيعه حلفا قفا ولا
لخصت اذ كل المستر في النكاح لا يعرف به يعرف الملك يكون موله ما يحسنه الطيبان في نكاحه التمس له
كانه مال اكلمه حلفا على كل زوج فلانه لو اوصد فلان وامراه فلان ولم يشرا له مائة مدينه او طلق
امراه بكل النكاح عدا حصة ذك في النكاح الصغير وعنده حلفا على حصة حصة الزوجه ان لغت وانما معتبره
في النكاح القاسم على ما اذا حلف على كل زوج فلان فباعه لم يزوج الزوج يعرف نفسه لا زوجته والصبر لا يعرف
بعد نكاح بل نفسه وصار كالزواج الاكل ولا اوجه فلانه لا جامع حلفا على كل زوج فلان او مال
سني فلان فاعتبر لزوجته التي كانت في النكاح ما حوشه به ولو كان له لزوجته كبر النكاح ما حلفا على كل زوج فلان
موله لا كل عدا حلفا على كل زوج فلان الا ان يكون في العبد سعة بعد الامن على الموجد من
في النكاح ما حلفا على كل زوج فلان الا ان يكون في العبد سعة بعد الامن على الموجد من
معدا لانه اذا حلف على نفسه فلان في النكاح ما حلفا على كل زوج فلان الا ان يكون في العبد سعة بعد الامن على الموجد من
كل زوج فلان على كل زوج فلان في النكاح ما حلفا على كل زوج فلان الا ان يكون في العبد سعة بعد الامن على الموجد من
لو اوصد فلان على كل زوج فلان في النكاح ما حلفا على كل زوج فلان الا ان يكون في العبد سعة بعد الامن على الموجد من
اصلها ان العموم معتبر في النكاح وحسن العادة حلفا على كل زوج فلان في النكاح ما حلفا على كل زوج فلان الا ان يكون في العبد سعة بعد الامن على الموجد من

صبر ما الناس ما دونه من الله على الله دمه ما نزلوا اليهود من كفرهم وكان فيه ما دونه عقوبه فاما
المرء فانما هو بالخوارق احقرها وان سلا لا من ان تكشف عورتها العاقلة في نصيبه او ينجسها او اذ
بحر الجدي عليه ٧ زان في محبة ما تشبهه ويصلي في الحديث انما الخنا بين العتمة والعتمة والعتمة والعتمة
متى اذ وان اخلف الساهران في المني ما لا يحيد ولا يخلو في المني ما وجب خلاف الفعل وكذلك الكائن
فاما في الكائن المتعارفين مثل ان يقول انسان انه زني فانه لا يراه ولا يعرفه في ربه او في غيره من غير ان يتصور
تدريجها يكون اشهادهم وجه والخلاف في الوباء عليه حاله في فعله من صورته اخذوا العلم في الكائن
بوام ليس اخر وهو على حاله الحق بوجه اذا علمه انسان او فاعينه لا شيء عليه كانه مباح اليهم حكم النسا لاجرم
قبل القضاء القصاص لاجرم لو سئل ان اجد اليهودي كان عليه الذمة في قتاله وماله سبب استحقاقه ان
القتال كان مباح اليهم فلا يخفى التورود وحيد الذمة ما شئت التورود في شئ من الما لا يملك في حق الشرع من
خطاؤه في حق القضاء عليه حال القضاء في كونه في حق خطاؤه قبل القضاء وقال ابو حنيفة
لا خير ايضا ما علم حال القضاء فاما عليه قبل القضاء انما عليه قبل القضاء ما سببه ولا يفر من فعله كما علم
ما اذا علم بعد القضاء بالحق والعدل فاما الحد فاما ذكر من مال العبد ان يعرف ولو لم يدر احد على حد
وصدوره الله انتم ما لحي سببه على ذكر ما عرفنا بالحق في ذلك وفي ذم الزم ان اكل اياه فليدنه
الذات من العدل او في ذم من قطع الزم فان وله في حق المراه لانه لم يخط وقل السابح رايت الخفاف
ما يكون شهاده حتى يبول اشتغال الميل في المحلة فكل ما ذكره في حق وجب الحد اليهود بالزنا عدا او كادوا الحد
في الحد فانه على من الما ان يقتل حاكم قبل الامام حيله لسان الجبل على اليهود واليهما على الامام
استوفيه الحنة فانه لو وجه عليه ما رخصا ولا يملك يده ذلك وكذلك في السيرة وكل هذا لاجرم لو قد بين
لانه لم يستوفيه الخافي سبل اليهود في الزنا فانه لا يراه على حد الا حد اليهود لانه سببه ما لا يراه
سبل احتياطنا فلا وجه عليه لاجرم لو وجهه في نفسه في ذم او في سببه في ذم جالس اليهود في
على اليهود انه الذي نزلها ليعمل شهاده لاجرم ولا يراه الحد للشبهه وعثر في سببه وفي مقام
على اليهود في موضعه في قبال السيرة سببه في ذم او في الزنا في ذم او في الزنا في ذم او في الزنا في ذم
الذي يراه عليه في نفسه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
على السببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
الى القاضيه سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
قول اليهود قبل الموافقة حرج ولا يعل منها على الفرج سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
بكونها مكروه لانه ان جنته ولا يعل لاجل جنته في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
سئل عنها لانه لا يراه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم

ويعلى سوطا ليعز الا ولا يسيوطا ليعز العتمة داخل كونه عقوبه في حق القوم اسد من غير الزنا والزنا
اسد من غير القوم جسد العتمة اخف من كله ويجز في سببه الحد في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
في اقامته جسد العتمة في قوله تعالى ولا تحك بها زانه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
كان الغنا يغفل الاعمال الى السوط في العتمة لا غير مستحق في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
لما عرف من غير العتمة في العتمة والعتمة لا يعل اتصال الى اليه ولا يعل في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
كل عضو من الضمير ما خلا الوجه والراس والفرج وعذابي يوسف في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
اما الوجه لقوله عليه السلام في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
اي كانه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
كالراس ولا يعل في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
لما رآه حاتم والوجه الجسد في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
اركان كونه على سبيل ليس كونه على سبيل ليس كونه على سبيل ليس كونه على سبيل ليس كونه على سبيل ليس
وخر الما في سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
الزنا انما جلي ربه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
نصبت في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
ولا يعل في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
على انما في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
المسلم اشرا الكافر المحمدي في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
على المسلم الاسلام ومضروبه شوهة سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
احم اذن السرار الى الله فانه يستوفيه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
امراه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
ما في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
طوى عليه لانه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
ولا يعل في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
والسكرك موجب لاجل ان يفر لاجل من المراه عذابي جنته في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
ان في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم
بانه على علم في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم او في قتل سببه في ذم

من غير وجه لم يكن له من سائر الفروع والمجوزات ما لا يفتقر إلى القول بغيره فلا يستحق الزيادة حتى رجل
 يسي قاصب الغنم قبل البراد ورجع المبيع بوجه أو شأركم في الغنم أسلم رجل من أهل الحرب
 كان مسلما ما جازا أو من قدامه لمحق بالمحيش أو بشره في الغنم إلا أن يقولوا معهم ثم لم يوجلا سبب
 قال وهو مأخوذ الفرد منه القول وأحققه القول الآخر إذا قالوا لا استحق إلا سببا سببا
 ما التقل قبل أخذ الغنم القول كما قال على عليه من قبل فله سببه ومن أسير له هو له وإن
 لم يضر على القول الآخر كلفا الفضل منه فضله من الفروج إلى دار الإسلام بعد ما في الغنم أن لا تقسم
 له يسره لأخذ الطعام بعد الإعرار فله كذا لا يسلك وإن قسمت أعما وبصدق فله لأنه لا يملكه قسمته
 لأنه فخر زبالة إلى المستحق تصديق كالمقطوع اعتقر رجل حماره من الغنم في دار الحرب لم يفرقه
 مستحسنا وأجاز قاضيا لا اعتق حماره حشره منه ومن الغنائم وجه لا يستحسن المالك است
 غنائم في الغنم ولا يجب أن يستولوا لأن له سبه حق كالمسروق سببا من الغنم لم يقطع به وكما
 بينا التسليم المملوك ما وله ويؤخذ من القرآن قطعا في دار الإسلام دون دار الحرب ثم لا يرضى عليها في دار
 الإسلام حتى يتمها كذا غيرها بالوط وهو لها في الغنم لأن الولد فيها فخر على صفها قسمته الغنم
 لو قسم حماره في أهل داره فأعطاه رجل من جازا إذا كان أمه أو ولد أو لست أو وق وقاله ثم إذا كانوا
 حصص العتق الشرك في المملوك لأنه يدرى بعد ملكه كل واحد نصفه عتقه في نفسه خلا وما إذا
 فأنه لا حصص من غيره بعد خصي أو خلع إلى رأي الإمام سبب روح لم يفرقة قبل الإخراج الفج فما على كذا
 ما عتقه بأد ما نصيب من الغنم ما كان المسروق أصاؤه فبما أن من وجوه ما في الغنم
في القسم وبعد أمان المملوك والمملوك الموروث سبب له بعد القسم لأنه لو أخذ مثلهما ولا ينفذ
 الإجماع بل القسم فخذ مجانا وحده الباقى وقع في سهم رجل أخذ مجانا ودعوه الإمام منعت المالك
 وإن وجدته ويدست من أهل الحرب أخذ بغير من عدائي جنبيه وما أخذ بالثمن إن كان المشركون تقوه في
 دارهم وإن أسيروه من الإياق لهم ما خسر مشته بالثمن وإن أسيروه رجل أخذ بغيره من عدائي جنبيه
 لم يملك القاد قبل ملك الغنائم ولا المشرك وعنه ملكوه لا يجرى كذا دخل دار الحرب بشبهه على نفسه أو آل
 المولى اعتقه ولا يبيعه بعد الكفا كالمالك وأما عوض الغنائم لأنه لا يملك نفس القسم العتقه ولا أربال
 حقه لها ملك لا يملك الاستيلاء ثم أخذ المشرك التي لأنه يملكه حتى لا يخذ على سبيل النبال للقتل
 كاستنقع والقول في التي قول المشرك أهل الحرب مع يمينه فإن المولى يدعوه إلى أخذ نقد أو دونه
 وكذا أخذ مشرك المستقر أهل الحرب بالثمن الذي استراه استراه من أهل الحرب أسره ما بائنه
 استراه لغنمهم ثم حضر بوجه الأول لا سبيل له على والمشرك الأول لا يقره بالثمن لأن السبي ورد
 على ملك المشرك وكان من قبله الأول وكان له من الإخذ ملك الماني ولم يرد إلى الثاني فإن أخذ

اسر كوافه لحوز الاستعانة الذي في القتال اذ الحاح لما لو لم يغاس ان الذي طرأ عليه استعانة بهود
 حتى ينقاع على بنو رطله وان يطعم من الغنم ثلثا ولا يجوز فحارها ما راول العلفه الطعام بل الشئ على قدر
 الحاجة لحوز المارة عن عبد الله بن ابي انا قال كل من طعم خبثا وكان احدا اذ الحاح الحار في خبثه
 وكسره في رطله عنده الى الميردهم باكله وعلفوه وعلى ان يغاس في رطله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على حواض العسل والشجر والرم والنبي عن الفاضل منسوخ كذا قال معاملة باء
 باء من نزع اليها انما لا يغزو قوة وغزو اوصونهم وبموتها وان كان في اطفال وسلول لقوله تعالى لو
 بؤتهم ما بهم من ابرم الموتى واحرب رسول الله دور به في المصلتي وكذلك حارب على طائف وراهم بالمخيف
 وكان هذا المصلون غزاة لاسعد المسلمين مال الويوسف ان لم يجد الامام لها حولة فلما علم في قسم في دار
 الحرب ان لو لم يمشيها فبقينا في المصالح في قسم ليجال كل واحد في اخرج نصيبه بموتها وتاول سلاح الغنم
 قبل القسم اذ الحاح اليه القتال ويكره من حرجة ويرد اذا استغنى كان له سحره واخذ من يدي حبل
 فسلمه به رماه العدو من يديها فانما باء لا قسم السبي وان احتج اليه بل الارز لا تافع الاحاطة
 ولا يتبعكم كما لا يمكن قبل الارز وان اطافوا المشي شبيهم لان ذلك ارباب عمار وهم اهل الصغار فان لم يطفوا
 وليس معه فطاوله ولا يطفئ معه فطاوله فطاوله على اهل الجبل من كاشا ان الذي طرأ عليه من حال في رطله
 واهل النساء والعيان فان ارجل اهل القتال فطاوله واكره من عند فطاوله على اهل الغنم كانه اهل
 الاستعانة بل السبل الاطحية نفسه وفي السير الكبر لم ياكلوه منه باحارها كوا لا يطر الى طعام الغير تناوله
 معوض اما السلاح والمال فخرها اذ لم يدر على اخرج كذا من اهل الحرب والارز والمواشي فخرها ثم
 فخرها ولا مثل وكان يرفق من عار في اهل حستانه البغال والارجل سوادا انما لا ياكل الاصل للكر
 والارز بل هو كخار اذ حارز الورد مع الجيش فارشاهم بفق فخره له وعقره فله سهم الفرسان وعدلوا في
 سهم الراحه له سبيل الاستعانة الا ان سهمه الوقته اقم مقام الاحباء ولم يوجب كذا لا تاسب
 الاستعانة فخرها باء باء بالبا شره بل لا يسهل الوقته فارسا وابل واجلا استقى سهم الارسان
 ومجاوزه الورد حصل الارباب بالارز تعالى من رطل الخيل فخره من علفه الله الله دخله السلام اسير
 فرسا فطاول عليه سهم رطله ان السبل اعتدوا جيا حتى الراحه فلا تقدر مات لحد الفان من قبل الارز
 العيني لم يكن له فها شئ في الحارز غار كذا فلا يورث وان مات بعد الارز بل القسم يورث
 نصيبه كذا في الوقف في الغنم ثبت بالاستتلا وتاكر بالارز وان ملكها القسم كاستغنى ثبت بالبيع
 وسبقه ما طرأ على القاتل لا رضى العبد اذ كان في فخره مواء ولا اهل السوق اذ لم تقابلوا ان
 مجاوزه الورد للقتال سبب ولم يوجب له سهم الا فرس واحد عدا في حمله وحده وسهم الفرس عدا
 لاخر ما لا يمكن ليد ان يعمل الله الى الله عليه اسم لم يميز وجعل افرق ما جانيب انان الرسول عليه السلام

[illegible]

من المداف عنه هذا الخوض للمولى سمع عبد المريد طامعه والخطا عليه وكران الرد سطر القوم لا شغل
عائل المريد انه كان شاعرا في بعض النقطا يرى خطا وان العصب العقوبة سبب الدار وفي بعض اهل دارنا
الرد غير الملوكة المعنى حيدر ادم والبريد وحق مدار الحرب فاختاروا لها ما اخذت سيرافهم في
لانا عقوبتهم كما عاصروا في حرة سرق عدا رتفع مولا ولحقا بهات المولى انكافاس العبد شوق
من العبد كان في يد مولا ولا تعلق اليه اذ كان في اليد المولى الموت لم يشك به على نفسه ليعبر حرا خضع
لولا كاد يفسد سرق وان اسلم بقل كل ما ذهب المريد نفسه شوق في ان ماله حرا في عيني والحق الوارث
عالمه السابق الدار في اجمع وانما مالا بعد القسمة من ورثة وذهب به قبل فهو ورثة مما قبل القسمة
وعقبه بالقسمة وكذلك العبد انما ذهب اليه ماله الى الحرب ثم اخضع ذلك الماله رد على ماله لان
العبد ما فيه ملك المولى ولا ملك الاستقلال المستقل يوم لم تدوا وعليه اهل دينه في ارض الحرب معهم
ساقوم وفدا لهم وليس المردة مسلم نظير المسلمين قبل الاجال من اسلم منهم فهو حر والنساء والازواج
المال لان الدار صار في الحرب طوعا او كرها لا لغيره ولا لغيره المردة في سهمه ان طاعة وان كانت
ايه لانه لا يحتاج المردة ولا كذا وطبعا عليها دونها سلام بطار السبي من الدار لو اني سلمت اليه
لكم النساء وان ضرفتته ارتد اهل دينه ونساءهم وعليه اهل غرانها قوم من المسلمين اعني
طهر السقوط عليها فكيف لم ارضى من الدار في حرب وعدا اعدا حرة لا في ذلك السلام الاخر واروب
سلامه انما اذا كان في حرة في حال الامان المتقدم وان يكون الموضوع متعلقا بدار الحرب المملوك
وواجب الحكمه وعدها اذا ظهر والاحكام الشارح الدار في ان الامتياز بين باجر الاحكام الى
والسبل امتان الامان الاول وانما بدت لما عدل به اسلام فقام دليل انه قد اسلام ودليل انه
والرخصه الدار الاسلام على اهل الاسلام سلوا واسلم ما اذا انكر المكان متعلقا بدار الحرب
مطابقون على الاسلام من جهة جرحه على الاسلام بين ازام الوارد والديور والمكانت لما سلم الكما
الاسلمون المسلمين في كل مكان لانه الدار واما الدار بولد ما عصى طهر عليهم فالولد في لانه
على اسباب اسلام الولد كونه وبقاين الدار في كل حال اجمع لو خضع اليه ووجهه ولام مسئلة
والاسلام اذ وجبه او ماتت امة مسلم الولد كونه فالانه لا يظفر بالشعبة بوجهه وانه شرع للام
واما ان الام ما كان اسلاما متعلقا لا ينفق تبعه الولد ايها والاريد من الولد في دار الحرب ثم الولد
ثم طهر عليهم اجمع ولما طهر اسلام ولما طهر ولما كان في الماخذ لانهم مسلما باسلام الجدة لا الحسن
وكذا في استحقاق الام فلا خير ناعلى اسلام الجدة تنقض موم واهل الزمة العبد وعليه اعلى جنة
لانه في دار الحرب وفدا في تركهم كما فعله تركه المريد لانهم يسرقون لانه جار ابقاوم علق
الزمة عليهم لزم الاسلام الاستماف فان عادوا الى الذمة اخذوا الحقوق كانه قبل العن من

القصاص والمال لا حق للمسلمين فلا يستحقون من غير المسلمين الا انهم لم يرضوا بها اصابوا في الحماة
 لا يرضون القصاص ولا ينطقون به ولا يرضون بغير الزجران للعدوان العهد ولحقا ما ارض
 الحرب عدا الله الى دمه مما على كاحها الماخر وان ما بين الموار لم يوجد للمسلمين ظفر امره المزمع في
 دارا يقع البيوت منه المرموز في ارضهم وصارت دارهم ارضهم اصابوا من اموال الكفار والمسلمين ملكوه
 حتى لو اسلموا على كاحهم وان طلبوا الزمة من المسلمين لا ينفعل لهم وان طلبوا المواردة من
 لسطر ولو انهم ملائكة لم يكن خيرا للمسلمين ولا يؤخذ منهم في المواردة خراج لا يؤخذ الخنة
 غزاة ان اخذوا منه مال باع ولا ينفعل من مشرك في الحرب الزمة والصلح والحكم فيهم الاسلام او القتل
 لعله تعالى ما لم يرضوا منهم انهم انقلبت قسوسا ولا يجوزون على الاسلام لانه لم يسبق منهم لزام اهل
 الكتابين العرب كغيرهم من اهل الكتاب ان يرضوا على اهل الجحيم من غير ان يرضوا عن غيرهم من اهل الجحيم
 من العرب ان يرضوا من معسكر المسلمين ولا يرضوا ان يرضوا فاصاب المسلمون عندهم واولئك المردة
 من اهل الشرك كما تباين قبل الامم ان يرضوا بالانكسار وكما ليس لهم في غنائمهم ولا المسلمين باي امر
 لانه انظم الفاتحين منهم بالانكسار فليس كل فريق يظفر لآخر لا جرم في حال يرضون عادوا الى ما كانوا
 قتلوا واول دعوة الى الاسلام لاشي عليه اهل البصر المرافق لا ينفعل لان خنته غرضه لمراب كالماء
 فان كان كما في الجحيم لم ينفعل لانه لم يرضوا بالاسلام بنفسه ثم غداي يوسف الحكيم حدة قاشا لا يرض
 والصحى محجور من المضار وعندهما حكيم لان بغير الاعتقاد مستقر من كان منه الاعتقاد اسلام الصحى
 العاقل صحى عن اخلا فالشاق في اهل الاسلام اوله وباصور الجحيم فصيح منه كما تطلع
 بالعبادات عاد والمردة مراد الى دمة بقلوبه لقوله تعالى يعقلم ما يوصل ربه السركان ليس
 شتى استحقاقا وجه القاس يصح ما يرضونه وجه الاستحقاق ان بعض الصحابة واهل اهل الكاف
 مولا وهذا في قوله لا عبد كان سكر اذ لم يكن كثره ولانه لا يعتقد ما قبل فاشبهه المكون على الكاف
 بآداب الحوارج ذكره تنكر السواد في دليله ان باغي لا ينفعل ما ماسا الى كون
 له فيه تمتنع وقال على يوم الجلاء لا يرضوا بغير ابيهم ولا يرضوا بغير ابيهم ولا يرضوا بغير ابيهم
 بوجه السعد هذا اذا لم يكن فيه رضى لولا فوج الامم من شره وحاجته الى دمة الشر وان كان
 قد لا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 تنى الى اروس ما اصاب اهل العرب من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 فاذا وضع الحرب لواءه ما اصابه من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 راجحه وتاخر عن سياخذ ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره

الزمان الباقية تقابل فاحذرت حسنت ولا تفعل كالمردة وان شرها انفع ما يرضى من قلت في المجاز جاز
 لما عرفت في الجحيم اخذوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 حبسوا كغيرهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 وبجسنة في ذمة المردة ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 علما انهم ما يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 لا يؤخذ منهم باي امر ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 اعادهم من اهل الزمة الفناء لم يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 اصابوا في الجحيم اهل البقي لا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 بالبيان انهم من اهل الجحيم لا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 رضى اهل العرب لا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 حتى يملكوا اهل البقي او يتولوا لان الزمان الماخر كان عليه اشتراط دمه وقات الشرط وتخذ قتلهم
 يرضون ولا يرضون اهل البقي او يتولوا لان الزمان الماخر كان عليه اشتراط دمه وقات الشرط وتخذ قتلهم
 لا يرضون ولا يرضون اهل البقي او يتولوا لان الزمان الماخر كان عليه اشتراط دمه وقات الشرط وتخذ قتلهم
 البقي حتى يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 تحت ريد لا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 فاضيا ليس من اهل البقي من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 جاز وان العاصي لا يستحق فاسق على اهل الجحيم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 حاز ان كان المكور الى عرف السوء ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 دار ان لا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 الحماهم ما حلوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 فالاستقار اخذوا من اهل الجحيم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 في الباب ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 الباقى وانه قد تباينوا في اهل الجحيم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 ولما لم يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 عليه فكلما احبوا قتلهم ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 كرهوا ليهل لشركه لعله تعالى ما احبوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره
 فكلما عرك قتلهم لشركه لعله تعالى ما احبوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره ولا يرضوا بغير ابيهم من شره

مسلم منكم كذا قال ابو حنيفة ليس لما كان اخذ لانه لا يحل له الاستراة ولو اخذ اخذ ثلثه
ولا اخذ فيه رحمان سلطان استراة بالاولى منهم واخرها وافتتاحه واستملاك احداهما نصيبه
لصاحبه اخذ الخلف الثاني نصف الثمن لان القسمة في الاشياء المماثلة بغير قمار كانت عينها استراة
صاحبه نصف الثمن لاجرم لو كان عدل والمسلمة ما اخذ الخلف الثاني من الثمن ونصفه نصف ما اخذ
سركه وهو ربع ثمنه العدل في القسمة في المساواة لا يعتبر فيه الاطلاع بل شراره وجهه ونفسه او فكره واجل
ما خففه ما اخذ حق الملك والضرع وشاع نصيبه مسلم مستامن باع متاعا عام للعبودية والحرية
بكرهه وسطه دفع اليه كرهه اخذ من المسلم ليس لما كان اخذ منه لانه ليس له الا ان يبيع
بدل هو صوف وجبة فتمه وانما دفعه قضاة ولو اخذ اخذ مسل ذلكا لانه لا فائدة فيه لاجرم لو اعطى
الوثبة او وسطه دفعه اليه ذلكا لصاحبه ان اخذ ثمنه الثوب كان في المسلم جعل المقتضى فانه
عزير للداخل في العقد فانه ان الاستبدال بالمسلم فيقل الثمن الموزع فانه استراة ما لو لم
منهم اهل الحرب لم يجرى ليرتفع ثمنه مسلم وزنه خمس ثمنه فاستراة رجل بالثمن لصاحبه ان اخذ ثمنه
من الثمن وذكر ان اخذ اخذ ما قلته ففاداه وجهه من الرواية لانه معنى العبد رجل بالثمن
احد الاخر فاسر ما اهل الحرب قبل البيان لا يكون له ان يكون احد من وجهه فصار كما كانت
وكالوا بغيره مسل لاجرم لو لم يفرق العتق الى احد ما يعنى لاسر ملك الاخر ان الاستراة والرجل الاخر
ولو اسر العبد اخذ ما المسلم على حق البايع ان اسر سبيته اسباب الملك فصار كما بيع
باب من السبا من اهل الحرب ما صدق في هذا اهل خص سبوا فله ان يزوجوا الى دار الاسلام او اخرها
ولم يفسر حتى قال ثمنه ما لا يفرق بينه وبينه صديقه لان كما جعل ثمنه لاجرم وليس في ابطال
حق خاص لمسلم لاجرم بعد القسمة في دار الحرب الاسلام او يبيع في دار الاسلام او يبيع في دار الاسلام
نصفه ما لو كان في دار الحرب لخاص اذ عي مل منه غلاما لا يبيع عن نفسه ويده حين اخذ
او يبيع كافر في دار الحرب ولو الاسلام قبل قوله لما ذكرنا في التزجعة غير انه ان ادعاه في دار الحرب
فقد على انه ان مات لم يعل عليه وان ادعاه وهو يذم لم يسل واخرجه الى دار الاسلام بصدقه
النسب استحقاقا او يكون مسلما لانه مسلم بالدار فلا يصدق على الدين ويصدق على النسب
كالملقة ادعاه الذي الصبي يبيع عن نفسه ان صديقه فهو على دينه ويكفر لانه قبل القسمة وبها
ان كل ادي ملك غروا انه لانه وصديقه المملوك غروا لا يفرق بينهما في البيع استحقاقا لان الاختلاف
هو في ان يكون يدين من يدين باس في العرق والبيع وان كرهه لا يقبل له مسلم اذ عي
السيبي صديقه كانه ادعاه الحرب فان كان على الغلام سبي المسلمين فهو حر ولا في لان غلام
في التسلط في اطلاق المسلمين فهو السبا يفتقر ان يزوجوا الى دار الاسلام او يبيع في دار الاسلام

بغيره من اهل من المسلم عليه فانه يزوجوا الى دار الاسلام او يبيع في دار الاسلام
قبل القسمة والمسلمة ما لا يزوجوا الى دار الاسلام او يبيع في دار الاسلام
في دار الاسلام او يبيع في دار الاسلام او يبيع في دار الاسلام
لو قسم الاولون كان المسلم على ما ذكرنا في الرواية كما ذكرنا في القسمة وبعد ما القسمة لثبوت
الملك على التخصيص الاولون اخذوا السبي فاحذر اهل الحرب قبل القسمة وظهر على قوم اخرين
بل اقران الكفار والباراء الحرب الاولون لعمري لان الكفار لم يكونوا وسوا قسم لاجرم ولو اقرانهم
لاخرين لما ادراه ملكا لاهل الحرب ولا شي لا يزوجوا الى دار الاسلام او يبيع في دار الاسلام
كتاب الاستحقاق

باب بيان نظر الرجل في كل شيء من سببه سببها المصاهرة والرهان الى موضع الرهن لعله
لا يزوج من سببه لعله لعله او ما بين لايه والاراء بالارته موضع الرهن وموضعها الرهن في المالك والكيل
والقصد في الموضع والبر موضع السوار والخاتم والرجل موضع الخاتم والوجه موضع الكمد
والنقاب والصدع موضع العقد ولان موضع القوط وكناظر الى الظاهر وبطنها حياض
الركبة لقوة تعالى والارض يظهر من سبي شبه المهر اجراء نظره انه منكر لانه سبه ما هو عام في
الاجام ما هو غايه في الرقعة والمطر ما بل الظاهر ففسد حكمه منه وما حرم حرم ما هو اسفل بطريق
الاول وما حل له في النظر من رجل ميسر وعزم ان احد اخر يفسد رضاءه عنه وضعه على صدره ما قد
لكنه كان يفسد شعره وجهه المنكر وغير رجله وما ذكره في النظر ليه كرهه منه بطريق القوط
فاما اذا كان ماوراء النوبة فلا بأس ان اخذ بنظرها وظهرها وظهرها وظهرها اذ اعنا الشهوة ولم يكن الكرم
رأها السهو وكذا فلو راها وسافر منها الشوط لقوله عليه السلام لا بأس للمراه له امام فافوقها
بوجودها اذ يرمى في السفر فاحاج اليها ذكرها والى سببها فافوقها وامام مع السهو ففوقها
لعله لعله لعله العياض تتنازع في ما بالنظر والذات تتنازع في ما بالنظر ولا يمكن ان تتنازع في ما
الشئ ولكن الحكم في النظر والمهر والتمسك مع امه القسمة لا يزوجها عن غيرها بغير صداقها
ويزوجها عنها وقال الشافعي وعلا عمر بالبدر حار معتقه وقال الكوفي ابو حنيفة ان شئ من المراه
ولو كان شرا فاعمره لغيره على الكسوف من السبي ينظر الامه من الرجل الاجنبي الى كل شئ منه ما خلا
ما بين سرة المرأة وبين سرة الرجل وغيره فانظر الى القسمة فان حكم الامه حكم الحرم ولا يحل
للاجنبي النظر من المراه الى غير الوجه والكف من القسمة الشهوة لقوله تعالى انما منعت من الاضطرار منها
قل انكم لو اتفتمتم بانهما حاج الى النظر والمشي والاختار لا فاسد في ذلك ولا في اسما ما عسى باخذه
بالنظر في الرقعة والسفاهة عليها والمكره فلا بأس بالنظر وان لم يزوجها من السهو اما النكاح لعله لعله

محبته

فان واحد من الملة لا ينفك عن اعتقاد ما به لانه متفق من الملوك من اسرار الملوك
 حاله وطبيعته لانه لا ينفك عن العقيدة من فان استمر الباقي لم يزل وطاؤه منهم ولا ينفك عن
 العقيدة لانه متفق من الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 سنة ما فيهم من العقيدة من سنة ما فيهم من العقيدة من سنة ما فيهم من العقيدة من
 اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 الامم والارواح كلها على الامم والارواح كلها على الامم والارواح كلها على
 الكمال للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 يطلب رد ما هو في عقيدة النسخ ويرجع موافق للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 والنسخ من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 قاسما واستحقاقا للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 منافع نفسه ولست في نفسه من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 في حاله فيكون العبد من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 بل استحقاقا للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك

كتاب

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في رجل منكم من اسرار الملوك
 الا ان اقره القاضي فيكون دينا اذ اكره لانه لا ينفك عن عقيدة من اسرار الملوك
 واستحقاقا للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 قبل العقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ودفعه للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 رجل الاسطر من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 الملقط من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 انفي على حاز وهو مصدق في عقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 لقطا ومنه العقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 حقوق له وعقله وهو مستحق من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 اللقط من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 وانما اصله اذ اكره لانه لا ينفك عن عقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك

لمن يحكم بكونه كافرا وحيد من فيها مسلمون وكافرون يصلح عليه الامارات استحقاقا
 وفي الكفاية في مسلم لا يصلح عليه بالافكر وجه الاستحقاق المكان لمحكم ما من خارج الاسلام وعرف
 دار الاسلام فادعاه في بيت القسطنطين في ولده وملكه العقيدة فيكون مسلما احكام الدار وحده لقط
 طارعي مسلم النجدة عبد الله لانه لم ينفك عن عقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 وانما اصله اذ اكره لانه لا ينفك عن عقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 مسلم ودين كان المسلم اوله لانه مسلم كان في اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 بينه لان زعمه للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ادعى ايمان امان امانا البنية فهو امانا عقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 وعوراد من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 والتمس ما هو في احكام النسب كما في حق الرضاع من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ان شاء الله على الرية عند حسن وعقد رية من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ويحوز ان يكون له ولي على كل الامام استحقاقا من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 وانما اصله اذ اكره لانه لا ينفك عن عقيدة من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 اللقط من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ان او اقره بعد ما كبر من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 اللقط من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 او اقره لاسر من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 واحد من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 طارعي من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 طارعي من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 لما عرف من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 اعتقد او درت على ان يقر بالوفاء لعبد او بغيره من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 اعطا ولا يعرف الاستقلال وما للملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ما قد انما التولية القسط وبعده من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ولوان ولده اعتمد ان الميراث من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 على نفسه وما في نفسه من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك
 ولا في نفسه من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك من اسرار الملوك

اللقطة وخبره المورف قال عينه في اللقطة والى ارض عبد الكبير حاز ما عرف انه لا واعيه كالحرف في
دارنا واسلم وحاشه على من قال لا مسلم لا اعلم له ولا يدا علم
اللقطة

کتاب

[illegible]

ک

[illegible]

ويعني ان نصف قوته على ملكه انما يقع على مقدار اكثر من نصفه وانما ان الصيد بعد ما يستقل على الارض يكون
ولم يوجد للحي الذي فاته على واكل لانهم لم يزلوا في ذكوه وعلان ويصيدوا لقتله كون نصفها انما
استقر في الاخذ ففسد كذا في الملك وفي صيد افاصاه وهو مطرفه واخره وله يكون انما في لقوله عليه السلام
الصيد على اخيه انما اثاره وماه وجعل واخذ اخر يكون للحي وفي صيد الفخ والدار والغير يكون للحي انما اخر
صاحب الدار كطيور والبساتين انما هو جدد الاخذ اجمع لو اخل على ما يحجزه وقد روي عن اخيه قال صيد له
الدار فلما ان علم ان في الدار الفخ واخذ الساب عليه صاري اواذ لم يعرفه اخذ من ملك الفخ قبل الله
على الضمان كون الاخذ انما يحجزه صاحب الدار لانه مطرفه لانما اذا فخر خلاف الشيء ولو حصل في الفخ
حتى يكون انما في الارض وفي صيد الدار بر من ماه فوقع في ارضه وجعل اخذه وجعل اخذ من الارض ان
الاي هو الاخذ انما يصيبه في ارض الغير كون المتعصب وكذلك في ارضه السك او في الماخض او في الصيد
يكون الاخذ وفي صيد افاصاه السهم فوقع على الارض على الارض وما في لعل الصيد في ساقه لا يعلم ولا
يكن الاخذ اخره وفي صيد افاصاه فوقع في اواكول لعله عليه السلام لعينه عاينه اذا وقع ميتك في الماء ولا
فاني اخاذ ان يكون الماخض اجمع ان مات قبل ان يقع في الماخض اصابه في الماخض على من يري في الارض
لا على لعله تعالى والمردم وروى عن سعد بن ابي وقاص في القوا في حمة فان استقر على الجبل ومات ثم يري في الجبل
لانه منجوح مرد في موضع ثم ابعده الزكاه لعله تعالى اما ذكركم وفي صيد افاصاه وقد روي عن اخيه
جمعا على ان يعين الصيد ليس شرط الحله وفي الصيد يسمى قباله للرخ الجاني اخر فاصاد اخر الفخ
فعل الرخ افضل للحي لاجله ان له في الرخ من وجهه وكذا في وقت السهم على ان في السم السهم في الدار
تقوم للرخ له وفي روي عن افاصاه السم لا وقبل ان يصيد للصيد من وجهه واصر في وجهه ذلك
صيد لقوله لعله وروى عن اخيه ان كان الذي في الصيد على ان سم الذي لعله لعله في ذلك
ما اذا المقصد وفي صيد بندقه قتله لا على لانه مدق فاقطعه فم وقيل تعالى والموتون اجمع
لودي سكن على اصابه بقالا لخير والمقتضى فان على لانه مدق فاقطعه فم وقيل تعالى والموتون اجمع
على ولا فلا في العير لا يقتله على لعله عليه السلام ان ابل او بكا وابل او حوش فاصعدوا كاعصم
ما يصيد لانه لا يكره في ذلك الطريق اصابه بقول الثور او ثلغه ان ادماه وظاهر في الاخذ
والاخذ انما لا يكره في ذلك الطريق اصابه بقول الثور او ثلغه ان ادماه وظاهر في الاخذ
يعود تكرر في قطع من في الفخ وان مات في ذلك فاني اخذت فلا ابا في الفخ فمقتضى في السير او لعله
لأنما في الراس على الصيد في ذلك الفخ لقوله عليه السلام ما بين من في الفخ فمقتضى قطع يد روي عن
ان كان تحت شجرة ان يعمل في ذلك على الماء ولا فلا لانه اذا لم يكن العمل لا يكون له ملك الجبان وانما
تصفه بها كذا لا لا يكره في ذلك الطريق اصابه بقول الثور او ثلغه ان ادماه وظاهر في الاخذ

[illegible]

تتعلق له ان البتة تحت في الشرع وانما ما يقتضيه السلب في بنية اكر اشاء ولو اختلفا في مكان التسليم
فانقول لطلوعه عندنا في حقه والاختلاف قد كان فيكون الخلاف على العكس لما ان القصة مختلفة
ما لم تكن فصار كالاختلاف في قدر المسلم فيه او راس المال لا في حقه القاسر ان لا يختلف ما اما المساءلة
وانه ودخل الاختلاف في المعقود على كل شرط اختلفا في الجبل القول لم يرد عنه امكن ان يرد في حقه
وعندما نقول للطلوع اذ على او اكر لما اختلفا في حقه كما في بيع العيين القول للمسلم ما في حقه الجبل
شرط التسليم والمقروا العقد مقرر وطه على ما هو الاصل ان العاقل لا يباشر القاسم فكان بالمال والاداء
عاقبة فلا يصح كالاقرار بالمال وانما السجادة في حقه اختلفا في قدر الجبل القول للطلوع لم يرد عنه
سكن زاده ما استنادا من حقه كما في بيع العيين اختلفا في مضية فالقول لطلوعه لا يرد عنه لان استنادا
والطلوع يرد على وان اقاما البينة فعلى من المطلوب كانه مبتداه الجبل في المعنى يكون بينه اكر اشاء
تعالى التسليم اختلفا في راس المال القول المطلوب في المعقود من التعلق التسليم واما التسليم فيقول
التسليم بل انما الرضا عليه يصح خلاف الاصل في بيع العيين فلا يختلفان جاز في راس المال في راس
ماله فانكر انه منه القول لطلوع التسليم قاسا لانه منكر انه ماله وفيها استحسان للمسلم اليه انما على بعض
الاساقط وجده لاجل بعض راس المال لاخر او كله بالاشارة في وجه القرض في مجلس المتقاربين
والجبل المأمور جعل لمر المال هو المأخوذ لانه يكون عينا ملائمة لوجه الجبل ما واصله الى المناجاة اسلام
مروا في روي جاز انما احسان مختلفان ان الرب وجوده بالصفة فخلق ذلك باختلاف الصفة و
مروا في روي جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان الحركة منه لكان واجبة في القصة
في منقول متفاوت في المناجاة اسلام في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لانه مقفوق في صفة تسليم واجاره وبيع في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لانه لا يرد عنه بل في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لحال جلي الجبل ومنه هذه المسئلة ان قولنا سلمت في كذا على ان وقتي في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لا يجوز قاسا لانه منه الجبل في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
استراطله الثاني متفقين في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
في ما ذكره وقال المطلوب بل سلمت هذه الحارة في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
فان قامت لاجب بانه يتقرب من الجبل في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
وعليه ما ذكره خطيب ما عفا اصل بغير روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
المسلم في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
وراس المال في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم

تتعلق عندنا بالمالين والموطن وان يكون احدهما مبيعاً ما يرد له حقه فترد منه او يمكن ان يقبل منه كل
واحد على ان لا يراه كما في حال العاق الجسر فاذا السهم احد من نفس يعقود وعند غيره نفس يعقود في حقه
لم يكن يوافق من انما اشياء شتى في السهم كما اذا كان راس المال عينا واحداً عند نفس يعقود وعند
وجه في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
على انما يباشر الاخذ او اذ جعل يعقود في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
فانقول تسلمه الكتاب نفس يعقود لانه عند غيره في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لم يرد عنه بل في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لا يرد عنه بل في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
اجبنا في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
وهذا الاقرار في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
فانما اختلفا في التسليم في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
ان يرد عنه التسليم لانه ماله على اوقات العشرة وانه ابتداء في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
استمر جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
والجواز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
في حال سقوط التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
الزائد اذ في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
ان يرد عنه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
الاصدية في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
المرور على حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
ان يكون الجبل في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لم يرد عنه بل في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
انما هو جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
هو القام في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
فانما هو جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
سواء في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
لا يرد عنه بل في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم
وروي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم جاز ان وقت في روي جاز في حقه التسليم

واما ان قالوا ان يوسف بن ابي جعفر اتم اخبار رتبة الحسين في اتم اخبار شرط احدا الخبر
 للمعاذ فان في الخبر زمان من حقوق العقد اذا ذكر فيه فلا يلزم منه ان يكون الخبر العاقد كشرط الخبر على الشرط
 لانك تصحح ما استلزامه للعقد من انما منه للشرط وله فان احاز احدا ورد الاحراز الحاصل للسابق
 لان الاحراز من العقد لا يصح بدون رضا الآخر والعقد ايضا الاخبار فان كانا معا فالعقد اولى لان
 الشرط من الاخبار والاحراز من العقد فيكون الشرط اقوى ثوبا وفي السوء تصرف المشرى اولى لانه اصله ولو
 كان الخبر الشرطي فاداره فانك الباع كونه المردود مساعا فالقول المشرى لانها انتفاء الشريك
 يصح فان قيل العقد ينفى على ملك الباع فيه فقولنا امينا كان او خفيا كالمودع والغاصب
 ولو كان خارا الزوجه فانما حاز الغيب فالقول الباع لان العقد لا يصح بغير المشرى وهو قد عاقب
 الشرط والباع مكر ولو انتفاضا والخيار احدهما فكل الباع في هذا المستند من الشرط اركان له للخيار ومثله
 ان كان الباع لان سلاكه انتقض الشرط فان الشرط في بعوده الى الباع رقبه وداره امر كان قبل
 الشرط وانما بالخيار في من احدهما سابق للخيار الآخر ولو فيه احدهما الشرط لانه لا يسقط طعه المشرى
 اما انما بالخيار فاحاز احدا ورد الاحراز المخر الراد لا يصح غير ابي جعفر وعده له ذلك لان كل واحد
 من الشرطين قد يكون له حق فيه وقيل للضرر عنه في حق جوده ولم ينس الباع ضرر عيب الشرط وضرر تفرق
 الصفة لا خيار الشرط طعن عام الصفة والمشرى ملحق بضرر احدهما في الضرر ان يخل الواحد اشترى
 على ان بالخيار الى القول ان له العقد غير ابي جعفر وعده الى المخرج لغيرها النفاذ لا يدخل في المعقول في الغاي
 في جوده على ان بالخيار لو اقر عليه بيبه له بالخيار في جميع العزم يكون العقد في الخارج ما وراءه فلا دخل
 الآخر في القول ان الشرط من كل الخيار ما هو ان يرد له فادعى الباع رضا الآخر وانك المشرى فالقول
 المشرى لان الباع يدعي سقوط خياره وهو مكر ولا يمن لانه دعوى على الامر مقصود او ساعا على المشرى
 فيكون ان كان حاضر وانك لا تستحق فاسع اولى ولو ادعى الرضا على المشرى خلف لانه اصل الدعوى
 ولو امتنع بيبه على الآخر قبل ان يبينه سمع على الناس استرعى سياصه وادعى على ان بالخيار
 في العزم دون البعض والفقير يرد لان خيار الشرط طعن عام الصفة لعدم لزومه وانما يرد لا انتفاضا
 لان تفرق الصفة على امر ضرر الباع فلا ملك وكذا في خيار الزوجه لانه منع عام الصفة استرعى بوم كل
 راجع بعرضه على ان بالخيار وله انما يرد احدهما وسلك الآخر فمضى استحسانا لا فاعله ان هذا هو غير
 انما يرد ان السمع هذا ام لا غيره ويدعي ان السمع عليه عزم الغرمو فاسع على ما اذا اشترى احد الامور
 اذ لم يعلل الزوجه او لم يمسحها كل واحد لاجماله لا يقتضي ان بالخيار عزم ما فيه من العزم موجود بشرط
 الخيار فلا استلزام له في الاختيار في كونه المباشرة استلزاما فان تقيما احدها الزم منه والاخر
 فانه لا يرد الغيب نقض مبيعا فان ملكا معا فله نصف ثم كل واحد لان احدهما مضروب

[illegible]

والاخر امانه وليس احدا مان فعل امانه اولي من الاخر فحمل كل واحد نصيبا من القاض والامانة والاك
تامين واخرا احبها على الاخر امانه لانه قبضه باذنه لا على حصة البيع ولا حصة ولو اصابها العيب ما كان
المشترى عليه ضمانه لان العيب لما حدث بها معا لم يتغير احد السبع فسق الخاويل كما لو اصابه العيب لا يخلو الدالك
وكذا ما جازى من اسرى اصابها بالذوق الاخرى فحسبها ففعلها البائع عقيب الدود والبيع في عين
صار معنى ملكا له من وقت وعين الاخرى ملكا للبائع فصح وان علق احدها بعينه ان عين المشتري لم يملك
بطل العلق لما عرق وان عينه الاخرى بعد ان ملكها البائع في كل واحد صار كالذليل واللا يتفرع وجه فكون
موقوف فاسوقا فموقوف العتق متوقفة وان علق احدها بعينه لا يعتق اعلم ان البائع لو اشترى ذكره في انعام
الكبير لا يملكه فلو كثر فصار كالجميع من عبده وجذره فقال احدها كثر العتق عنه واما احدها
سقى خياله لانه ليست احدها ان جعل سبعة هذا الحاق لكل فسق الحاقا كان فان يعتق كثر من
عبيد فالشراء حرة او لا التي فيها اوله والآخر خلافه القول المشري مع عبده وطاعة القاض
بعينه لان عداي هو سلفه لا يتقلمان خلف البائع على اعل وجه قوله الاخر ان من الخائف ودرج الاخر
الشيء مقتودا ما عانا اخلافا منها منظر اخلافا في الدالك او التقييد فلا يلحقه والمشتري مقتودا
فكون القول الاجم لو امانا البينة فالبيع للبائع لانه لا يشاء ما ورد الاخرى لا يتم استحسانا
القاس من نصف قيمة العبيد وكذلك في الدالك لانه يحمل كان العبيد من ثمانية على ما هو الحال في الخاويل
المستحسن كالحري وساق الثمان والامانة فيها فله نصف قيمة العبيد وجه الاستحسان ما اذا
معا او متوالا لانه اذا صح بحبيبه البيع بعين الاخر امانه واخران فيه وان وطها المشري ولو اصابها
الاولى وطها عاها لانه لو صار مختارا ودرج الاخرى وولها عرقا على البائع لان ملكا البائع من
الاخرى من ان المشتري لم يجاوز العتق ولا ثبت نسب ولبه من المشتري لما عرق ولا خيرة كذا في
كانت على واحد من كل من وجه دون وجه فصار تشبه فان مات المشتري قبل ان ياتي الاول فالبائع
لان الخلاف في حقن المسعرين وبثبت له خارا العتق بسببه على مسعر مجهول وان الاول انتم انهم
نصف من كل واحد على ما عرقا لانه ليست احدها مان فعل صبيغة باولى والاخرى وسعى كل واحد في عين
قبضها البائع لان احدها الم والمشتري ولا يرى فساق الرق والخر فيها وسعى كل واحد في عين
لبائع لان احدها الم والمشتري وانه حر وطاع ولا عيب نسب ولبه لانه لا نسب لا يستحق الحمل لا يثبت
النسب يعتق كوالا احدها من ابني من من اصبها عتق ولا يثبت النسب ولذا عتق كل واحد
ولو وطها البائع لانه اذا راعى الولد فانهما احدها الم والمشتري كاشان ولد له ودرج الاخرى وولها
لانه ان جاز العتق ما يثبت اذا عرق ما الاخرى الم والمشتري وعلى كل واحد عتق احدها وولها
لان كل على الم والمشتري فان مات البائع والمشتري قبل البين فان قول واحد المشري لما عرق

قال ليعلم المرء سبب كل واحد من الولد ان القاس ان لا يثبت النسب لانه المشركه الا امانا ما عتق
عمره ودرج الامه المشركه مستثنى وكما عا وكذا لو عا من المانع والمشتري لان حرة الولد لا يثبت
على ان النسب حتى يخلص من الم الاصل بعينه الم من مصوره على الخاويل احلها في اصل الخاويل فقال
المشركه لانه لا يثبت نسبا الا بالثبوت في الم وان اخلاف في المضي القول المشري على عرق
المطل ان كان المشتري بالخاويل فاستخدم او كره او ليس به فهو على خاويله حاج الى الامتحان وان
عنا القيد من الامتحان حتى لو اذ على اللبس من سنفط ولو سكن الدار سنفط لانه لا حاج لمعرف الدار
ولو فعل الخاويل ما وجب حرة المشاهدة من المشتري سنفط لانه لا حاج له لواقع فلا حاج للبائع الامتحان
وان كان الامه الى المشتري سنفط على المشتري سنفط عتق اي حصة وادى سنفط عتق لانه لا حاج له لاسند
فما وجب على المشتري من حرة الاصل الا حصة الا حصة لانه لا حاج له لواقع فوجب حرة المصاهرة او الكل
بالبيع ولا يعتق لكونه ماله فقال لكونه في الم والمشتري في الدار القول الاجم مع عبده فان شرط
لا بانه القول لكونه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار
لا يعمل الا سنفط بدعي او لكل خلاف الصورة والثانية والارضا بالبيع لا سنفط الخاويل لانه غير معتبر
لنا الخاويل من المشتري او عرقا على السنفط في المشتري والخاويل البائع ان اصاب منه الم لا يملكه احدا
العتق القاض لانه في الخلف وان شا احد العبد وان اصابه الم لا يملكه المانع لان المانع لا يملكه
صا ولا اصابه جانا على ملكه وان عرق البائع بطل خاويله لان شرط الالتزام ان يثق كالعتق عليه القيد حقيق
او اصابه المانع من غير ان يثق به او لم يثق به اسلم احدها على القيد سنفط لانه لا حاج له لواقع فوجب حرة الم
اعلان من ملكه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار
لكل ما اشر مشروط الخاويل فنفذ سنفط عتق اي حصة وادى سنفط عتق لانه لا حاج له لواقع فوجب حرة الم
له كمال شرط المانع وعنده لا يمنع لانه من دفع ماله وان كان الخاويل البائع وانخر مقبوضه واسلم
المشتري لانه ينفذ وقال عتق لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ
مشتري وطاعه لاله وكان وقوع المالك حكما قصدا فلا يصح وجه هذه الراه المالك بعد العتق
فكون ما قصدا فان اسلم المانع والمشتري فنفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ
على ان احدها الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار
لعيته فان اسلم المانع والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار
فانه قول الخاويل في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار
فان يثبت ان الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار لكونه في الم والمشتري في الدار
المانع عتق اي حصة وعنده لا يمنع اختياره بعد الثلاثه باول الخاويل لغير شرط

[illegible]

على نظر القصر وهو المذبح لانه عرف بعض اوصاف الخبيث وهو في الغنار بوصفه وقيل
 بمس الخيط والباري قتل بولته خذوا وقتوا الخبيث وانه باه
 استرئيه لاسعه من الحنة الا اذا بين لان عرف الخمار الوارد في الشعر المكان لا اجل ضار كما لو استرئيه
 عشرة وما عدا اجنابا فان لم ينسج في خمار الرد لا ينسج عليه فبئس له الخمار اسد لا يجبر المجره
 فان ملك بعضه عذره لا خيار له الا بعد العتيق ولا رجوع من الشعر لان من شرط الرجوع ان يمس ان يمس
 عند المانع من الشعر المبيح او لو دلي به وان اصابه غير ينفذ احد او وجده معبأ ان لم يمس من الشعر من
 بيان وماله ليس له ذلك لو حينه ثلثان المراهقة سبع بالشعر الاول من زاده دخل فكل الحصة ثلثي الشعر
 محبة ورجل الحنة وما لا ملا والعبير يافئ ساوية لاهصه من الشعر ولا شبه الحصة ولا يمنع المراهقة فاما
 اذا عينته فله سببه الحصة اصاب من غلة المسح له ببعه مراهقة لانه مجلس شيا من المسح لان الغلة تنجم المنفعة
 والمنفعة ليست شعبة اصاب اللبن والاولو غيره لاسعه لانه مسح مفقود من وجهه وكان له سببه
 الحصة فان اتفق عليها فاساوية لاساس مدونة لان الزيادة استنفدت سبب الاتفاق قصير النفع كالشعر له
 وما يكون له من نفسه لاهصه من غيره وان ملكه حنة الرواد حارت المراهقة وان قصه الاصول لانه بعد الهلاك
 من الشعر الحصة من الشعر وحال العصاره والخياط وطعام المسح وكسوته وكراهه ولحم السباع من بلاد الهند
 البسمار وبعواهم على كذا ان عرف الخمار انهم ضفونا الى اس المال والعبير وغيره ولا يوجب زاده ثلث
 قيمه المسح فسبب اختلاف المكان وحفظ البسمار وغيره ولا خلاف في تقليمه واجر الطبيب والراضى والراعى
 والحجامه وجعل الخلق لانهم المحلونه ولانه يوجب زاده ان عليه مضاف الى القليل الى القليل لانه امر الوصف
 وكذا الصحر يكون له حيا وعمل الطبيب ازالة المرض وجعل المال الواسع ان لا يجلو جرحا ولا يظلم في حق غيره
 ولا يصفى بغيره بعينه وكراهه لما عرف المسح طعام له مع نصف مراهقة حصة لان الشعر ينقسم باعتبار الفقران
 فكان نصف الشعر حصة الباقي حصة ولو كان هو المسح من راضه معبأ ولو باع شاة لم يوزن الشعر منقسم بقا
 القيمة باعتبار الزرع ان استرئيه ثمانية عشر ثم باعه خمسة عشر ثم استرئيه ثمانية عشر ثم باعه ثمانية عشر
 ربح من راس المال غدا حصة ولا اسعه على غيره لان مع المراهقة سبع بالثمن الاول باجر العود واثني عشره
 لان حصة هذه العشرة استنفاد الربوب وما كان ملكه في خمسة عشر في الاول لانه لا يوجب عبا فزده وثبت شبهه
 انه استراه عشرة وما عداه من العود ان يبعه عشرة ولو باعه بوصف يساوي خمسة عشر ثم استراه
 عشرة بغيره عشرة لان هذا خلاف الخسطة يخفق الريح على ما عرف ولو استرئيه من كل واحد عشرة فحوز له
 ان مع اصابه من كل واحد عشرة عدما وحال هذا الحوز الا اذا بين لان عرف الخمار انهم يمسون الجهد الى الردى
 ثم لو باع سبعه ثم ان بعض من الردى من الحد صحفى الخانة لكان ان بعض من الردى نابع من الحد من حيث
 الشبهة اذا لم يكن الحد من نفسه لانه حينئذ يكون له ثمان استرئيه فبئس له ما به والاخر نصف ما بين فاعاها من المراهقة

[illegible][illegible]

حرمانه ونحوه وكذا ان اقراره ان العاصي هو الذي ارتد استرداد المبيع فكيف نفسا الزيادة المنفصلة بعد التفر
كالولود العتيق من الراد بالعبد ما راسا وبالنفس وقال الساجي لا يمنع من رده الوارد لسنة مبيعه وانما
ملكه بكل الاصل كالنكس وقاسا على الزيادة المنفصلة لما انه مبيع فلا يخلو الامان بنفسه بالخذل على الاصل
فحق مضمنا مقصودا لا يلائق وان رد الوارد على نفسها فحقه على الزيادة من الاصل فالحال ما هو منقطع عنه وانما يخلو
حتى لو كان الوارد من رده في رده هذا الكتاب ثم كل ما يعتبره التجار عيبا وانه سبب لبقاء الشيء يعتبر عيبا لان
المعتبر دفع الضرر عن المسمى والكساح والدين والراف في احواله خاصة والمخوف في احواله والكساح والبول في الراس
والصوم في الشعر ومن الخلاء ان يفتقر الشيء والسنن السريطة والساقط والاصبع للباقي والباقي والحمل في الحارة
وربها لم يكن الحارة ولو ان العيب لم يكن وكل ما هو عيب في المبيع كالباقي والبول في الراس اذا كان الوارد
مالم يوصل الى الكبر ان الكبر ما اثر في رده على الرضا قال واستقلت اربابا حتى جعل العيب المباح في المال
ان كان ظاهره اسفل لينة الرضا ما اضره عدا في المخوف بسلطان طيبان في المبيع لان في الضرر المسمى
ولا يضر شوته ان كان عيبا لا يضر شوته كالاصبع للوارد على المباح الا اذا ثبت رضا المستري في كل حال
مثله مسجل للمال لينة ماله لينة وقطع المسمى وما به هذا العيب على ماله ماله رد الساع عليه ماله
العيب الذي يجره ولو لم يكن باق في حوزة المستحق حتى يفتقر المسمى لينة ان يرض عنه ثم يستقل المالك
لينة لينة ماله وما في رده عليه ولا يضر في طمأنينة فان كان المباح للعيب عند المسمى في المسمى لينة ان
نصل الرضا فان لم يكن وطالبه بالعاصي ان يخلو المباح ماله ما علم ان هذا العيب عند المسمى ولا يضر على
وعده فخلط لانه ادعى ان المالك لم يرضه لانه حصة المسمى في حصة المالك لينة ان يرض عنه ثم يستقل المالك
سوق في موضع حصل التحويل مقصودا للسماع في انقطاع المضمومة وانما المصلحة في سوق في المضمومة ماله
ملحق وجده محرمه لا يرد لان له ان يخلو وجدها مقصودا من وجدها لانها مكرهه الا اذا انقضى
قبل الرد وجدها مقصودا من وجدها لينة لا يرد لانه لا يخلو استرداد الوارد في حوزة غيره فوجدها مكرهه فاسد لانه
نظر ان كان لشهرة قيمه وجدها مقصودا للعيب لانه حدث عيبا اخر ولا يفرج جمع المسمى لان المقصود على
بالقبض لا ينفذ اسرير غير الوارد مباح الدم فنقل عنه رجع بكل المسمى على حصة والمال في حلال
الدم رجع بالفضل للمال المبيع العبد مسمى لانه مال الا انه مبيع مالى حصة المبيع تلف بغير اجماع
عند ارباب فخالق لينة كان له ماله فان وجده حلالا لم يرد قطعت عنه ان شاء ردا لائق ورجع جمع المسمى
وان شاء اسكرا واسترد هذا العبد ماله حصة لانه ماله لا يستحق وجدها رجع بالفضل لما عرف
بائع غيره منه حاربه وجدها مبيعه رجع عليه بعملة نفسه عدا وقال محمد بن قيس الحارثي لان السبب
لنفسه الحارة وهو عاق المولى في حوزة المالك وجدها مبيعه رجع عليه بعملة نفسه عدا وقال محمد بن قيس الحارثي لان السبب
لنفسه الحارة وهو عاق المولى في حوزة المالك وجدها مبيعه رجع عليه بعملة نفسه عدا وقال محمد بن قيس الحارثي لان السبب

وقضاهم وجدها مبيعا ما عرفنا صحته لان العجز عن تسليمه يدل على العجز عن تحقيقه لان رده حاربه في الزمة فامكن
القول بوجوبه في الزمة الوكيل المبيع قبل القبض يعرفنا بمره دون الامر لا يعيب بخلافه في كتابه
المره ايضا لما ذكرنا في حقها عند حوزة المالك والوكيل المالك فان رده عليه نقض سكوت ردها لم يرد
بأمره لا يرد على المالك الا باقائه المبيعه لانه كان حذر الموكيل من المرد حاصل بقوله بل المرام العاصي كان له
الخاصة واستند الى ان العبد المبيعه وجدها موكلا مبيعا لا يرد الا بخلافه والوكيل ان الرضا للوكيل
ولهذا كان له الرضا في الموكيل قبل التسليم الى المالك وجدها موكلا مبيعا لا يرد الا بخلافه لانه سبب لبقاء الشيء يعتبر عيبا لان
العقد لا يفسد ولا يرد الا بالوكيل المالك المبيع منه صدق على نفسه ولزمه المبيع ان يرضى الامر او قاضيه
بنده لان قوله مقصودا على نفسه دون غيره لست في حصة في الزمة لا يخلو الموصوفان ان المسمى في المالك لا يثبت
من الزمة واذا وصفه في المسمى على المسمى لينة استرد طعام موصوفه في الزمة وان استرد في ثوب
موسم لا يوصوفه موصوفه لان رده في المسمى في المسمى لينة استرد في ثوب موصوفه في الزمة وان استرد في ثوب
وجدها مبيعا ما عرفنا صحته لان العجز عن تسليمه يدل على العجز عن تحقيقه لان رده حاربه في الزمة فامكن
القول بوجوبه في الزمة الوكيل المبيع قبل القبض يعرفنا بمره دون الامر لا يعيب بخلافه في كتابه
المره ايضا لما ذكرنا في حقها عند حوزة المالك والوكيل المالك فان رده عليه نقض سكوت ردها لم يرد
بأمره لا يرد على المالك الا باقائه المبيعه لانه كان حذر الموكيل من المرد حاصل بقوله بل المرام العاصي كان له
الخاصة واستند الى ان العبد المبيعه وجدها موكلا مبيعا لا يرد الا بخلافه والوكيل ان الرضا للوكيل
ولهذا كان له الرضا في الموكيل قبل التسليم الى المالك وجدها موكلا مبيعا لا يرد الا بخلافه لانه سبب لبقاء الشيء يعتبر عيبا لان
العقد لا يفسد ولا يرد الا بالوكيل المالك المبيع منه صدق على نفسه ولزمه المبيع ان يرضى الامر او قاضيه
بنده لان قوله مقصودا على نفسه دون غيره لست في حصة في الزمة لا يخلو الموصوفان ان المسمى في المالك لا يثبت
من الزمة واذا وصفه في المسمى على المسمى لينة استرد طعام موصوفه في الزمة وان استرد في ثوب
موسم لا يوصوفه موصوفه لان رده في المسمى في المسمى لينة استرد في ثوب موصوفه في الزمة وان استرد في ثوب
وجدها مبيعا ما عرفنا صحته لان العجز عن تسليمه يدل على العجز عن تحقيقه لان رده حاربه في الزمة فامكن
القول بوجوبه في الزمة الوكيل المبيع قبل القبض يعرفنا بمره دون الامر لا يعيب بخلافه في كتابه
المره ايضا لما ذكرنا في حقها عند حوزة المالك والوكيل المالك فان رده عليه نقض سكوت ردها لم يرد
بأمره لا يرد على المالك الا باقائه المبيعه لانه كان حذر الموكيل من المرد حاصل بقوله بل المرام العاصي كان له
الخاصة واستند الى ان العبد المبيعه وجدها موكلا مبيعا لا يرد الا بخلافه والوكيل ان الرضا للوكيل
ولهذا كان له الرضا في الموكيل قبل التسليم الى المالك وجدها موكلا مبيعا لا يرد الا بخلافه لانه سبب لبقاء الشيء يعتبر عيبا لان
العقد لا يفسد ولا يرد الا بالوكيل المالك المبيع منه صدق على نفسه ولزمه المبيع ان يرضى الامر او قاضيه
بنده لان قوله مقصودا على نفسه دون غيره لست في حصة في الزمة لا يخلو الموصوفان ان المسمى في المالك لا يثبت
من الزمة واذا وصفه في المسمى على المسمى لينة استرد طعام موصوفه في الزمة وان استرد في ثوب
موسم لا يوصوفه موصوفه لان رده في المسمى في المسمى لينة استرد في ثوب موصوفه في الزمة وان استرد في ثوب

اذ اجتمع المبيع ومات المالك لم يكن المبيع مستردا لما في من العبد بعد خبايته ما لم يرد شيئا وملك
مال المشرى فله ان ياتي بمراته بصير مستردا له باذنه المبيع وتقتضيه قبل القبض
استرد حارة قالت نعم العبد لم يرد المبيع ولو اسادى الفاء وبقضها الولد المستردى حار
ان يرد او لا يرد نعم المشرى لا يرد المبيع المطلب من الفاسد الملام لا يرد المبيع ولو لم يرد المبيع ولو لم يرد
المالك في المالكه فان احاد المالكه لا يرد المبيع المستردى الفاء وبقضها الولد المستردى حار
خار ولا يرد المالكه بعد القبض فان يردت الوسيط وصارت الفاء وقضت وعادت فله الملام
عشر ايام بعد المبيع عينا او مالا لان فقه المبيع يوم العقد ومنه المولد يوم البيع لا يرد
فانه يومه المالكه لا يرد المبيع الفاء ومنه الوسيط والآخرى فله المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
لخصه اذ لو جرد عينا استرد المبيع الفاء من اجدها حاسبه والآخرى الفاء ولو لم يرد المبيع
القام بعورته المبيع المبيع المبيع لان الفاء لا يرد المبيع ولا فان احاد المالكه لا يرد المبيع
المبيع لان الفاء لا يرد المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
يوم البيع الفاء حاسبه المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
ما ولا يرد المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
مولد قبل القبض فعلى المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
لان المالكه قبل القبض بصير مستردا له المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
وعندها له الخيار لان المالكه لا يرد المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
وهما له فابره ولانه رضاه ان احاد المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
بيضا احدى العينين الفاء وبقضها المالكه لا يرد المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
العين الصبي فصار عينا على اعتبار ان المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
احدها استرد اعتبار المبيع وان شئت تركها لان المالكه لا يرد المبيع المبيع المبيع
لا حصه لآخر المبيع فلا يعتبر ونعم المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
فما انقض المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
سته اعتبار المبيع ولو لم يرد المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
المصلحة مقبولة بالمجانة مقبولة المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
والاخذاء عند المبيع خلافا لما وكذا لو جرد المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع
المصلحة يوم القبض رد ذلك احدى حصته اذ لو جرد المالكه المبيع المبيع المبيع
مقاهما استرد حارة محبة فحقا المبيع خبثها لم يرد المالكه المبيع المبيع المبيع

بل القبض المبيع العبد في المبيع وفي نصف المبيع والولد حرة فقهه عليها ولو لم يرد شيئا
احدها ماله اربع العين ان شئت ان العبد فقهه في شئ من المبيع فقهه على المام والولد على المبيع المسترد
فقهه فاما فقهه ما كان باذنه المبيع المام وبقضها اربع العين فقهه استرد حارة محبة احدى العينين
الفاء وبقضها المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
مما كان باذنه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
وحدث بعد انقضاء العبد له اقساما فله المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
قول العبد ان ماله اربعة بالمجانة وان ماله ثمانية فقهه المام فان دفعه وقبضه حاسبه واحدها
المبيع يوم جرد المالكه عينا او مالا فقهه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
لان المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
فما لا يرد المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
فان دفعه وقبضه حاسبه احدى المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
منقطعه وقبضه حاسبه مقبولة المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
القيمة المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
منقطعه حاسبه ثمانية فقهه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
با و قبض المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
فله ان يرد المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
او مسترد استرد العبد لان المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
واذ جرد زنا المسترد لا يرد المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
الاسترد اذ لو جرد المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
تفرق او فقهه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
بازن المسترد فقهه لان حصل بتسلطه ومقبول فقهه المبيع المبيع المبيع المبيع
المالكه وما لا لان انقضه فله المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
ما لم يكن المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
الاسترد اذ لو جرد المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع
المالكه المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع

ولو كان البيع بالدينار والدينار بدينار او بدينار اخر لا ضرورة حتى يفسد الباقي لانها استوى بالدينار فلو كان الدينار
 انما يفسد بغيره فلهذا لم يرد ما بالبيع في الحكم فانه من الدينار في الحكم والدينار في الحكم والدينار في الحكم
 سعيه مع باقي الدين فالوزن والوزن في الحكم فلهذا لم يرد ما بالبيع في الحكم فانه من الدينار في الحكم والدينار في الحكم
 فلهذا لم يرد ما بالبيع في الحكم فانه من الدينار في الحكم والدينار في الحكم والدينار في الحكم
 كذا ورد في المشرى الاول النقص على باعه وان كان يرد مثله فهو للمشتري الاول وان باع المشتري الاول لا يرد له باع
 الباقي على الباقي انما كان المشتري الاول لا يرد له باع الباقي على الباقي انما كان المشتري الاول لا يرد له باع
 لان النقص من الدينار لا يرد له باع الباقي على الباقي انما كان المشتري الاول لا يرد له باع
 مستند اطلاقه في المشرى من رجل باع جارية رافعة ففسد المشتري في الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 بالقيمة من الباقي لانها كانت باعها منكم ما ردت ففسد الباقي على الجارية للمشتري لفسادها فلهذا لم يرد له باع
 احدهما يدعي لو كان باعته وذلك على البيع منه فان خلفا والمخارعة معروفة للمقوله لم يرد له باع الباقي
 اخذ المشتري لان الرافعة باعته بالبيع منه لانه لو كان سبيلا من اخذها ففسد الباقي وان لم يكن معروفة
 غرم للمقوله فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 في ادعى تماثله وان لم يكن معروفة لا يرد على المقوله لخللها لو كان معروفة بالبيع المسمى صحيح فلهذا لم يرد له باع
 اما اذا كانت مجهولة لان الحكم للمقوله في الظاهر وان كان معروفة ففسد الباقي للمقوله صحيح البيع فان كانت مجهولة
 اخذ للمقوله فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 الفقان وان كان معروفة كان المشتري موقفا في المقوله فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 واجرا كان معروفة معروفة لان الرافعة باعته بالبيع منه لانه لو كان سبيلا من اخذها ففسد الباقي وان لم يكن معروفة
 فان كانت مجهولة فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 بالدينار للمقوله والدينار للمقوله وان كان معروفة فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 اذ لا بد للمالك ان يعلم ماله لانها سودى الى المالك لا الى العاقد فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 والمسلمة حالها ان كانت مجهولة مع الماعز فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 لان المقوله يقول اعتبها بامر وكذا كذا والمقوله يقول كذا وكذا ويجب ان خلف المقوله بطلان لان منكر
 المام فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 مجهولة فان المقوله في الظاهر وان كانت المقوله لفسادها لانها في الظاهر لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 المقوله وان كانت معروفة فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 وان كان المقوله لفسادها وان كانت المقوله لفسادها وان كانت المقوله لفسادها وان كانت المقوله لفسادها
 فان كان المقوله لفسادها وان كانت المقوله لفسادها وان كانت المقوله لفسادها وان كانت المقوله لفسادها

سكناه وشارف على المقوله فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 ووجه الرد انما كان المشتري باعها بالدينار في البيع من الاسطر على واحد اصل الباران
 للبيع من كان مسلما كان المضمونه واقعه في جانب المشتري فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 البيع مقفورا رجل باع جارية رجل البيعة لانه باعته بالدينار فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 الفقان لان الحاجب الى الفقان بالبيع مقفورا لانه باعته بالدينار فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 بسبب صحيح ففقدت الفقان فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 مطلوب صحيح وكذلك لو باع كل واحد البيعة باعته بالدينار فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 ان البيع مقفورا فان وجد عيبا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 في الشقيق عيب فان رده على الجارية لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 اذ لو باعها لكان باعها باعته بالدينار فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 الثاني ذلك في الرجوع وان لم يرد على الجارية لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 على ان باعته مع العيب فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 تقول الماعز ولا يرد الرجوع فان امتنع واخرج على الماعز لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 او قطعت يد وفقدت الاربع كان له الرجوع بالفقان عليها لانه باعها بالدينار فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 تقول الماعز العيب وان وقطعت يد الماعز لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 ولو باعها الماعز ولم يرد على الجارية لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 التسليم وليس وسع كل واحد الا سبيلا بعضه ففقدت من كل بيع نصفه وبغير المشتري ولو باعها الماعز على التسليم
 سعي انما بالنقص والباقي في دعوى المبسوطة باعته بالدينار فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 في الحكم والموزون وما سعى معقودا عليه باعته بالدينار فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 وانما باع على المشتري بغيره الى ما سعى لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 عجز عن الرضا سعيه كان الفقان من الرضا وسبقه فلهذا لم يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 صل حاجه ردها لعيبان المعروف كالمشروط وحده ما من حسن طلاق الطلاق ما من فاسد لان الرضا
 معروف الى الرضا في الرضا وحده ففسدت في المقفود لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 استمر في ردها ففسدت في المقفود لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 وانما باع الماعز وكذلك لو كان الرضا حرة ولان الرضا حرة واستمر في ردها ففسدت في المقفود لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 الماعز استمر في ردها ففسدت في المقفود لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي
 ردها في ردها ففسدت في المقفود لانه لا يرد له باع الباقي فلهذا لم يرد له باع الباقي

هذا المبادر لكن لما لم يوافق عليه او دفعه او غيره لان الجناحه حصلت في زمانه فان دفعه او دفعه على الجناحه انما كان
 الممانع وان دفعه بطلان استرعى بعد افعال الجناحه قبل ان يخطا فعل المشي واحدا من دفعه وقضى علم
 له انما اراد بالحيث لا يعرف ان دفعه الجناحه الممانع فان دفعه بطلان لان دفعه الجناحه لا بد من دفعه الجناحه
 عن الدفع فلا بد ان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لما عرف وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 ما دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 عن ملكه بالبيع ورد المحض عليه نصف العبد من حقه كان في النصف فان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 وليس له على الجناحه سبيل ولا حال لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 الاول منه مع نصف المبيع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 عالما فعله النصف بالاثلاث استرعى بعد افعال النصف وجدا خطا دفعه ولا سلم فقله جدارا لانه
 الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 بطلان الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 وكلما كان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 ساه على ان يشبه الزيادة في الكراهه لاصطفا استرعى في دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان الزيادة دخل في العقد ساه لاصطفا العقد فان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 عن حصة اثنى حصة الثمن وحصة التي لم تكن في حصة الجناحه لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 استرعى في دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 بد الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 فان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع

والصوف كالمواضع البسغ من السوط والركه خلاف البراءة من مقتضى الكسب والمقتضى والمقتضى
 استرعى ساه حاشا لا يولد عند الجناحه وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 ساه على ان يشبه الزيادة في الكراهه لاصطفا استرعى في دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان الزيادة دخل في العقد ساه لاصطفا العقد فان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 عن حصة اثنى حصة الثمن وحصة التي لم تكن في حصة الجناحه لان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 استرعى في دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 بد الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 فان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع
 وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع وان دفعه الجناحه الممانع

[illegible][illegible]

تفتق سمع المراه من الحرس وسبع الحرم الى ان كان الكاسيس يباين ولا من استر منه ولو بهنا مبرك
سبع عبه واذا عبه سابع المراه مع الحرم عبه واذا ذكره التفتق نفق العقب وكان الحرم والمكاتب
هم المكاتب المراه من المراه من الحرم الى ان كان الكاسيس يباين ولا من استر منه ولو بهنا مبرك
مكاتب اول واركان لا يجرى لانه من اول كل واحد لا يجرى لنفسه ملكا ولو ان الحرم المراه من الحرم من
المكاتب الى المكاتب على الشرى من المراه والمراه من الحرم الى المكاتب منها وهما ذكره التفتق
وعند هذا لم يتركوا التفتق من الحرم الى المكاتب من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم
الترتيب فادعى ولو ذكره التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم
ممكن في غير التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
البرج على من على الشرى من التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
منه والى من على اليد معاوضة فحقه وعند هذا نفق الشرى من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
المبرج من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
احدهما او اقلهما كما يطابق شراهما بعد مكان الكسوة وطرف المسيران كما ذكره باب ما يكون اجاز
والباع وما يكون عاد على ان الباع لا يبيع ما يبيع المشرى في التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
صان البيع وبه الباع حق الشرع وانما لا يقبل اطلاق الشرى اعطاء المشرى في البيع من الباع قبل
التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
والضمان على الباع حق الشرع فلهذا المشرى ايطاله حتى جعل احواله من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
المن غرض هذا البيع ولو كان المسوق الباع قبل المصداق كما ذكره فلهذا المشرى فاقطع
ما قبله من المشرى من المشرى من المشرى من المشرى من المشرى من المشرى من المشرى من المشرى من المشرى
لا يبيع ولو استعمله الباع لانه لا يجرى من المراه الى المراه من المراه الى المراه من المراه الى المراه
الزلف من الحرم من الحرم من الحرم من الحرم من الحرم من الحرم من الحرم من الحرم من الحرم من الحرم
لا يابن بسعده لان المستعمر مستقيم بل عترة لا انتفاع فلا يثبت قبل الانتفاع فاذا استعمله
يثبت به العاد من امانة في طرير الحرم وان ذرع والاستعمال عايد فلهذا المشرى من الحرم الى الحرم
ليربط لانه لا يجرى من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
بعد العقد او لا على سطر لان الجارة يشرى بها الحرم من الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
لانه عندنا لم واجب استحسان الباع في الحرم من الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
الفان نفس العقد لا يجرى الجارة امانة على الحرم من الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
ولو اعدا بل بطلان التفتق حتى يستعمل لانه لا يجرى استحسان التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم

بينها المصوب وان عزم من الاستعمال الاعادة لا يعود ومنه ان ضمان التفتق يتعلق بماله بقيام اليك
فاذا قبلت اليد من الفان خلاص الحرم المتقدم لان ضمان الحرم يتعلق باليد ويستند الى عقد الحرم وان
لازم لا يفتق باليد بل بالذم وهو العادة اقرارا فاصبح جاز لا يكون ضمانا لا يمنع كونه كذا فان
ثم لا يجرى قبل التفتق لانه من جهة المضمون لان ضمان التفتق بطلان البيع لان كونه مضمونا على البيع
ضمان التفتق لا يمنع كونه مضمونا عليه ضمان العيز وانه المشرى على قبل التفتق عايد مضمونا على التفتق
وذلك بعد التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
الكل واحد اقل التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
لما قبلت امانة خلاف العيز فيتم قبل التفتق لا يجرى لان التفتق لا يجرى الا بعد التفتق احرع لانه لا يجرى
عناي حصة من المشرى العيز وعندها يجرى لان التفتق لا يجرى عند حصة خلافا لما عايد من الحرم ولو كل
اشياء تشرى ويحرم وعندها لا يجرى قبل التفتق لانه لا يجرى الا بعد التفتق احرع لانه لا يجرى
الكل واحد اقل التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
لان عقد التفتق جاء ملاحا بالارادة باب الرجل يفتق منها حصة ما على ان اعماله لا يمنع
ما توجو التفتق اذ يمين يجرى او كل واحد منها اتماله ولما جاءها فاليان اليان لاجال منها وان
على اليان لثبوت حق التفتق فلو مات اجداه قبل اليان لم يجرى اليان لانه لم يثبت لانه لا يجرى
فان قال يجرى اجماع ولما ثبت عقد غير صحاء وضمان كان القول ضمانا للصحة لانه كان صادقا بعد الاستماع
فان كان باع اجماع ولوله ولو عتقها وان كان القول في المرض سالوة الميث فاعلمون بان والواكان
او نال اجماع ولوله الحى لبيع الوث في شى لان الورع مدعوى الفان على التفتق للمشرى مدعى الفان فلهذا
المشرى نصف التفتق ولا يجرى اجماع الفان عليها ولا يجرى اجماع الحرم من الحرم من الحرم الى الحرم
قالوا انهم ولوا اجماع عقد غير موافق فثبت التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
اي ان اوله اجماع ولوله اجماع من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
والقول والمشرى لا يجرى التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
الوطر اصله من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
مست نصف التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
الوطر لا يجرى من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
والقول من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
لانه عندنا لم واجب استحسان الباع في الحرم من الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
الفان نفس العقد لا يجرى الجارة امانة على الحرم من الحرم من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم
ولو اعدا بل بطلان التفتق حتى يستعمل لانه لا يجرى استحسان التفتق من الحرم الى الحرم من الحرم الى الحرم

المقتدر واذل تغرعت سبعت مع ذلك اسلم الى اخره ما في كذا سترى المسلم اليه من كذا ما من رجا
وقيل وادب المسلم ان يعرض عن كذا السبل ليرى لانه عند التقصير يكون كالمشرك في الحال فمرد ان
الاستبدال بالمسلم جعل بالتقصير لا يجوز فصار شرعا ما باع ما قبل على بعد الترخي فان قصده وطنه لعلمه
لان التقصير صحيح وان لم يزل معصوم بعقد فاسد على نفسه ولا يصح الواجب فصلا بكون المسلم لانه من رجا
عن المقتدر من فصار كانه هو فان قيل الظاهر ان مقتضا حاز لانه لما قصده صار على الاول جعلا وكذا كذا ان
الاستبدال حايرو ولولا على كذا عيبا ان شاء الله وان شاء صفة منه وان جئنا لاقتنا بالاستبدال
ذكر في النظر والملاك فان اخذتم قضاءه لانه مسلمه فليس بعد العيبه انه صحيح وان استمر فلهذا
تصاحبا في التقصير الاول معق من انصبا فيه استغنا وان كان العيب وانما شرط رضا ما اعراضا
رب المسلم لا حق في العيب وانما شرط المطالب لانه عيبه حق التقصير بالعيب ولا يبطل الاول ففعل تصاحبا
ومعنى برخصه في السبل ورضي فهو قضاء لان امان بطارقه في كونه مبيع للمفسر مع كونه مبيع للتعا
لاقتضا عيبا لكونه الذي استراه رجل من المسلمين له احوال بلسل على الاصابه بقتضيه على سبله لم يجره لقائه
ما هو كقتضاه من غير بعد العيب عند الاجتناب حاز وكذلك لو كان قد دفعه عند الاجتناب لانه اذا كان
المعيب بلسل الحاله في الغضب لتمام الشئ مقامه وفي الودعة سبل لانه لا يجب عليه مثل ذلك لانه لا يبر
ولولا كذا معيبه حتى يصح الموهاله فكل من وجب سبله الموهاله حايرو به المسلم قضى ما باع من المطالب
من السبل معيبه فليس مسترد ولا حلاله قضاء حتى طنه رد السبل او غيره من حلاله قضاء لا يجوز ان
لا يستغنا لا يقع بالتقصير الاول في الحال هو صالح الاستغنا لانه يكون استغنا لا ولا في الموهاله ولا في المطالب
با ما يكون عيبا في المبيع باب الاصل ما انفصل عن العيب ان لم يزل عليه حواجا للمشتري بخلاف اذا اصاب
وصفا لا غائب قال الحق عدو قبل ان يفسد من فاسترد به ما اراد به بل باق ليس ذلك اكل العيب
فانما هو لغيره راد الماني به بالباقي ما كان المشتري الاول فقام له المفسر على ما جرت به العادة وما اراد
لولا فعل قوله ان وصفا لا يباع فلا يبرر المشتري معترفا ولا يكون اعراضا عنه عليه حاله ولا يملك
على ان يبيع او على ان يبرر بانه والمسلمه ما لم يرد لا خلافه حلاله وصفا لا غائب فصار حواجا للمشتري
صولا كانه قال استرده على ان ياتي ولو مال الاول على ان يبرر لولا وان لا ياتي اذ لم ينفذ
الى العبد لكونه اعراضا عن حواجا لاحتياها ان كان لا شئت الراد الماتك باب من البيع في العيب ما لو
اياه وما لا يكون سأه على ان النفس بعد البيع بالراضى اياه وبما لانه من له البيع باذالم استبدل
او الراضى لا يجعل اياه وذكر ان النفس سبيل للفناء والخيال ورد من الاصل استرد عدو وقضيه ما
من اخره بخلاف البيع به من قبله في حيا للمشتري ولا يرد عيبا فان ارد ان يرد على
بايعه فاحس بدعوه البيع والماني لا سئل حقه لان محذور الماني وحلفه لم يستلجع شرعا

عنه الراد ما اذا عزم على اخذ خاصه الماني وان وجد منه ان البيع في رده ما به وحتاج الى النفس وهو عزم على
ما عزم على النفس ففعل شيئا وادفعه نقدا لانه حلق على محوره فلا سئل عنه في اياه ولو ان البيع عند القاضي
م ما لا يملك عليه ورد عليه رده بالعيب لان البيع من قبله ما فبسته لم يجره ففعل وكره لكونه
انما انما باختيار وكره لاختار الودعه ولو انما فعل شرط لاختار بعد العقد فلهذا صاحب الجاهل لم يرد لانه انما
ان العقد انعقد لما وادعاه العقد المرد من انصبا فيه اياه لانه لو عزم القاضي البيع به عجزا لانه لو لم يرد
فعل القاضي حواجا ففعل حتى لو اراد المشتري الاخر اسما له اذ اعاده لا يصح للماعز وان كان ان جعل ضمنا فلا
يبره بالعيب على اياه الاول لان البيع من غير انصبا فيه القاضي حواجا جعل انصبا فيه من غير انصبا لكونه اياه
والاول لان الاخر المشتري بالبيع فلا يمكن ان جعل اياه وذكر ان استرد راد ونقص ولم يبيع به فاحس البيع حواجا
من السلف ولو ان ان البيع كان طيبا لا سئل عنه في كذا مبيع حواجا في الودعه بالعيب لانه السلف على عيبه
باب البيع الثاني سأه على الاول العلم صحيح باب المرد الاستدعاء والثاني لا يصح على القاضي باب قرار
بالجهل باطل استرداه من راد سدا وقضا فان راد بايع اخذها فادعاه ففعل انصبا فيه وقيل ان يصاحبه الما سئل
فما سئل راد الما به لان بصدقه لان الاول له لازم وحمل انه كاذب فلا سئل حقه استرداه الما به محض
القاب وصدق وقضه الما به لانه صار لا ما بالعبد من حواجا في رده من ان البايه اخذها بعد انقطاع حقه
فان راد المشتري الثاني ما يبره لا يصح لانه لم يجره حواجا في المشتري ما انما انقطاع حواجا للما به والبيع ليس
سبيله لكن اذا خرج من ملكه بغير عن الودعه سبيل الراد الما لكونه كذا المعين فلا يعتبر حاله وان اقر لمجهول
البايه ان كان ما اخذها لانه لو اقر لمجهول باخر مكن لمجهول عليه ان يجره حواجا بصدقه وقال المشتري لانه
وبان جعل من له استرد الاول لكونه الاول باطلا باب من البيع في خلافه سأه على موهبه
البيع والماعز استرد بغيره كذا راد الما لانه انصبا فيه حواجا لاختار او بقتضاه من راد المشتري اخذها
معيبه بخلافه في الماني في راد الما لكونه حواجا لاختار الما به لا حاصل بخلافه في الماني
والسلف راد الما لكونه حواجا لاختار الما به ولاجل استغنا فيه ففعل القول ولو كان من احد ما به صار
الاخر القاضيه راد احد ما به حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به
عنه ان انصبا فيه كذا لغيره راد الما لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به
تقدم في الماني وقرطان القاضيه واسترد الما به واراد ما عينه في القاضيه راد الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به
النفس على النفس في راد الما حاصل سبيل العيبه في الاخر سبيل الحواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به
عنه المشتري وادعاه في حقه الما لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به
استرد الما به حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به
للما به حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به لكونه حواجا لاختار الما به

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ਸਿੰਘ ਸੇਵਾ ਸਮਾਜ ਆਂਧਰਾ ਪ੍ਰਦੇਸ਼

والله اعلم
والله اعلم على قدر سوره الانشا وعلى الله الاتقان الاصفا والكرام

تواريخ آل عثمان على طريق الاجال

عثمان بن ارطولود مدّة سلطنة ٣٦ سنة
اورخان بن عثمان مدّة سلطنة ٤١ سنة
٢٤٤

مراد بن اورخان مدّة سلطنة ٣٠ سنة
بايزيد بن مراد مدّة سلطنة ٧٩ سنة
٢٩١

محمد بن بايزيد مدّة سلطنة ٨ سنة
مراد بن محمد مدّة سلطنة ٣١ سنة
محمد بن مراد مدّة سلطنة ٨٥٥ سنة
٨١٩

بايزيد بن محمد مدّة سلطنة ٣٢ سنة
عليق بن بايزيد مدّة سلطنة ٨ سنة
٤١٨
٨٨٩

عليق بن سليمان خندكردوي في شهر صفر في
٩٧٤ سنة

وهو جاري فاستمر وزن الملايس وان لم يخرسهم لا وزن له المستقر الا وزن الاله اذا كان خور غير
فهو منزله القلوس يجوز الاستعارة جردا ولا لا يجوز ان الرقن جردا معناه ولا يمكن مع الجاه
نصفه لولكن يجوز الرقن الا وزن الاله منزله ردمه حاله اخر في سبع هذه الدرهم بعضها
نسبه لاجل الوزن الصغر خالفه استر سمانه عدد اخر جنتها وهي من موزن فلاخره وان استر
لعبتها عدد لاجل ان في الصورة الاول مجهول في الصورة الثانيه بالاشارة صار معلوما في الصورة الثالثه
لاستيف القدر عليه معلوما لانه اما المجهول بالقلوس او بالدرهم ولا يعين والله اعلم

كتاب الشفعة

عن سعيد بن مالك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه واله الخار اخي فتيه وعمر بن سعيد بن عمر بن
عن رسول الله صلى الله عليه واله الخار اخي من الشفع والشفيع وخو الشفع جليله نفر الشفع كان
مليح والملاق وقال الشافعي لا شفع الا للشيء كله فله عليه السلم الشفع لشركه ثلثه وقاسم وقاسم
الخار المالك لما دارى جاز بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه واله الخار اخي فتيه وولده بن سعيد بن عمر
وان الشفع سرع الخافض من الدخول من العشره وما تها هذا المعصية ما تتم هو اخف الضم فهو اول
بخره والشفيع الطير ما لم يخره في الجلس الذي يبيع له عليه السلم الشفع من ولده الشفع
على عبد الله بن عثمان وقال الشافعي على عبد الله بن عثمان في المالك مقدار قدر المالك كالميراث المالك
ولهذا صاحب الجليل اخذ كل ما حاله الا نورا وجر استر وفي اصل المالك لا شفع في غير العقار لانه اعلم
لا شفع الا في بيع او جافط ولا في غير الموقوف يمكن دفعه بالبيع ويصح لا يغيره بغيره خلاف
لانه استر في المالك والصغر والكبير والحرة والعبد والكاثر والمسل فيها سوا لانها سرع في الضم وان
لم يكن الصغر احد اخر فقد على بلوغه له عليه السلام بشرط الشفع اذا كان غايه وكذلك اذا كان عا
المسرى اذ هو الشريء المالك والشفيع باق في القول المستر مع شينه لانه المستر عليه والله الشفع
عندما وخرى يوسف الشريء لانه لكر اما المالك في نفسه او جعل كان القدر في نفسه فهو باق في الشفع
وعنه الشفع على اخذ المالك منه لانه عليه السلام اما اذا اخذ من الشريء فلا شفع له في المالك لانه
البيع من الشريء والمالك ان اخذ منه فعند بيعه المسع على الشريء في نفسه استر في نفسه وفي
الشفيع ولم يرض المالك ان يكون للمير عليه موحلا ماله جعل الشفع في نفسه او ملك لاجل المالك خذ
ولقد المير بعد الشافعي اخذ من جعل لنا لزم خلفه لانه لا يرضى عن المير لانه لا يرضى عن الشفع
لان فان اخذ ارحل المالك فان دفع المير الى الشريء معيلا لا شفع لاجله كالمير في الشريء
موجب غايه المستر لولا البيع والدار غير مقبوضه لانها سرع المالك كان لكل واحد ان يقول لك
المالك على الغايه وحده هو اذا عا المالك والمستر حاضر والدار مقبوضه لانه انما قام لانه ملك عليه

لدار مستفعا احدهما غايه الحاضر اخذ كل ما اراد استحقاق الكل واحد من ماله مع الغايه الحاضر
ان الحاضر وكل الغايه موزنه احدهما سطر احد الشفعين الاخر اخذ كل ما اراد استحقاق الكل باسوة في حق
الانتمى نصف بالمير لانه ودار بقدر المير وليس له ان اخذ الشفع لانه يرضى عن المير على المالك انما ان
اراد الشفع اخذ حصه احد المير لم ذلك ولو كان البايع مقدرا والمستر لسان له اخذ حصه احد المير
والعقود الاول في حق المير على المير عليه وهو المستر بخلاف الصورة الثانيه اخذ كل ما اراد الشفع
بمير المير غره له الطفل ان الانسان في بعض شركه في شخص وكذا لو بلغه ان منه نصف
فمن ان نصفه اخر الا في الشفع فانه سطر استحقاقا اذا استويا وكذا لو اخذ منه مع باقي علم انه
مع باقي وكذا لو اخذ منه مع نصفه مع علمه كله وعلى عكسه في الصورة الاخرى سطر لان الاستحقاق باق
استحقاق المير وكذا سطر الكل يكون استحقاقا للبعض فاما المقدان فان فيهما احدهما يرضى بالآخر الا احدهما
تقوم مقام الآخر فاما في سائر الاشياء لا يرضى احدهما مقام الآخر باخذ دفع احدهما دون الآخر تسليم الشفع
بطل الشفع واستحقاق الحق لانه اقل حقا في باق مع البايع والعرض بخلافه العرض لانه لا مثله لآخره عليه
ولنه منه واحد فتيه قال البايع فتيه بالان وما استوفت المير وقال المستر في الضم والدار مقبوضه
اخذ الشفع بالان فله عليه السلام اذ اختلف المتبايعان فالقول ما عا المالك البايع وان اخذ منه الفرد واحد
ولو قال البايع لا شفع في المير اخذ المير لان بعد المير لم يرضى البايع حق في البيع والشريء فصار هو
الميرى سوا ويكون العير وقول الميرى حط الشفع الميرى اخذ الشفع بالباقي ووجب لكل واحد المالك
لاخر استر نصف دار وواسم البايع لمير الشفع ابطال الشفع قسم رضا او تقاضا ان القسم منته
الشفع ليس الشفع نفق الشفع من ان الزاده لا يثبت حق الشفع وكذلك لو بيع البيع للواحد مع
اخره الاول المعروف بالجامع ملك الشريء المشفوعه من غيره للشفع ان يرضى ان حق الشفع معتم
حق الشريء وغره فتيه انما كان الشفع لانه ان اخذ منه صار للمالك ويرد البايع وخار الزوم كما
لواستزاه وان كان على البايع والدار يرضى بالبايع فاما اذا كانت له ماله في المير لان الفاعل عليه الشفع
البيع من الشريء والمير على البايع ولو كان يرضى بالمير في نفسه ما علمه من الشفع على البايع
حازن ان حصفه واي سطره بالحق لا يجوز ساعا مع العقار بل الشفع عدا لان قول الشفع ردوت
على المير فتيه ان يكون معا ففعل معا وان حازن في الشفع عدا والشفع والميرى وان في الشفع
لا ان البايع وجب له المير على الميرى والشفع على البايع سطر على الميرى وعنه
استر فاعا الكل اخذ الشفع من الكل عدا وخرى يوسف لا اخذ الشفع ما اخذ المير
سوا لا يرضى اخذ وكذا في المير عدا وخرى يوسف لا اخذ الشفع كان مستحقا اذا لم يرضى للكل اخرج
الشفع لا يرضى سوا سطره على سوا بل ان اخذ منه المير لانه المستر في الشفع ان اخذ كل المير ان يرضى

من البائع ما يتاخره من المثل فيقول لا يجوز ان يقطع غلها او يقطع ثمرها او يقطع حطبها او يقطع
 وقت الشراء او يعتبر يوم العقد لان كان موجودا يوم العقد مبيع وجعلنا ما فاجلت المشتري والسفينة
 فيه البائع فاقول المشتري مع يمينه ان السفينة تقول السرير البنا بالثمن وهو سوا الف والثلثون لستم
 قدور اليمن وان اقاما البينة فالتسليم على ما سئل الى خمسة مكدى والحد وهو الف والثلثون على ما سئل
 قوله التمس السفينة لغيره بانه من العينة فكون منه امر اساما لاى وصف البينة وان اذ اختلفا
 قدور اليمن اقاما البينة على ما سئل فالتسليم على ما سئل السفينة بعد البيع قبل العقد بطلت لانه استأجر
 ولا مستطاع العمل كالوطول لولا ولا عمل البينة زوجته اخذها المشتري من السفينة لا حق
 السفينة لما كان سائقا بغيره من السفينة استحق بعض المداوى وهو فقال المشتري بغيره وقال المشتري
 نقول ان السفينة لا تملك الا خلافا وهو اليمن فكون لقول المشتري كاف اصل المشتري لا سفينة
 في البيع القاسم لانه واجبه للرد والرفع وفيه من وجوه السفينة لا يورث لانه حو لغيره المداوى وقد بطل
 بالموت مات المشتري والسفينة في الطلب لا يورث لانه لا يورث عليه مات المشتري في المداوى
 داره بدينه لا سطل من السفينة ان العاقل يوم مقام المشتري كان المشتري ما يرضيه وان طلب
 السفينة واسد بطلب الحفوة لا سطل سفينة بعد ما وجد ان اسد وترك المطالبة سطل
 العبد على الارض بطل ان بقيقته مع طول البينة الحاق الضرر بالمشتري لا حو لغيره ولا سطل
 الوفا كارد بالعبودية كما لو تركه من اوعده سطل على ما سئل التسليم واخره المال اصاصته التسليم
 حله نقول بطل المال وقد وجد ما بالمال لانه لو باع السفينة لا حو لغيره كما هنا فحق السفينة مات
 قبل عقد البيع فلو ارشده الثمن لان القضاة لا يملكه ولزم السفينة غائب وجعل بغير العلم بغير مسد
 انما يبيع لانه حو سطل بالمداوى بعد مدة التوسط هذا قدم فباع المشتري فاسد على الطلب بطل
 سفينة لانه لا يملكه الطالب الا على هذا الوجه ظهر المشتري على ليس في المداوى ليس السفينة الطالب
 هناك لانه مكدى ان سطل على المداوى وطالب بطل لا سفينة للكل فبايع والموكل المشتري السفينة
 لا في الصورة الاولى وقد مضى العقد الذي اشره بغيره فلا يبيع خلاف الصورة الثانية ادعت
 البائع ان باع وان ونكره فطلب السفينة لاخذ لان البيع بغيره فبذل البائع
 جاد السهارة
 سطل البائع ان السفينة سطل السفينة والمداوى البائع
 قبل ان يبيع فبان الحفوة عن الاب فكون في السهارة بقة قامت يمينه ان السفينة سطل السفينة
 و قامت يمينه ان البائع والمشتري سطل البائع فلو ارشده فباع المشتري في باب السهارة سطل
 البائع ان المشتري سطل السفينة والمداوى المشتري لا يقبل لانه بغيره فبذل البائع
 واسطاط الحفوة والعهد على البائع باع الموكل العبد المداوى انما واحد بالسفينة ان كان

عنه دين ان لم يكن لا ما عرفت سطل السفينة السفينة فرد المشتري غيب على اياه بعد التقاضي السفينة
 ان اخذها بالسفينة وفي اقاله بعد ما وقلة ما عرفت ان عقد جدد وقبل التقاضي اذا رد بغيره فبذل البائع
 لا في صفه من دين عاقله السفينة لا يبيع قال المشتري سطل البائع والسفينة و اقام البائع البينة
 ان البائع لم يبيع المشتري سطل السفينة البائع ان يبينه البائع بطل المشتري فبذل البائع فبذل
 المشتري لو لم يكن اخذ السفينة مكدى ان باع فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 ان المشتري سطل السفينة لم يبيع السهارة البائع على سطل المشتري فبذل السفينة ولم يبيع البائع البينة
 اذ اقام دفع البينة على ما سئل البائع مكدى ان يبينه البائع فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 البينة و اقام لان الصورة الاولى ان يوجد ما بطل سفينة لولا الطلب وهو مكدى فبذل البائع فبذل
 الطلب خلاف الصورة الثانية استمر واد اعيدوا تحت السفينة مكدى العبد على البينة فبذل البائع
 فبذل البائع لانه فبذل البائع مكدى العبد على البينة فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 ولو استحق العبد بطل سفينة ورد المداوى البائع ان اخذ السفينة فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع
 وقع فاسد لانه سفينة فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 لان العاقل في البينة في البيع القاسم جاز و ايا وجب فبذل المداوى لانه لم يبيع عن ردا استمرى شجرة
 لسطلها لولا انما سطل لا سفينة لان البنا والشجرة قبل التحويل ولا يبيع السفينة فبذل البائع فبذل المشتري
 البائع فبذل المشتري في المداوى فبذل البائع باع الباقي لا سفينة لانه ان المشتري في المداوى فبذل المشتري
 الجاد استمرى سطل جاد عاقله لآخر وطرق البيت في دار اخرى السفينة لم يولد الطريق لا العلوان
 صاحب الجاد الشراكة الارض لحي الشراكة الشرب لانه شرك في نفس المبيع وصاحب الشراكة
 الشراكة لانه اول المداوى في المداوى وهو ما جرى في السفينة المداوى ان البائع البينة فبذل
 الشراكة فبذل السفينة والبينة البينة في السفينة التي لا سفينة السفينة ارفع زوج المشتري
 فبذل واستحقاقا لا اخذ حو سطل البائع فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 كالمشتري في الاستحقاق انما حو سطل البائع فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 ولو كان كذا اورد بطله فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 السفينة وان كان في ثمنها دخل في السفينة لانه عاقله لانه اشره باجه فبذل البائع فبذل المشتري
 البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 كالمشتري في الاستحقاق انما حو سطل البائع فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري
 البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري فبذل البائع فبذل المشتري

فما اخذ صفحا بالصفحة الاولى وانما كلها عند العصف لانه لم يرد في الصفح ولولم يعقب له بالاراء في غشا
فما كان الفاسخ الكما في ازالة اخذ الكما في ازالة الصفح في ازالة

وعلما ان السبعة اجري وجرى ما جرى استيفاء دار سعة والملك سفيان خضر اصر وطول الكا اخذوا الام لا فزا
من غير ان فله ان اخذ نصف ما به الا انها سوا ما رطله على الملك وطول الكا فله ذلك ان استيفاء خضر البحر لا
خضر الشجر وما خضر الملك اخذ صاحب الملك ما به وفيه الامالى في الاخرة فيقسمها نصفين لاصحاب الملك
والملك الثلث يحتاج الى الحساب على الملك الثلث وان شفعوا خضر الملك له وهو سهم نصفه الى الاخر في مد
سنة فمير سبعه فسماء نصفين استواء الى اصل الشفعة فكل سهم نصفين فمير ثمانية عشر برصاحب الملك ستة
فرا الملك ستة نصفين نصف سمية الامالى واصلها وهو اربعة عشر فمير ثمانية عشر لكل واحد سبعه واركان الشجر اربع

انضيم المصالح اليه ولكل واحد خمسة لان المصالح الثمانيه كما انصف ما ورد وهو سهم مائة الدار انفسه ضعف النكاح
 حرمه فيه سمان احسان منه سمان امانه الى ما في الدار من خمسة المائة المستقيم نصف ستمه واوله بمراتبة
 من خمسة عشر المصالح اليه فلو ان الراتب لم يكن من اخذ الدار الاخر وقد قسم الدار على امانه عشر كما ذكرنا احد نصف
 الدار الاخر اخذ نصف ما في الدار وكذا في الدار الاخر فاخذ نصفه وان اخذ احد الباقيين وورد سبعة
 على ما في الدار المصالح وذكر اخذ الى ما في الدار نصف واحد عشر سمان واما سهم والباقي منها لان الراتب اخذ من المصالح
 المائة ما ورد وان الشارح اخذ من سهمه وورد اربعة فكونوا سهمه واوله سمان واما سهمه واما المصالح
 ما في الدار اقل من اربعة السدس والباقي الاخر شرط كما لو كانا شفعين ولا يستعمل احد في نصف الاخر
 ان خمسة من اربعة اقل واحد سمان المصالح فان اخذ الدار ستم الدار على امانه عشر ستم السدس
 سمان ولكل واحد ثمانية وان ما ورد على السدس سهم ستم اخذ الدار المصالح فليكن سهمه واوله ثلثون
 عشر من اربعة السدس فاخذ الدار ثلثا سمان من الراتب الاخر وورد خمسة عشر سهمه عشر نصف
 الدار المصالح السدس والباقي الاخر اخذ نصف الدار المصالح فان اخذ الدار ستم الدار ستم على امانه عشر ستم

[illegible]

فانما كلفنا لغيره ان يبيع لنا ما نريد من البضائع والاشياء على ما نريد من الثمن والى الله الرجوع في كل شيء

فرا من السفع على وجه الحمة فكله اليمن فان كل الحار منه ما عرف وان خذ ولا سكه لا منفذ لا سفع
فاحلها شفعاً لا سفعاً في الطر من به ولو كان في عطف اركان بها فاحارب العطف احوه فاسع عطفه في العطف
منه سكه اخري فلهذا لم يكن فيه حرج في العلاج وان كان العطف دوراً فالكل سوا لا منه فاعا سعه في الكس
منه سكه اخري للسفع خال له لانه مشرعي استرعي في نصيبه من دار وعلى المسير بقوله ولو كان
عند حرجه فلهذا خذوا له الحار الا من جهاله لا تقى الى المنازعة ولكن رفعها باليسر في حرجه ان
المسح محمول الى المسح استحقاقاً الى السفع ومعين في رفعه باليسر اقامته للبنا ولو ان المسح في
فاسق فمقتضاه رفع باليسر وفيه البنا لان الماخوذ منه نقول للسفع اخذت نقول اباضاً في ذلك الموضع
خلاص الشرح

باب من سلم الشفعة
سأه على أن يسلفه قبل الاستعارة والعلل والمعاينة عا ١٧
لاجل أن يسلفه الوكيل أو افعال الشفعة سلمت كمنع لانه خصه وكان التسليم استعارة ولو قال ان يسلفه
للمنفعة انما استعارة شرط ولم يجد ولو قال للبايع سلمت كمنع والدار ليست من ماله اسما بالانام من غير
المرى فوردت الدار اليه في حيا بايع السابق قال الاجنبى سلمت شفعة هذه للدار من ماله اسما بالانام
واند شفعه بالاجنبى ولو قال سلمت كرايع لانه نقل اليه اذا الام للمنفعة وان لم يسلفه فلو ان اسما
ملا يصح والى الاجنبى سلم الشرى فقال سلمت كرايع استحقا بالانه يحمل سلمت لشفعة عند فم عليه
اجنبى على ان يسلم الشفعة على ما نطق للشفعة بالمال لانه لا يحمل على المعاوضة فلو ابيع الاسماء للمال
لحرم لو قال للمال على ان يكون الشفعة لاسلم شفعه كالوفاة سلمت بالمال قال للبايع سلمت كمنع
لشرى سلمت كمنع كمنع لانه اعادة للعقد منها قال السرى للشفعة بعث الدار للشفعة
فلان القايمة سلمتها اليه ثم اودعها وراعى البينة لا يسمع من البينة على القايمة بائنا شى يصح
ان كان سيبان على الماخره يبيع الودعة والبيع السرى يسلمها وان فعل بالشفعة حفر القايمة

لا يسمع من السرور وكان اسما على الاخوة السبعة وقيل الاخوة باء
 احدى السبعة فخاله من دور شان وارتد ذكره ان باع امهات الف لعام للسبعة اليه انما كان على باله
 ورتكاهما بالبيع ولم يسمع من السبع لانه سبج من الشراء وانما يصرف السبعة ويأخذ من السبع
 لانه يقول غلط وانما اخذ السبعة للبار والنام ورد بالبيع اليه على الشر وان السبع ثبت باقر
 المهره على النام باء ساء على ذلك واخذ من السبعة واحد جمع فيه المكة

الوجه يروح وأن لم يكن نودع بالتسمية دارا لسمعتنا صانرا يفيض الحاضر والماضى الماضى
دعا يبيد منها الوضاعة بعد الغالب ليس في القصد من الغنى في الماضي الحاضر الشفيع (الصلح من
الأحرار القصد والمواظبة الشفيع لا يغيره) وانما يفرغ (دعا يفيض الماضى) دارا لسمعتنا فلذلك

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

ان الله لا يبارق من المال بغير مفاودة الامانة لا يحق الزوال اعتصم كوحشة فاقبلت حجة الله
فما فعل الناصب من غير الكرم والمثلة وتصدق بالارادة المعروفة بمنزلة السرى واد اعلم
كتاب القسمة

ذكر حديث يثرون ساروان رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير على منه وليس بها نكاح القسمة جازية ولا
الحاج مائة الى افراد الانصبا قسم القار والعروض والخوان وعرفا اذا لم يلحقوا بغيره لان انصبا
مردوا الى القسمة ولا باس باخذ القسمة منهم اجرة لانهم لم يورثوا ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
بين المال المارود على انصبا بغيره من المال المارود على غيرهم من المال المارود على غيرهم من المال
قدور انصبا كالا استيعاب على انصبا لا يقين وحز اليه لا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
مستوى في قسم القسمة الكسور وقسم القسمة ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
الفرقة لطبيب العلوب شروحه لا استحقاق على المال الذي على امله كان يفرع من نسبه اذا اراد
اعتصم اذ ارادوا ان يورثوا استحقاقا لان القسمة جازية وقد فضل وجه القسمة لان القسمة
مبادله من وجهه لا يصح مع بعضها لا فصلوا الفضل بقية الفاء والواضع جاز لان القسمة جازية
لا سيما عقار من مائة ارادوا قسمه لا قسم القسمة على اصل الميراث عندى حذوا
قسم ختم باقرارهم دون البينة وسهلات بعض منهم باقرارهم لا على غيرهم ونقل نصيب القسمة والعاية
اكان لا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
اعتبار الملك الحادث لا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
نورس البواكون القسمة للخصم في ستر طوايب الخصم عنه من نفسه له الملك وقد وجدوا
منها شي وبغيره استودع ولا اوصع ولا يقسم باقرارهم من حيز الغائب اياها لانها سبيل
بد القاسم فلا رال لا خصية خلافه والى ان نصيبه في الميراث من القاسم له وانما كلفه وليس في
من الغائب ولو حذر امان والوارثين بها واقاموا البينة تقسم ونقل نصيب القسمة والقاسم على
واحد اقره فانهم مقام المست ختم جميع الميراث ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
كل واحد بعد على الاخر لا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
اتما لانهم لا يطبقون القسمة استحقاقا على غيره لانهم مستحقون القسمة وان كان اجدوا عابا لا يصح
مستحق عليه والميراث من السوا ختم عنه من رجلين لو قسم بينهما لا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
لان الاثان المال والعاية القسمة مستحقين ولا يقسم القاسم ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
منع ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
فوقعت منه وطهته والميراث من السوا ختم عنه من رجلين لو قسم بينهما لا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون

على طهر الصدق وصاحب القسمة بعد ان يفرج ياه الى سجنه وسبيل ما به فيها ليس ان يفرج الصدق وسبيل
ما على طهرها لان القسمة للخصم على الميراث المطلق لا الميراث المقتضي ولا كل واحد من الاصلين على كل حق
ميراث له واحد ما له صدق القسمة وجهه الميراث فله ولا يمكن له من غير ما سبيل ما سواه وقال كل واحد من تركها
حال ان لا يورثوا القسمة اعراضا بالحق ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
لان القسمة لا يجوز ان اكانه لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
لكا لظلة وتقدر ان يورثون الميراث لان القسمة لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
حسب من السفلان اذ ارادوا ان يورثوا القسمة لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
لكن على العاقل على القسمة لان السفلان مستحقان من السفلان والميراث من السفلان والمستحقان من السفلان والمستحقان من السفلان
داران ضاعدا من قمارا والاصحاب من جمع نصيبه في الميراث ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
وما لا ارادوا ان يورثوا القسمة لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
الاقرار بالبين في دار اوجده لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
على اعتبار الجميع لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
معتقان في دار اوجده لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
من الاربع جعل على الاربع لان السفلان لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
لكن اوجده لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
الميراث من اولى واذا اقرضوا على السركه وعرض على من ارادوا ان يورثوا ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون ولا يورثون
الطرف يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
تلك الا ان لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
لورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
التمير وتعلم الزوجه والميراث من السفلان لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
وان سقط جوارده لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
حد اساسه على اجز من ماله على الميراث من السفلان لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
اساسه على اجز من ماله على الميراث من السفلان لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
خون وان سطران لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
القسمة باقرارهم ولا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
ليس لهم من ماله لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها
شرطه في دار مستركه وانما على الميراث من السفلان لا يورثون الا على وجه الاضرار الا غير فله على الميراث على كل وجه وطهره اصلها

[illegible][illegible]

[illegible]

خبر الجمل لا خذ منه المسمى على ما عرفت في الكلام الفاسد دفع تسميا وقال شتره وربة تنقسم وكل منهما كما كان
 يكون انفسه محمول في ذلك لان يكون فردا معلوما عند التبادر ولودفع بها الى الصباغ والاصباغ حازا على
 عرفا ولا اصباغ مطروحا في المبادر معه واحدة فكون في اخذ الخلاف على وجه الاستصناع حاز في الاول
 الراجح والعدوان والبراءة ولم يجبر والسكنى وانفسه والجواب والحركة الحفان وكل وعاء ادم
 اصلاح كله للصفاء اذ في المسمى المستصنع ان عسى حتى اخذ الجمل ولا ان يكون وحده واصلا كما عامل ارجله فانه
 مثل القصار والمحاولة الحسب والافلاك كمالا لانه اذا كان اثره قاما فهو كالصبيع وبه الجاه فاما اذا لم يكن له اثر
 فالصبيع لانه لا يكون له المجلس القصار بحسب الغناء الا بحسب ان البوق والنساء حفظه بخلاف لسان
 لا كان يظهر لخلقا فاما ان يصحح فاقول في الجواب بحسب عينية لانه لو لم يكن الاذن اصلا كان القول
 كذلك اذا لم يصفه المستصنع فاما امره كمثل هذا لا يخلف لان البين براد فيقول اوقات البينة واضر
 على اخذها ذلك دفع خذ لتعلم فعله على وجه اسهل من تلك الحفان او ردما وشروطه ان يشاهد
 بقوله لو اخذ وعاطله اجر المثل وما راد العلق لا راد على المسمى فاما الجمل المثل لانه انفسه على
 فنعصر ارجوه كما راد على المسمى لانه وان كان الفعل عاصي الف مضاعف لم يجرز الجمل وكذلك دفعه بالصفاء
 في الزيادة في ذلك الصبيع فله ان يصح فيه الجواب ايضا وان ساء اخذ الجواب واعطى اجر مثله لا راد على المسمى
 فالجواب الجواب على غير اجر فاقول له معيتمه لغز وما راد للمثل فحقه على خذ وعطى اجر نصيب المثل
 فكذلك لا سكا في القول لانه في ذلك ظاهر لا وجه المستصنع لا يقوم ولا يعتقد صاحب الجواب في ذلك الحق على
 الحق كله وعندهم اخلافا في الاجراء القول العامل لان المستصنع ينبغي ان يكون على غير مخصوص وعندهم
 احكاما وقال صبيحهم وقال الاخذ برادتن ان راد الصبيع فاما مضاعف له فمع معيتمه انه ما صبيح برادتن
 وان كان ما راد اقله رادتن اعطيه رادتن مع غير اجر الجواب ما صبيح البرادتن وان زاد الكرم رادتن
 واقل من ذلك يعطى الصباغ والكرم معيتمه ما صبيح برادتن لان الصبيع ظاهر يمكن الرجوع اليه بخلاف القصار
 لانه اخلافا القول البرادتن لانه ليس له عين ما ساء اليه الصبيح اسود القول البرادتن لانه حسمه فاما
 لما ان خذ حسم السود نقصان اعتبارا لوفاءه فصار صبيح كذا صبيح فليس الجواب زاده على هذا
 زاده وليس نقصان فالجواب صبيح فراجح وقال الصباغ بل عندهم استحقاق كل واحد على عمل
 وعندهم الجواب ما راد الصبيح فله ان يزداد بها لان راد الجواب على ضاير الاجرة وبذلك المثل على الاخر على
 خلافه فيما كان واذا كانا على ابطال المحارة فحق الصبيح له في ما هو في زيادة فانه صبيح باذمه وادامها
 فوق البسم اخلافا للقصار وبه الجواب بقدر الاجرة وما اخذ في العمل خالفا وراى ان المستصنع استكمل
 والعمارة فمسيح العند فمسيح فاما اذا عرفت على العمل فان القول البرادتن كالاخلاق على ذلك القول بها
 وعندهم اخلافا لسانا لانه اذا كانا على هذا في مثلهم لا يعتقد ولا يقره لما دل على غير النقصان

وعند مبيعها صا وبكل ما كان مؤجرا له وحيا فوجبه الوكيل او عار الاجر على الوكيل الساكن
 عند عقد الاقتضى العوض ولا يصير المتنازع مضمونا به دفع المصاحف اليه فاستاجر حيا او المتغير عليه
 اجرة لانه استاجر الحداد واختاره لنفسه ليقول من معالجته الحداد على الحداد لانه اجبر مشرك
 يكون فعله مضمونا وكان على المستاجر ان يمدد من مالكه ليعبر به على اجارة الحام حايته لانه
 منفعته مطلوبه حام للرجال حمام للنساء وسما في كتاب الاجارة حاما وحيدا كما يكون فاستاجر حيا
 استاجر واحدا مجهولا واستحقاقا له الحامان لانه عال الحام ملازمه ما حمان لمكونه الفاعلية
 شرط المدة على المستاجر فسد الاجارة لان فيه نفع الاجر ولا يلزم العقد لاجرم لو اذن لاني
 نفقة بعض مطلق من الاجرة حيا للمعرف والعلو الاجارة لم ينفق مع خلفه على علمه وان شرط ان يمل
 الاتفاق فالقول قوله لانه صار الاجر ملكا امينا لو نصه عدلا اخذوه وانفاقه فاقول بفسخ
 به المستاجر والعقل من ان يكون كقبلا بالاجر ويكون كالمستاجر لا يمنع الاجر موضع سرقته
 الما ولو استقره لان صحة التسليم تحقق وعلم الحام ورثه عند تحقق النقل الحام المستاجر كذا
 وقيل القول لانه علم حدث اليراد مستقدا ولم يعلم حقيقته استقر على المستاجر نقل اليراد العقل
 لم يفسد الاجارة لانه شرط عليه ونفسه لو شرط على الحام استاجر حامين من كل بهر كذا قاله
 احدهما في العقل لانه الباقي وان انقضى بعد العقد فالباقى لازم له خاصة وكذا كسب شرا من المثل
 اصله في البيع استاجر حاما وعبد المقيم على الحام فانهم الحام بعد فسخها لم تترك العبد المان اجرة
 لو استاجره لا تقوم عليه ليس له ذلك ضاع بول الدخول الاضمان على الحاقه في دونه شرع وكذا لانه لو
 دخل يدان على ان يورده صاحب الحام او فلتا على ان يغتسل فهو قاسد قاسا لا بد من العورة والمال
 وكذا لو قتلته وشتمه وحاول سخطا بالعرف والتعامل استاجر حاما ان يورده العبد وعنه
 القدر على عمل سله لاجرا حكام كذا في قول القدر للمعرفة باء اجارة الراحت

في مبيعها صا

او كالمودع فان جعله مضمونا لكان لا عرف او الغنم ومثلهما فاقطعه الراعي المشرك شرط عليه ان اذا
 يبيع الميت ان مات والا فحقه فان لم يات له اربعة الفان غداي حصة وعده ضمن لان بيع الميت
 الموت لا يفسد امين ولا يضمن بالشرط وعده شرط مطابق لانه المصدق للراعي فان اخذ الاضمان على
 الراعي لا يجر عليه ذلك الراعي سواء فعله ضمن فمما لوم الاتح لان لا عرف مطلق له سلم الراعي
 عدوا فان اراد الرابة وانه نطقه ذلك استحقاقا لان المستحق تسلم النفس وليس فيه زيادة على العبد لو
 زاد ولو على خلفه حتى ان النظر لو طبل ارضاع صبي بعد استاجره الاضلاع صبي لا يملكه فيه
 زبانه على واذا كان اجرا مستقرا ما دفع اليه فاعلى ان يرحل بشره كبر ليس له الهاء لان العبد العقد
 على اعيان محبوسة فملك له الرابة وله ان يبيع ما في الغنم من خطه ولس عليه رعي الا واد
 فلو ان الاجر الجرد شرط في الاجر المشترك ان يرحل وله فغير قاسا لانه لا يورده بل يورده في الاضمان
 له المتعارف ولما في المتعصية من ان يرحل حجاج المفضل لا يورده الاضمان او رعي ليس له الراعي لث
 من رعي المال شبه دون اذنه حتى لو عطي به رعي ضمن لانه نصرت في الماشية وان يرحل فجل بدونه ففعله فقطر
 لا يضمن لان جرح العجاير بدت واجبه فان على المالك ان يبعها فلا ضمان عليه في القاد وحلى حصة
 خلافا لما لانه اخذوا هون الشتر من المالكه واصلمها ونظر في الاجر المشترك معلوم وكذا لو تفرقت
 رعاة ارباع بعضها لآخر استاجر رعي بالاداه وهو منطوح الراعي اجبر مشرك فقطر البعض فقال
 صاحبها شرط الرعي لا في هذا الموضع واداه لآخر قالوا لصاحبها لان في عين المكان يستفاد
 منه واليه المراعي لا يبعث او اوتاه وعده ضمن الاجر لآخر عدا الخلاف الا اذا سلم المال للمعرفة باء
 استاجر حوا من الغنم بوما ليس ان ليس غره وان البس حوا غصا والاجر عليه لان الناس متفاوتون في
 البس فان لم يمس البس ليس بالبس لان خلافه لاساذا سلمه قاصدا وسلم له الاجر لانه لا يملك السكينة
 بانه الرابة اما البس نفسه فمختلف اسم من البس والاجر فاسد فان لم يمس فانه البس او اعطاه
 غره فليس فعله الاجر لان العقد في على البس والسمي وجده مضمونه البس ولم يمس على الاجر للمعرف
 طام يذره على الاجر كذا اتهمه ضمن ان يرحل وان سلم له الاجر استاجر حوا البس في اول الفاعل اخذ
 والام فله وان لم يفرق لانه اليوم الاضمان فان خرق من الزوم فمما منه وليس عليها اجر بلك الساعه وعلمها
 اجرا بلة وما عده وان سلم على الاجر كذا وان كان نام في سله فلا ضمان ليست حوا بها غير اعرفها لثان عليها
 استخرق فلتها في دمه شتره فخصيت في الشمس او في المطر وانه يضمن ان اذا سلمت فعلها الاجر لو
 ان صلبا او ارضى في المصير للمعرف ولو اخرجها الى السواد ضمن للمعرف وجوه رد المستاجر على رد المال
 لا تاعاض عنه اكناله بالمساجر باطل لان العين ليس مضمونة استاجر المستقر وقام له اجاره واستثمار
 المزارع المايل والسر حايته واوقف البهر للركوب الى غرة فاق البس استثمار الحام حايته وحظته

مسماة يهود يهودا عندنا في المصليين ما اشتهر به ولكن سبناه اليهود محض خضه بمعرفه ما كتبه
 فلان ازيد او نقص في معرفة ما د
 كتابه وخالفه لانه قيل انه كتب في امره ولا يخرج الكتاب من محض خضه بل محضه بعد وراه وخففه وكسب عليه اسم
 صاحبها لان الكتاب السامع على سبناه اليهود واليهاده على السبانه لا يقتل الا محض خضه وختم للمنازله
 ولو مات العاض الكتاب وعزل قبل ان يصل الكتاب الى هذا العاض ثم وصل اليه لم يقتل ولو لم يصل اليه مات
 او عزل فعلى انه يكون السامع قبل السبانه وفي الصور الثانيه كونه بعد السبانه ولو مات المكتوب عليه
 جلس عاض اخر مكانه لم يقتل في الماعز ان كتب اليه في سبانه وسمى اليهود في كتابه وقبائلهم وحليتهم وان كان المكتوب
 لم يقتل لان مقتله الاسم والقتل حصل المقصود ولو سأل المكتوب اليه كتابا الى عاض اخر لم يقتل
 كسبه لان هذا العاض هو الكتاب العاض الاول ولو كتب له العاض كتابا باليهاده اليه حتى خاضه لم يقتل اليه
 الكتاب ولا يقتل حتى يتم مقتله عليه لانه سمع على خضه عاض ولا يجوز القضايه ولو كان العاض الكتاب في القضايه
 لكان العاض المكتوب اليه يقتل المكتوب اليه برأى نفسه لان يكون الاول يقتل في نفسه الثاني لان العاض الاول
 لم يقتل بعد بل على عمل الشاهد ولا يقتل كتاب عاض سابق اقتره الى عاض بعده فيها غير واحد او كتابا
 الامير الذي استعمله ذلك العاض لان العبد بالاسماء بالقرى والمخبر سبانه اهل الزمه على قضا عاض
 المسلمين الذي على امره سبانه على العاض وسبانه في خبره قوله عليه ولا يجوز كتاب عاض ان يطلع ان عاض
 كذا وكذا حتى ينسب اليه اسم ولا يحد او الى قتله معروفه لان اتفاق اسم الشخص واسم ابائهم كذا
 ان يذكر اسمها واسم اسمها وجبته ونسبته الى القتل الا ان يكون الرجل مشهورا في نفسه فوق شهرته
 فله فحاز ان لا ينسب اليه غيره وان قيل كذا في دار جبريد من لان جبريد مثله لان الذكر يقوم مقام الكل
 ولو سبها الى اسم معروف ولم يحد في حداثي حنيفه وعاد قتل لان القتل للتعريف وقد حصل الاسم المشهور
 لا حنيفه الشبي انما في اليهود وعبدوا واليه ولا كفي ولا يعفى كتاب عاض لاحد بعد او بعد
 ومحمد وان في الحمله وقال ابو يوسف يقتل العبد دون الامه لا يسمه لا يملكه تعريف العبد دون النسبه
 لولا انه ولم يظهر بعد وان لم يكن في داخل الكتاب اسم العاض الكتاب المكتوب اليه واسم ابائهم
 لا يعمل وان كان فيه كتابه لان يكون كنيه مشهوره كذا حنيفه واسم ابائهم واسم امه واسم امه
 في الكتاب ذكر الاسم والاب لاجرم لو لم يذكر الجده حاز عواما واسم امه واسم امه واسم امه في الحمله
 لم يعمل لان عمل ان ظاهره ملحق به من غير عمل العاض وقبل كتاب العاض الى الامه الذي استعمله في مصر
 ذلك اصل الله لا امره يقتل وان كان من غير عمل العاض لم يقتل حتى يكتب اسمها والنسبه لمقتل ان في مصر
 يكتفي بهذا للغيره باف
 ان لم يعد الذي يهودا والنسبه ان يساجروه لانه اعان المسلمين ولا يكره الناس على قتله خاصة لان

ذاع قسامه ذلك مطلب اجرامه اضعف ربه وان الخدم اسمن فضاعدا لم يسرك منها لانه اذا افرزك واحدا فمؤ
 يوم واجيز بالمرحوف فاعزل العزل ولوسهر قاساخذ باض على شمس ما راكوا لعيد استوفى حصته بغير خلافا لاني لانا
 سنان فعل انفسها لهما العهده والمعهده انصار وقع له النصر وكانه المياثر لنفسه ولربك العالم سابع لعل
 لعل نفسه به باد بالفاضل وكلا في مجلس القصار جلا عزنا واستوفى قروضهم وفتح
 انه مكانه لم يبق عليه المدح من سجد السجود عليه سماعه في الجود ربه لا يرضى عليه ولوراه بعزف حقا والرفعه
 وسهر ملافا ونقد جلا اعدك له بغيره لان المعاصي في اناج العلي فوق السهاة ولوسهر عزه قضى
 كركهذا ولوراه صيا من ذلك في مصر او بل ذل في القضا لا تقضى ذلك بغير سهرود وهو في الناس خرافه
 وبعده لا يقضى ان حقه جرم على ان علم شهاده لا عاقد فاحق لوسهر عدا ماضى اخر تقضى فلا سله على قضا ولت
 العاض باللقم يرفع الى الجرح محجب قضى عليه وعزبه لا نه وهو في الناس علم معروف بالفاضل والالتهم
 فانه يهرب على الناس في المعاصي في الجامع واوجبه راسه ليد لو باع قضى عليه لان العهده لما رجع اليه ما
 هو كالميرلسامه وكالحول والعز ولا يقتضى في الميرلسامه مني الصلاه انه والحوذ قضاؤه لنفسه وللمرهور
 سهاره لالماعز ولوراه والكم قصصت لعل على ان نقض امر حرق ولا سهر علم اصدق في سهره ان
 سوله لا كرا لملكه استنداف ولا نفع نقض امر كرف فلما غلط الانسب للنفق ولا سقى الفاضل ان يستغفر
 فافرض وسافر الا باذن الامام الذي هو فوقه لانه وكل ذلك الامام عالم به لانه ولوراه الخصم لم يطلو احاز
 ولا نفع الكرمه او فتر من ان طبع في الصلح وان لم يطبع فمضى من الماعز ولا سمع من جلا واحد محض او ان في
 مجلس واحد الا ان يكون في القوم قلله لا نفع لاجل الفاضل والله اعلم

الدعوى

[illegible]

ان هذا الامه اولي لان السيد رحمان القبطي ولام الاول رحمان سبوا الى ولما سبوا عن سبوا الى الملك
 وقد كلفوا ما حمل على الشريفة الى الدوام والآخر على السيرة الحق على الحق اولي لان من له القبطي
 من منقول امام لا يسمع الله ولا يعزى اليه اذا احضر لان العلم حصل كمالا لا يحصر ما اذا لم يكن عبدا وان كان
 مسيدا فكلما نقل اليه بغير علمه في الذمة اعتدلا ولا زمة حاضرة باو دعوى الشناج
 اذ عي حواء ما في اخره من ملكه فتح في ملكه وامام البنية وامام دوله الله انه ملك فتح في ملكه تقضي في الملك
 لما روي جابر بن سويل الله على الله حله فعني في فاته وفيه في الخلافة على هذا الوجه في الدوله لكل واحد من
 اولي الملك ورجح دوله البليد وسوا اخر اولي نورها وكان ياتي الخارج لا سبق لان الخارج وعبد من
 حتى الشناج لا يستعاض عنه فان رجا وسئل الله عما في ذى الدفن الخارج لا يظهر كونه وان كان
 لو كان محالفا للخارج يقضي في ذى الدفن المعروف وكذلك خارجا ان اماما البنية على حواء ما في اخره على هذا الوجه
 بنها وفي رواية ان خالف كلاما لا تقضي لاحدا وذكر في اخر الباب ما سمع وجه هذه الدوله خلاف السيرة في
 وجه الاستحقاق على الدين معه لا يطلع به الاستحقاق على ذى الدفن قال وكذلك كما لا يكون وهو سبوا
 من له الشناج وما سكر او كان مسكولا انه هل تذكر او لا تذكر ولكن ليس سببا في ملك تقضي الخارج لا في البنية
 بالبنية ليس اوله الملك الملك المطلق قال في غير سبوا سكر وزرع المخطئة ونوع من الشناج سكر كان
 الحبر وسبوا الى الملك واحاطا بالدار وحضر اللبن سكر والخسابة والحشو سكر وقاد اللبن الطبخ
 والعصير وحضر الصوف لا سكر وخلف الجوز للنوره لا سكر وحضر الجوز سكر له انه هل تذكر ومن ان الخارج
 لو استحق اصل ذى الشناج والزرع منه من بلد يرضى فله تقضي الدين مع الساج اول الزرع كما لو كان له
 ناه فانما الخارج البنية على انها ساءه وولدها له فتح في ملكه وامام دوله الملك تقضي في الخارج لا في البنية
 الاصل الماتة على الملك يكون الخارج اولي به اذا لم يصب له بيع نزول له عتق يد امام دوله البنية
 انه استراه وكان وانه ولد في ملكه وامام الخارج له استراه وكان اخر وانه ولد في ملكه تقضي في ذى الدفن
 صوته يراى اذ عي خادما صوته من ملكه وامام دوله الملك تقضي في ذى الدفن لا سببا في ملكه لا سكر ولا
 وعنه الساء وانما ملكه تقضي الخارج للمعرف عبد في ملكه امام اخره انه عبيد ولد في ملكه وامام اخره
 عبيد ولد في ملكه امه فيه تقضي للامه لان بنته اكثر انا ما قل في الولد مع امه قال في
 دوله الملك تقضي في ذى الدفن المعروف فان امام الخارج البنية انه عبيد ولد في ملكه وامه عبيد من
 بنته للمعرف وهو ابن العبد ولا مشترع عند جعفر وعبد يكون من الجيد من ذى الدفن لما في ان
 كالدوا ولا يكون من الماين علق لا حصة العتبات احكام القسبة وانه نقل الشكر من عبد الله
 لا حصة سبوا الجواز لكن من جليلين وحده ثلاث امام البنية ان الشاه السلسوخة في ملكه تقضي في
 وسقط امام الذي في يد من ملكه تقضي الخارج لا في البنية ليس سببا في ملكه امام دوله البنية على الشناج

والخارج على انه له اجرها من ذى الدفن بعض ذى الدفن الخارج سبب الملك المطلق وذو الدوا له الملك
 ومسبب الاول انما كان امام الخارج البنية على الشناج من ذى الدفن والشاه السلسوخة او ما هو اشد
 امه او عزمه وقطعه وشيخ قوله ولا يكون ملكا لا لونه تاه القاصب وطرا بابه ارض امام دوله البنية
 انما ارضه وانه ذرع هذا القطع منها وامام الخارج كذلك انما ارضه تقضي للخارج والى ان ذرع سكر كان
 على القرا والى ما سلمت ذرع لعنه بل يدره فلم يدر دوله البنية على معنى سبب الملك لا سكر ولا طو
 الشناج والخارج اولي ما لم يمت ذى الدفن المخرج سبوا وان كان المخطئة من ذرع حصه من ارض ملك الذرع
 لم يدر صاحب الارض اخذ المخطئة لانه يجوز ان يكون من ارضه كما يكون له لانه سبوا البنية لا ارض في رواه
 في شخص كونه لان ارضه كونه كما لو سبوا البنية من بعض لو سبوا وان هذا الذرع خرج من خلو
 ملكه او غير الذرع من خله فقل لان العبد من ملكه كونه كما لو سبوا وان هذا العبد من ارضه وهو
 ملكا وكذلك لو سبوا البنية على ارض من طرا فان وهو ملكه وسبوا يكون على القاصب تقضي سله يكون التوب
 القاصب لا ارضه الملك اما ارضه البنية والشناج فاخره لانه سبوا الملك على سبوا وان كان المخطئة
 من ذرع هذا ارضه من ذرع من ذرع تقضي الدين على عيسى قال لا تقضي كما ذكره امام البنية على ارضه
 البنية كونه في ارضه او غير المخطئة من ذرع كان في ارضه لا تقضي له وكذلك لو ارضه ما به او جلد ساءه لا تقضي
 عيون ان يكون من كونه ولا يكون له فان ارضه البنية من ذرع تقضي الدين على البنية او سبوا من نفسه فعد
 ان البنية له مال الملك ان امام البنية على ججاج في ذى الدفن ارضه في ملكه وامام دوله البنية
 انما تقضي في ذى الدفن الشناج فحاجب في ذى الدفن امام اخر البنية ان البنية التي خرجت منها في ذى الدفن كانه
 على البنية سببا بالراجح المخرج انما يصر القاصب بالجنس باضت للرجح المخصوصة يقتضي حصه
 لرجح اجد ما خرج ارض وحضر القاصب لاخرى فخر رجح ارض فخر نال الرجح وخرها التي حصنت
 المصروفه وللذرع الذي حصن القاصب له في ذى الدفن الا في ذى الدفن لا يصنع القاصب في الثانية
 ما جلد امام اخر البنية ان جلد سبوا في ملكه وامام الذي في يد من ملكه تقضي في ذى الدفن البنية في الملك
 سبوا البنية لا سكر شاه مسلوخه قد جلد جلد وسقطها في ذى الدفن امام البنية في يد البنية
 ان الساء والمطلوب السقط كله له وامام من يدره البنية على مثله تقضي لكل اجد ما في يد صاحب لا سكر واجد
 خارج في ذى الدفن ما فيه يكون اولي ولو امام كل واحد البنية على الشناج تقضي لكل الشناج في يد لان
 منه في الاصل اولي ثم يستعج اسباعه في ذى الدفن ما كان في يد كل واحد ساءه فانما كل واحد البنية ان الشاه
 الذي يصره يتلوه تحت من ساءه الذي يدره تقضي لكل واحد ساءه ما كان في يد واحد البنية الشناج مما في
 ساءه في ذى الدفن تقضي له وروى عن سبوا البنية لا تقضي له البنية وعلى ذى الدفن لا سكر
 البنية في ذى الدفن تقضي في ذى الدفن ما كان في يد كل واحد البنية لا سكر وامام كل واحد البنية على الشاه

من هذا الولد سبق دعوه المسمى على اخطائه كقولنا ان ولدنا فان لم يدعنا لكونه النافع ادعى الاحقر وحده لا بعد
لان دعوه ملكه لا ملك للمالك وكذلك لو مات الاول ادعاهما لا يستحق العول للمسمى وانما ولدت ما كرمه
والمنه لبايع لان المسترى من كونه الاستر دا افاها البينة فالبنه المسمى عدلى وسفوف وحده المستر
لا يوصف المسمى بعت الشرعى وقد تقدم المستحق العول عليه والبايع نكر اذا ثبت احداهما بعت نسبة
الاعمال وسجل باجره فمعه من مخرج مع ما عرفت من انه لم يولد احد حلت امة في ملك رجل فبايعها فادعاه
الابن من رجل الاول المسمى فقلت فمعه فادعاه فثبت نسبته وسجل البيوع كلها وما جعلها بايعا فان
ولم يكن اصل المالك عند ابطال العقد لما عرفت **باب ما اذا عرفت** ولدت عند المسمى ولدت له
الاحقر المسمى له المسمى لا يكره حتى على احد الوترين ولذا المسمى المسمى ادعاهما النافع على ما عرفت
اليوم من رجل واحد حتى يكره وثبوت النسب والابن والكسب لا يثبت الا بفصال العضو في ملكه فلو ثبت النسب
وغيره بوث النسب ان ظهر في حق العضو ولو لم يولد احدا واحدا المسمى فثبتت كانه في حق العضو لو كان
اخره مخرج من حق النسب مستندة وتنفذت في ملكه ولا تخفى القبة الى الله ولو ان المسمى وافقوا احداهما
وكرهوا الاخر المسمى منه واذا بالاولاد ادعاهما بالبايع يصير باخلاص والميراث والميراث في المسمى
لما عرفت ادعاهما المسمى في الاولاد المسمى لم يصدق المسمى وانما المسمى لانه اسبق فكونا ان النسب عمل المسمى
ولا يملك له خلافا لاولادنا فثبتت الامور في حق المسمى عند عوا فافق احداهما ولحقه المسمى في ادعاهما
المسمى في الاولاد لا يستحق النسب والحق اما النسب لانه لا مانع وما كرمه هو دعوه حاق فلا يثبت النسب
ان ولدوا في مخرج واحد ولا في مخرجين كل واحد امة لعدان الوترين ولما عرفت امة من اولاد
نظير من نفس المسمى والاولاد من هذا المسمى من ادعاهما فلو لم يثبت نسبه لما عرفت امة من اولاد
ولد لها من مخرج واحد في الاولاد ولما عرفت في الاولاد المسمى فافق كل واحد من على المسمى
وان الاولاد في مخرج واحد ولا يعرف بها الكرم وليس يتوابعين بعض كل واحد ما في مخرج واحد
منها ولما عرفت امة من المسمى في الاولاد من مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد
للكرم في مخرج واحد ولذا هذا المسمى لا يثبت النسب لانه لا مانع وما كرمه هو دعوه حاق فلا يثبت النسب
نكر انما مانع عرفت لانه لا مانع في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد
على نفسه له وادعى اخرا من مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
لا يثبت النسب لانه لا مانع في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
مستحق انما اذا مات المولى حرة اسلمت من فالتسليم المسمى ما ثبت احداهما من فالتسليم المسمى في الاولاد
وانما انشاء وصية المراه لا يصدق على غيرها كمن دخل معها او نصيبها لما عرفت فان اولادها في مخرج واحد

من مخرج واحد وصية المراه لا يصدق على غيرها كمن دخل معها او نصيبها لما عرفت فان اولادها في مخرج واحد
الاولاد المسمى لانه ليس مخرج وسوق النسب الميراث ودوران الميراث في الاولاد المسمى في الاولاد
بما دعى سال نفسه باعنا له لاسبول وكل موضع لا يكره اسات النسب وانما اسات النسب بوث النسب
رجل واحد في اولادها لم يكن اصل الميراث عداسه وكذا في الاولاد المسمى لانه دعوه حاق لان العول في الميراث
ملكه وملكه ولا في مخرج واحد اسلم المسمى في مخرج واحد لا يكره في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
في الاولاد في مخرج واحد وكذا لو ادعى في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
ودعوه في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
ليس يعملوا بالام لان حالها كانتها ولذا الميراث في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
والاولاد في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
اسم فادعاه حازت دعوه الابن لان مخرج حان الميراث في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
عبد مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
الاولاد المسمى في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
من مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد
فالتسليم في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
والاولاد في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
والابن في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
باب دعوه الميراث فلو عرفت دعوه الميراث في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد
افقوا به وانه لا يصدق على مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
والاولاد في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
انما لا يثبت نسبه وان لم يصبه المولى لان له ما يولد الميراث صحيح او فاسد سواء كان عليه
ميراث الميراث اسسول الميراث في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
لانه انما اذا ملكه لانه لا مانع في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
حازت دعوه مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
نفسه فصار كالميراث في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
لانه في مخرج واحد في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
اسسول الميراث في مخرج واحد في الاولاد المسمى في مخرج واحد في الاولاد المسمى في الاولاد
عنه

[illegible]

لاعتق ما نال لوجه لبطال السبع فعدوا معه وولدت له اسبه اسهر من وقر السرى ولا سبب النفس الى باله
 كان القوم لا ينظرون الى المولى العام الملك الميرج للوط واذا لم يلب النفس اسفل السبع فظهر الوجه
 حق الجانب العام الملك الميرج للوط فثبت النفس صدى الى الدور فعلم ان اسفل النفس عالم مع خلاف
 ما لو اعطى الاصل العيون لبطال لا بعد دفعه والادوى الى الدور ولما كان المسمى الميرج فظهر هو المولى
 المستترى الاول فاحاطت له اسبه فطبعها بغير السرى الاول لم يزل له عمله ان العلو كان في الكناج
 وعمل هو والعمى في الطام فلا سفل وان حاطت سفل منه اسبه وعمل هو المسمى الميرج فظهر هو المولى
 عموما في السرى الاخر لما عرفنا ما سفلنا العلو في الكناج استترى عدوا واستترى لوجه اظه وعطو لوان ما دعى
 اصحاب من يده فثبت نسبها منه وعمل الذي يدعى بالقر بالقر اسهر جازر على ما اظهره عولوت في الملك
 فادعاه عبد النفس الى السرى بالقر بالقر اسهر جازر على ما اظهره عولوت في الملك
 للميرج فثبت السرى كان هو المسمى اظه الا اذا ملكه بولما انه في يد على جرحه فثبت نسبها ادعى المولى
 او المولى عبد كاسه لاصغر لان عموه هو ملك روح اسبه من عموه فولدت على سبه اسبه وادعاه المولى
 عبد النفس على من السرى في الفرح والمولى عليه لحرى لكان اسبه اسهر من السرى لآخر باو
 اسه ودرى على ولدت له اولاد في طون حلقه فال المولى في محبه لهما والى السرى الصخر الحاربه من اولاد ولم
 سبب له لحيه عولوت ولجرحه من السرى في محبه لهما والى السرى الصخر الحاربه من اولاد ولم
 صعد الوسطه على الاكر وكذا الاصغر لاي حقه العمل تحفته لثبات النفس على ان اسات النسب المحمول
 والمنكر على العمل على اصغر كاهه فال اصغر كاهه وادعاه من كاهه لاصغر كاهه والاصغر كاهه لاصغر كاهه
 اسهم ارا دعيهم ولدت في السرى المحمول ليدور الا دعيهم والاصغر كاهه وادعاه من كاهه لاصغر كاهه
 له لانه ارعاه عمو والاصغر كاهه في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول
 اسهر في السرى ارعاه او الاكر لانه ولادهم ولدت له ولدت له ولدت له ولدت له ولدت له ولدت له
 الملك فلكل كان كاهه لاصغر كاهه في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول
 زوج من ما لا يدرى لاولم فال المولى اظهره ابني سبب نسبها لحيه عولوت في السرى محمول في السرى محمول
 معها وكذا كاهه اماعلى اصل السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول
 واسه لان من مكانه اسه لاصغر كاهه في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول
 عمو لاصغر كاهه لاصغر كاهه في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول
 من عموه في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول
 لم سبب نسبها لاصغر كاهه في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول
 لان الاصغر عمو لاصغر كاهه في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول في السرى محمول

حوالہ

حوالہ

لا يحرر من رهنه حتى يرد له ما كان له من المهر...
كواض على احد من رهنه...
او فسق او غير ذلك...
على سبيل...
مسئل...
على الكافر...
على المسلم...
من الاصل...
بما...
من المسلم...
نقش...
فاما...
لا...
والقول...
مسئل...
باب...
امان...
الطوال...
عنا...
الزور...
وهو...
ثم...
ولم...
الزور...
الكلام...
ان...
لا...

العبد الذي...
لا...
المال...
عن...
ذا...
ودخنة...
مكون...
مع...
انه...
المفتي...
باب...
والله...
اولا...
وحل...
الاول...
ان...
فلا...
عبد...
طريق...
لحق...
النسب...
بالاول...
ان...
جرو...
الا...
الا...
وكل...

[illegible][illegible]

ما عرفت ان لا ينافي الفاعل بام متصرفه وجسمه لا غير من ذم النفس ودعا على النفس لانهما ملكا
 فان واما العبد للولي المتصرف بالاربع عن السيد اذ في النفس الواحدة ادعى له ولان وانه ينكر
 ام النفس فعليه رجوع الاضاح عليهم وكذلك امام النفس ايم مولاة اعمدة وقال بالاربع الاصل ان رجوعه لان
 غير معصوم بالنفس فان ثورهم رجوعه ايضا لان السيد له على النفس والوالي اعادة لا تكون سببا في
 ذلك ولا اعلم ان السيد له رجوعه ايضا مع اهلها في الارض والارث غيبه النفس الموت والموثقة انما هي في
 ذواته ان هذه القسلا لا وارث غيره والاعمال بعد العمل اعم من القصاص وقيل ان رجوعه نفس عليهم
 في القصاص وصحون كل مال ربه هذا لان من القسلا لورثته المعروفين وعليها القصور في القصاص نفس
 لا معصوم والقصاص رجوعه لما في ذم العبد سببا في حال السيد ان اياه مات مسلما او وكما لو لم يمت
 ان رجوعه اصحوا العمل في الكافر الوارث لانهما معا عليه سببا في الامارة كما كان على من قبله انقص
 في الاجل في سبب رجوعه ايضا لان الكا في الموت نفس سبب للارث ولو سببا بعد الموت فمنا
 ما في الموت لان الكا في امر الوصف يكون سببا وانما لا يحسبوا سبب في الارث في حال الارث ويصنفون الميراث في
 في عديمه واما بعد رجوعه سببا في ان افرائه وان احواله لعقوبة الامارة ورجوعه في حال الف
 في كل نفس من ان رجوعه في بعض الميراث في جسم الميراث رجوعه في قسمه والذين يصحون معه الميراث
 والذين ينالون الميراث على الميت فممنوعوا عليه الميت وصارت ميراثا لان الارث هو الميراث وكنه في الرجوع
 في السيد ورجوعه في حقه عن الخان وسبب الامارة نفس فيها الامارة لانه من هذا ما كان في الصبي
 معصوم في ذلك لان يكون الميراث في ميراثه معصوم القسلا الاخصا من ميراثها ادعى رجوعه في ان لا
 اوصى له بالميراث كما هو امام النفس فعليه رجوعه ايضا مع الميراث لانهما معا عليه سبب في الامارة
 لقسوة الميت في شخصه احيات وفي هذا الفقد استكمال الوصية لانه في الوصية على الموصي
 في اهل الوارث لانه نفس نصيبه سبب واعد موتة انه اوصى هذه الميراث لعل في مخرج من ثقل فقوله
 في الوارث في اخرهم رجوعه ايضا مع ميراثه في الميراث واصلد السيد بها ان اياه وادت قسمها
 في الميت لاجلهم لولا ان الميت ان لم يكن ميراثا في ميراثه سبب في الامارة سبب في الميراث لعل في الميراث
 في الميراث مع البنية الميراث ميتة حتى اهلها فاقول السيد من لانها فان الوارث ولم يصح العقير
 لان الوارث لم يمت ولم يمت له ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا
 فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا
 فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا فانها ميراثا

فاما ادم كثر ذريته فلا قال باعدا عن اوكا فزان ثم بعد سق لم يبق لها اذ كان ذريته اناسا وادعوا
لا الناس انصارا من عباد العبداء انما يكتفونهم بعض السلسل شهدانه در بعد ففهم رجعا من اهل
العدو انما ادخلوا نفي ملكه ما شالوا الى العبد يخرج من ملكه عمو ومن السلسل انهم مبدوا في انهم
سهادا بعد اهلها من عرض فله رجعا على العبد انهم ليس لهم اهل فاني للسلسل ملكه السلسل انما اهل فاني
العبد من بعض السلسل رجوعه الودع على السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل
عبداء يوسف فله ان السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
رجعا من اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
حي يدي اعطى الملك انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
ملكه ولاه فله انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
لا ارتفاع للملوك شهدانه حلف بعد ان دخل الملك وسهدا من انهم دخل بعد رجوعهم شهدا من انهم
شهدا من انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
هم رجعا من اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
او اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
لا اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
وضعه منها العبد انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
معبر المالك وسهدا من انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
بعضهم من المالك وسهدا من انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
ورجع على السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
من العاق شهدانه انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
وحكمه من اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
على اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
ولا سمع من اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
وكذلك اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
على اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
المنه ونفي فادعاهم رجوع السهدا من انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
وادعوا على اهل فاني السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
فلا يودع فلا يملك الودع السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض
ملاوا المالك بالودع فادعاهم رجوع السهدا من انهم لا اهل لاهل العبد من عرض ومن السلسل انهم لا اهل لاهل العبد من عرض

وبنه الاخرى على الجني اطله لها النسب قبل من الوارث في هذا الباب الاكبر وارث على الاكبر
 والاصغر وارث على من غير وارث فخير بينه الاكبر لا يفسد الميراثان معا اذا اختلف
 الاربعة اعمد العناية والآخرى لا قرار فخير لنفسها بعد الوارث المكان والاضا بالقول على القدر
 لا يترك على الكمال انما لما لا يقل ولا يجرى في الميراث فخير بينه الاكبر لا يفسد الميراثان معا اذا اختلف
 لم يذكر في الاكبر وحده ولا يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 صاحب لاصل الميراثان عند العارض المستتر وغداي حصة بعض نصف الاكبر لكل واحد على صاحب الاكبر
 ماله وان كان غدا على اقله لان القضا بالقصاص غير ممكن وبنه الميراثان يفسد فليس احدهما بالاولى
 وكذلك لا يفسد ميراثا الميراثان في الاكبر عيبه والوسط بينه والاصغر عيبه فاما عيبه على غيره
 وبنه على غيره وهو على غيره بعض الاكبر على الاكبر على الاكبر فاما عيبه على غيره
 ان كان غدا والميراثان يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 على الاكبر ويقتصر منه على السبب فان كان غدا والميراثان يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 انه القابل عليه جميع الاربعة منه والاصغر نصفان في الاكبر الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 مع على الاكبر كل الاربعة منه والاكبر نصفان في الاكبر الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 لتساويهما فان اقام الاكبر والاصغر على الاكبر واما الاكبر على الاكبر والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 ان حصة بعض على الميراثان معا لانها اعمد على الاكبر والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 والميراثان يفسد بعضهما بالنصف عليها ولها حصة بالنصف عليه اقام الاكبر على الاكبر والوسط والاصغر على
 الاكبر سبيل الاكبر فان ادعى على الاكبر على الاكبر اربع الاربعة نصفها للاكبر ونصفها الاكبر والوسط والاصغر
 ربع الاربعة الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الى ما في الاكبر فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 والوسط والاكبر نصفان في الاكبر الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 ثم يفسد ما في الاكبر على الاكبر وان كان غدا والميراثان يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 على الاكبر فان كان غدا والميراثان يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الاوسط والاصغر تهما فيهما الا ان غدا والميراثان يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الميراثان على الاكبر لا يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 للاكبر يكون منه والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 استوتق من اربعة الاوسط والاصغر فخير بينه والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 نصفان الا ان الاكبر سكر ما والاقبال فخير الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها

على صاحب الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 جميعا واما الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 ما اؤتمر وعندها الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 اذ حله على الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الشك على الجني اطله لها
 اخوه فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 ميراثا فان اقام الاكبر والاصغر على الاكبر واما الاكبر على الاكبر والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 على الاكبر فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الاكبر لا يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 لما لا يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 والوسط على الاكبر والاصغر على الاكبر والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 وعندها الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 ابرار فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 بعض الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 على الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 ثمة فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 على الجني اطله لها
 الخمس الباقية فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 كان للميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الخمس الباقية فخير بينه الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 لاربعة الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 اربعة الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 لا يفسد الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 خلافا لان الاكبر على الاكبر والوسط والميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها
 مستحق ما كان والمستحق للميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها

وسط
 في الميراثان معا اذا اختلف لان الشك في القدر اعمد على الجني اطله لها

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

ف

ف

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

البرما دار

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

م. الم. الف. ١

